مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد الثامن عشر - العدد الأول - ربيع 1990

■ عزيز حيدر — أشكال التعبير السياسي بين الفلسطينيين العرب في اسرائيل.

■ باسل رؤوف الخطيب — المقومات الرئيسية للمفاوضات الدولية: دراسة نظرية.

■ مختار عبدالمنعم خطاب — قدرة الجهاز المصرفي على تمويل النمو والتوسع في النظامين الرأسمالي والاسلامي.

■ قبلان المجالي — المكانة الاجتماعية للمهن والوظائف الشائعة في المجتمع الاردني.

■ محمد فاعور — أثر الحرب على خصوبة المرأة اللبنانية.

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (1,-) دينار، عُمان (1,-) ريال، العراق (1,-) دينار، الاردن (750) فلسا، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (1,5) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (35) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريالاً، المغرب (15) درهما.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5,5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الاخرى	15 دولاراً	30 دولاراً	40 دولاراً	50 دولاراً
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولاراً	110 دولاراً	150 دولاراً	180 دولاراً

* تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

* اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على العددين 2,1 من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: **5486** صفاة ـ الكويت 13055

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: **2549421 - 2549387**

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر دينارا كويتيا او ما يعادلها

ثمن المجلد للافراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

المجلد الثامن عشر - العدد الاول - ربيع 1990

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص.ب 5486 صفاة - الكويت 13055
هاتف : 2549387 - 2549421 تلكس : KUNIVER 22616

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

1- تنشر المجلة الابحاث والدراسات الاكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية أوالانجليزية، ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى. وذلك في تخصصات: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية.

2- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية حول ما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

3- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشرة صفحات (كوارتر) بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض ان يقدم تلخيصا لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، واذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

4- ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى، في حقول العلوم الاجتماعية.

5- ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

6- يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150 - 200) كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

7- يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

1- يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كوارتر، وبمسافة ونصف بين السطر والسطر. يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثا من اجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2- تطبع الجداول على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره كاملة، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3- يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة، ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى، أو قرىء في مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4- تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه البحث.

5- تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

1- يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالاشارة إلى المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و(القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من المؤلفين للمصدر الواحد فيشار اليهما هكذا (مذكور وآخرون،

1980) و (Jones et al, 1965). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار اليهما هكذا (القوصي، 1973، مذكور، 1987(و (Roger, 1981; Smith, 1974). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار اليهما هكذا (الفارابي 1964, 1964) و (Smith, 1962[a],1961[b]). وفي حالة الاقتباس يشار الى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون ;164 1970) و (Jones, 1977: 58-59).

-2 توضع المصادر في نهاية البحث، ويفضل أن تكون حديثة جدا وان لايزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. كما يجب وضع جميع المصادر التي اشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

مايكل هدسون

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17-36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عمر الخطيب

1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية - 13 (شتاء): 169-223.

محمد ابو زهرة

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirschi, T.

1983 "Crime & the Family", pp 53 - 69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 - "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion" Journal of Marriage & the Family 46 (February) : 11 - 19.

Quinney. R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

-3 يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

-4 تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

اجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب الابحاث باجازة ابحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث شكلية أو موضوعية، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

الابحـــاث باللغة العربية

1 - عزيز حيدر
أشكال التعبير السياسي بين الفلسطينيين العرب في اسرائيل 7

2 - باسل رؤوف الخطيب
المقومات الرئيسية للمفاوضات الدولية : دراسة نظرية 59

3 - مختار عبدالمنعم خطاب
قدرة الجهاز المصرفي على تمويل النمو والتوسع في النظامين الرأسمالي والاسلامي . 89

4- قبلان المجالي
المكانة الاجتماعية للمهن والوظائف الشائعة في المجتمع الاردني 123

5- محمد فاعور
أثر الحرب على خصوبة المرأة اللبنانية 141

الابحـــاث باللغة الانجليزية

1- مصطفى عبدالله ابو القاسم
الثبات في مواقف وفود الدول الاعضاء في الامم المتحدة : حالة الوفود العربية والافريقية. 246

2- مسعود أ. شودري
السعر والقيمة والتوازن الاجتماعي في الاقتصاد المعياري. 268

المناقشات

ابراهيم الحيدري
جدلية الحوار حول أطروحة ماكس فيبر «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» 159

المراجعات

1- الخليج والغرب : العلاقات الاستراتيجية والحقائق العسكرية 173
تأليف : أنتوني هـ . كوردسمان
مراجعة : اسماعيل صبري مقلد

2- الاعتماد على الذات بين الاحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية . 181
تأليف : رمزي زكي
مراجعة : جميل طاهر

3- أسباب الجريمة : مداخل بيولوجية جديدة 185
تأليف : سارنوف مدينك وآخرون
مراجعة : سالم ساري

4- العالم الثالث حالات الفكر والوجود 190
تأليف : جم نوروين والفنسوكونزاليز
مراجعة : حسن رامز حمود

5- البناء الاجتماعي والشخصية 196
تأليف : كلاوس هارلمان
مراجعة : عبدالله محمود سليمان

6- العالم المعاصر والصراعات الدولية 203
تأليف : عبدالخالق عبدالله
مراجعة : محمد فؤاد علي

7- الطاقة والصناعات النفطية : أساسياتها واقتصادياتها 207
تأليف : يوسف حسن محمد
مراجعة : فاضل صفر علي

التقاريـــر

1- السيد أحمد حامد. 212
النموذج الاجتماعي الثقافي للقرية: القرية عام ٢٠٠٠

2- عطية حسين أفندي. 217
مصر وتحديات التسعينيات.

دليل الرسائل الجامعية

جمال علي زهران. 223
مناهج قياس قوة الدولة مع التطبيق على توازن القوى بين الدول العربية واسرائيل.

الملخصات. 227

اشكال التعبير السياسي بين الفلسطينيين العرب في اسرائيل

عزيز حيدر
دائرة علم الاجتماع والانسان ـ جامعة بيرزيت

مقدمــه

تهدف هذه الدراسة الى استعراض وتحليل اشكال التعبير السياسي التي ظهرت بين الفلسطينيين العرب في اسرائيل خلال اربعين عاما، ومحاولة تفسير بعض الظواهر غير الواضحة في سلوكهم السياسي. ويعنى البحث في هذا الموضوع بالتعرض لمكانة الفلسطينيين العرب كأقلية قومية في المجتمع الاسرائيلي. من هنا يلزم دراسة وتحليل مختلف جوانب الحياة منذ قيام اسرائيل ورؤية مختلف الظواهر من خلال تطورها التاريخي وتفاعلاتها كجزء من الواقع الموضوعي والذاتي. فالسلوك السياسي هو واحد من الإفرازات وردود الفعل على مختلف الاحداث والتطورات، ويتفاعل معها بشكل ديالكتيكي. لذلك فهذا السلوك هو نتيجة لتراكم تحولات وتطورات في مراحل تاريخية مختلفة. ولقد تأثرت اشكال التعبير السياسي، ومختلف الظواهر الاخرى في حياة الفلسطينيين العرب في اسرائيل بعدة عوامل ومتغيرات متداخلة ومتشابكة:

1) البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية للاقلية العربية التي بقيت في اسرائيل بعد نكبة 1948 وتطورها بتأثير العوامل والمتغيرات الاخرى.

2) السياسة التي اتبعتها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تجاه هذه الاقلية منذ 1948 واتجاه الفلسطينيين بشكل عام وخاصة بعد حرب 1967.

3) الاحداث العسكرية والتطورات السياسية التي طرأت على منطقة الشرق الاوسط وخاصة تطورات القضية الفلسطينية.

لقد طرأت تحولات وتغيرات على مجموعة العوامل هذه وتركت بصماتها على أوضاع العرب في اسرائيل واتجهت التحولات في هذه الاوضاع اتجاها معاكسا لما توقعه مقررو السياسة الاسرائيلية ومنفذوها. فالواقع الذي فرضته هذه السياسة وخاصة ما يتعلق بضبط سلوكيات هذه الاقلية كان مرهونا باستمرار الاوضاع السائدة آنذاك واستمرار ضبط السلطة الاسرائيلية لمختلف العوامل والمؤثرات من أجل فرض حصار قوي حول العرب

يمكنها من تنفيذ السياسة المخططة. ولكن فترة الاربعين عاما الماضية اثبتت أن هناك عوامل ومتغيرات كثيرة ليست في نطاق سيطرة السياسة الاسرائيلية، على المستوى الخارجي والداخلي. فعلى المستوى الخارجي لم يكن باستطاعة السياسة الاسرائيلية حصر تأثير حركة القومية العربية في الخمسينات والستينات، ولم يكن باستطاعتها ضبط تطور وتبلور الهوية الوطنية الفلسطينية ولا نتائج حرب 1967. واما على المستوى الداخلي فان النظام الحزبي في اسرائيل وتطور الاقتصاد الاسرائيلي في الاتجاه الرأسمالي شكلا منافذ وفتحا ثغرات يمكن للعرب في اسرائيل استغلالها لتغيير أوضاعهم. وعلى الصعيد الداخلي للاقلية العربية طرأت تحولات ما كان باستطاعة السلطة الاسرائيلية ضبطها، أو أن قدرتها على ذلك كانت محدودة في بعض الحالات. وهذه التحولات برزت في التطور الديموغرافي، كارتفاع مستوى التعليم، وتطور المستوى الاجتماعي ـ الثقافي واستيعاب القيم الديموقراطية.

كل هذه التحولات كانت متلازمة مع سياسة استقطاب النخب السياسية العربية في اسرائيل، وهي من أركان سياسة الضبط، وفي نفس الوقت كانت من عوامل تراكم القوة الاقتصادية ـ السياسية بأيدي القيادة العربية الجديدة في الظروف التي طرأت على أوضاع الاقلية العربية. وكان لابد من أن يرافق هذه التحولات انفتاح العرب في اسرائيل على العالم العربي والعالم الخارجي. وهذا الانفتاح يمكن اعتباره من عوامل ضعف السيطرة على الاقلية العربية، لان هذه السيطرة كانت وما زالت مرهونة بضبط علاقات هذه الاقلية بالرأي العام في المجتمعات الغربية، وبضبط مدى معرفة العرب في اسرائيل ووعيهم بما يجري في العالم العربي وخاصة سياسة الانظمة العربية الحقيقية تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك معرفتهم بالتيارات السياسية هناك. ونفترض في هذه الدراسة ان قدرة السياسة الاسرائيلية على ضبط سلوك العرب في اسرائيل قد ضعفت بفعل التحولات التي ذكرناها سابقا مع ان قدرة العرب على مواجهة هذه السياسة ما زالت محدودة، ولكنها تضع المجتمع الاسرائيلي، بعد اربعين عاما، أمام مأزق محرج وصعب يتمثل في اجباره على اتخاذ قرار حاسم حول موقفه من وجود هذه الاقلية في اسرائيل ومكانتها.

بالطبع لم تكن التحولات التي حدثت في اوضاع العرب في اسرائيل فجائية، ولم تحدث التغيرات في اشكال التعبير السياسي بين عشية وضحاها، ولكنها مرت بمراحل تاريخية مختلفة، لذلك فان دراستنا ستأخذ شكل الاستعراض التاريخي لتطور اشكال التعبير السياسي وتحليل الاوضاع والمتغيرات التي أفرزت هذه الاشكال في كل مرحلة. وتقريرنا للمراحل التاريخية ليس اعتباطيا بل هو مبني أولا على اعتبار ان احداثا وتطورات معينة اكتسبت أهمية خاصة وتركت بصماتها على حياة الاقلية العربية في اسرائيل، وثانيا لاننا نستطيع تحديد سمات خاصة لكل مرحلة مختلفة عن سمات المراحل الاخرى صبغتها

بطابع خاص. على هذا الاساس يمكن ان نميز ثلاث مراحل اساسية في حياة الفلسطينيين العرب في اسرائيل:

1) بدأت المرحلة الاولى بعد النكبة وقيام دولة اسرائيل واستمرت حتى حرب 1967، وقد اتسمت بطابع الصراع من أجل البقاء في الوطن والحفاظ على الهوية العربية.

2) المرحلة الثانية ابتدأت مباشرة بعد حرب 1967 واستمرت حتى «يوم الارض» عام 1976. وقد اتسمت بنمو وتبلور الهوية الوطنية الفلسطينية وبناء المؤسسات الاجتماعية ـ السياسية الخاصة بالقطاع العربي والنضال من أجل تحسين الاوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية.

3) وأما المرحلة الثالثة فقد بدأت بعد يوم الارض 1976، والانقلاب السياسي في اسرائيل 1977 واستمرت حتى الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة في أواخر عام 1987. وقد اتسمت هذه المرحلة باستمرار بناء المؤسسات الاجتماعية السياسية وبداية الصراع من أجل تغيير موقع ومكانة الاقلية العربية في المجتمع الاسرائيلي.

المرحلة الاولى 1948 - 1967

بعد نكبة 1948 بقيت في اسرائيل أقلية عربية صغيرة عدد أفرادها حوالي 160 ألف نسمة، سكن معظمهم قرى صغيرة (75٪) في منطقة الجليل في الشمال (بالاضافة الى مدينة الناصرة) ومنطقة المثلث في مركز البلاد والتجمعات البدوية في النقب. كما أن اقلية صغيرة بقيت في المدن المختلطة: حيفا، يافا، عكا، اللد والرملة.

لم تكن نكبة 1948 مجرد سلخ جزء من المجتمع الفلسطيني عن اجزاء اخرى، بالنسبة للأقلية العربية، وإنما كانت لها آثار اجتماعية ـ اقتصادية ـ سياسية عميقة جدا. فهذه الاقلية هي بقايا شعب تم تشريده جغرافيا، وبقايا مجتمع تم تحطيم بنائه الاجتماعي. لقد عانى معظم العرب الذين بقوا في اسرائيل، وخاصه في منطقة الجليل والمدن المختلطة، من تشريد أبناء عائلاتهم وقراهم وفي كثير من الاحيان بقيت في البلاد الاجزاء الضعيفة الفقيرة والجاهلة في كل عائلة أو حمولة. وفقدت كثير من العائلات القوى العاملة الرئيسية من الرجال حيث شردوا أو استشهدوا أو تم اسرهم (Kamen, 1988) وأما الارض فلم يكن بالامكان استمرار فلاحتها في الظروف التي سادت وصودر جزء كبير منها مباشرة بعد قيام الدولة، ولم يكن العمل المأجور خارج القرية متوفرا. يضاف الى ذلك تواجد حوالي 23 ألف لاجىء بين هذه الاقلية نزحوا من قراهم، التي تم تدميرها، الى قرى مجاورة. وقد بقي جزء كبير منهم دون مأوى عدة سنوات بعد النزوح، وأما الاخرون فقد سكنوا في بيوت اللاجئين من القرى التي وصلوا اليها. وبشكل عام تشردت من البلاد الشرائح العليا الغنية والمقتدرة، والمتعلمون والموظفون والقيادات السياسية والاجتماعية. وهكذا

اصبحت هذه الاقلية الصغيرة منقطعة عن المركز السياسي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي الفلسطيني، ولم يكُن لمعظم افرادها تجربة سابقة في النشاط الاجتماعي ـ السياسي خارج اطار القرية.

لقد كان العماد الاساسي للبناء الاجتماعي في القرية العربية الفلسطينية هو علاقة القربى التي قاعدتها الاقتصاد الفلاحي. فالوحدة الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية الرئيسية هي العائلة الممتدة، وهي اطار الانتماء والولاء الاساسي للافراد. وقد اندمجت العائلات في اطار اوسع هو «الحمولة»، اذ انقسمت كل قرية الى «حمولتين» رئيسيتين تتنافسان على السلطة. وأما «الحمائل» الصغيرة فقد انضمت الى احدى «الحمولتين»، مشكلة كتل من «الحمائل». واحيانا كان التنافس الرئيسي على أساس طائفي في القرى المختلطة (Nakhleh, 1975).

السياسة الاسرائيلية تجاه العرب: على هذه الخلفية جاءت السياسة الاسرائيلية لتستغل ضعف الاقلية العربية الاقتصادي والسياسي والتمزق الاجتماعي لصالح الاكثرية اليهودية. وقد تبلورت هذه السياسة من خلال أهداف الحركة الصهيونية في استيطان البلاد وترسيخ الكيان الجديد ـ الدولة. ومن اجل تحقيق هذه الاهداف كان لا بد من ابقاء الاقلية العربية ضعيفة مقطعة الاوصال ومنعها من بناء قاعدة اقتصادية وسياسية قوية من الممكن ان تشكل حائلا امام تحقيق الاهداف المذكورة. وقد استخدمت السلطة في تنفيذ سياستها وسائل عديدة قد تختلف في ظاهرها ولكنها جميعها متداخلة ومتشابكة وتخدم نفس الهدف.

ففي المجال الاقتصادي قامت السلطة بمصادرة اهم الثروات والاملاك وخاصة الارض والمياه والابنية، بما فيها الاوقاف الدينية وخاصة الاوقاف الاسلامية، وأعادت توزيعها من جديد لخدمة المصالح القومية اليهودية (Oded, 1962; Flapan, 1963; Kislev, 1976). من جانب آخر اتبعت السلطة سياسة تمييز ضد العرب في تخطيط مشاريع التطوير وتوزيع الاموال لتنفيذها (Waschitz, 1975) واستبعدتهم عن المراكز الهامة المؤثرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية (Lustick, 1980; Smooha, 1984; 1985) وعملت ما في وسعها لمنعهم من مراكمة ثروات اقتصادية يمكن ان يستعملوها في تحسين أوضاعهم (Smooha, 1985) ومن استخدام ما تبقى لهم من املاك وثروات، أو ما يمكن أن يراكموه من خلال العمل واستغلال بعض الثغرات في السياسية الرسمية، عن طريق سن قوانين وأنظمة تقيد النشاط الاقتصادي وعن طريق ترسيخ مواقف وآراء سلبية تجاههم في القطاع اليهودي (حيدر، 1985-1988). وقد ترافقت هذه الخطوات مع تصفية الصناعات الخفيفة التي كانت قائمة وصناعات استخراج المواد الخام مثل المحاجر (توما، 1982:174). وكانت نتيجة هذه السياسة ان تحول العرب من ملاكين وفلاحين يعتمدون في معيشتهم على العمل

الزراعي الى عمال مأجورين يستخدمون في الأعمال الشاقة في سوق العمل الاسرائيلي، ذوي مداخيل متدنية (Ben - Porath, 1966) . وتتصف الاعمال التي اندمجوا بها بالحساسية لتذبذبات الاقتصاد الاسرائيلي، الى جانب كونهم وقعوا تحت رحمة أصحاب العمل والوسطاء الذين استغلوهم ابشع استغلال في ظل سياسة تقييد حريتهم في التنقل[1]. من هنا عانت اكثرية العرب في اسرائيل من الفقر وتم ترسيخ وتوسيع الهوة في مستوى المعيشة بينهم وبين الاكثرية اليهودية (Zarhi & Achiezra, 1966) . ومن جانب آخر اتبعت سياسة تمييز ضد العرب في معالجة حالات الفقر وغيرها من الحالات الاجتماعية الصعبة (Haidar, 1987b) .

وفي المجال الاجتماعي ـ السياسي استغلت السلطة الاسرائيلية البنية الاجتماعية للقرية العربية الفلسطينية في سبيل تحقيق مصالحها في تجزيء الاقلية الى فئات صغيرة كثيرة وعدم اعطائها فرصة التوحد في قوة سياسية . وقد تبلور ذلك في سياسة «فرق تسد» وسياسة «الجزرة والعصا» :

1) على مستوى القرية تعاملت السلطة مع العرب على انهم يتكونون من حمائل وعائلات، ورسخت هذه التجزئة وهذه الانتماءات الضيقة (Cohen, 1965; Mari, 1978; Nakhleh, 1975) . فعلاقاتها مع الافراد مرت عبر زعماء هذه العائلات والحمائل الذين شكلوا حلقة الوصل مع العالم الخارجي وخاصة مع السلطة، ومن خلالهم فقط كان من الممكن تحقيق مصلحة أو منع عقاب. وكانت هذه القاعدة التي قامت عليها مؤسسة الوساطة .

2) على المستوى العام تعاملت السلطة مع العرب على انهم طوائف وملل وأديان . فقد قسمتهم الى مسلمين عرب ومسلمين بدو وطوائف مسيحية عديدة ودروز وأكدت على الاختلافات والفروق وحاولت طمس المشترك بينهم . والمثل البارز في هذا المجال هو محاولة سلخ الطائفة الدرزية دينيا وقوميا وسياسيا من خلال سن قوانين خاصة بهم وفرض الخدمة الاجبارية عليهم (Jiryis, 1976: 199-202; Oppenheimer, 1985) . أما سياسة «الجزرة والعصا» فقد تبلورت في التعامل مع العرب على انهم ينقسمون الى عناصر «ايجابية» وعناصر «سلبية» (ريخيس، 1981) . فالعناصر «الايجابية» هي المؤيدة لسياسة السلطة والمتعاونة معها مقابل تحقيق اهداف ومصالح شخصية وعائلية ضيقة، وأما العناصر «السلبية» فهي التي عارضت سياسة السلطة فاستحقت العقاب . وهذه السياسة في تفريق العرب الى فئات لم تكن لتكتمل الا بجزئها الآخر وهو تشويه الهوية القومية لهذه الفئات . فمن جهتها شجعت السلطة الانتماءات الدينية، الاقليمية، الطائفية والعائلية وابقت

القيادات التقليدية المحلية ذات تأثير وقوة في حياة القرية العربية ونشطت في منع ظهور قيادات شابة وواعية (Lustick, 1980: 134).

من هنا نجد أن هناك تناسباً طردياً واضحاً بين القيادات التقليدية وبين الولاء للسلطة. فالقيادة التقليدية المتمثلة في زعماء الحمائل والطوائف والقبائل والمخاتير كانت تؤيد، أو على الاقل لا تعارض، سياسة السلطة وتحاول اثبات ولائها وانتمائها للدولة، بينما مالت العناصر الشابة الى التعبير عن انتمائها القومي والوطني [2]. من جهة أخرى لم تهدف سياسة السلطة الاسرائيلية الى «صهينة» أو «أسرلة» الاقلية العربية من خلال دمجها في حياة الدولة واعادة تثقيفها (Selictar, 1984: 258). فكما ان الهوية العربية أو الفلسطينية تشكل خطرا على كيان الدولة فان دمج العرب كمواطنين متساوين في الحقوق يشكل خطرا على طابع الدولة كدولة يهودية - صهيونية ويلغي امتيازات الاكثرية (Oppenheimer, 1985). لذلك من الاصح ان نقول ان السلطة ارادت للاقلية العربية ان تكون دون هوية. على هذا الاساس يمكن فهم السياسة التي منعت العرب من التعبير عن انتمائهم الوطني والقومي من جهة، ولم تطلب منهم التعبير عن الانتماء الصهيوني - اليهودي، وانما اكدت على الولاء للدولة «من بعيد»، من جهة أخرى. وتبرز هذه السياسة في مناهج التعليم التي تهدف الى تشويه القومية العربية وتبخيسها نسبة لهوية الاكثرية اليهودية (Peres, 1970) وتؤكد على خصوصية وتميز العرب في اسرائيل عن بقية العرب والفلسطينيين (Nakhleh, 1977; Mari, 1978). وقد ساهم الباحثون الاسرائيليون في التأكيد على «انفصام شخصية العربي في اسرائيل» وفي تعزيز فكرة عدم الانتماء القومي والوطني، والحيرة أو التنازع بين العروبة والهوية الفلسطينية من جانب، وبين الهوية الاسرائيلية من جانب آخر (بيريز، يوفال، ديفيس، 1968؛ بيلغ وبنيامين، 1977؛ لانداو، 1981؛ افيتسور، 1987)[3].

وحتى يتم تحقيق الاهداف من السياسة الاسرائيلية تجاه العرب كان لابد من اتخاذ خطوة أخرى تتمثل في عزلهم عن العالم الخارجي وعن الاكثرية اليهودية. وقد برز العزل عن العالم الخارجي في فرض قيود على سفرهم الى خارج البلاد، وتشديد المراقبة على المسافرين، واستعمال شتى المضايقات لمنع عودتهم وحتى فرض منهاج تعليم يعزلهم عن التيارات الثقافية والفكرية في العالم واستعمال منهاج تعليم في اللغة الانجليزية متدنٍ في مستواه عن ذلك المستعمل في المدارس اليهودية. هذا الى جانب تقييد حريتهم في استعمال وسائل الاعلام (بواسطة جهاز المخابرات). أما على المستوى الداخلي فقد اعتبر العرب خارج اطار المجتمع الاسرائيلي وتم التأكيد على انهم مختلفون «بطبيعتهم» عن اليهود لأنهم «شرقيون وسطحيون»، [4] وغير ذلك من المصطلحات التي تشدد على الفروق الاثنية التي رفعت الى مستوى التناقض بين الشعبين. يضاف الى ذلك التمييز في القوانين (قانون

العودة، قانون الطوائف الدينية، قانون التعليم) وايجاد المؤسسات المنفردة (المدارس، وسائل الاعلام، التنظيمات التطوعية، الجيش والدوائر الخاصة في الوزارات لمعالجة شؤون العرب) التي رسخت وعمقت عزل العرب عن اليهود (سموحا، 1976: 418). وقد سهل تنفيذ هذه السياسة العزل الجغرافي والفروق الثقافية والاجتماعية.

لقد استخدمت سياسة عزل العرب عن الخارج لمنع تدخل عناصر اجنبية في السياسة المتبعة تجاه العرب. أما داخليا فقد عزلتهم سياسيا في المجتمع الاسرائيلي، وهكذا منعت تدخل عناصر يهودية ليبرالية تعارض سياسة التمييز، واستبعدت احتمال العمل السياسي المشترك. كذلك فقد رسخت قيما ومواقف معادية في الشارع الاسرائيلي ونشرت الآراء المسبقة ضدهم (Peres, 1971; Haidar, 1988:38) وبهذا سهلت انفراد السلطة بهم. وقد كان الحكم العسكري الجهاز الاساسي الذي استعمل في سياسة العزل هذه وفي مختلف جوانب سياسة التمييز والقمع.

كان هذا الجهاز مسؤولا عن جميع شؤون العرب (بالاضافة الى مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية) ومنفصلاً عن شؤون الاكثرية اليهودية. وكانت صلاحياته مطلقة وشاملة بموجب أنظمة الطوارىء الانتدابية من عام 1945، التي استمر العمل بها بعد الغاء الحكم العسكري. بهذه الطريقة استطاع الحكم العسكري النفاذ الى حياة الانسان العربي والتأثير على سلوكه في كل صغيرة وكبيرة (Schwartz, 1958:86). وهكذا نفذ هذا الجهاز مهمات استيطانية من خلال مصادرة الاراضي وضبط عملية احتجاج العرب على ذلك، ومهمات سياسية من خلال ضبط السلوك الانتخابي للعرب وقمع كل المحاولات لاقامة أي جسم سياسي قطري مستقل عن الاحزاب الصهيونية وتمزيق العرب جغرافيا واجتماعيا. وفي سبيل ذلك تعاون بالطبع مع مكتب المستشار للشؤون العربية في اعداد «القوائم السود» التي شملت افراداً أو عائلات أو قرى أو حتى مناطق كاملة استحقت العقاب بسبب عدم رضا السلطات عنها، وقام بمكافأة العناصر «الايجابية». وفي تنفيذ هذه المهمات استعمل الحكم العسكري جهاز مخابرات كانت وظيفته مراقبة سلوكيات الانسان العربي. وقد استطاع هذا الجهاز ان ينفذ الى حياة العرب ويرهبهم وينغص عليهم حياتهم حتى يومنا هذا. وبهذا اكتملت دائرة الضبط التي فرضت على العرب بواسطة وسائل متداخلة ومتشابكة هي: عزلهم عن العالم الخارجي وعن الاكثرية اليهودية، ارهابهم سياسيا، اضعافهم اقتصاديا وتمزيقهم داخليا. كما قامت السلطة، ابتداء من عام 1959، بتخفيف بعض القيود على تحركات العرب وتنقلاتهم في البلاد. وقد ترافقت هذه السياسة مع بداية عملية التصنيع في الاقتصاد الاسرائيلي وازدياد

الحاجة للعمالة العربية. وكانت هذه الخطوة بداية عملية طويلة أدت الى الغاء الحكم العسكري عام 1966.

العمل السياسي بين العرب: في ظل هذه الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية بدأت الجماهير العربية في اسرائيل مسيرة بناء مجتمعها من جديد ومحاولة تحسين أوضاعها والتعايش مع السلطة الجديدة. وفي البداية يجب أن نشير الى أن الكثيرين من العرب نظروا الى دولة اسرائيل نفس النظرة التي حملوها عن الحكام الاجانب الذين حكموا البلاد ـ الاتراك والانجليز. لذلك اعتبروا الاوضاع الجديدة موقتة ولابد من التكيف معها. وهناك آخرون لم تشغل بالهم السياسة بقدر ما انشغلوا بانقاذ انفسهم من الفقر وتأمين المأوى. هذا بالاضافة الى ان الاكثرية العظمى من الاقلية العربية في اسرائيل لم تكن لها تجربة سابقة في النشاط الاجتماعي والسياسي وترسخت لديها فكرة ان السياسة هي من صنع القادة المتحدرين من العائلات العريقة الغنية. ثم ان الكثيرين كانوا قد يئسوا من هذه القيادة التي خيبت آمالهم. لقد واجهت الاقلية العربية في البلاد في بداية طريقها أزمة قيادة لأن القيادة السابقة اختفت عن الميدان خلال عملية التشريد، ولم تبق قيادة معروفة على المستوى القطري الا قيادة الحزب الشيوعي. وظهرت على الساحة السياسية، في بداية الخمسينات، ثلاث قوى: 1) القوى الوطنية متمثلة بالحزب الشيوعي وعناصر شابة مختلفة التفت حوله. 2) العناصر المتعاونة مع النظام الاسرائيلي من ابناء اسياد الارض والوجهاء والمخاتير وتمثلت في القوائم الانتخابية المرتبطة بالاحزاب الصهيونية وخاصة حزب مبام. 3) بعض العناصر من القيادة القومية التقليدية.

حاولت كل من هذه القوى كسب ثقة العرب في اسرائيل وتثبيت نفسها كقيادة ممثلة. من هنا كانت محاولات عديدة لاقامة احزاب عربية: منها محاولات محمد نمر الهواري، وداوود خوري والمحامي الياس كوسا وباءت جميعها بالفشل[5] وجاءت المحاولة الاخيرة من جانب المطران حكيم لاقامة «حزب ديموقراطي عربي» ولم يكن حظها أوفر[6].
من جانب آخر كانت هناك محاولتان تركتا بصماتها على الجماهير العربية وشكلتا علامات خاصة في التاريخ السياسي للعرب في اسرائيل:

1) الجبهة الشعبية: في السادس من أيار 1958 اقيمت «الجبهة العربية» في أول مؤتمر قطري عربي عقد في اعقاب قمع الشرطة بشراسة لمظاهرة عربية في أول أيار. فيما بعد تحول اسمها الى «الجبهة الشعبية». وقد واجهت الجبهة سياسة قمع شديدة، ولم يمنح قادتها تصاريح تنقل، وتم اعتقال بعضهم والتحقيق مع الآخرين. من جانب آخر حدث تنازع داخل الجبهة بين المؤيدين للتعاون مع الحزب الشيوعي «ماكي» وبين المعارضين. وعلى

هذا الاساس تفسخت الى تيارين، وكان التيار القومي فيها المبادر لتأسيس «حركة الارض».

2) حركة الارض: تأسست حركة الارض كحركة قومية ناصرية بروح التيار القومي الذي ساد في تلك الفترة في الشرق العربي. وقد سيطرت فكرة الوحدة العربية على ايديولوجية الحركة وكانت ترى ان القضية الفلسطينية هي أيضا قضية قومية عربية ودعت الى حق تقرير المصير للفلسطينيين في اطار «الاماني العليا للأمة العربية» (قهوجي، 33:1978). حاولت الحركة نشر فكرها وتعبئة الجماهير العربية بواسطة النشرات التي اصدرتها خلال 13 اسبوعا، الى ان توقفت بأمر عسكري وقدم ناشروها للمحكمة. وفي عام 1960 أسس اعضاؤها شركة للنشر والخدمات الصحفية حتى اصدر وزير الدفاع امرا باعتبارها غير قانونية عام 1964. وقبيل انتخابات الكنيست السادسة عام 1965 قدم زعماء الارض قائمة باسم «القائمة الاشتراكية العربية» ولكن لجنة الانتخابات المركزية الغتها بدعوى انها غير قانونية لأنها تشكل خطرا على أمن الدولة[7]. لقد باءت جميع المحاولات لاقامة حزب عربي على المستوى القطري بالفشل بسبب سياسة السلطة التي عارضت حتى مبادرات القيادة التقليدية أو «المعتدلة». «هناك خطر من مجرد قيام حزب عربي غير مرتبط بالاحزاب اليهودية، لأن التجارب في الشرق الاوسط تثبت انه في الاحزاب القومية تسيطر عادة العناصر الاكثر تطرفا.[8]

لقد استطاعت السلطة ان تنجح في فرض هذه السياسة بسبب ضعف الجماهير العربية وعدم قدرتها على مواجهة الضغوط الموجهة ضدها. وكان عجز التيارات الوطنية نابعا من ضعف وعجز الفئات الشابة والمثقفة. فهؤلاء كانوا بحاجة الى دعم عائلاتهم المادي والاجتماعي. فالعمل المأجور في القطاع اليهودي لم يوفر للعمال الشباب الاستقلال عن الآباء التقليديين والمحافظين الذين فضلوا المعاونة ومداراة الامور بصمت وبمسايرة السلطة. وأما المثقفون فكانوا بحاجة ماسة الى «وساطة» عائلاتهم والمتعاونين مع السلطة في قراهم للحصول على وظيفة، ولم تكن مفتوحة أمامهم آفاق غير مجال التعليم[9]. لذلك فقد تميزوا بالاحساس بالغربة والعجز واتسم سلوكهم بالانسحاب على مستوى النشاط الاجتماعي والسياسي، إلا في حالات قليلة كما رأينا في مثل «حركة الأرض»، كذلك حاول البعض منهم النشاط من خلال النوادي الرياضية، خاصة في منطقة المثلث، لكن نشاطهم اصطدم بسياسة قمع لدرجة عدم منح تصاريح تنقل لاجراء مباريات[10]. وعبرت فئة قليلة من المثقفين عن نفسها بنشر الانتاج الادبي في ما سمي «بأدب المقاومة» الذي اتسم بطابع الاغتراب والمواجهة[11]. ويجب الاشارة الى ان فئة المثقفين كانت صغيرة عدديا ونسبيا في الجمهور العربي (Mansour, 1964) والى ان نشاطها اصطدم ايضا بالثقافة

السائدة في القرية العربية وأولوية الانتماء العائلي. وهكذا لم تبق قيادة نشطة على المستوى القطري الا قيادة الحزب الشيوعي، من جهة، واعضاء الكنيست المرتبطين بالاحزاب الصهيونية، من جهة أخرى.

العرب والحزب الشيوعي: كان الحزب الشيوعي هو الحزب غير الصهيوني الوحيد الذي سمح له بالعمل في اسرائيل وبصفته هذه ومواقفه المعارضة لسياسة السلطة الاسرائيلية وتوليه موقف الدفاع عن الحقوق العربية وكذلك وجود عدد من العرب في مراكز القيادة اصبح العنوان الرئيسي لقيادة نضال العرب. لذلك كوفىء الحزب بمزيد من الاصوات العربية المحتجة على السياسة المتبعة. ولكن تأييد العرب للحزب لم يكن غير مشروط بل كان يعتمد على مواقف الحركة الشيوعية عامة، وموقف الحزب خاصة من القضايا العربية القومية. وكان للحزب دور قيادي مهم في الحفاظ على الهوية القومية والوطنية للاقلية العربية، وفي تبنيه للمثقفين العرب وخاصة الكتاب والشعراء والمعارضين للسلطة. وقد تركز الجزء الاكبر من نشاطه بين الشباب والطلاب بشكل خاص. وقد انقسم الحزب على نفسه عام 1965 بين اكثرية عربية اسست القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح) وبين اقلية صغيرة (ماكي) اختفت عن الحلبة السياسية بعد سنوات. وكان سبب الانقسام موقف الحزب من حركة القومية العربية[12].

العرب والاحزاب الصهيونية: ان الظاهرة العامة التي تميز سلوك العرب في اسرائيل، في هذه الفترة، هي انهم لم يتحمسوا للعمل السياسي في ظل الظروف التي سادت آنذاك. وقد سهل هذا السلوك علاقتهم بالاحزاب الصهيونية التي لم تكن معنية بتنشيطهم سياسيا ولكنها كانت مهتمة فقط بالحصول على اصواتهم. ومن هنا تطورت عملية مقايضة: الاصوات مقابل تحقيق مصالح شخصية وعائلية. وقد وضع أسس هذه العلاقة حزب «مباي» الحاكم، الذي صاغ قواعد اللعبة الانتخابية وطوعها لصالحه. وقامت سياسة الحزب تجاه العرب على قاعدتين: زيادة نفوذ الحزب والحكومة بين العرب والمحافظة على العزل المؤسسي بين العرب واليهود (Wiemer, 1983: 36). في الوقت نفسه كان الحزب يناقش فكرة تشريد العرب من البلاد، ولم يتوقف نقاش الفكرة الا بعد عام 1960 (Wiemer, 1983: 44-45). كذلك اتبع الحزب سياسة محاربة العناصر المتطرفة وخاصة العناصر القومية. وبشكل عام لم يميز «مباي» بين مصلحته كحزب وبين مصلحة الدولة فقد استعمل جهاز الحكم العسكري والمخابرات والدوائر العربية في الوزارات والمؤسسات المختلفة كالهستدروت لكسب الاصوات العربية في الانتخابات، ولذلك استطاع الحصول على اكثرية هذه الاصوات ووصلت القوائم المرتبطة به قمة نجاحها في انتخابات الكنيست الرابعة عام 1959، حيث حصلت على خمسة مقاعد (Landau, 1973: 202 - 203).

لقد كان اعضاء الكنيست العرب التابعون لحزب «مباي» مجرد وسطاء مع السلطة لتحقيق اهداف شخصية وعائلية. وكانوا بشكل عام مقيدين في سلوكهم فكان تصويتهم حسب ما يملي لهم الحزب حتى في الامور المتعلقة بقضايا العرب[13] لدرجة انهم صوتوا ضد الغاء الحكم العسكري في أكثر من مناسبة[14]. وقد رفض الحزب قبول اعضاء عرب في صفوفه حتى عام 1974.

العرب وحزب «مبام»: بعكس الموقف العملي Pragmatic لحزب «مباي» حاول حزب «مبام» تعبئة العرب على اساس ايديولوجي، فكان الحزب الصهيوني الوحيد الذي قبل في صفوفه اعضاء عرباً وطالب بالمساواة الكاملة للسكان العرب. وكان من أشد المعارضين لفرض الحكم العسكري. لكنه تراجع عن موقف «هشومير هتسعير» من قبل قيام الدولة الذي نادى بدولة ثنائية القومية. وكان نجاح الحزب محدودا في محاولاته تعيين موظفين عرب في مراكز عالية، وبشكل عام لم يؤثر على سياسة السلطة، مما اضعفه عاما بعد عام في القطاع العربي. اضافة الى أنه لم يعط حرية كاملة لمرشحية من العرب في التعبير عن آرائهم[15]. وأخيرا انضم الحزب الى حزب «مباي» و «أحدوت هعبودا» مشكلا «التجمع العمالي» عام 1968 وبقي فيه حتى عام 1984.

العرب وبقية الاحزاب الصهيونية: لم يختلف نشاط بقية الاحزاب الصهيونية، بين العرب، عن نشاط حزب «مباي». فالتعامل كان على أساس مصلحي موقت قبيل كل معركة انتخابية بصورة اتفاق غير رسمي يقضي بدعم الحزب في الانتخابات العامة مقابل مساعدته للقوائم العائلية والطائفية في الانتخابات المحلية، أو مقابل تحقيق مصالح شخصية وخاصة المصالح المادية. وابرز مثل على هذه العلاقة هو حزب المتدينين الوطنيين (مفدال) الذي استطاع بفضل سلطته في وزارتي الداخلية والاديان ان يحصل على آلاف الاصوات العربية، وتجب الاشارة الى ان حزب «حيروت» (فيما بعد الليكود) وهو الحزب الكبير الثاني في اسرائيل لم يحاول التغلغل بين العرب حتى الثمانينات، إلا أنه اتخذ موقفا معاديا من الحكم العسكري، لمصلحته الذاتية، لان حزب «مباي» استغله للحصول على الاصوات العربية. لذلك كان الحزب فعالا في الغائه في العام 1966.

سلوك العرب الانتخابي: منحت اسرائيل العرب حق الاشتراك في انتخابات الكنيست من جهة وفرضت عليهم الحكم العسكري من جهة أخرى. وبذلك سلبتهم عمليا هذا الحق «الديموقراطي»، اذ ان هذا الجهاز استغل في الانتخابات لصالح الحزب الحاكم وضد أي نشاط عربي مستقل. واذا اضفنا ضعف الاقلية العربية وتبعيتها الاقتصادية للقطاع اليهودي فاننا نصل الى الاستنتاج المنطقي انه لا يمكن اعتبار السلوك الانتخابي، خاصة في هذه الفترة، مؤشرا على المواقف السياسية للعرب. وبحكم الظروف

التي سادت حتى حرب 1967 كان التنافس الاساسي على الاصوات العربية بين حزب «مباي» وبين الحزب الشيوعي، وقد تقاسم الحزبان معظم هذه الاصوات حتى الكنيست السادسة، كما هو مبين في الجدول رقم (1).

تميز السلوك الانتخابي، في ظل الحكم العسكري، بما يلي:

1) ارتفاع نسبة المصوتين مقارنة مع القطاع اليهودي.

جدول رقم (1)

نتائج الانتخابات في القطاع العربي حتى الكنيست السادسة

(بالنسبة المئوية)

الكنيست	نسبة المصوتين	مباي والقوائم العربية المرتبطة به	الاحزاب الصهيونية الأخرى	الحزب الشيوعي
الكنيست الاولى (1949)	79	61,3	16,5	22,2
الكنيست الثانية (1951)	86	66,5	17,2	16,3
الكنيست الثالثة (1955)	92	67	17,4	15,6
الكنيست الرابعة (1959)	89	52	38	10
الكنيست الخامسة (1961)	86	80,8	24,2	25
الكنيست السادسة (1965)	88	50,1	27,3	22,6

المصدر: Landau, J. (1969) "The Arabs in Israel: A Political Study". London: Oxford University Press, pp. 110, 115, 121, 127-128.

- مكتب الاحصاء المركزي (اسرائيل)، (1964)، نتائج الانتخابات للكنيست الخامسة والسلطات المحلية، سلسلة نشرات خاصة رقم 166. القدس.
- مكتب الاحصاء المركزي (اسرائيل)، (1967)، نتائج الانتخابات للكنيست السادسة والسلطات المحلية، سلسلة نشرات خاصة رقم 216، الجزء الاول. القدس.

2) تصويت الاكثرية لصالح احزاب السلطة مع ان هذه النسبة بدأت بالهبوط منذ عام 1955.

3) ان المصوتين العب تأثروا بالحركة القومية العربية ولذلك فان تأييدهم للحزب الشيوعي (ماكي حتى عام 1965 ومن ثم راكاح) استند الى طبيعة موقف الحزب من هذه الحركة ويبرز ذلك من هبوط التصويت للحزب في العام 1959 بنسبة كبيرة على أثر الخلاف بين عبدالناصر وعبدالكريم قاسم ووقوف الحركة. الشيوعية الى جانب الاخير.

4) من أهم مميزات التصويت العربي هو الهوة الكبيرة بين تأييد الحزب الشيوعي على المستوى المحلي - أي في انتخابات المجالس المحلية - وبين تأييده على المستوى القطري. وهذا يبين ان قوة الروابط العائلية في القرى العربية كانت ما زالت كبيرة وان «الحمولة» والعائلة ما زالتا تشكلان الاطر الرئيسية للانتماء وتحقيق المصلحة الشخصية مع ان هذه الروابط بدأت تضعف تدريجيا (شمير، 1961 :243). هذا بالاضافة الى الضغوط الشديدة التي مارستها السلطة ضد المجالس المحلية التي حصل الحزب فيها على نسبة كبيرة من التمثيل أو استطاع تشكيل الائتلاف فيها لدرجة منع الخدمات عن القرية أو حل المجلس وتعيين لجنة من وزارة الداخلية لادارة شؤونه[16] لدرجة منع الخدمات عن القرية أو حل المجلس وتعيين لجنة من وزارة الداخلية لادارة شؤونه وعلى كل حال فإنه من غير الممكن، بشكل عام، اعتبار التصويت للمجالس المحلية، في هذه الفترة نوعا من التعبير عن المواقف السياسية، اذ انها كانت تعتبر بالنسبة للعرب مجرد تعبير جديد عن الوجاهة والقيمة الاجتماعية اكثر منها تعبيرا عن مواقف سياسية.

تلخيص المرحلة الاولى: بقي العمل السياسي في القطاع العربي حتى عام 1967 محصورا في المستوى المحلي على الاكثر. فالقيادة المرتبطة بالاحزاب الصهيونية كانت مكونة من وجهاء وزعماء «حمائل» وعائلات كبيرة ومعروفة على المستوى المحلي واحيانا على مستوى المنطقة. وهؤلاء كانوا يمثلون الاحزاب التي رشحتهم اكثر مما كانوا يمثلون السكان العرب ويقومون بدور الوسطاء لتحقيق مصالح ذاتية. أما القيادة الوحيدة التي عرفت على المستوى القطري فكانت قيادة الحزب الشيوعي وقياد حركة الارض. وهذه الأخيرة كان تأثيرها وقدرتها على تعبئة الجماهير العربية سياسيا وقوميا محدودين نظرا لسياسة القمع الاسرائيلية، حتى انه لم تعط لها الفرصة لاختبار قوتها بين العرب. من ناحية أخرى كانت الانتماءات ما زالت تقليدية على أسس عائلية، حمائلية وطائفية على المستوى المحلي. أما على مستوى الهوية الجماعية فالجماهير العربية في اسرائيل اعتبرت نفسها عربية، ولم يبرز تناقض بين هذين الاطارين من الانتماء، لأن الانتماء القومي العربي لم يكن يحمل بعدا عمليا في ظل أوضاع العرب في اسرائيل وهذا بالضبط ما سهل عليهم عملية التكيف في الظروف الجديدة. ولذلك فقد تميز هذا الوضع بالهوة الشاسعة بين الوعي والممارسة وليس من الممكن قبول استنتاجات بعض الباحثين ان العرب في اسرائيل تميزوا «بغياب الوعي القومي» (Nakhleh, 1975)، او استنتاجات آخرين انهم قبلوا بالهواية الاسرائيلية بديلا (ميعاري، 1986).

ومن الملفت للنظر انه بالرغم من أهمية الانتماء الديني في هذه الفترة إلا أنه لم يكن عاملا مؤثرا في الساحة السياسية. إذ أن القيادات الدينية السابقة اختفت والأهم ان

السلطة صادرت الوقف الاسلامي الذي شكل مصدر القوة الاساسي لرجال الدين، ثم ان تعيين رجال الدين المسلمين والعناية بشتى الشؤون الدينية اصبح من مهمات السلطة الاسرائيلية (Layish, 1965)، مما قلل من ثقة العامة بهم بل اتهمتهم بالتعاون وأحيانا «بالعمالة» للسلطة. وهكذا فانه من الممكن القول أن النشاط الاساسي المتعلق بشؤون العرب قامت به الاحزاب الصهيونية وليس العرب انفسهم، كما وصفه المستشار للشؤون العربية يهوشع فلمون «هو صراع بين قادة اليهود، باسم العرب، لصالح اليهود»[17]. وبذلك حققت السلطة الاسرائيلية واحدا من أهم اهداف سياستها نحو العرب. ولكن من الجهة الاخرى استطاعت الاقلية العربية ان تحقق انجازين مهمين في هذه المرحلة: الاول يتمثل في مجرد البقاء على الارض، أما الثاني فيتمثل بالحفاظ على الهوية الجماعية، بالرغم مما يشوبها من التجزئة والتنازع والتشيع على المستوى السياسي.

المرحلة الثانية 1969 - 1976

في المرحلة الثانية من تطور اشكال التعبير السياسي بين العرب في اسرائيل طرأت على منطقة الشرق الاوسط احداث هامة كان لها تأثير حاسم على شعوب المنطقة. كذلك حدثت تطورات مصيرية على القضية الفلسطينية وتحولات عميقة في المجتمع الاسرائيلي. وجميع هذه الاحداث والتطورات كان لها تأثير عميق على الفلسطينيين في اسرائيل وأدت الى تحولات داخلية هامة في البنية الاجتماعية والاوضاع الاقتصادية ابقت بصماتها على اشكال التنظيم والتعبير السياسي.

قبل اشهر قليلة من نهاية عام 1966 (نوفمبر/ تشرين ثاني) أُلغي الحكم العسكري نهائيا وتم نقل صلاحياته الى مؤسسات مدنية وبقيت معالجة شؤون العرب بواسطة مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية والدوائر العربية في مختلف الوزارات والمؤسسات. ثم نشبت حرب 1967 التي تعتبر نقطة تحول هامة في حياة الاقلية العربية، فكانت بداية لمرحلة جديدة:

1) كانت نتائج الحرب مفاجأة كبيرة وصدمة بالنسبة للعرب في اسرائيل ادت بشكل مباشر الى اعادة النظر في نظرتهم لأنفسهم وفي موقفهم من القومية العربية والانظمة العربية. فقد أدى اللقاء المتجدد مع الاراضي المحتلة وعبرها مع العالم العربي الى معرفة حقيقة مواقف الانظمة العربية تجاه القضية الفلسطينية وخصوصا خلال مذابح ايلول عام 1970. من هنا كانت بداية تحول عميق في شعورهم بالانتماء: من الهوية القومية الى الهوية الوطنية الفلسطينية. ومن الممكن اعتبار رحيل الرئيس المصري عبدالناصر نقطة تحول مهمة في مسيرة تبلور الهوية الفلسطينية، نظرا للمكانة الخاصة التي اكتسبها المذكور لدى العرب في اسرائيل. كذلك كانت للمقاومة الفلسطينية، في اوائل السبعينات، خاصة في قطاع غزة، آثار عميقة على تنمية الثقة بالنفس.

2) من التحولات المهمة التي حدثت في هذه الفترة التحول على المستوى الاقتصادي. اذ ان الاقتصاد الاسرائيلي تطور بسرعة كبيرة حتى عام 1973 وطرأت عليه تحولات بنيوية عميقة. وأهم نتيجة لهذا التطور كانت تزايد فرص العمل بسرعة واندماج العمال العرب بشكل كامل في النشاط الاقتصادي. اذا اضفنا الى ذلك اندماج العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة في سوق العمل الاسرائيلي فان النتيجة كانت تحول العمال العرب في اسرائيل من عمال بسطاء يستخدمون في الاعمال الشاقة الى تبوّء مراكز اعلى بفضل تجربتهم الطويلة في السوق الاسرائيلي ومعرفتهم باللغة (Makhoul, 1982)، ومن هنا فقد حدث تحسن على مستوى الحياة في القطاع العربي وبدأت تتطور وتنتشر الاعمال التجارية والمقاولات (Rosenfeld, 1978؛ حيدر، 1985).

3) كانت نتيجة التطورات الاقتصادية اضافة مهمة للاحساس بالاستقلال لدى الشباب والمثقفين. ومن هنا أدت الى تحولات مهمة في بنية العائلة «والحمولة» واضعاف تأثير هذه الاطر الاجتماعية على الافراد في الامور السياسية خاصة، وفي كل الامور الحياتية عامة، لذلك فقد زادت قدرتهم على التنظيم المستقل والتعبير عن الرأي.

4) كانت لحرب اكتوبر/ تشرين 1973 نتائج مهمة في تسريع عملية التحولات الحاصلة بين العرب في اسرائيل ومنحتها دفعا قويا. وكانت اهم آثار الحرب التحول في الشعور والتقدير الذاتي، اذ أنها أبرزت اسرائيل كدولة ضعيفة وأشعرت العرب باحترام أنفسهم. وقد بدا هذا التغيير في تعاملهم مع السلطة من منطلق الواثق بنفسه،[18] وارتفع رصيد العناصر الوطنية والقومية وتراجع المتعاونون مع السلطة[19] وقد كثرت الامثلة التي تؤكد حصول هذا التحول في تلك الفترة، ولكن واحدا منها أثار الرأي العام الاسرائيلي وهو الجرأة التي قابل بها طلاب ثانويون في مدينة الناصرة رئيس الوزراء آنذاك اسحق رابين[20]

5) احدى النتائج المباشرة لحرب اكتوبر/ تشرين 1973 كانت ارتفاع مكانة منظمة التحرير الفلسطينية والتأييد العالمي السريع الذي حصلت عليه وخاصة الشرعية التي حصلت عليها من الأمم المتحدة عام 1974. فكان هذا عاملا مباشرا في دفع عملية بلورة الهوية الفلسطينية بين العرب في اسرائيل وزيادة شعورهم بالاغتراب في المجتمع الاسرائيلي.

أشكال التعبير السياسي: كان للتطورات السابقة، التي أشرنا إليها أثر على أشكال التعبير السياسي بين العرب في اسرائيل، خاصة ان الضغط المباشر قد خف شيئا ما نتيجة الغاء الحكم العسكري، وبالذات في ما يتعلق باستعمال هذا الجهاز في توجيه الاصوات العربية في الانتخابات:

1) السلوك الانتخابي: جرت في هذه الفترة جولتا انتخابات للكنيست أبرزتا ان بعض التحولات في السلوك الانتخابي بدأت تحدث بتأثير الغاء الحكم العسكري ومجمل التطورات التي عرفتها المنطقة والبلاد (جدول رقم (2)).

جدول رقم (2)

نتائج الانتخابات للكنيست السابعة والثامنة في القطاع العربي

(بالنسبة المئوية)

الكنيست	نسبة المصوتين	التجمع والقوائم العربية المرتبطة به	الاحزاب الصهيونية الاخرى	الحزب الشيوعي (راكاح)
الكنيست السابعة 1969	82	55	15	30
الكنيست الثامنة 1973	80	46	17	38

المصدر: مكتب الاحصاء المركزي (اسرائيل)، (1970أ) نتائج الانتخابات للكنيست السابعة والسلطات المحلية، سلسلة نشرات خاصة رقم 309؛ مكتب الاحصاء المركزي (اسرائيل)، (1970 ب) نتائج الانتخابات للكنيست الثامنة والسلطات المحلية، سلسلة نشرات خاصة رقم 461. القدس.

يبدو واضحا من الجدول رقم (2) ان التصويت لحزب راكاح مستمر في الارتفاع بحيث أخذ يشكل ندا للتجمع العمالي، خاصة ابتداء من انتخابات عام 1973. واذا أخذنا بالحسبان ان التجمع العمالي يضم حزب «مباي» الحاكم وحزبي «مبام» و«احدوت هعبودا» فانه اصبح واضحا ان هيبة الاحزاب الصهيونية تهبط بسرعة مقارنة بالفترة السابقة. فقد هبطت هذه النسبة من 77,41٪ عام 1965 الى 70٪ عام 1969 و 63٪ عام 1973، ولكنها ما زالت تحصل على اكثرية الاصوات العربية بسبب كونها أحزاب سلطة تتحكم حتى بلقمة عيش الاكثرية الساحقة من العرب. وهناك ظواهر مهمة برزت لاول مرة، تتمثل في تغلغل «راكاح» في القرى الصغيرة ومضارب البدو التي تعد قلاعا للحزب الحاكم ومحرمة على غيره. وهذا دليل على ضعف التكتلات الاجتماعية التقليدية وهبوط قيمة الزعامات المرتبطة بالاحزاب الصهيونية[21]. ويظهر ان هذه التحولات قد بدأت تتعمق حتى على المستوى المحلي وليس فقط على مستوى الانتخابات العامة. ففي انتخابات بلدية الناصرة عام 1975 حصل «راكاح» على اكثرية المقاعد وعلى رئاسة البلدية، وكان الحزب قد استطاع في انتخابات المجالس المحلية لعام 1973 ان يوصل ممثلين الى معظم المجالس العربية وحصل على الرئاسة في سبعة مجالس كبيرة.

2) لقد عبر العرب في اسرائيل عن التحولات التي حصلت وتحصل في مختلف

مجالات حياتهم وخاصة في مجال التعبير السياسي في مواقف ومناسبات كثيرة وكانت اهمها المظاهرات الكبيرة التي عمت القطاع العربي بأكمله يوم وفاة جمال عبدالناصر (28 ايلول 1970). ثم بدأت لهجة ممثلي الجماهير العربية تتغير في معاملاتهم مع السلطة وزادت طلباتهم، ومن اهمها اعادة اعتبار اللغة العربية كلغة رسمية متساوية مع اللغة العبرية في المعاملات الرسمية والمطالبة المتكررة والمكثفة بتغيير مناهج التعليم وخاصة مناهج التاريخ واللغة العربية واللغة العبرية.

3) من أهم الظواهر التي برزت في هذه المرحلة والتي تدل على التحولات النوعية التي مر بها العرب في اسرائيل تلك التي تمس اشكال التنظيم والعمل السياسي. فقد تم تأسيس معظم التنظيمات المعروفة اليوم في القطاع العربي والتي برزت اهميتها في اشكال التعبير السياسي في المرحلة الثالثة. اذ تأسست لجان الطلاب العرب في خمس جامعات اسرائيلية[22] التي تتوجت باقامة اتحاد الطلاب في كل الجامعات (عام 1975)، وكذلك اقيم الاتحاد القطري للطلاب الثانويين عام 1974، ولجنة المبادرة الدرزية القطرية عام 1972. وكان من أهم هذه التطورات اقامة لجنة الدفاع عن الاراضي عام 1975، وقبل ذلك اقامة لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية عام 1974. وسوف نرى لاحقا ان هاتين اللجنتين قد ساهمتا مساهمة كبيرة في توحيد العرب في اسرائيل وفي تعبئتهم سياسيا وقيادة نضالهم.

كانت هذه جميعها عبارة عن أطر تمثيلية تجمع بين مختلف التيارات السياسية والعناصر المستقلة في القطاع العربي، مع ان تأثير حزب «راكاح» فيها كان كبيرا واحيانا هيمن على بعضها. اما على مستوى الحركات السياسية فكانت هذه المرحلة مهمة من حيث بداية تكوين بعضها، ولو انها لم تكن بعد واضحة المعالم والفكر السياسي وتأثيرها ما زال هامشيا في حياة العرب في اسرائيل. أول هذه الحركات التي برزت الى الوجود كانت حركة ابناء البلد في أوائل السبعينات. في البداية كانت عبارة عن قوائم انتخابية للسلطات المحلية تنافست مع القوى السياسية والعائلية في عدة قرى، وقد اطلقت على نفسها اسماء مختلفة ولم يضمها تنظيم قطري يوحدها. ثم وجدت الحركة ارضا خصبة لعملها بين طلاب الجامعات حيث بدأت تتألف قوائم انتخابية للمنافسة على السلطة في لجان الطلاب. والحقيقة ان هذه الحركات ضمت اعداد كبيرة من الطلاب لا يجمعهم فكر سياسي واحد، من اليمين القومي وحتى اليسار المتطرف[23]، وانما المشترك بينهم هو العداء للحزب الشيوعي الذي سيطر آنذاك على كل لجان الطلاب. وبعد منتصف السبعينات بدأت الحركة تحقق بعض النجاح على مستويات مختلفة وخاصة بين الطلاب ثم مرت بمراحل عديدة من الفرز السياسي داخليا، كما سنرى في المرحلة الثالثة.

وفي نفس الفترة برزت الى الوجود ظاهرة العودة الى الدين بين صفوف الشباب. وقد لوحظت هذه الظاهر في قرى المثلث الكبيرة بالذات ولكنها لم تمتد آنذاك الى منطقة الجليل. ولم يكن لهذه الظاهرة تأثير يذكر على المستوى السياسي لأن جمهور الشباب المتدينين لم يشكلوا حركة دينية أو سياسية ولكن في الثمانينات تحولت الى حركة قطرية ذات تأثير مهم على الحياة السياسية. وعلى صعيد آخر كان تشكيل الجبهة الديمقراطية لانتخابات بلدية

الناصرة تطورا جديدا أبقى اثرا عميقا على تطور الحركات السياسية العربية في السنوات القادمة. وقد تشكلت الجبهة من عناصر وطنية مثقفة ومن الحزب الشيوعي وكان هدفها المشترك دحر القيادات التقليدية الموالية للأحزاب الصهيونية من السيطرة على المجلس البلدي. وشكلت هذه الجبهة النواة للجبهة القطرية فيما بعد.

سياسة السلطة والاحزاب الصهيونية نحو العرب في المرحلة الثانية: امام التحولات التي استعرضناها كان لابد للسلطة الاسرائيلية ان تبحث ابعادها ومضاعفاتها وان تجد لها «علاجا». وأما الاحزاب الصهيونية فان ما شغلها هو خسارة الاصوات العربية في انتخابات الكنيست والهستدروت والسلطات المحلية التي تعتبر مؤشرا لاتجاه ومجرى التحول. لذلك بدأت هذه الاحزاب مراجعة حساباتها في تعاملها مع العرب، لكن هذه الابحاث والمراجعات لم تتطرق الى صلب وجوهر هذه العلاقة، وخاصة في حزب التجمع العمالي. بعد انتخابات 1969 عرضت «المشكلة» في الحزب على أنها مشكلة شكل الدعاية في القطاع العربي، لذلك تقرر التحول من التأكيد على انجازات الحزب في هذا القطاع الى التأكيد على الاخطار التي قد تنتج اذا استمر التأييد لراكاح، أي التحول اكثر الى لغة التهديد. فيما بعد عرضت المشكلة على أنها مشكلة دمج المثقفين العرب ومشكلة فتح المؤسسات الحزبية أمامهم، بالاضافة الى ان العرب يعانون من «مشكلة الهوية» وتكرر الادعاء ان التحولات في القطاع العربي ناتجة عن «تحريض خارجي»[24]. وقد ظهر في الحزب موقفان مختلفان حول نوع العلاقة التي يجب تبنيها مع العرب: أولا، موقف شموئيل طوليدانو (آنذاك مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية) والهستدروت الذي ينحو الى أنه يجب الاستمرار في الاسلوب المتبع وترسيخ عملية استقطاب القيادات العربية بواسطة الاغراءات المادية، وبهذا يمكن نجاح سياسة تفسيخ العرب. وهذا يعني تعزيز الجزء المعروف بـ «الجزرة» في السياسة المتبعة. بينما كان موقف آمنون لين (مدير الدائرة العربية في الهستدروت آنذاك) انه يجب اهمال سياسية «الجزرة» هذه وتعزيز العصا، أي استعمال أساليب قمع اشد وأقسى مع «العناصر السلبية» من العرب، وأما تطبيق هذه السياسة فهو من خلال استعمال معيار الخدمة في الجيش، فمن كان مستعدا للخدمة يمنح امتيازات (Lustick, 1980: Ch. 7; Weimer, 1983: 47 - 57; Smooha, 1985: 346)[25]. على كل حال لم تجر تغييرات جذرية في سياسة الحزب نحو العرب وإنما تم تخصيص بعض الوظائف ذات الصبغة الرمزية لعدد من الشباب المثقفين في بداية السبعينات. وفيما بعد اتخذ قرار بقبول العرب كأعضاء في حزب التجمع العمالي ابتداء من عام 1974. أما الوجه الآخر لهذه السياسة فكان في تكثيف النشاط من أجل عزل «راكاح» وأضعاف قوته في القطاع العربي.

أما في حزب «مبام»، الذي كان في هذه الفترة جزءا من التجمع العمالي، فقد تم التنبه الى التغييرات التي تجري بين العرب في اسرائيل، ولذلك فقد خصصوا نقاشا للموضوع في اللجنة السياسية للحزب عام 1975، وتبين ان هناك وجهتي نظر بين الاعضاء (Weimer, 1983: 53):

1) وجهة النظر الاولى ترفض أي تغيير في موقف الحزب من القضية الفلسطينية والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. وقد عبر عنها سكرتير الحزب حزان.

2) وجهة النظر الثانية ترى أنه لا يمكن حل مسألة العرب في اسرائيل الا بحل القضية الفلسطينية حلا عادلا يتمثل في إقامة دولة مستقلة الى جانب اسرائيل. وقد عبر عنها سمحا فلابان ولطيف دوري.

وبما ان حزب «مبام» كان في هذه المرحلة جزءا من التجمع العمالي فليس من الممكن معرفة مدى تأثيره في القطاع العربي. اما بالنسبة للاحزاب الاخرى فان اكثرها تغلغلا في هذا القطاع هو حزب المتدينين الوطنيين (المفدال)، حيث بدأت اسهمه ترتفع منذ عام 1969 5٪ عام 1965، 8,5٪ عام 1969 و 8,3٪ عام 1973[26]. وينبع تأثير هذا الحزب بين العرب من سيطرته على موارد مادية مهمة، وخاصة ميزانيات السلطات المحلية، بسبب استلامه وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية والاديان. واما العامل المؤثر بشكل مباشر، لصالح هذا الحزب فهو السبل التي اتبعها حاكم لواء الشمال يسرائيل كينغ في تطويع العرب وكسر شوكة العناصر الوطنية وتجنيد الاصوات للحزب.

بشكل عام يمكن القول أنه لم يحدث تغير جذري في تعامل الاحزاب الصهيونية تجاه العرب بحيث بقي هؤلاء خارج اطار «المجتمع الاسرائيلي» ومصدراً للاصوات في الانتخابات. كذلك لم يحدث اي تغيير في سياسة السلطة الرسمية وإنما حاولت تكثيف النشاط لمحاربة قوة «راكاح» المتنامية، واستمرت في استعمال شتى الاساليب بتفسيخ العرب الى طوائف وقوميات و«حمائل». وابرز ما في هذه السياسة الاستمرار في فرض عزل الطائفة الدرزية والعمل على تكوين «قومية درزية». وقد برز ذلك في تعيين لجنة خاصة للتعليم الدرزي عام 1975 (Lustick, 1980: 194 - 206)، وفي اعقاب ذلك فصل الطلاب الدروز عن الطلاب العرب وتعليمهم في مدارس منفردة وحتى مناهج مختلفة. واستطاعت جهود السلطة ان تؤدي في النهاية الى انسحاب رؤساء السلطات المحلية الدروز من اللجنة القطرية لرؤساء المجالس العربية وتكوين لجنة خاصة بهم هي «لجنة لرؤساء المجالس المحلية الدرزية». ولم توفر السلطة جهدا في سبيل اضعاف اللجنة القطرية عن طريق الضغط على رؤساء المجالس العربية وتكوين لجنة خاصة بهم هي «لجنة لرؤساء المجالس

المحلية الدرزية». ولم توفر السلطة جهدا في سبيل اضعاف اللجنة القطرية عن طريق الضغط على رؤساء المجالس «المعتدلين» فيها للانسحاب منها أو عدم الالتزام بقراراتها وتشكيل كتلة متراصة أمام رؤساء المجالس الموالين «لراكاح». وقد تكثف هذا المجهود قبيل اتخاذ قرار إضراب يوم الارض الاول. وقد حاول هؤلاء التأثير على اللجنة لمنع الاضراب العام الا ان تصميم لجنة الدفاع عن الاراضي والرؤساء «غير المعتدلين» في اللجنة القطرية وممثلي الاطر التمثيلية أدى الى اعلان الاضراب.

لقد كان اضراب يوم الارض تتويجا ونتيجة لكل التطورات التي حصلت في المرحلة الثانية، فكانت احداث يوم 30 آذار عام 1976 أول عمل جماعي قطري اتفق عليه ممثلو الاقلية العرب للاحتجاج على سياسة السلطة، حتى ذلك التاريخ. والمهم في الامر ليس احداث يوم الارض وإنما اتخاذ القرار بحد ذاته هو الحدث الاهم وما تبعه من تطوير في أساليب العمل الاجتماعي والسياسي في المرحلة القادمة. إذاً، فيوم الارض يعتبر حدا فاصلا بين مرحلتين وخصوصا بسبب اهميته التي اكتسبها في تحول نظرة العرب نحو انفسهم وتعريفهم من جديد لعلاقاتهم بالدولة.

تلخيص المرحلة الثانية: لم تختلف نظرة السلطة الاسرائيلية للاقلية العربية في اسرائيل عن المرحلة السابقة، ولذلك لم تحدث تغييرات جذرية في سياستها تجاه العرب «كأقلية غريبة» عن المجتمع الاسرائيلي واستمرت الاحزاب الصهيونية في رؤيتها كمصدر للأصوات لمنافسة الاحزاب الاخرى. ولكن التغيير الذي حدث كان في جانب الاقلية العربية نفسها الذي اجبر التجمع العمالي بالذات على تغيير معين تمثل في قبول اعضاء عرب في صفوفه مع ان هذا التغيير لم يحمل في طياته تحولا جذريا في مكانة العرب في الحزب ولا في الدولة. ونلاحظ ان هناك انقطاعا واضحا بين المرحلة الاولى والمرحلة الثانية متمثلا في التحول الواضح السريع في اشكال التنظيم والتعبير السياسي وتبلور الهوية الوطنية الفلسطينية بديلا للهوية القومية العربية. وكانت هذه التحولات سريعة نسبيا في فترة زمنية قصيرة. ويرجع هذا الانقطاع والتسارع في وتيرة التحول الى الآثار العميقة التي تركتها حرب 1967 وحرب 1973 في المنطقة ككل وفي اسرائيل بشكل خاص. وبينما كانت حرب 1967 حدثا خارجيا فجائيا، وهو سبب الانقطاع بين المرحلتين، فان حرب 1973، وهي ايضا عبارة عن عامل خارجي مجرد فانها سرعت التحولات الحاصلة ولم تؤد الى نفس التأثير الذي تركته الحرب السابقة. واما يوم الارض فكان حدثا داخليا من صنع العرب في اسرائيل انفسهم وتتويجا للتطورات التي حدثت داخلهم. واخيرا يمكن القول أن ما يميز المرحلة الثانية هو أنها مرحلة اقامة الهيئات التمثيلية ونمو وتبلور الوعي الوطني الفلسطيني. وهي تمتاز ايضا بسرعة حصول التطورات والاحداث، خاصة نسبة للمرحلة الاولى.

المرحلة الثالثة 1977 - 1987

يعتبر «يوم الارض الاول» 1976 من أهم الاحداث في مسيرة العرب في اسرائيل التي اثرت تأثيرا عميقا على حياتهم. اذ ان رد الفعل الاسرائيلي العنيف على الاضراب وتجاوب الجماهير العربية مع قيادته وتعاطف ومشاركة الفلسطينيين، خاصة في الاراضي المحتلة، في الاضراب، أدت جميعها الى أن يبدأ العرب في اسرائيل اعادة النظر في علاقتهم بالدولة ومكانتهم فيها وإلى ترسيخ علاقتهم بالمجتمع الفلسطيني. وقد أدى ذلك في المدى البعيد الى نتائج مهمة على صعيد نظرتهم لأنفسهم وتعريفهم لوضعهم ومكانتهم في اسرائيل. ومن هنا حدثت تطورات وتحولات عميقة على أشكال ومستوى ومضمون التعبير السياسي. وكانت هذه التطورات استمرارا لتلك التي استعرضناها في المرحلة السابقة، ولكن دور «يوم الارض» كان مهما في تسريع وتيرتها والتأثير على مجراها. وقد ابرزت بعض الاحداث بعد «يوم الأرض» مباشرة، وفي السنوات اللاحقة، مدى التغيير الذي حصل في القطاع العربي. ففي اعقاب اجتماع ممثلي اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية مع رئيس الوزراء رابين، الذي ابلغهم فيه انه يعتبر العرب اقليات دينية وثقافية فقط، بعث هؤلاء برسالة يؤكدون فيها انهم يعتبرون انفسهم اقلية قومية ولهم الحق بالمساواة مع بقية مواطني اسرائيل اليهود (ريخيس، 1977). وبعد فترة قصيرة تم الكشف عن وثيقة كينغ (حاكم لواء الشمال) التي رسم فيها بالتفصيل سياسة القمع التي يجب ان تتبع ضد العرب لكسر شوكتهم[24].

والحقيقة أن الوثيقة كشفت عن السياسة التي كانت متبعة وتطالب بتطبيقها بشدة وبدقة، وتكمن اهميتها في الكشف عن هذه السياسة في وثيقة رسمية. وقد احتجت الهيئات التمثيلية العربية عليها بشدة وضغطت على السلطة لاستنكارها واقالة كاتبها ولكن دون جدوى. واستمرت السلطة في اتباع سياسة «فرق تسد» و «الجزرة والعصا». وبالتحديد تم تطبيق هذه السياسة مع رؤساء المجالس المحلية، في محاولة لعزل اللجنة القطرية باتهامها بالراديكالية[28]، وحاولت دق اسافين بين اعضائها بمحاولة اقناعهم بعرقلة نشاطاتها من خلال عدم المشاركة بها، [29] ولكن اللجنة كانت تزيد من شعبيتها وترسخ من شرعيتها وتراكم من قواها من خلال نشاطها المستمر، مستمدة قوة دفع من التحولات التي تطرأ على القطاع العربي.

وفي العام 1977، قبيل انتخابات الكنيست التاسعة، تم تشكيل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة من الحزب الشيوعي وعناصر وطنية مثقفة بين العرب بالاضافة الى بعض العناصر اليهودية. كان تشكيل الجبهة على المستوى القطري على أثر تجربتها الناجحة في

انتخابات بلدية الناصرة عام 1975. في الوقت نفسه كانت التحولات في اشكال العمل السياسي تتبلور في نشاطات الهيئات التمثيلية أو الحركات السياسية التي تأسست من قبل، وفي تأسيس المزيد منها وتعميق دورها. ففي أواخر السبعينات وصلت نشاطات الطلاب العرب في الجامعات أوجها من خلال لجانهم المنتخبة والاتحاد القطري للطلاب العرب. واما الطلاب الذين ينتمون الى/أو يؤيدون الخط الفكري لأبناء البلد فقد أسسوا عام 1979 «الحركة الوطنية التقدمية» في الجامعة العبرية في القدس، التي سرعان ما تحولت الى حركة قطرية للطلاب تعمل بالتنسيق مع فروع حركة ابناء البلد في القرى العربية.

على صعيد آخر تم عقد أول مؤتمر اسلامي (1977) تقرر فيه المطالبة بتحرير املاك الوقف الاسلامي وحق ابناء الطائفة في إدارة شؤونها وتعيين القضاة في المحاكم الشرعية. وقد تألفت لجنة تحت اسم «اللجنة الاسلامية العليا» اعتبرت نفسها ممثلة لجميع المسلمين في اسرائيل. والملفت للنظر ان منظمي هذا المؤتمر كانوا من رؤساء المجالس المحلية وليسوا من رجال الدين وبرز بينهم عدد من المسيحيين النشيطين في «راكاح»، وهو مؤشر على المضمون السياسي الوطني لهذا النشاط.

هكذا بدأت سنوات الثمانين بعد احداث وتطورات سريعة على المستوى المحلي، منذ يوم الارض الاول. وحملت السنوات اللاحقة في طياتها تطورات اخرى كان من اهمها: بروز دور السلطات المحلية العربية في العمل السياسي، الفرز المتزايد داخل الحركات السياسية القائمة وظهور حركات جديدة، وفي الوقت نفسه تقارب مواقف هذه الحركات من القضايا الوطنية.

لقد تأثرت هذه التطورات بالتغيرات النوعية والكمية التي حدثت في القطاع العربي واثرت فيها. كما ان الاحداث والتطورات على مستوى المجتمع الاسرائيلي وعلى مستوى القضية الفلسطينية كان لها دور كبير في تسريع عمليات التغيير. ومن المهم أن نتعرض لتلك التحولات في حياة الفلسطينيين في اسرائيل التي تفاعلت مع اشكال التعبير السياسي وأثرت فيها:

1) التطور الديموغرافي السريع للاقلية العربية (الى جانب توقف الهجرة الى اسرائيل وتزايد الهجرة السلبية) وكون الاكثرية فيها من الشباب يعزز الثقة بالنفس ويشعر العرب بثقلهم السياسي المتزايد.

2) ارتفاع المستوى التعليمي للاقلية العربية في الثمانينات بحيث اصبح الجامعيون والطلاب يشكلون قوة ذات ثقل غير بسيط. ورغم ان المستوى التعليمي مازال ادنى بكثير عند العرب منه عند اليهود إلا أنه مقارنة بالمراحل السابقة يعتبر تحولاً مهماً. فقد هبطت

نسبة الاميين بين العرب من 49,5٪ عام 1961 الى 15,8٪ عام 1986، بينما ارتفعت نسبة الذين تلقوا تعليما فوق الثانوي من 1,5٪ الى 8,4٪ منهم 7٪ اكاديميين. وبشكل عام ارتفع متوسط سنوات التعليم بين كل السكان من 1,2 سنة الى 8,3 سنة (Central Bureau of Statistics, 1987b: 573 - 575).

3) حصلت تطورات مهمة على الطبقة العاملة العربية، اهمها في مجال الخبرات المهنية. فقد اصبح العمال المهنيون يشكلون 37,3٪ وأصحاب «الياقات البيض» 18,9٪ من مجمل القوى العاملة العربية، بينما يشكل العمال غير المهنيين 12,5٪ فقط في العام 1985 (Central Bureau of Statistics, 1987a: 194-195). هذا بالاضافة الى ان العمال العرب اكتسبوا تجربة طويلة في سوق العمل الاسرائيلي وتعززت ثقتهم بأنفسهم، لأن مزيدا منهم حصلوا على حقوقهم المهنية والاجتماعية وارتفعت نسبة الثابتين في اماكن عملهم. ولكن التمييز ضدهم في سوق العمل الاسرائيلي هو العامل المهم في ارتفاع مستوى وعيهم العمالي والوطني. وهكذا يكون الاندماج في سوق العمل هو الذي يخلق الظروف الملائمة للتسييس والوعي بأسباب دونيتهم وتمييزهم في المجتمع الاسرائيلي بشكل عام (Rosenfeld, 1978).

4) في الوقت نفسه بدأت تبرز بين الفلسطينيين في اسرائيل شرائح من الطبقة الوسطى تتمثل في التجار والمقاولين والسماسرة وأصحاب الاعمال في مجال الخدمات (حيدر، 1986). والصفة المميزة لهذه الشرائح في سنوات الثمانين انها راكمت أموالا لا تستطيع استغلالها من جديد في المجالات الانتاجية بسبب القيود التي تفرضها السلطة الاسرائيلية على التطور الاقتصادي في القطاع العربي. لذلك سوف نلاحظ كيف بدأت هذه الشرائح بممارسة ضغوطها، من خلال السلطات المحلية العربية، على السلطة الاسرائيلية لتخفيف هذه القيود، وكيف تحاول ان تشكل «مجموعة ضاغطة» على المستوى القطري لفتح آفاق جديدة أمامها وخاصة في مجال التصنيع.

5) نتيجة للتطورات التي حدثت في الاقتصاد الاسرائيلي في السبعينات وخاصة بعد عام 1977 فقد حدث تسارع في عملية الفرز الاجتماعي ـ الطبقي بدأت آثاره تبدو بارزة في القطاع العربي. فقد اتسعت الهوة بين الشرائح الغنية والشرائح الفقيرة بوتيرة متسارعة. فإلى جانب بروز شرائح الطبقة الوسطى ساءت الظروف الاقتصادية لجزء كبير من العمال (حيدر، 1988)، ومع ذلك فان قدرة الاقلية العربية بالمقارنة مع المراحل السابقة، قد تضاعفت عدة مرات على تحمل نتائج التنظيم والنشاط السياسي. ومن هنا يمكن القول أن العامل المشترك بين جميع الشرائح الاجتماعية ـ الطبقية بين الفلسطينيين في اسرائيل هو الشعور «بالحرمان النسبي». لذلك يمكننا ان نستنتج بأن المتغير الاساسي في تطور اشكال

التعبير السياسي في هذه المرحلة هو الوعي المتنامي بالاسباب الحقيقية لأوضاعهم كأقلية قومية مضطهدة، بالاضافة الى التحولات التي حدثت في المجتمع الاسرائيلي نحو التطرف والعداء المتزايد على مستوى العلاقات اليومية، واحداث مثل غزو لبنان عام 1982 وسياسة القمع في الاراضي المحتلة منذ عام 1967.

تندمج هذه التطورات وتتفاعل مع عملية تبلور وترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية، التي أصبحت من السمات المميزة للتغييرات التي طرأت على الاقلية العربية. وكل هذه التطورات خلقت جوا من الرفض للوضع القائم وللسياسة الرسمية القائمة. واذا اضفنا العوامل الموضوعية التي تسهل عملية تعبئة الجماهير (سهولة المواصلات، استعمال وسائل الاتصال الجماهيري) فان الظروف تصبح مهيأة للعمل السياسي الهادف لتغيير الوضع والسياسة القائمين. ويمكن ملاحظة تكثيف العمل السياسي في هذا الاتجاه على المستوى المحلي وعلى المستوى القطري، من خلال النشاط الذي تقوم به الهيئات التمثيلية والحركات والاطر السياسية المختلفة. وسوف نركز الآن على هذه الهيئات والحركات وتطورها ونشاطها في الثمانينات:

1) السلطات المحلية: بدأت السلطات المحلية العربية في الثمانينات بالتشديد على المطالبة في نيل حقوقها في الميزانيات والخدمات. ولأول مرة في تاريخ البلاد اخذت المجالس تعلن الاضرابات وتتوجه الى المحاكم لمقاضاة السلطات الاسرائيلية التي تستعمل الميزانيات كأسلوب ضغط سياسي[30]. وقد تحول هذا الاسلوب في التعامل مع السلطة الى اسلوب روتيني في الثمانينات، ثم تبعه اسلوب المظاهرات أمام الكنيست ووزارة الداخلية وغير ذلك من طرق الاحتجاج والمطالبة.

ولم يكن هذا الموضوع الوحيد لنضال السلطات المحلية، فقد أخذت هذه السلطات بممارسة ضغط في وزارة الداخلية والوزارات الاخرى من أجل المصادقة على الخرائط الهيكلية بسبب اهميتها في تحديد مناطق البناء للسكن وبناء البنية التحتية للتصنيع وغير ذلك. كذلك مارست هذه السلطات ضغوطاً، عادة اعلامية، من أجل ضم المناطق العربية الى مناطق التطوير، والى المناطق التي احتواها مشروع ترميم الاحياء Rehabilitation. ومن المواضيع المهمة التي عالجتها هذه السلطات، وما زالت تعالجها وتحتج عليها، موضوع هدم البيوت العربية التي لم تحصل على ترخيص بسبب التمييز في القانون وعدم المصادقة على الخرائط الهيكلية. والحقيقة أنه بالرغم من ان هذه المواضيع قد تعتبر مواضيع محلية بلدية بحتة الا أنه في ظروف الفلسطينيين في اسرائيل هي المواضيع السياسية الرئيسية لأنها تمس بشكل مباشر مكانة هذه الاقلية في المجتمع الاسرائيلي، وتغيير سياسة السلطة حيالها يعني الغاء امتيازات الاكثرية اليهودية وسياسة التمييز ضد الاقلية.

لكن من جانب آخر نلاحظ انه منذ بدء الثمانينات بدأت المجالس المحلية العربية تطرح للنقاش قضايا وطنية على مستوى القضية الفلسطينية. وقد أخذت ترصد سياسة السلطات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة وتتعرض لها بالاستنكار والاحتجاج. ومن أهم التطورات في هذا الاتجاه ان المواضيع الوطنية أخذت تلعب دورا حاسما في الانتخابات المحلية. ففي انتخابات عام 1983 لم يستطع أي مرشح لرئاسة مجلس الا أن يعبر عن رأيه ويتخذ موقفا واضحا من القضية الفلسطينية. وقد برز ذلك في الصراع بين الجبهة الديمقراطية وحزب التجمع العمالي حيث أكدت الجبهة على الاهمية القصوى للقضايا الوطنية[31]. وقد ابرزت هذه الانتخابات ان التقسيم الى رؤساء مجالس «معتدلين» ورؤساء «راديكاليين» لم يعد يعكس الواقع. اذ ان التصريحات السياسية لاعضاء ورؤساء المجالس المحلية من الجبهة والقوى الوطنية الاخرى ليست أكثر «راديكالية» من تصريحات الاعضاء والرؤساء الآخرين وحتى المنتمين الى حزب العمل[32].

2) اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية: بدأت اللجنة القطرية تخرج عن حدود المطالبة بمساواة السلطات المحلية العربية بالسلطات اليهودية في الميزانيات وغيرها من المواضيع المحلية الى البحث في مواضيع عامة تهم الفلسطينيين في اسرائيل والاحتجاج على القوانين التي تميز ضدهم بعد يوم الارض الاول. وفي بداية الثمانينات حصل تطور آخر في مجال نشاطها تمثل في طرح قضايا وطنية ـ فلسطينية عامة. ففي اعقاب محاولة اغتيال رؤساء البلديات في الضفة الغربية اصدرت اللجنة استنكارا وطالبت السلطة الاسرائيلية بالاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واقامة دولته المستقلة (al-Haj & Rosenfeld, 1988). ويعد ابعاد رئيسي بلديتي حلحول والخليل اجتمع ممثلو عدد من الهيئات التمثيلية العربية في اسرائيل ووقعوا على وثيقة السادس من حزيران، وقد احتوت الوثيقة برنامجا سياسيا من ثلاثة بنود: 1) تحقيق المساواة التامة للمواطنين العرب في اسرائيل. 2) الدفاع عن الديموقراطية ومواجهة زحف الاجراءات الفاشية التي تهدد العرب. 3) النضال من أجل السلام العادل والشامل واحقاق حقوق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة الى جانب دولة اسرائيل.

وأهم ما جاء في هذه الوثيقة «من حق الجماهير العربية ان تسهم في تقرير السياسة الاسرائيلية وهي تريد ان تلقي بثقلها في الساحة السياسية لتحقيق برنامجها السياسي لحل القضية الفلسطينية كما بلورته هي»(توما، 1982: 322). ويجب أن نرى في هذا القرار تطورا مهما جدا في نظرة الفلسطينيين في اسرائيل الى مكانتهم في المجتمع الاسرائيلي وهو يعتبر تحديا جريئا للسياسة الاسرائيلية التي بنيت من الاساس على عزل العرب وتهميش دورهم ومعاملتهم كـ «سكان» في دولة اسرائيل وليس كمواطنين وشركاء. ويظهر ان السلطة

شعرت بمدى الخطورة في هذا التطور فعالجت التحدي بشدة. اذ أن المبادرين لاصدار الوثيقة قرروا عقد مؤتمر قطري لممثلي الفلسطينيين في اسرائيل من كل الهيئات والمؤسسات، في السادس من كانون أول 1980، فما كان من رئيس الوزراء مناحيم بيغن إلا أن استعمل صلاحيته حسب انظمة الطواريء واصدر أمرا بمنع عقد المؤتمر. وبعد عامين قامت اللجنة القطرية بنشاطات احتجاج واستنكار ضد الغزو الاسرائيلي للبنان 1982، واعلنت الاضراب العام ضد مذابح صبرا وشاتيلا في 22 ايلول 1982، وجرت اكبر مظاهرة قطرية عربية حتى ذلك الوقت في مدينة الناصرة. وباختصار، اخذت اللجنة في الثمانينات تشكل رأس الحربة في الاحتجاج ضد سياسة السلطة الاسرائيلية على المستوى المحلي والخارجي دفاعا عن الحقوق الفلسطينية.

من جهة أخرى تطور عمل اللجنة على المستوى التنظيمي وترسخت أساليب جديدة في العمل السياسي، أدت الى رفع مستوى الاداء في اللجنة القطرية ورسخت شرعيتها بين الفلسطينيين في اسرائيل كقيادة ممثلة. وقد برز التغيير على المستوى التنظيمي على النحو التالي: أ) اقامة لجان متابعة في كل القضايا المهمة التي تخص العرب في اسرائيل مثل لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، لجنة متابعة القضايا الصحية، لجنة الخدمات الاجتماعية وغيرها. ب) اقامة لجنة متابعة موسعة ابتداء من 30 اكتوبر 1983 تضم سكرتاريا لجنة الرؤساء، اعضاء الكنيست العرب من كل الاحزاب، اعضاء لجان المتابعة المختلفة، اعضاء اللجنة المركزية للهستدروت، الاعضاء العرب في نقابة المعلمين، سكرتاريا الاتحاد القطري للطلاب العرب، سكرتاريا الاتحاد القطري للطلاب الثانويين، ممثلي حركة ابناء البلد، واخيرا انضم اليها ممثل الحركة الاسلامية. جـ) من ناحية اساليب العمل السياسي نلاحظ ان اللجنة اصبحت تعمل بشكل اكثر تنظيما من البدايات. فهي تقوم، بواسطة لجان المتابعة، بتوثيق المعطيات عن تمييز العرب في شتى المجالات والمواضيع المركزية. ومن جهة أخرى فان هذه المعطيات تعرض على الجمهور في مؤتمرات قطرية بشكل منتظم[33]. ويعتبر عقد هذه المؤتمرات ونشر ابحاثها تجديدا في اسلوب التسييس وتعبئة الجماهير العربية في القضايا العينية. هذا بالاضافة الى ترسيخ اسلوب الاضراب والاعتصام على المستوى القطري والمستوى المحلي.

وتعتبر لجنة المتابعة الموسعة أول وأوسع اطار تمثيلي اوجده الفلسطينيون في اسرائيل يضم جميع الفئات والتيارات السياسية، ولذلك اصبح الكثيرون يدعونها «برلمان العرب في اسرائيل». ويمكن اعتبارها من أهم الانجازات على الساحة السياسية من ناحية قدرتها على اتخاذ القرارات وتنفيذها، ترسيخ القيم الديمقراطية، تسييس وتعبئة الجماهير العربية، واخيرا مثابرتها في سبيل اختراق الحاجز العازل الذي فرضته السلطة بين الاكثرية اليهودية

والاقلية العربية. ويمكن اعتبار هذا الاطار اهم انجاز من حيث صعوبة السلطة في كسره. ونظرا للظروف السياسية السائدة في البلاد وعدم قدرة العرب على اختراق المركز السياسي في اسرائيل فان نقل المواضيع السياسية المركزية الى المستوى المحلي والى القيادات المحلية، التي يجمعها اطار تمثيلي واحد، من أهم الظواهر البارزة في تطور اشكال التعبير السياسي للعرب في اسرائيل.

3) يعد ظهور القائمة التقدمية للسلام اهم ظاهرة في العمل السياسي العربي في اسرائيل في الثمانينات. وهو من أهم المؤشرات على حدوث التمايز الاجتماعي ـ الطبقي التي اشرنا اليها. فالقائمة تمثل فئات نخبوية وتتكون واجهتها من ابرز المثقفين العرب في البلاد الذين يشكلون رأس الحربة للشرائح البرجوازية العربية التي برزت منذ أواخر السبعينات. ويمكن القول أن هذه القائمة هي عبارة عن محاولة من جانب هذه الفئات والشرائح لاختراق الحاجز العازل الذي فرضته البرجوازية الاسرائيلية ـ اليهودية أمام الفئات العربية المطالبة ان تكون شريكا متساويا معها في الحقوق. فالقائمة اعتمدت على الاصوات العربية بالدرجة الاولى، ولذلك فقد ظهرت في القطاع العربي كقائمة وطنية «فلسطينية الجذور والتطلعات». ومع أن برنامجها السياسي لا يختلف بشيء عن برنامج الجبهة الديمقراطية، وهو الحد الادنى الذي يمكن تعبئة الفلسطينيين على أساسه، إلا أنها شككت في مدى فعالية وايجابية اسلوب عمل الجبهة. وبكلمات أخرى فان القائمة لا ترى بالمعارضة وعدم التعاون مع فئات صهيونية «عاقلة» اسلوب عمل سياسي يخدم الفلسطينيين. وبالطبع لم يكن بامكان القائمة ان تتعاون مع الاحزاب الصهيونية التي رسمت خطوط سياسة التمييز ضدهم (مثل حزب العمل). لذلك فقد لجأت الى التعاون مع اليسار الصهيوني «العاقل» الذي لم يرضَ عن سياسة التمييز ولكنه ما زال يعد على الفئات المقبولة على المركز السياسي الاسرائيلي وقد ضمت القائمة فئات كثيرة من الفلسطينيين الذين يعارضون الحزب الشيوعي، كل فئة لاسبابها الخاصة، وكذلك الفئات الطامحة الى الحراك الاقتصادي ـ الاجتماعي ولكنها تشعر ان الطريق مسدودة امامها. ويسبب هذا التكوين الاجتماعي ـ السياسي لم تمض سنة على الانتخابات حتى دب الخلاف داخل قيادتها[34]. وبعد عامين انسحب من المكتب السياسي للحركة ثلاثون عضوا بارزا معظمهم من منطقة المثلث[35]. وفي العام الاخير انسحب من القائمة عدد كبير من القيادة اليهودية ـ الصهيونية. ويظهر ان القائمة لم تستطع ان تبني لنفسها قاعدة شعبية ولا تنظيما دائم الفعالية والنشاط ولذلك فهي من نوع الاحزاب الفعالة قبيل كل جولة انتخابية.

4) حركة ابناء البلد: بقيت حركة ابناء البلد لسنوات طويلة عبارة عن مجموعة من الحركات المحلية تحت اسماء مختلفة والتنسيق بينها ضعيف. ولم تنشر الحركة خطها السياسي

وإنما كان الخط الذي يجمع بين عناصرها هو المعارضة الشديدة لخط الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وكان تعدد التيارات داخلها من جهة، وعدم امكانية تعبئة الجماهير العربية على خط سياسي يستند الى معارضة الحزب الشيوعي، من جهة أخرى، سببان في ضعفها أديا الى بلورة خط سياسي واضح عند أوائل الثمانينات. ومنذ ذلك بدأت العناصر اليمينية واليسارية المغامرة تبتعد عن الحركة. ويمكن اعتبار عام 1983 البداية الحقيقية لبلورة الخط السياسي للحركة ونهاية لتعدد التيارات والغموض. ففي ذلك العام انقسمت الحركة الى ثلاثة تيارات. والتيار المركزي في الحركة وفرعه الطلابي «الحركة الوطنية التقدمية» يعارض النضال البرلماني بينما يشدد على اهمية الانتخابات المحلية[36]. وهو يرى الفلسطينيين في اسرائيل يشكلون جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني ومصيرهم مرتبط بمصيره. واما الحل النهائي للقضية الفلسطينية فهو في «اقامة دولة واحدة ديمقراطية شعبية في إطار مجتمع اشتراكي موحد يضمن المساواة الحقيقية بين العرب واليهود[37]. ولكن الحركة تناضل مرحليا من أجل «حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى أرض الوطن»[38]. وهي من اجل ذلك تقبل بشعار المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات باشتراك وفد فلسطيني مستقل. واما بالنسبة للوسائل النضالية فالحركة ترى ان النضال البرلماني «في المرحلة الراهنة لايخدم مصالح الجماهير الفلسطينية، وبالمقابل فان خوض الانتخابات للسلطات المحلية ضرورة ملحة.[39] والحركة ترى «ان وسيلة النضال المركزية لتنظيم النضالات الجماهيرية من خلال الهيئات التمثيلية الجماهيرية.[40] ولذلك فان لأبناء البلد ممثلين في هذه الهيئات، ويشاركون في نضالاتها وهم من اكثر المدافعين عن أسلوب الاضراب الشامل: «فان الاضراب الشامل يصبح الاسلوب المناسب لواقع الانتفاضة الجماهيرية»[41].

ومن التطورات الهامة التي طرأت على حركة ابناء البلد في مسيرة بلورة خطها السياسي وأساليب عملها هو تعاونها مع الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية من جهة ومع قوى يهودية ديمقراطية مناهضة للصهيونية من جهة أخرى[42] [43]. بذلك اقترب ابناء البلد من حيث فكرهم السياسي وأسلوب نضالهم من التيارات السياسية الرئيسية الفاعلة في القطاع العربي ما عدا في قضية النضال البرلماني. وقد ساهموا في نقل القضايا الوطنية العامة الى المستوى المحلي. وهم كبقية هذه التيارات يرفضون من الاساس الموقع الذي قررته السلطات الاسرائيلية للفلسطينيين في المجتمع الاسرائيلي.

5) الحركة الاسلامية: في أواخر السبعينات بدأت تنتشر ظاهرة الرجوع الى الدين من منطقة المثلث الى منطقة الجليل، ثم تعاظمت قوة الحركة مع انتصار الثورة الايرانية. ولكنها حتى الآن لم تكن منظمة. وقد ظهرت بدايات تنظيم للحركات الاسلامية على

المستوى المحلي في انتخابات المجالس المحلية عام 1983، خاصة في قرى المثلث[44]. في أواسط الثمانينات بدأت الحركة تنتظم على المستوى القطري وتبرز كقوة اجتماعية - سياسية في كل قرية. فقد بدأت تؤثر في الحياة الاجتماعية من خلال محاولة تغيير القوانين والنظم المحلية في المجالس بحيث تتلاءم مع اسلوب الحياة الذي تدعو اليه (مثل منع بيع المشروبات الروحية). ثم قامت بتنظيم الشباب التابعين للحركة في اطر خاصة تعتني بالنشاط الاجتماعي - الثقافي والنشاط الترفيهي (فرق كرة قدم) والاعمال التطوعية[45]. وظهرت قوتها عندما انضم ممثلها الى لجنة المتابعة الموسعة - الاطار التمثيلي للعرب في اسرائيل، وفي محاولة كل الحركات السياسية العربية اجتذابها الى صفها وخاصة قبيل انتخابات الكنيست الثانية عشرة وفي الانتخابات المحلية. والحركة تشارك في اعمال الاحتجاج والنشاطات السياسية ككتلة موحدة، لا تعارض النضال البرلماني، وبدأت في المدة الاخيرة تسمع صوتها في القضايا السياسية وتوافق على حل القضية الفلسطينية على أساس اقامة دولة مستقلة.

6) السلوك الانتخابي: جرت في هذه المرحلة ثلاث جولات لانتخابات الكنيست وجولتان لانتخابات السلطات المحلية، وحدثت تطورات مهمة تتمثل في ظهور حركات سياسة جديدة. ومرت الحركات القائمة بتطورات تدل على حدوث عملية فرز سياسي أثر الفرز الاجتماعي الذي مر به المجتمع العربي في اسرائيل. وسوف نقوم بتحليل هذه النتائج باختصار (جدول رقم (3)).

جدول رقم (3)

نتائج انتخابات الكنيست في القطاع العربي في الكنيست التاسعة حتى الحادية عشرة (بالنسبة المئوية)

انتخابات الكنيسيت	نسبة المصوتين	التجمع والقوائم العربية المرتبطة	بقية الاحزاب الصهيونية	الجبهة الديمقراطية	القائمة التقدمية
الكنيست التاسعة 1977	76	31	19	50	
الكنيست العاشرة 1981	70	39	23	38	
الكنيست الحادية عشرة 1984	72	24	25	33	18

المصدر: مكتب الاحصاء المركزي (اسرائيل)، (1978)، نتائج انتخابات الكنيست التاسعة والسلطات المحلية، سلسلة نشرات خاصة رقم 553 القدس. مكتب مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية للشؤون العربية، (يونيو - يوليو 1984)، نتائج انتخابات الكنيست العاشرة والحادية عشرة، ليكيط رقم 41 - 42. القدس.

أ) من الملاحظ أن نسبة المصوتين العرب من مجموع اصحاب حق الاقتراع مستمرة في الهبوط منذ عام 1969. وقد يكون هذا الاتجاه بتأثير دعوة حركة «ابناء البلد» لمقاطعة الانتخابات.

ب) في انتخابات الكنيست التاسعة خاض الحزب الشيوعي الانتخابات ضمن قائمة الجبهة الديمقراطية. وقد حصلت الجبهة على نجاح كبير بحصولها على نصف الاصوات العربية واضافت لصالحها عضوا جديدا في الكنيست. من جهة أخرى خسر التجمع العمالي والقوائم العربية المرتبطة به الكثير من قوتهم فهبطت النسبة التى حصلوا عليها من 46٪ عام 1973 الى 31٪ عام 1977.

جـ) كانت نتيجة انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981 عبارة عن تراجع كبير للجبهة الديمقراطية السلام والمساواة. فقد خسرت حوالي عشرة آلاف صوت وهبط تمثيلها في الكنيست من خمسة الى اربعة اعضاء. وكان واضحا أن حزب العمل استعاد جزءا كبيرا من الاصوات العربية اذ حصل على 26٪ (بدون القوائم العربية) مقابل 9٪ في الانتخابات السابقة، بينما تراجعت القوائم المرتبطة به بنسبة 9٪. وسجلت الاحزاب الصهيونية فوزا كبيرا بحصولها على 23٪ من الاصوات. وكانت الاضافة بشكل خاص لحزب الليكود الحاكم.

د) في انتخابات عام 1984 ظهرت على الساحة قائمة جديدة تنافست على الاصوات العربية هي «القائمة التقدمية للسلام والمساواة». وحصلت هذه القائمة على 18٪ من الاصوات العربية، في حين هبطت نسبة التصويت للجبهة الديمقراطية الى 33٪ ومن الظواهر المهمة في هذه الانتخابات اختفاء القوائم العربية المرتبطة بحزب التجمع العمالي عن الساحة السياسية بعد فشلها في الانتخابات السابقة. وفي نفس الوقت هبط ما حصل عليه حزب العمل الى 24٪ من الاصوات العربية وهو يعني خسارة 15٪ من الاصوات التي حصل عليها (مع القوائم العربية) في عام 1981. وهذا يعني ان القوائم المحسوبة على التيار الوطني حصلت على 51٪ من الاصوات مقابل 49٪ للاحزاب الصهيونية.

نلاحظ من الاستعراض اعلاه ان عملية الفرز السياسي قد تسارعت في الثمانينات وأدت الى ظهور تيارات سياسية جديدة والى تبلور الفكر السياسي لهذه التيارات. في الوقت نفسه اقتربت هذه التيارات من بعضها البعض نتيجة التفافها حول القضايا الرئيسية وهي حل القضية الفلسطينية ورفض المكانة التي «خصصتها» السياسية الاسرائيلية للفلسطينيين في اسرائيل داخل المجتمع الاسرائيلي. من جانب آخر التقت هذه التيارات حول الهيئات التمثيلية للقطاع العربي وقيادتها واستطاعت ان تتوحد في اساليب النضال ومضامينه. وقد تجلت هذه الوحدة في مناسبات عديدة وكان آخرها اعلان اضراب «يوم المساواة» في 24

حزيران 1987. وكانت هذه التحولات نتيجة مباشرة للتغيرات التي حدثت بين الجماهير العربية من حيث تطور مستوى الوعي السياسي والوطني الذي اجبر حتى اعضاء الكنيست التابعين للاحزاب الصهيونية ان ينضموا الى الهيئات التمثيلية ويشاركوا في النضالات التي تخوضها الجماهير العربية. ويبقى في الهامش عدد من رؤساء المجالس المحلية العربية التابعين للاحزاب الصهيونية الذين يتعاونون معها في سبيل اضعاف الهيئات التمثيلية. ويعتمد هؤلاء على بقايا البناء الاجتماعي التقليدي التي تتمثل في الانتماءات العائلية و«الحمائلية» والقبلية والطائفية، وهي نقطة ضعف واضحة في العمل السياسي العربي. وما زال هؤلاء يستطيعون تجنيد عدد ليس بقليل من المصوتين في الانتخابات العامة والمحلية. ولكن بالمقارنة مع الماضي غير البعيد فان قدرتهم تضعف باستمرار وبوتائر متسارعة، وبالمقابل فان التيارات السياسية المحسوبة على «الخط الوطني» تستطيع استقطاب معظم الجماهير العربية. ولكن السلوك الانتخابي ما زال يشوبه بعض الغموض والتناقضات كانعكاس للتناقضات التي يعيشها العرب في اسرائيل، وخاصة التناقض على مستوى الممارسة بين الولاءات التقليدية والانتماء الوطني، والتناقض بين الاخير وبين المصالح المادية للافراد.

سياسة السلطة واحزاب الصهيونية في الثمانينات: يلاحظ من متابعة العلاقة بين السلطة الاسرائيلية والاقلية العربية في اسرائيل ان هذه السلطة يسودها الشعور بأن دولة اسرائيل قد فقدت السيطرة على العرب فيها، أو ان هذه السيطرة قد ضعفت كثيرا، ولذلك تجد نفسها بعد اربعين عاما مضطرة الى تكثيف استعمال وسائل التهديد والقمع وعرض العضلات. ولا يعود السبب في ذلك الى «الانقلاب» السياسي الذي جاء بحزب الليكود الى سدة الحكم، بقدر ماهو نابع من الاحساس بتعاظم قوة الاقلية العربية و«وقاحة» هذه الاقلية في الجهر برفض المنطلقات الاساسية التي تبنى عليها السياسة الحكومية ومحاولتها تقويض الوضع القائم واعادة تعريفه من جديد، كما سنرى لاحقا.

بعد نجاح الليكود في استلام السلطة عام 1977 عين مستشارا جديدا لرئيس الوزراء للشؤون العربية هو موشيه شارون. ولكن شارون استقال بعد فترة قصيرة، بسبب رفض الحكومة تخصيص الوقت لبحث سياستها تجاه العرب، وتم تعيين غور ـ أريه مكانه. والحقيقة ان تغيير المستشارين لم يؤثر على السياسة القائمة. وكان وصول الليكود الى الحكم قد مكنه من التغلغل الى القطاع العربي ومضاعفة عدد الاصوات التي حصل عليها سابقا حتى وصل الى 12 ألف صوت في العام 1984. وكذلك حصل على رئاسة عدد من المجالس المحلية العربية (مثل مجالس البعنة وجلجولية).

وفي وجه التطورات التي حصلت في القطاع العربي والشعور بضعف السيطرة حاول

الليكود تشديد قبضته على الجماهير العربية ووضع حد لهذه التطورات. ويلاحظ انه كثف من استعمال انظمة الطوارىء في هذه المرحلة، مما يدل على عجز الاجهزة والاساليب الاخرى. وبالرغم من التعديل الشكلي الذي جرى على انظمة الطوارىء عام 1979، أي تحت حكم الليكود، الا انها تبقى الاداة الرئيسية في يد السلطة الحاكمة لارهاب الاقلية العربية. في العام 1980 لجأ رئيس الوزراء مناحيم بيغن اليها واصدر أمرا بمنع عقد مؤتمر ممثلي الجماهير العربية في الناصرة، وفي العام 1981 استعملها لمنع عقد مؤتمر «لجنة التنسيق القطرية» للحركات المنتمية لأبناء البلد والحركة الوطنية التقدمية. وقبل ذلك، 1979، تم فرض الاقامة الجبرية على ستة طلاب من الحركة الوطنية التقدمية وتكرر استعمالها لنفس الغرض في السنوات اللاحقة. ففي عام 1984 كان ثمانية من قادة ابناء البلد تحت الاقامة الجبرية [46]، كذلك تم تقييد حركة عدد من النشيطين السياسيين مثل رياح ابو العسل وكامل الضاهر من القائمة التقدمية للسلام. وما زال عشرات من الادباء والفعاليين ممنوعين من دخول الاراضي المحتلة. وفي نفس الاتجاه كثفت السلطة من التهديد وتنفيذ أوامر هدم البيوت في القطاع العربي، وتهديد عدد من المجالس المحلية العربية بحلها. وقد تم حل البعض منها وتعيين لجان لادارة شؤون القرية (أمثلة على ذلك: مجلس المغار، كابول، عبلين وغيرها). وفي الوقت نفسه استمرت السلطة بمحاولاتها عزل القطاع العربي ايديولوجيا وسياسيا بتوجيه الاتهام في كل مناسبة للحزب الشيوعي وعناصر «متطرفة» بتحريض العرب ضد الدولة ونسبة كل نشاط من أجل المساواة والمطالبة بالحقوق الى أنه عمل «قومي متطرف» و «معاد للدولة»[47].

وقد شعرت السلطة بالقوة المتنامية للجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ولذلك حاولت الطعن بشرعيتها من خلال مقاطعتها، فقد اعلن عدد من المسؤولين الحكوميين عن عدم اعترافهم بها[48]. إلا أن ثقة اعضاء اللجنة بأنفسهم على اعتبار ان شرعيتها ووجودها نابعان من انتخاب الجماهير العربية لهم (تصريح ابراهيم نمر حسين، رئيس اللجنة، الانباء، 26 يناير 1982)، اجبر المسؤولين على مراجعة حساباتهم والتعامل مع اللجنة، مع محاولات متكررة للطعن في شرعيتها واستعمال رؤساء المجالس الموالين للسلطة لاضعافها وضربها من الداخل[49].

من جانب آخر استمرت السلطة في الاعتماد على جهاز المخابرات بكثافة في رقابة وضبط القطاع العربي. فهي ما زالت بواسطته تضبط عملية تعيين الموظفين وخاصة في جهاز التعليم أو حتى لضبط قبول الطلاب في معاهد المعلمين[50]، وكذلك لمعاقبة ومضايقة «السلبيين». ومن الممكن ان يكون هذا الجهاز قد أخذ بالضعف منذ بداية الثمانينات، بسبب نمو الوعي الوطني والسياسي بين الجماهير العربية أولاً، وبسبب ضعف حزب العمل

المستمر في هذا القطاع ثانيا (إذ ان حزب العمل لم يميز بين النشاط السياسي لصالحه وبين عمل جهاز المخابرات، لذلك فان ابتعاد الكثيرين عن الحزب كان يعني بالنسبة لهم الابتعاد عن السلطة، ومن هنا وقف نشاطهم لصالح المخابرات)، وثالثا، بسبب هبوط هيبة السلطة بشكل عام ومعرفة المواطنين العرب المتزايدة بحدود صلاحيتها حسب القانون.

واخيرا لجأت السلطة إلى استعمال البرلمان للحد من النشاط السياسي لاعضاء الكنيست من العرب لكون الوسائل الاخرى غير ممكن استعمالها معهم. فقد تقرر في العام 1987 سحب حصانة عضو الكنيست عن القائمة التقدمية للسلام، محمد ميعاري، إلا أن محكمة العدل العليا ابطلت هذا القرار واعتبرته «استعمالاً متطرفاً ولامنطقياً للصلاحيات»[51]. لكن محاولة الضبط والسيطرة على التطورات الحاصلة بين الفلسطينيين في اسرائيل، باستعمال حتى الوسائل المتطرفة، لم تحد من انتشار وتعمق هذه التطورات. وهذا ما أدى بمستشار الوزير ارينز ان يصرح، في نهاية هذه المرحلة، «إن جهاز مراقبة الاقليات قد فشل في مهمته»[52]. وفي الوقت الذي كانت السلطة تعمل على تشديد قبضتها على الجماهير العربية فانه لم يحدث أي تغيير جذري على سياسة الاحزاب الصهيونية الاخرى تجاههم، وخاصة حزب العمل الذي كان شريكا في الحكم في الفترة 1984 - 1988. وكان عدم تغيير مواقف الحزب، الى جانب الوعي الوطني والسياسي المتنامي والمعرفة المتزايدة بالنظام السياسي في اسرائيل، قد أدى الى «تحرر» الكثيرين من الموالين للحزب من هذا الولاء وجعلهم يتجهون الى احزاب أخرى، حسب ما تتطلب مصالحهم. وقد وصل الامر بالبعض منهم ان يدعم عدة احزاب في الوقت نفسه، في الانتخابات العامة، حتى يحافظ على علاقاته مع جميعها ويحقق مصالحه في الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة. وهذا التوجه متناقض تماما مع ما كان سائدا في الماضي عندما كان الحزب الواحد (وخاصة حزب العمل) يدعم عدة قوائم انتخابية محلية متنافسة في الوقت نفسه.

وكانت مجمل التغيرات التي حدثت قد اجبرت الحزب على تغيير اساليب دعايته بين العرب. فبدلا من توجيه مجهوده لاستقطاب القيادات المحلية التقليدية أخذ يؤكد في دعايته على مصلحة الجمهور العربي ككل. ولكن الحزب ظل يتصرف في القطاع العربي كأنه الحزب الحاكم، مستعملا أساليب الضغط والتهديد، حتى في السنوات 1977 - 1984 حيث كان في المعارضة. وكان هذا سببا في ان بعض القيادات العربية المحلية حافظت على علاقاتها مع حزب العمل، على الاغلب دون حماسة وبصوت خافت، على أمل ان يعود الى الحكم. هذا بالاضافة الى ان الحزب كان لا يزال يحتفظ بمناصب مهمة في الادارات الحكومية المختلفة ويسيطر على الهستدروت.

وبعد ان ثبت للحزب فشل القيادات التقليدية الموالية له على أثر فشل القائمة العربية المرتبطة به عام 1981، بدأ يتوجه للعناصر الشابة المثقفة محاولا كسب ثقتها. وفي العام 1984 اعطي الاعضاء العرب فيه ولأول مرة حرية انتخاب مرشحهم للكنيست بشكل ديمقراطي، وبذلك تم ترشيح عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشة. ويظهر ان الحزب فعل ذلك كاجراء شكلي ولم يقصد من ورائه اجراء تغيير جذري في معاملته للعرب «كموالين» وليس شركاء. فقد حاول تقييد حرية عضو الكنيست دراوشة خاصة في الامور السياسية. فقد اعلن رعنان كوهين (رئيس الدائرة الانتخابية في حزب العمل حاليا ومدير الدائرة العربية سابقا) «ان دراوشة قد اهتم اكثر مما يجب في الامور السياسية . . ولم يبذل مجهودا كافيا لمعالجة القضايا اليومية التي تشغل بال الناخبين العرب»[53]. وحزب العمل يشعر يوما بعد يوم بفقدان السيطرة حتى على اتباعه لأن هؤلاء لم يستطيعوا البقاء خارج «الاجماع الوطني» الفلسطيني. فقد زاد نشاطهم في الهيئات التمثيلية للعرب مثل لجنة المتابعة الموسعة واللجنة القطرية وشاركوا في اتخاذ قراراتها وتنفيذها، وخرج بعضهم، وخاصة اعضاء الكنيست، عن خط الحزب لدرجة التناقض معه احيانا[54].

ومع كل اجراءات ومحاولات الحزب في هذه المرحلة وقف التدهور في علاقته مع المصوتين العرب إلا أنه لم ينجح في ذلك. وقد تدهورت اكثر هذه العلاقات أثر دخوله في ائتلاف حكومي مع الليكود بعد انتخابات عام 1984، مع انه كان في دعايته الانتخابية يحذر العرب من خطر عودة الليكود الى الحكم على مصالحهم. وفي نفس الوقت نجده يؤيد سياسة حكومة الليكود ويصوت الى جانبها في سن القوانين التي تميز ضد العرب.

ويمكن ان يكون لانسحاب حزب «مبام» من التجمع العمالي أثر في هذا التدهور. وقد عاد هذا الحزب الى نشاطه المستقل في القطاع العربي منذ عام 1984، واصدر من جديد صحيفته «المرصاد» باللغة العربية. لكن الحزب ما زال يعاني من حقيقة اشتراكه في الحكم مع حزب العمل اكثر من عشرين عاما دون ان يؤدي الى تغيير في سياسته تجاه العرب. ويلاحظ أن حزب «مبام» يؤيد قرارات ممثلي الاقلية العربية في الاضرابات العامة التي يعلنونها. وقد شارك ممثله، عضو الكنيست محمد وتد، بشكل فعال في دعم هذه القرارات، وكان آخرها اضراب «يوم المساواة» في 24 حزيران 1987.

تلخيص المرحلة الثالثة: تعتبر التطورات التي حدثت في المرحلة الثالثة استمرارا لتلك التي حدثت في المرحلة السابقة، وتشير الى تراكم هذه التطورات من جهة والى تسارع عملية التغيير. وتتميز هذه المرحلة بالظواهر التالية:

أولا، تبلور قيادة عربية ـ فلسطينية على المستوى القطري، نشأت من خلال الهيئات

والاطر التمثيلية. وهي تستطيع تعبئة الاكثرية الساحقة من الجماهير الفلسطينية في اسرائيل، بما فيها التجمعات السكانية التي كانت تعتبر، حتى وقت قريب، بعيدة عن مركز الاحداث.

ثانيا، تحولت مضامين النضال من المطالبة بتحسين ظروف العيش واحيانا المساواة، على المستوى المحلي، الى النضال من أجل حل القضية الفلسطينية حلا عادلا والى رفض المنطلقات والأسس التي تقوم عليها السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين في البلاد، ومن خلال ذلك «الاستئناف» على صبغة وطابع الدولة كدولة يهودية - صهيونية.

ثالثا، تثبيت وترسيخ الانتماء الوطني الفلسطيني بحيث لم يعد موضوع الهوية الوطنية محل تساؤل، على الاقل من جانب الفلسطينيين في اسرائيل انفسهم.

رابعا، تسارع عمليات الفرز السياسي في القطاع العربي، الذي اظهر تيارات سياسية جديدة ومن هنا تعدد هذه التيارات. والى جانب هذا التعدد وبلورة الفكر السياسي للتيارات المختلفة فان معظم الفئات والحركات السياسية اقتربت من بعضها البعض والتفت حول القضايا السياسية الرئيسية، على الاقل في مواقفها المعلنة.

خامسا، هناك اختلاف واضح بين المستوى التنظيمي ومستوى الاداء في المرحلة الثالثة وبين المستويات التي عرفناها في المراحل السابقة، في مجال العمل السياسي المحلي والقطري، ويظهر هذا الاختلاف في المؤسسات والهيئات التمثيلية وفي الحركات السياسية.

سادسا، ابرزت كل التطورات المذكورة اعلاه مسألة الصدام بين الوعي السياسي والوطني وبين المصالح الشخصية وظروف الحياة اليومية المعقدة التي يعيشها الفلسطينيون في اسرائيل وجعلتها اكثر حدة على مستوى الممارسة السياسية. ومع ان اكثرية الفلسطينيين قد حسموا هذا الصراع في سلوكهم الانتخابي، لصالح التيارات الوطنية، إلا أن جزءا كبيرا منهم ما زال يعيش هذا التناقض.

لقد ظهر لنا من خلال استعراض مجمل التحولات في هذه المرحلة انه يمكن الاشارة الى ميزتين بارزتين تميزان سلوك الفلسطينيين في اسرائيل. الميزة الاولى هي تبدل الشعور بالاحباط واليأس والعجز الى الشعور بالثقة بالنفس وبالقدرة على التأثير على مجريات الاحداث. وهذا الشعور ناتج عن مقارنة الفلسطينيين أوضاعهم اليوم بالاوضاع التي سادت قبل سنوات قليلة عندما كانت أمورهم ومصائرهم في أيدي السلطة دون ان يستطيعوا حتى ابداء الرأي في الامور الخاصة بهم وفي الاحداث الجارية من حولهم[55].

وليس مهما ان كان هذا الشعور يستند الى قراءة صحيحة للواقع بقدر ما هو مهم في التأثير على سلوكيات الفلسطينيين في اسرائيل.

أما الميزة الثانية فهي مرتبطة بالميزة الاولى وتتمثل في قدرة القيادة العربية في اسرائيل على التفاعل مع الاحداث في الداخل وفي المنطقة بسرعة وبشكل منتظم. وقد برزت هذه القدرة في التفاعل مع الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة. فعلى المستوى العملي تمثل هذا التفاعل باقامة لجان الاغاثة في كل التجمعات السكنية العربية والتبرع المادي، العيني والنقدي. وأما القيادة القطرية فقد دعمت الانتفاضة علنا واعلنت عن الاضراب الشامل في يوم السلام (21 كانون أول 1987) ويوم الارض الثاني عشر (30 آذار 1988) ومظاهرة قطرية (يوم 23 كانون الثاني 1988) وعشرات المظاهرات المحلية. ولا ننوي في هذه الدراسة تقويم مدى تناسب ردود الفعل هذه مع مستوى احداث الانتفاضة، فهي موضوع دراسة بحد ذاته. ولكن الملفت للنظر في احداث العام الاخير هو قدرة القيادة القطرية على السيطرة على الاحداث وتوجيهها حسب ارادتها وقراراتها. وقد تكون هذه القدرة على توحيد الفلسطينيين في اسرائيل، في ردود فعلهم على الانتفاضة، هي التي أثارت القيادة الاسرائيلية وجعلتها ترفع مستوى الصدام معهم في العام الاخير، بينما كانت في الماضي تعمل على التأكيد ان هناك «قضايا» و «مشاكل» يتعرض لها الفلسطينيون في اسرائيل وليست هناك قضية تمييز مقصود ينبع من قرار سياسي. وما يلفت النظر في ردود فعل الساسة الاسرائيليين هذه المرة هو لهجة العنف وتذكير هذه الاقلية من جديد ان وجودها في البلاد ليس بديهيا وان مكتسباتها ليست الا نعمة انعمت بها السلطات وأنه يمكن في أي وقت الغاؤها بسهولة[56].

ويظهر من مجمل هذه التطورات في المرحلة الثالثة ان الفلسطينيين في اسرائيل قد اندمجوا في النظام السياسي في اسرائيل من حيث اساليب النضال التي اتبعوها حتى الآن ولكنهم بقوا خارج هذا النظام من حيث مكانتهم في المجتمع الاسرائيلي، اذ أنهم لا يشكلون «مجموعة ضغط» ولايستطيعون ان يكونوا كذلك ماداموا خارج «الاجماع الوطني». ويمكن القول أن ما حدث في هذه المرحلة هو العكس تماما، اذ أنهم ابتعدوا عن هذا الاجتماع بإثارتهم من جديد القضية الرئيسية التي تواجههم وهي قضية مكانتهم في المجتمع الاسرائيلي، ورفضهم للمنطلقات الاساسية التي تقوم عليها السياسة الاسرائيلية. وهذا يعني رفع مستوى الصراع من قضية مستوى وظروف المعيشة والقضايا اليومية الروتينية الى مستوى مسألة الوجود في البلاد بحد ذاته.

الخلاصـــة

أ) استعرضنا في الدراسة الحالية تغير اشكال التعبير السياسي لدى العرب الفلسطينيين في اسرائيل خلال اربعين عاما. وقد رأينا ان هذه الفترة الزمنية تقسم الى ثلاث مراحل رئيسية، تختلف اشكال التعبير السياسي في كل منها، شكلا ومضمونا، عن المراحل الاخرى. ففي المرحلة الاولى اتبع العرب في اسرائيل أساليب للتعايش مع النظام الجديد وتلخصت منجزاتهم بالبقاء على الارض والحفاظ على الهوية الجماعية. وأما في المرحلة الثانية فقد بدأت عملية بناء الهيئات التمثيلية وتأسيس الحركات السياسية الناشطة في القطاع العربي وتبلور الهوية الوطنية الفلسطينية. ثم كانت المرحلة الثالثة التي اتسمت بتثبيت وترسيخ الهوية الوطنية وبترسيخ دور الهيئات التمثيلية وبروز قيادة عربية فلسطينية تنبع مصداقيتها وشرعيتها من إرادة الأقلية العربية نفسها، وليس من اعتراف السلطة الحاكمة بها. وكذلك تميزت هذه المرحلة بنقل القضايا السياسية ـ الوطنية من المستوى القطري الى المستوى المحلي كنوع من التكتيك في العمل السياسي في الظروف السائدة.

كان هذا التغير مقترنا بتطور واضح في مستوى تنظيم وبناء الهيئات التمثيلية والاطر السياسية، الارتقاء في مستوى اداء هذه المؤسسات واسلوب عملها على المستوى المحلي والقطري وفي مضمون النضال الذي تخوضه. هذا التطور الاخير (أي المضمون) هو ابرز هذه التطورات واهمها. فقد انتقل ممثلو الجماهير العربية من الاحتجاج على النقص في الخدمات والتظلم من التمييز اللاحق بالاقلية العربية الى الاشارة الى أسباب التمييز الحقيقية، ومن هنا الارتقاء الى مستوى الاعتراض على المنطلقات الاساسية في السياسة الاسرائيلية تجاه الاقلية العربية. ومعنى هذا الاعتراض هو رفض الطابع اليهودي ـ الصهيوني للدولة ومطالبتها بالقبول بمبدأ دولة ثنائية ـ القومية.

ب) حدث هذا التغير في القطاع العربي في اسرائيل بالرغم من سياسة السلطة التي لم يتغير جوهرها، مع أنه حدث بعض التغير الشكلي والسطحي في تعامل بعض الاحزاب الصهيونية مع العرب الفلسطينيين. فالسياسة الاسرائيلية لا يمكن ان تتغير ما لم يتغير طابع الدولة والتعريف الاساسي للمجتمع الاسرائيلي وحدوده الاجتماعية، القومية والسياسية. ان تعريف هذا المجتمع بحد ذاته، كمجتمع يهودي ـ صهيوني والتطابق بين حدود المجتمع وحدود الدولة يفترض انه مقتصر على فئة ذات مميزات خاصة بها ولا يمكن قبول أي فئة غير يهودية وغير صهيونية في داخله. ومن هذا المنطلق شكل وجود الاقلية العربية داخل الحدود السياسية لدولة اسرائيل حائلا أمام تحقيق الحركة الصهيونية هدفها في بناء دولة تقتصر على مجموعة سكانية تعرف نفسها بأنها يهودية ـ صهيونية دينيا وقوميا وسياسيا.

من جانب آخر عانت دولة اسرائيل منذ لحظة اقامتها من كونها مقيدة وغير مطلقة الحرية في سياستها تجاه الاقلية العربية بسبب التزامها امام المجتمع الدولي ان تكون دولة ديمقراطية تضمن الحقوق المدنية لجميع مواطنيها. وكانت مجمل الظروف، دوليا ومحليا، قد شكلت حائلا امام تشريد البقية الباقية من العرب ـ الفلسطينيين بعد اقامة اسرائيل. من هذا المنطلق وتثبيتا لشرعية ومصداقية قيامها، أمام العالم الغربي، منحت الدولة للعرب في اسرائيل كامل الحقوق المدنية التي نصت عليها وثيقة الاستقلال. اما على المستوى العملي فقد تم تقييد هذه الحقوق. وكان التعبير عن هذه السياسة عمليا بمنح الاكثرية اليهودية امتيازات اقتصادية وسياسية تضمن تفوقها وفي الوقت نفسه اتخاذ خطوات تفرغ الحقوق المدنية الممنوحة للاقلية من مضمونها وبذلك تعيق تطورها وتضمن دونيتها وضبطها على المدى البعيد. فالهدف المعلن لهذه السياسة هو منع تحول الاقلية العربية الى قوة سياسية يمكن ان تؤثر على طابع الدولة اليهودي ـ الصهيوني. وقد اتبعت السلطات أساليب ضبط صارمة في سبيل تحقيق هذا الهدف، تحت ستار «الخطر الامني»، تتلخص في ترسيخ تبعية القطاع العربي اقتصاديا للقطاع اليهودي وخضوعه سياسيا. ولذلك استعملت السلطات جهاز الحكم العسكري وانظمة الطوارىء واقامت جهاز مخابرات فعالاً لمنع أي نشاط لا يخدم ولا يتناسب مع الهدف الاساسي الذي وضعته. وقد نجحت هذه الاساليب الى حد كبير في تحقيق هذا الهدف بحيث بقيت الاقلية العربية اضعف من أن تستطيع مواجهة السلطة بشكل فعال يهدد طابع وصبغة الدولة، ولكن على المدى البعيد كان النجاح محدودا. ولفهم اسباب محدودية هذه الوسائل على المدى البعيد لا بد ان نوضح : ان ضمان نجاح السلطات الاسرائيلية في تحقيق الاهداف من سياستها تجاه الاقلية العربية كان منذ البداية، مرهونا بتحقيق الشروط التالية:

1) ان تبقى الاقلية العربية ضعيفة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، مقطعة الاوصال، متعددة الانتماءات، هزيلة التنظيم، جاهلة وغير قادرة على تحمل تبعات النضال ضد سياسة السلطة. ومن اجل ضمان هذا الشرط كان على السلطة ان تسيطر على التطورات الحاصلة في القطاع العربي وتوجيهها.

2) ان تبقى الاقلية العربية معزولة عن العالم الخارجي وعن الاكثرية اليهودية حتى تنفرد السلطة بها. لذلك كان لزاما الا تتواجد في القطاع اليهودي فئات ذات تأثير تتناقض مصالحها مع مصالح السلطة، على مستوى جوهر السياسة المقررة تجاه العرب وعلى المستوى العملي ـ التطبيقي.

3) ان تستطيع السلطة الاسرائيلية السيطرة على تأثير العوامل والاحداث الخارجية على الاقلية العربية.

هذه الشروط الثلاثة متداخلة، متشابكة ومرتبطة ببعضها. فالخلل في واحد منها يؤدي حتما الى خلل في تحقيق الشرطين الآخرين وبالتالي الى الخلل في جهاز الضبط بأكمله. ويمكننا ان نثبت ان ضمان هذه الشروط على المدى البعيد لم يكن سهلا، أولا لأن جهاز الضبط يعاني من وجود ثغرات وتناقضات في السياسة الاسرائيلية. وثانيا لأن هناك تطورات في القطاع العربي لا يمكن للسلطات السيطرة عليها وتطورات أخرى في المجتمع الاسرائيلي لا بد ان تؤثر على الاول. وثالثا لأن هذه السلطات لا تستطيع السيطرة على نتائج وتأثير الاحداث والعوامل الخارجية، فالتناقضات الجوهرية التي عانت منها هذه السياسة هي:

1) انها عملت على تقوية القيادات التقليدية المحلية واضعاف القيادات المثقفة والشابة، وفي الوقت نفسه صادرت الارض والاملاك التي كانت أصلا مصدر قوة هذه القيادة. والتحول من مجتمع فلاحي الى طبقة عمالية كان يحمل في طياته بذور نشوء وعي سياسي جديد لا يتناسب مع أهداف السلطة وكذلك نشوء فئات مهنية جديدة لا تستطيع القيادة التقليدية قيادتها وتوجيهها.

2) بالطريقة نفسها حاولت السلطة دعم وتشجيع الانتماء الديني ـ الطائفي، ولكنها سلبت الطوائف الدينية حق إدارة شؤونها بنفسها فطبقت عليها القوانين الاسرائيلية. وبالذات في حالة الطائفة الاسلامية قامت السلطة بمصادرة الاوقاف ومصادرة حقها في تعيين رجال الدين وبذلك صادرت مصدر قوتهم الحقيقي وهبط تقديرهم واحترامهم.

3) عملت السلطة على استقطاب النخبة العربية بواسطة المكافآت المادية المباشرة أو التسهيلات المختلفة التي يمكن ان تستعمل في الحصول على عائدات مادية. وبعد سنوات طويلة استطاعت هذه النخبة مراكمة ثروات مادية استنفدت الفرص المتاحة لاستغلالها واستثمارها وأصبحت تفتش عن طرق أخرى للاستثمار ولكنها اصطدمت بسياسة تقييد التطور الاقتصادي العربي. من جهة أخرى هناك فئات عربية نشأت من خلال التطورات الاقتصادية في المجتمع الاسرائيلي ولا سيما التطور الرأسمالي الذي مكن هذه الفئات من الاندماج في العمل التجاري والمقاولات ومراكمة الثروات. وجميع هذه الشرائح العربية الجديدة، بغض النظر عن أسباب نشوئها وتطورها، تتذمر من القيود المفروضة على نشاطها وترفض ان تبقى على هامش الاقتصاد الاسرائيلي والقيام بدور «الوساطة» بين القطاعين.

4) منحت السلطات الاسرائيلية الاقلية العربية حق الاقتراع للكنيست وحق انتخاب ممثليها في السلطات المحلية، وفي الوقت نفسه قام الحزب الحاكم باستعمال اجهزة الضبط والسيطرة (وخاصة الحكم العسكري والمخابرات) للالتفاف على هذا الحق وتجييره

لصالحه، وهذا ما يتناقض مع نظام تعدد الاحزاب. لذلك كان لا بد أن تعمل الاحزاب الاخرى على سحب مصدر القوة هذا من أيدي الحزب الحاكم. والنتيجة ان أكبر احزاب اليمين (حركة حيروت) كان أول المعنيين بالغاء الحكم العسكري، مادام لا يستطيع المطالبة بالغاء حق العرب في الاقتراع. وقد نجح في ذلك وأدى الى ضعف أجهزة الضبط المستعملة من قبل السلطة والحزب الحاكم، وحوّل حق التصويت في الانتخابات الى مصدر قوة بأيدي المصوتين العرب. وأما على المستوى المحلي فقد أدى ذلك الى نشوء القيادات المنتخبة التي تستمد مصداقيتها وشرعيتها من الجماهير التي انتخبتها.

5) منحت السلطات الاسرائيلية حق التعليم للعرب من جهة، ووضعت القيود على توظيفهم في جهاز الدولة وسدت امامهم أبواب سوق العمل الاسرائيلي، من جهة أخرى. وبما ان التعليم أصبح قناة الحراك المهني والاجتماعي الرئيسية أمام الشباب العرب فان اغلاق الابواب امامهم اصبح من أكثر مجالات التذمر ومعارضة سياسة السلطة. كما ان انتشار التعليم أدى الى انتشار وسائل الاتصال والتعرف على التيارات الفكرية والسياسية.

6) عملت السياسة الاسرائيلية على عزل العرب عن الاكثرية اليهودية جغرافيا واجتماعيا. وقد تناقض هذا العزل مع سياسة السلطة الهادفة الى تعدد الانتماءات وتشويه الهوية القومية. وأدى استعمال هذه الوسيلة في نهاية المطاف الى المساعدة في تبلور وترسيخ الهوية الجماعية للفلسطينيين.

الى هذه التناقضات والثغرات في السياسة الاسرائيلية يجب أن نضيف التطور الديموغرافي للاقلية العربية الذي لا تملك السلطة امكانية السيطرة عليه، وكذلك لا تملك وسائل عزل هذه الاقلية عن التطورات والاحداث الخارجية: حرب 1967 ونتائجها، حرب 1973 ونتائجها وغزو لبنان 1982. هذا بالاضافة الى تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية ونوع العلاقات والتأثير المتبادل بين الفلسطينيين في المناطق المحتلة وبين الفلسطينيين في اسرائيل.

كل هذه المتغيرات، من تناقضات وثغرات في السياسة الاسرائيلية والاحداث والتطورات الخارجية والداخلية التي لا تستطيع السلطات السيطرة على نتائجها وتأثيرها، أدت جميعها الى عملية تحول وتغيير شاملة نقلت المجتمع العربي في اسرائيل من مجتمع ضعيف، مقطع الاوصال، عاجز، يائس ومحبط الى مجتمع يساوي عدد أفراده خمسة إضعاف ما كان عليه في نقطة البداية، معظمهم من الشباب والاولاد، فيه نخبة متعلمة تعد آلاف الجامعيين وعشرات آلاف حاملي الشهادة الثانوية، وأكثرية عمالية تعاني من التمييز واغلاق قنوات الحراك امامهم وشرائح من الطبقة الوسطى تملك الثروات وتعاني من الاحباط بسبب القيود على فرص الاستثمار. إذاً فالقاسم المشترك بين مختلف فئات

القطاع العربي في اسرائيل هو الشعور بالحرمان وسد طرق الحراك أمامهم. والشعور بالحرمان والاحباط مقترن بوعي سياسي - وطني متنام وبادراك الاسباب الحقيقية لعدم وجود فرص لتحقيق الطموحات، وبوجود ظروف تسهل تعبئة الجماهير للمشاركة في النضال للقضاء على هذه الاسباب (المواصلات، وسائل الاتصال الجماهيرية ومستوى التعليم). وباختصار فان المجتمع العربي في اسرائيل هو مجتمع مختلف تماما عن المجتمع الذي عرفته السلطة الاسرائيلية عندما قررت سياستها تجاهه، كميا ونوعيا. كما ان الظروف السياسية المحيطة مختلفة تماما. ولذلك فاستعمال الاساليب التقليدية نفسها للسيطرة على هذا المجتمع لم يعد يحقق اهداف هذه السياسة بكاملها. ويمكن القول أن تكثيف استعمال وسائل القوة في السنوات الاخيرة هو مؤشر على عجز هذه الوسائل التقليدية. فالسياسة الاسرائيلية لم تتغير في جوهرها بينما تطورت أساليب ومستوى التنظيم والنضال ومضمونه ومستواه في القطاع العربي.

جـ) اخذت بوادر هذا التغيير تبرز واضحة في أواخر السبعينات. كانت في البداية عبارة عن نشاط مكثف ونضال من أجل منع السلطة من الاستمرار في مصادرة الارض، ثم تكثف العمل من أجل توسيع مسطحات القرى العربية، المصادقة على الخرائط الهيكلية لهذه القرى، ادخال المناطق العربية ضمن مناطق التطوير، فرز مناطق صناعية وإقامة البنية التحتية الملائمة للتصنيع وتشجيع التعليم وخاصة التعليم المهني. واذا امعنا النظر في هذه القائمة فإنها تعبر عن مصالح الشرائح العربية المقتدرة اقتصاديا حتى تعطى الفرصة والشروط المناسبة للاستثمار وخاصة في مجال الانتاج الصناعي. وهي تعني في النهاية الغاء الامتيازات الاقتصادية الممنوحة للاكثرية اليهودية. ولاحظنا انه في الثمانينات بدأت هذه الفئات والعرب الفلسطينيون ككل بالتعبير عن هذه المطالب بمفاهيم سياسية وتجهر برفضها للموقع الذي «خصص» لها في دولة اسرائيل. فهي تعترض على تعريف الدولة وصبغتها الدينية - القومية وتطالب بحقها في المساواة مع الاكثرية على اعتبار ان الدولة ثنائية القومية.

وقد ظهر لنا، من الدراسة الحالية، ان الحركات السياسية-العربية الناشطة تتفق حول هذه الاهداف، مع أنها تختلف حول الحلول النهائية للقضية الفلسطينية بشكل عام. فالجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ترفض تعريف الدولة على أنها يهودية - صهيونية وتسعى الى استقطاب قوى يهودية لا صهيونية من أجل احداث تغيير جوهري في صبغة الدولة وطابعها ومن هنا احداث التغيير في موقع الاقلية العربية. ولكن الجبهة فشلت حتى الآن في محاولتها التغلغل الى الشارع اليهودي وبقي طابعها وطنيا فلسطينيا وشعار التعاون العربي - اليهودي لم يتحول الى حقيقة في الواقع. أما القائمة التقدمية للسلام والحزب الديمقراطي العربي فهما يمثلان محاولة للنفاذ الى المركز السياسي الاسرائيلي من خلال اليسار

الصهيوني، ولكنهما يستندان الى حق العرب في التصويت للبرلمان واستعمالهم كقوة ضغط على السلطات. وحركة ابناء البلد تعمل بالأساس على تعبئة الجماهير العربية سياسيا دون محاولة البحث عن شركاء وحلفاء في الشارع اليهودي إلا في حالات التعاون في قضايا عينية فقط. لذلك فهي حركة وطنية فلسطينية تسعى في المدى البعيد الى حل أممي للقضية الفلسطينية، من خلال بناء مجتمع قائم على الديمقراطية والاشتراكية، أما في المرحلة الحالية فهي تسعى الى انشاء دولة فلسطينية. وهي لاتحاول النفاذ الى المركز السياسي والتأثير على اتخاذ القرارات فيه لانها لاتؤمن بامكان التأثير في ظل النظام القائم، الذي هو سبب دونية وضع العرب الفلسطينيين. من هنا ترفض الحركة النضال البرلماني من الاساس. واما الحركة الاسلامية فمع انها توافق حالياً على اقامة دولة فلسطينية مستقلة إلا أنها تسعى الى اقامة نظام إسلامي على المدى البعيد، وحتى الآن لم تظهر كحركة سياسية منظمة إلا على المستوى المحلي.

نلاحظ، إذاً، أن القائمة التقدمية للسلام، والحزب الديمقراطي العربي يعتقدان بإمكان التأثير على نظام الحكم في اسرائيل دون تغيير طابعه الصهيوني. ويعتمد هذا الاعتقاد على فهم ينحو الى ان هناك تناقضات جوهرية بين الاحزاب والكتل البرلمانية الاسرائيلية، ولذلك يمكن استعمال قوة العرب الانتخابية للتأثير على اتخاذ القرارات. لكن حقيقة اتفاق الكتلتين الكبيرتين في الكنيست الاسرائيلي على اقامة حكومة ائتلاف منذ عام 1984 تبين ان نظرية هذين الحزبين لا تستند الى واقع، لأن التناقضات كما يبدو ليست حول الجوهر ولكنها حول الاسلوب، وان الاحزاب الصهيونية بأكثريتها الساحقة تتفق في النهاية حول موقفها من موقع الاقلية العربية في المجتمع الاسرائيلي وأنه يمكن للعرب استغلال قوتهم الانتخابية فقط في نطاق القبول بهذا الموقع للحصول على بعض المكافآت وليس من أجل تغييره. وأما محاولة تغيير جذري في مكانة العرب الفلسطينيين في اسرائيل فتصطدم باجماع قومي في الاكثرية اليهودية ويجعلها عديمة الجدوى. من هنا يمكن أن نستنتج ان محاولة القائمتين المذكورتين التوفيق بين الانتماء الوطني الفلسطيني وبين السعي للحصول على الحقوق الكاملة في اسرائيل، دون التعرض لطابع وصبغة النظام القائم، تعاني منذ البداية من تناقض جوهري لا يمكن حله باستعمال الحق الديمقراطي في التصويت.

في النهاية نشير الى أن التحول الذي حدث في القطاع العربي، من حيث مضمون النضال السياسي، نحو الضغط من أجل تغيير جذري في مكانة هذا القطاع يضع المجتمع الاسرائيلي أمام مأزق حرج يصعب الخروج منه، إذ عليه ان يتخذ قرارا حاسما حول مكانة هذا القطاع فيه. ونعتقد أن الخيارات الممكنة، مع الاعتبار ان التخلص من هذه الاقلية غير ممكن في الظروف الدولية والمحلية القائمة، هي التالية:

1) ان يحافظ على الوضع القائم دون المس بامتيازات الاكثرية أو بالحقوق التي منحت

للاقلية. في هذا الحال يحتاج النظام الى استعمال وسائل قمع اكثر شدة حتى يضمن استمرار سيطرته، أي تعزيز دور العصا في سياسته المعروفة. ولكن ذلك يكلف السلطة ثمنا باهظا على مستوى الرأي العام العالمي. اما على المستوى المحلي فاستعمال القوة سيساهم في تعبئة الجماهير العربية ضد سياسة الدولة.

2) ان يحافظ على الوضع القائم بواسطة تعزيز دور «الجزرة» من خلال تنازلات في المجال الاقتصادي بطريقة تكثيف المكافآت للعناصر «الايجابية» في القطاع العربي دون المس بامتيازات الاكثرية في مجالات الانتاج. ولكن المكافآت المطلوبة تصبح غالية الثمن وسوف تؤدي من جديد الى تراكم ثروات في أيدي النخبة العربية، كما حدث في الماضي، ولكن الشعور بالاحباط يتزايد بعد سنوات إذا استمرت هذه النخبة في رفض الدور الذي انيط بها. وهذا الاختيار يعني مجرد تأجيل الحسم في الصراع القائم.

3)ان تقدم السلطة الاسرائيلية تنازلات حقيقية للفئات العربية الصاعدة من خلال تسهيل فرص الاستثمار في المجالات الانتاجية والتطور الاقتصادي. ويعني هذا الاختيار التنازل عن امتيازات الاكثرية اليهودية والغاء طابع الدولة كدولة يهودية ـ صهيونية. ويمكن ان يقترن هذا الاختيار بالمحافظة على الحواجز الاجتماعية والقومية بين القطاعين وتعزيزها.

ونحن نعتقد أن الاختيار الثالث هو شبه مستحيل بالنسبة للنظام القائم في اسرائيل في الظروف الحالية، لأنه ما زال يستطيع ان يسيطر على الوضع بالرغم من الخلل والضعف الذي أصاب أجهزة الضبط. وحسب دراستنا نرى ان النظام اختار طريقا يجمع بين الحل الاول والحل الثاني. فهو يستعمل وسائل أكثر شدة في السنوات الاخيرة وفي الوقت نفسه فسح مجالا أوسع للنخب العربية في مجالات المقاولات والمواصلات والتجارة وخاصة في الاستيراد. وهذا الاختيار يعني في النهاية مجرد تأجيل الحسم ولكنه يعني تأجيج الصراع، لأن النخبة العربية تراكم ثروات وقوة تشكل قاعدة اصلب للمواجهة في المستقبل، لا سيما انها ترفض حتى الآن الدور الهامشي الذي خصص لها.

ان الاستنتاج المنطقي من دراستنا هو أن العرب في اسرائيل حاولوا استغلال كل فرصة منحت لهم وكل ثغرة في السياسة الاسرائيلية لتحسين أوضاعهم. وكان مجمل التغيير الذي احدثوه بمجهودهم ومن خلال تجاربهم الطويلة والمريرة، وبتأثير عوامل خارجية وداخلية، كافيا لنقلهم من مرحلة الدفاع عن النفس والصراع من أجل البقاء الى مرحلة المبادرة و «الاستئناف» على مكانتهم في الدولة. ولكن هذه القاعدة ما زالت ضعيفة وبعيدة جدا عن التأثير على توازن القوى بين الاكثرية والاقلية الذي يمكن ان يشكل خطرا على طابع الدولة وصبغتها.

الهوامش

1) كان الوسطاء يحصلون على عدد كبير من تصاريح التنقل دون تحديد هوية العمال وبذلك يستغلونهم. أما اصحاب العمل فقد استغلوا بشكل خاص العمال «المتسللين» بدون تصاريح.
2) انظر: نيسان، أ «العرب في اسرائيل ـ مشكلة منسية ولكنها لم تختف»، جريدة دافار، 4 يوليو 1969.
3) لمزيد من التفاصيل عن هذه الدراسات وغيرها انظر: Haidar, 1987a.
4) ظهرت هذه التعابير في وثيقة يسرائيل كينغ حاكم لواء الشمال، التي كشف عنها النقاب لاول مرة في صحيفة عل همشمار 7 سبتمبر 1976.
5) جريدة هارتس، 10 اكتوبر 1965.
6) جريدة هآرتس، 20 يوليو 1967.
7) جريدة هآرتس، 5 يناير 1967.
8) تصريح أمنون لين في جريدة هآرتس، 5 يناير 1967.
9) افنيري، ش. «عرب اسرائيل»، جريدة معاريف، 6 أغسطس 1971.
10) جريدة عل همشمار، 9 أكتوبر 1964.
11) روبنشطاين، د. «أدب المقاومة»، جريدة دافار، 25 اكتوبر 1974.
12) جريدة الاتحاد، 13 أغسطس 1965.
13) جريدة يديعوت احرونوت، 14 اكتوبر 1966.
14) جريدة معاريف، 10 سبتمبر 1965.
15) تم شطب اسم رستم بستوني من قائمة المرشحين للكنيست عام 1965 بسبب آرائه ومواقفه المختلفة عن خط الحزب. انظر Jerusalem Post, 25 Sept. 1964.
16) جريدة دافار، 15 ديسمبر 1969.
17) جريدة هآرتس، 14 يناير 1966.
18) جريدة عل همشمار، 6 ديسمبر 1974.
19) جريدة دافار، 28 اكتوبر 1974.
20) جريدة هآرتس، 25 ديسمبر 1974.
21) انظر: ياعاري، أ. ، «أتم الافندي وظيفته»، جريدة دافار، 4 يناير 1974.
22) تأسست لجان الطلاب العرب في جامعة تل أبيب عام 1968 في جامعة حيفا والتخنيون عام 1973 وفي جامعة بن غوريون في بئر السبع عام 1975، أما أولى هذه اللجان فكانت لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية في القدس عام 1958.
23) رجا اغبارية، في لقاء مع مجلة الهوية والجماهير، يناير 1987: 8.
24) جريدة يديعوت احرونوت، 10 ديسمبر 1975.
25) وصل عدد العرب في اسرائيل الى 633 ألف نسمة عام 1986، Central Bureau of Statistics, 1987b: 36 - 37.
26) انظر: جريدة معاريف، 1 يناير 1974، يا عاري، أ. ، «أتم الافندي وظيفته» جريدة دافار، 4 يناير 1974.

(27) جريدة عل همشمار، 7 سبتمبر 1976.

(28) جريدة معاريف، 3 ديسمبر 1979.

(29) جريدة معاريف، 29 ديسمبر 1981.

(30) اعلنت مجالس قرى عرابة ودير حنا وكفر مندا أول إضراب عام 1981، ثم تبعه اضراب بلدية الناصرة في العام نفسه. بعد ذلك اعلنت اللجنة القطرية اضرابا انذاريا ثم اضرابا عاما لمدة يومين (28 ـ 29 كانون أول 1981). وقد لجأ مجلس «المغار» المحلي خمس مرات الى المحكمة لاجبار وزارة الداخلية دفع التزاماتها للمجلس عام 1980/1979. كذلك فعل مجلس كفر ياسيف المحلي وغيره من المجالس.

(31) جريدة عل همشمار، 7 اغسطس 1983.

(32) ابتداء من عام 1978 اصبحت انتخابات رؤساء السلطات المحلية شخصية ومباشرة، لذلك وقع مرشحو الرئاسة تحت ضغط الجماهير التي اجبرتهم على طرح مواقفهم في المواضيع السياسية العامة، وهو مؤشر جيد على درجة تسييس هذه الجماهير ووعيها الوطني ـ السياسي المتنامي.

(33) عقد أول مؤتمر قطري من نوعه في مدينة عكا وسمي «مؤتمر الارض والمسكن» ثم تبعته ثلاثة مؤتمرات عن التعليم العربي ومؤتمر للخدمات الاجتماعية والصحية، وفي العام الاخير عقد مؤتمر الزراعة العربية ومؤتمر الرياضة العربية.

(34) جريدة الصنارة، 4 اكتوبر 1985.

(35) جريدة دافار وعل همشمار، 29 ديسمبر 1987.

(36) أما التياران الآخران فيؤيدان النضال البرلماني، وقد دعم احدهما الجبهة بينها دعم الثاني القائمة التقدمية.

(37) نشرة الهوية والارض، آذار 1987 : 33.

(38) انظر مشروع البرنامج السياسي لحركة ابناء البلد (يوليو) 1988 : 5.

(39) انظر: مشروع البرنامج السياسي لحركة ابناء البلد (يوليو) 1988 : 8.

(40) انظر: مشروع البرنامج السياسي لحركة ابناء البلد (يوليو) 1988 : 7.

(41) الراية، 18 ديسمبر 1987.

(42) مجلة الهوية والجماهير، 9 يناير 1987.

(43) منذ عام 1984 والحركة تتحالف مع جبهة الطلاب العرب في قوائم مشتركة في انتخابات الطلاب. كما ان عددا من الحركات المحلية فيها عناصر مشتركة من الحركة والجبهة مثل حركة معليا الغد وجش المستقبل.

(44) خاضت الحركة الاسلامية الانتخابات المحلية في عدة قرى فاستطاعت ان تفوز برئاسة مجلس كفر برا وبأكثرية الاعضاء في مجلس كفر قاسم وعلى تمثيل في مجلس الطيبة.

(45) استطاعت الحركة سن قانون محلي يمنع المتاجرة بالمشروبات الروحية في بلدة مجد الكروم في الجليل، ووصل عدد الفرق الرياضية التابعة للحركة الى 22 فريقا وهي تنظم دوريا خاصا بها، كما أنها اقامت عددا من حضانات الاطفال.

(46) مجلة كوتيرت، راشيت، 15 فبراير 1984.

(47) انظر تصريح موشي ارينز عن يوم المساواة في: Jerusalem Post, 25 June 1987.

(48) كما صرح كوبرسكي مدير عام وزارة الداخلية: عل همشمار 28 أغسطس 1979، وكذلك وزير التربية والتعليم: الانباء 11 اكتوبر 1979.

(49) في اكتوبر 1986 اعلن الوزير إرينز المسؤول عن الشؤون العربية عدم اعترافه باللجنة وأنه سيدير شؤون العرب من خلال اجتماعات مع الرؤساء العرب كل على حدة. قررت اللجنة مقاطعته وامتنع الرؤساء عن لقائه فتراجع عـن موقفه ووافق على لقاء ممثليها انظـر: Jerusalem Post, 7 Nov. 1986.

(50) جريدة كل هعير، 7 مارس 1986.

(51) هنجبي، م: «محكمة العدل العليا تصد الكنيست»، مجلة كوتيرت راشيت، عدد 256، 28 أكتوبر 1987.

(52) جريدة كل هعير، 30 اكتوبر 1987.

(53) جريدة كل هعير، 5 فبراير 1988.

(54) قاطع عضو الكنيست حمد خلايلي جلسة الاحتفال بمرور مائة عام على الاستيطان. كذلك حاول عضو الكنسيت عبدالوهاب دراوشه الاشتراك في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في عمان.

(55) صرح رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ابراهيم نمر حسين، في مقابلة مع مجلة كوتيرت راشيت (عدد 265: 3ديسمبر 1987) مايلي: «يسود في القطاع العربي اليوم شعور كبير بالثقة بالنفس. اكثر ما تطور لدينا هو اسلوب التنظيم. في الماضي سادت قيادة تقليدية كانت تحل المشاكل وتعالج شؤونها تحت الطاولة. أما اليوم فلدينا قيادة مثقفة تعرف ماذا تريد. حتى أن اعضاء الكنيست العرب في الاحزاب الصهيونية لا يتحدثون بالطريقة التي تعودناها. اليوم لدينا كرامة، فالعربي يسير رافعا رأسه مبتهجا. شعوره جيد لأن القطاع العربي موحد تحت قيادة قوية تهتم بمصلحة كل الجماهير العربية».

(56) اقترح عضو الليكود حاييم كاوفمان فرض الحكم العسكري من جديد على المناطق العربية (الاتحاد 22 ديسمبر 1987). كما اقترح ارييل شارون منح حق التصويت في الكنيست لمن يخدم في الجيش فقط (الاتحاد 28 ديسمبر 1987). وصرح الجنرال يانوش بن غال، مرشح حزب العمل للكنيست، في مجلس السلام والامن: «أنا شخصيا لا أحب العرب أبدا وأريد أن أنفصل عنهم. كذلك هم لا يحبونني. لم أر بينهم واحدا محبا لصهيون. لقد كنا أربعين عاما في فراش واحد ولكن لم يكن بيننا جنس ولا حب. اذا لماذا لا نتطلق؟ ما هي المشكلة في ذلك؟ حتى الكنيسة تسمح بالطلاق».

المصادر العربية

توما، أ.

1982 طريق الجماهير العربية الكفاحي في اسرائيل. عكا: دار أبو سلمى.

حيدر، ع.

1986 بروز الشرائح البرجوازية العربية في اسرائيل (ملخص محاضرة). القدس: الملتقى الفكري العربي.

1988 «مظاهر الفقر بين العرب في اسرائيل». الاسوار، (عدد ربيع): 39 - 55.

قهوجي، ج.
1978 القصة الكاملة لحركة الارض. القدس: منشورات العربي.

ميعاري، م.
1986 «تطور الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل». مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد 1، (ربيع): 215 - 233.

المصادر العبرية

افيتسور، م.
1987 «الطيبة: عمليات تغيير» حفراه ورفاحا، مجلد 1، عدد 1: 22 - 30.

بيريز، ى. يوفال ـ ديفيس. ن
1968 «بعض الملاحظات حول الهوية القومية للعرب في اسرائيل». هامزراح هاحداش، مجلد 18، عدد 1 - 2 : 106 - 111.

بيلغ، ر. أ. بنيامين .أ.
1988 التعليم العالي والعرب في اسرائيل. تل أبيب: عام عوفيد.

حيدر، ع.
1985 أنماط من المبادرة الاقتصادية في القرية العربية في اسرائيل، اطروحة دكتوراه. القدس: الجامعة العبرية.

ريخيس، أ.
1977 عرب اسرائيل ومصادرة الاراضي في الجليل. تل أبيب: معهد شيلواح.

1981 «المثقفون» ص ص 180 - 196 في أ. لايش، (محرر) العرب في اسرائيل: الاستمرارية والتغيير. القدس: الجامعة العبرية.

سموحا، س.
1976 «العرب واليهود في اسرائيل: علاقات الاقلية والاكثرية» مجاموت. مجلد 22، عدد 4: 397 - 423.

شمير، ش.
1961 «تحولات في قيادة قرية الرامة» هامزراح هاحداش، مجلد 11، عدد 4: 241 - 257.

لانداو، ي.
1981 «الاغتراب والتوتر في السلوك السياسي». ص ص 112 - 197، في اهارون لايش، ماجنس، (محرر) العرب في اسرائيل: الاستمرارية والتغيير. القدس: الجامعة العبرية.

مرعي، س.
1974 «المدرسة والمجتمع في القرية العربية في اسرائيل» عيونيم بحينوخ، عدد 4: 85 - 103.

مكتب الاحصاء المركزي (اسرائيل)
1964 نتائج الانتخابات للكنيست الخامسة والسلطات المحلية. سلسلة نشرات خاصة رقم 166. القدس.

———
1967 نتائج الانتخابات للكنيست السادسة والسلطات المحلية. سلسلة نشرات خاصة رقم 216، جـ1، القدس.

———
1970أ نتائج الانتخابات للكنيست السابعة والسلطات المحلية. سلسلة نشرات خاصة رقم 309، القدس.

———
1970ب نتائج الانتخابات للكنيست الثامنة والسلطات المحلية. سلسلة نشرات خاصة رقم 461، القدس.

———
1978 نتائج الانتخابات للكنيست التاسعة والسلطات المحلية. سلسلة نشرات خاصة رقم 553، القدس.

مكتب مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية للشؤون العربية
1984 نتائج الانتخابات للكنيست العاشرة والحادية عشرة والسلطات المحلية. (يونيو، يوليو)، ليكيط رقم 41 - 42، القدس.

المصادر الاجنبية

al-Haj, M. & Rosenfeld, H.
1988 Arab Local Government in Israel. Tel Aviv: International Center for Peace in the Middle East.

Ben-Porath, Y.
1966 The Arab Labour Force in Israel. Jerusalem: Maurice Falk Institute.

Central Bureau of Statistics
1987a Labour Force Surveys 1985 (Special Series No. 801). Jerusalem: Central Bureau of Statistics.

1987b Statistical Abstract of Israel 1987 (No. 38). Jerusalem: Central Bureau of Statistics.

Cohen, A.

1965 Arab-Border Villages: A Study of Continuity and Change in Social Organization. Manchester, UK: Manchester University Press.

Flapan, S.

1963 "Planning Arab Agriculture." New Outlook 6 (9): 65-73.

Haidar, A.

1987a The Palestinians in Israeli Social Science Writings (Occasional Paper No. 9). Ontario: Near East Cultural and Educational Foundation of Canada.

1987b Social Welfare Services for Israel's Arab Population. Tel Aviv: International Center for Peace in the Middle East.

1988 "The Different Level of Palestinian Ethnicity." pp. 5-120 in M.J. Esman and I. Rabinovich (Eds.), Ethnicity, Pluralism and the State in the Middle East. Ithaca: Cornell University Press.

Jiryis, S.

1976 The Arabs in Israel. New York: Monthly Review Press.

Kamen, C.

1988 "After the Catastrophe II: The Arabs in Israel 1948 - 1951." Middle Eastern Studies 24 (1): 68 - 109.

Kislev, R.

1976 "Land Expropriations: History of Oppression." New Outlook 19 (6): 23 - 32.

Landau, J.

1969 The Arabs in Isráel: A Political Study. London: Oxford University Press.

1973 "The Israeli Arabs and the Elections to the Fourth Knesset." pp. 198 - 227 in M. Landau (Ed.), Middle Eastern Themes: Papers in History and Politics. London: Cassells.

Layish, A.

1965 "Muslim Religious Jurisdiction in Israel." Asian and African Studies 1: 49 - 79.

Lustick, I.

1980 Arab in the Jewish State. Austin, TX: University of Texas Press.

Makhoul, N.
1982 "Employment Structure of the Arabs in Israel." Journal of Palestine Studies 11 (1): 77 - 102.

Mansour, A.
1964 "Arab Intellectuals Not Integrated." New Outlook 7 (5): 26 - 31

Mari, S.
1978 Arab Education in Israel. Syracuse: Syracuse University Press.

Nakhleh, Kh.
1975 "The Direction of Local-Level Conflict in Two Arab Villages in Israel." American Ethnologist 23: 497 - 516.

1977 "Anthropological and Sociological Studies of the Arabs in Israel: A Critique." Journal of Palestine Studies 6 (4): 41 - 70.

Oded, Y.
1962 "Land Losses Among Israeli Arab Villagers." New Outlook 7 (7): 10 - 25.

Oppenheimer, J.
1985 "The Druze in Israel as Arabs and Non-Arabs: Manipulation of Categories of Identity in a Non-Civil State." pp. 259-279 in A. Weingrod (Ed.), Studies in Israel Ethnicity: After the Ingathering. New York: Gordan and Breach Science Publishers.

Peres, Y.
1970 "Modernization and Nationalism in the Identity of the Israeli Arabs." Middle East Journal 24: 479 - 494.

1971 "Ethnic Relations in Israel." American Journal of Sociology 76: 1021 - 1047.

Peretz, D.
1958 Israel and the Palestinian Arabs. Washington, DC: Middle East Institute.

Rosenfeld, H.
1978 "The Class Situation of the Arab National Minority in Israel." Comparative Studies in Society and History 20 (3): 374 - 406.

Schwartz, W.
1958 The Arabs in Israel. London: Faber and Faber.

Selictar, O.
1984 "The Arabs in Israel: Some Observations on the Psychology of the System of Control." Journal of Conflict Resolution 28 (2): 247 - 269.

Smooha, S.

1984 The Orientation and Politicization of the Arab Minority in Israel (Monograph Series on the Middle East No. 2). Haifa: University of Haifa, Jewish-Arab Center Institute of Middle Eastern Studies.

1985 "Existing and Alternative Policy Towards the Arabs in Israel." pp. 334 - 361 in Politics and Society in Israel, Studies in Israeli Society Vol. III. New Brunswick: Transaction Books.

Waschitz, Y.

1975 "Commuters and Entrepreneurs." New Outlook 18 (7): 45 - 53.

Wiemer, R.

1983 "Zionism and the Arabs After the Establishment of the State of Israel." pp. 26 - 63 in A. Scholch (Ed.), Palestinians Over the Green Line. London: Ithica.

Zarhi, S. & Achiezra, A.

1966 The Economic Conditions of the Arab Minority in Israel. Cuvat Havira: Center for Arab and Afro-Asian Studies.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. بدر جاسم اليعقوب

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما يأتي:
  ا) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
  ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
  جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.
* الاشتراك السنوي بالمجلة.

  ا) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد ـ١٢ د ك للمؤسسات.

  ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ د.ك للافراد ١٢,٠ د ك للمؤسسات

  جـ) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ٤٠ دولاراً للمؤسسات.

المقر: جامعة الكويت - الشويخ

هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:

ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

المقومات الرئيسية للمفاوضات الدولية: دراسة نظرية

باسل رؤوف الخطيب
معهد الدراسات الدبلوماسية ـ الرياض

مقدمــــة

تلعب المفاوضات دورا كبيرا في تحقيق مصالح الدولة ايا كانت وفي مختلف المجالات. فقد اصبح من تراث الماضي اعتماد الدولة اولا على القوة ووسائل العنف، او على التمسك بالمواقف التي لا رجعة فيها ولا تغير. لقد حل مكانها تدريجيا قواعد سلوكية وممارسات تتبعها الدول لتؤمن لها حرية الحركة ومرونة المواقف، وتضمن استمرار علاقاتها وتحقيق مصالحها. ومما لا ريب فيه، ان اهمية المفاوضات قد ازدادت في هذا القرن بسبب التطورات التي مر بها المجتمع الدولي، والتي أصبحت تشكل عائقا امام تصلب سياسات الدول او مواقفها، نظرا لتعارض ذلك مع قدرتها على الوصول الى أهدافها المرجوة. وتبرز أهمية هذا البحث في هذا الوقت، بسبب تعاظم دور المفاوضات في حل القضايا الدولية المعاصرة، وصعوبة الاعتماد على الوسائل او الحلول العسكرية، وتزايد الاهتمام بالحلول السلمية للمشكلات والنزاعات الدولية ايا كانت. من هذا المنطلق، يأتي هذا البحث ليحاول اعطاء صورة مبسطة عن المفاوضات الدولية، وليزيل الغموض او الالتباس الذي يحيط ببعض المفاهيم المستخدمة في هذا المجال.

يهدف هذا البحث الى تناول كافة المتغيرات والعناصر الهامة التي تشكل الاطار النظري للمفاوضات الدولية عموما والثنائية الاطراف على وجه الخصوص. وبناء على ذلك، لن يتم تناول الابعاد العملية للمفاوضات سواء من حيث المراحل او الاستراتيجيات، ولا تفاصيل المفاوضات الدبلوماسية او المتعددة الاطراف الا بما يفيد الغرض الاساسي من هذا الجهد. ولقد قسم البحث الى اربعة اجزاء رئيسية وخاتمة. يتناول الجزء الاول السمات العامة للمفاوضات الدولية ثنائية الاطراف من خلال مقارنتها بالمفاوضات الدبلوماسية. اما الجزء الثاني فسيتطرق الى العلاقة القائمة بين النزاعات

الدولية والمفاوضات. فيما يتناول الجزء الثالث العوامل التي تستند اليها المفاوضات الدولية عموما، وسيقدم الجزء الرابع المقومات الاساسية للمفاوضات الثنائية الاطراف بما يشمل الاهداف والوظائف والاركان وغيرها من الامور المتصلة بها.

السمات العامة للمفاوضات الدولية ثنائية الاطراف

تعتبر المفاوضات حجر الزاوية في اتصال الدولة مع غيرها من الدول والخطوة الاولى التي تعتمدها لتحقيق مصالحها وتسوية خلافاتها سلميا. وتعود اهمية المفاوضات الى حقيقة ان النقيض من الاعتماد عليها قد يكون اللجوء الى وسائل القوة والعنف والتي لا يمكن التأكد من نتائجها وعواقبها. فالمفاوضات هي الخيار الاسلم الذي قد يحقق المصالح ويفضي الى التسويات بثمن يقل كثيرا عن الثمن الذي قد تدفعه الدولة نظير استخدامها لوسائل القوة والحرب.

يمكن تعريف المفاوضات الدولية عموما على انها وسيلة تستخدم لتنظيم العلاقات الدولية من خلال تنمية هذه العلاقات وتحقيق المصالح المشتركة، او من خلال تسوية الخلافات او النزاعات بين الاطراف المعنية. وتتم تسوية النزاعات الدولية عبر المفاوضات، وهو الدور الاهم لها عادة عن طريق قيام كل طرف «بالاعلان عن اهدافه ومطالبه ومن ثم محاولته تحقيق اكبر جزء منها، عن طريق الحوار او المساومة او اعطاء التنازلات للطرف او الاطراف الاخرى» (Scrutton, 1982:319).

وتفيد مطالعة الادبيات العربية التي تناولت موضوع المفاوضات عموما، سواء من منظور المهنة الدبلوماسية او منظور السياسة الدولية، ان الكثير منها لا يدقق في الفوارق بين المفاوضات الدولية اي International Negotiations، والمفاوضات الدبلوماسية Diplomatic Negotiations، بالرغم من ان المفاوضات الدولية بشكليها الثنائي أو المتعدد الاطراف هي اساليب تتيح للدولة الاتصال المباشر وغير المباشر، الرسمي وغير الرسمي مع غيرها من الدول، فيما تتسم الدبلوماسية بكونها اداة الاتصال الرسمي المباشر بين دولتين تتبادلان التمثيل الدبلوماسي، كما ان المفاوضات الدبلوماسية وهي احد اركان العمل الدبلوماسي تتخذ الطابع الرسمي في اغلب الاحيان.

من منظور تاريخي، وعلى الاقل منذ القرن الثامن عشر، كانت المفاوضات وسيلة اتصالية شمولية الطابع تسعى الدول من خلالها الى تحقيق اقصى فوائد ممكنة بصرف النظر عن وجود التمثيل الدبلوماسي. ومع ان الدبلوماسية ازدهرت منذ ذلك الوقت بسبب استخدام الدول الاقوى على الساحة الاوروبية لها، الا ان انتشارها كاداة ثنائية الطابع لم يمنع من قيام الحروب، كما ان اسس العلاقات الثنائية لم ترسم من قبل المبعوثين

الدبلوماسيين دوما، بل عن طريق المفاوضات، وخصوصا تلك التي كانت تجرى في المؤتمرات المعقودة بعد قيام الحرب مثلا بين زعيم الدولة المنتصرة وزعيم الدولة المنهزمة. لقد كانت الدولة أو الدول المنتصرة تفاوض تلك المنهزمة وتجبرها على قبول شروطها لاظهار ان ما تم كان مبنيا على اتفاق الطرفين الغالب والمغلوب. وبعد الوصول الى هذه الاتفاقات كان المجال يترك للدبلوماسيين لتكريس المكاسب وتثبيت الاوضاع بين الطرفين (Watson, 1983:52-62). ولقد أبرزت هذه الحقيقة التاريخية أهمية المفاوضات في رسم اسس العلاقات الدولية ودور الدبلوماسية في ترسيخ هذه الاسس. وازدهرت المفاوضات بعد ذلك نتيجة قيام الثورة الصناعية والتوسع في العلاقات الاقتصادية بين مختلف الدول، مما ثبت دعائم الدبلوماسية كمهنة لها اشخاصها واساليبها في الوقت الذي اصبحت فيه المفاوضات وسيلة تتجاوز في اهدافها واشخاصها ميادين السياسة والدبلوماسية. ومع ان التعريف الاوسع انتشارا للدبلوماسية هو انها ادارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض (Nicolson, 1964:4)، فان دور المفاوضات في هذا القرن تجاوز دور الدبلوماسية كوسيلة وحيدة للاتصال السياسي، كما تجاوزت المفاوضات الدبلوماسية التي تشكل جوهر هذه الادارة بالضرورة. ويتضح الامر بعد اجراء مقارنة بين المفاوضات الدولية والمفاوضات الدبلوماسية مما سيبرز مدى التفاوت بينهما وعدم الدقة في اعتبار كافة المفاوضات الدولية مفاوضات دبلوماسية :

أولا : مع ان الدبلوماسية هي وسيلة اتصال مباشر تتيح التشاور المستمر بين الدول التي تتبادل التمثيل الدبلوماسي، فان طبيعة المشاورات والاتصالات الدبلوماسية لا تبرز عادة وجود خلاف علني بين هذه الدول، وذلك بسبب خصوصية القنوات الدبلوماسية وطبيعة اجراءاتها التي تتناول القضايا العالقة بهدوء وتستطيع معالجتها دون ضجة. اما المفاوضات وهي اطار اتصالي اوسع فقد اثبتت في معظم الاحيان انها الاساس في تنظيم العلاقات بين الدول بما في ذلك مثلا الاتفاق على انشاء العلاقات الدبلوماسية ذاتها. فالمفاوضات هنا تجرى وتسبق حتى اقامة العلاقات الدبلوماسية، بالرغم من كون الدبلوماسية قناة منظمة للاتصالات بين الدول وكون التفاوض محور العمل والأداء الدبلوماسي.

ثانيا : بما ان دور المفاوضات قد يبدأ ويسبق قيام الدبلوماسيين بمهامهم المختلفة، فان الاعتماد عليها يفترض وجود مسائل ينبغي الاتفاق حولها او انها محط خلاف بين الدولة وغيرها من الدول وهو امر يدل على ما يلي :

أ) ان المفاوضات قد تقوم قبل او بعد نشوء الخلاف او النزاع سواء وجدت علاقات دبلوماسية ام لم توجد وسواء كانت هنالك اتصالات مباشرة ام غير مباشرة بين الاطراف المعنية.

ب) ان المفاوضات بين الدول تتم حتى بوجود التمثيل الدبلوماسي بين الاطراف المعنية، اذ ان توفر القنوات الدبلوماسية لا يعني اقتصار التفاوض بين الدول على الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين في الخارج، كما ان المفاوضات التي تجرى خارج هذه القنوات تختلف في كثير من مقوماتها عن مقومات المفاوضات الدبلوماسية، سواء من حيث الاجراءات ام الاشخاص ام القضايا المطروحة. فحين تعقد المفاوضات خارج القنوات الدبلوماسية اي من خلال مؤتمر خاص مثلا، فان هذا يدل على عجز الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين في كلا الدولتين عن معالجة الامور العالقة، وعلى الاقل استنادا للاجراءات الدبلوماسية المعتادة كالتفاوض الشخصي او الكتابي اي عن طريق المذكرات. (فوق العادة، 1973:90-96).

جـ) ان عجز الدبلوماسية باشخاصها ووسائلها عن حل الخلاف او النزاع القائم قد يكون مؤشرا على احتمالين اساسيين هما :

1) ان الخلاف او النزاع يتسم بالاهمية، وان الحل يقتضي بحثه من قبل مسئولين ارفع مستوى من مستوى الممثلين الدبلوماسيين، يتمتعون بالصلاحيات او القدرة على اتخاذ القرار، ومفوضين بالاتفاق على الحلول الممكنة سياسيا ام قانونيا.

2) ان المشكلة او النزاع القائم يتضمن ابعادا او قضايا تتطلب وجود خبراء يتمتعون بمهارات معينة او محددة، يستطيعون من خلالها فهم دقائق المشكلة وانعكاساتها واقتراح الحلول، وبشكل يفوق قدرة الممثل الدبلوماسي على ذلك. وتتضح الصورة بشكل افضل من خلال ابراز الفارق بين المفاوضات الثنائية الرسمية التي تتجاوز الوسيلة الدبلوماسية وتلك الثنائية التي تتم عبرها. ويتضح هذا الفارق اصلا عند النظر في المسببات التي تبرر قيام المفاوضات بالمقام الاول. فالمفاوضات الثنائية الرسمية قد تقوم حين تواجه احدى الدولتين مطلبا يفرض عليها اتخاذ موقف او اجراء قد يؤثر على طبيعة علاقاتها مع الدولة الاخرى. واعتمادا على طبيعة هذه العلاقات وماهية المطلب او الموقف فان رد فعل الدولة مثلا قد يكون حادا، معتدلا، او غامضا. فاذا كانت العلاقات جيدة والقنوات الدبلوماسية قادرة على احتواء رد الفعل هذا، فان المفاوضات الاساسية تتم هنا عبر المبعوثين الدبلوماسيين. اما اذا كانت القضية ترتبط بمصالح الدولة الحيوية كالسيادة او الامن، او تتعلق بقضايا ذات طابع اختصاصي كالقضايا العسكرية او الاقتصادية او القانونية، فقد تكون المفاوضات الدبلوماسية اضعف من ان تتعامل مع الاحداث. عندها قد يتطلب الامر قيام صانعي القرارات في الدولتين بتجاوز القنوات الدبلوماسية واخذ زمام الامور بانفسهم والاتصال ببعضهم البعض باي شكل يرونه. لأجل ذلك، يمكن القول ان طبيعة النزاع في النهاية هي التي تقرر الفارق بين المفاوضات التي تسعى الدولة من خلالها لحماية مصالحها الهامة وتقتصر على كبار مسئوليها ومسئولي الدولة الاخرى، وبين ما يتعلق

بسياستها الخارجية عموما ويمكن تسويته عبر تفاوض الممثلين الدبلوماسيين لكلا الطرفين.
وبصرف النظر عن الفارق بين هذين النوعين من المفاوضات فانه ينبغي التنويه بان المفاوضات الدبلوماسية تبقى الخيار الاول للدولة لحل مشاكلها مع غيرها من الدول عند وجود العلاقات الدبلوماسية، وهي التي تساعد على وضع التصورات الخاصة بالقضية المعلقة وملابساتها ووجهات نظر المسئولين في الدول الاخرى، بسبب تعامل بعثاتها المستمر مع اولئك المسئولين او غيرهم (البكري، 1985:55-63).
د) ان التفاوض عبر القنوات الدبلوماسية ومن خلال الوسيلة الاهم وهي المذكرات الرسمية، قد يتناول امرا محددا في كل مرة، تتفاوت اهميته بالنسبة للدولة، ولا يوجد ما يدفع دوما الى اخذ عنصر الزمن قيد الاعتبار عند السعي الى معالجته. اما المفاوضات التي تتم خارج القنوات الدبلوماسية، وبعيدا عن مرونة متطلباتها الشكلية كعدم الاعتماد على المذكرات المكتوبة بصيغة او باسلوب محدد بروتوكوليا مثلا، فانها تتطرق الى العديد من المسائل التي تصب في معين العلاقات الثنائية او المتعددة الاطراف لطرفي النزاع. لذلك، فان الاتفاقات التي تسعى المفاوضات الى تحقيقها قد لا تتعلق بقضايا حيوية فحسب، بل قد ترتبط مثلا بترتيب هذه المواضيع حسب اهميتها (وضع اجندة)، او بالقواعد والاعتبارات التي تحكم المفاوضات آنئذ كاشخاص المفاوضين ومستوياتهم والمكان، وسرية المفاوضات او علنيتها الى غير ذلك من الامور. اما عامل الزمن وعلى عكس المفاوضات الدبلوماسية عموما، فقد يكون محل اهتمام كبير خصوصا اذا اتفقت الاطراف على تحديد موعد للبدء او الانتهاء من المفاوضات، او اذا كانت هذه المفاوضات قد عقدت اثر قيام ازمة تهدد بانفجار قد يتجاوز بعواقبه الاطراف الاساسية.

ثالثا : بالرغم من ان الدبلوماسية والمفاوضات الدبلوماسية كانت حكرا على رئيس الدولة واقرب مستشاريه وسفرائه قبل القرن العشرين، فان الممارسات الدولية في هذا القرن اثبتت ان الشئون الخارجية ليست وقفا على وزارة الخارجية. فالادارات الاخرى بالدولة كوزارات الدفاع او الاقتصاد تسهم ايضا في ادارة دفة الشئون الخارجية، كما ان الدولة قد تعتمد في مفاوضاتها على اشخاص لايعملون في السلك الدبلوماسي لتمثيلها والتحدث باسمها ومعالجة القضايا التي تهمها. لاجل ذلك، يمكن الوصول الى بعض الاستنتاجات البسيطة وهي انه ليس كل مفاوض باسم الدولة دبلوماسي بالضرورة، وإن المفاوضات تتجاوز بطبيعتها القنوات الدبلوماسية وادواتها، وهي اكثر شمولا كاطار عمل، واكثر تخصصا اذا ما تعلق الامر مثلا بالنواحي العسكرية او الاقتصادية خصوصا حين يكون المفاوضون من ادارات او اجهزة الدولة الاخرى.
رابعا : في الوقت الذي تتسم فيه الدبلوماسية بثنائيتها وطابعها الاتصالي المباشر، وبالشكليات الواجب اتباعها حتى في اساليب مفاوضاتها، فان مفاوضات الدولة قد تكون

ثنائية او متعددة الاطراف، بصرف النظر عن وجود علاقات دبلوماسية مع الاطراف المعنية. ومع ان القاعدة هي لجوء الدولة الى حل مشاكلها مباشرة وبهدوء عن طريق الدبلوماسية، فان فشل الدبلوماسية انذاك قد يدفع الى الاستعانة باطراف اخرى للمشاركة في حل النزاع. فاذا وافقت الاطراف الاخرى على ذلك، فان المفاوضات تبدأ عبرها مثلا ومن خلال المساعي الحميدة او الوساطة دون التقيد بمساءلة الشكليات التي تلازم المفاوضات الدبلوماسية المعتادة (Hartman, 1978:218-220). ومن ناحية اخرى ينبغي التأكيد على ان المفاوضات التي تجريها الدولة مع الدول الاخرى داخل المحافل والمنظمات الدولية، لا تتطلب وجود علاقات دبلوماسية او حتى ودية. فهي تتطلب فقط وجود مصالح مشتركة يمكن المحافظة عليها او تحقيقها عبر الاتصال المباشر او غير المباشر، او عبر الوقوف او التصويت معا في تكتلات او مجموعات ذات اهداف متماثلة عند اتخاذ القرارات النهائية. ومع ان الاصل في المفاوضات الدولية كونها ومن منظور تقليدي بحت ثنائية الطابع، الا ان وقائع القرن العشرين وفي ضوء تعدد الدول وتشعب المنظمات الدولية وقضاياها قد نقل مفاوضات الدولة الى ميدان اوسع هو ميدان المفاوضات المتعددة الاطراف. (الخطيب، 1987:45-55).

وتتضح هذه الصورة من خلال الاجراءات التي تتبعها الدولة في المؤتمرات او المنظمات الدولية، فقد ترى الدولة ان الوصول الى اهدافها قد يتحقق من خلال تقديمها لمشروع قرار ما مثلا، ولذلك فهي تبادر الى اجراء الاتصالات مع الدول الاخرى في محاولة لكسب تأييدها ودعمها للمشروع حتى ولو لم توجد علاقات دبلوماسية معها. لذلك واذا كانت الدولة تنتسب داخل المؤتمر او المنظمة الدولية الى مجموعات او تكتلات قومية كالمجموعة العربية في الامم المتحدة، او دول السوق الاوروبية المشتركة في حوار الشمال والجنوب، فانها تستهل جهودها بالتشاور وعلى اسس ثنائية مع الدول الرئيسية في هذه المجموعات في محاولة لكسب تأييد تلك الدول أولا، ومن ثم محاولة تجنيد جهودها للتأثير على مواقف الدول الاخرى في المجموعة او التكتل ثانيا. فاذا حصلت الدولة على التأييد اللازم لمشروعها من التكتل، فانها تحاول بعد ذلك وعن طريق الاتصالات الثنائية او متعددة الاطراف مع المجموعات الاخرى في المحفل الدولي الى ضمان العدد الكافي من الاصوات والذي قد يؤمن النجاح لمشروع قرارها.

النزاعات الدولية والمفاوضات

أولا ـ السمات العامة للنزاعات الدولية : يعتقد Burton (1972:137-138)، أن النزاعات الدولية تشكل عنصرا حيويا في العلاقات الانسانية لانها وسيلة للتغيير واداة لتحقيق القيم الاجتماعية المرتبطة بالرخاء والامن والعدالة وفرص التطور. ولقد عرف

(Haas (1972:252 ، النزاع الدولي بانه سلوك دولة ما على نحو معين للمحافظة على، او تغيير ابعاد علاقة ما، عن طريق اتخاذ مواقف او تقديم مطالب الى دولة اخرى صديقة كانت ام عدوة.

ويعتبر تضارب المصالح وتباين وجهات النظر من المظاهر الطبيعية التي تتسم بها كافة العلاقات الدولية. من هذا المنطلق فقد اعتقد بعض علماء السياسة مثل Morganthau (1985:8)، ان النزاع هو جوهر السياسة الدولية وان السياسة الدولية هي حصيلة التفاعلات التي تقوم بين المجتمعات البشرية المكونة للمجتمع الدولي. وفي ضوء حقيقة ان الدول هي التعبير السياسي المنظم لتلك المجتمعات، فان تضارب مصالحها واهدافها يتحول الى نزاعات بينها لأنها لا تعترف بوجود سلطة عليا تحكم سلوكها وتصرفاتها. ونشوب النزاع او استمراره يعتمد على عدة عناصر مثل مقدار ونوعية العلاقات التي تربط بين اطرافه، وطريقة الاتصال فيما بينها واهمية المصالح المتنازع عليها. ومع ان ردود فعل اطراف النزاع تجاه بعضها البعض قد يكون المؤشر على مدى حدة النزاع وأهميته، فان استمراره او حله يعتمد على العلاقة بين اسبابه الواقعية وبين اهمية المصالح والاهداف التي تسعى اليها الاطراف المعنية أساسا.

وكقاعدة عامة تنشب النزاعات والخلافات الدولية نتيجة العديد من العوامل. ومن اهم هذه العوامل في نظر كثير من علماء السياسة ومنهم Northedge & Donelan (1971:86-91)، تضارب المصالح السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية، او ارتباطها بشرف الدولة او امنها او عقيدتها، او بسبب الظروف الداخلية، او القرارات التي يتخذها صانعو القرارات في الدول المعنية. ولكن ما دام الخلاف او النزاع من المظاهر الطبيعية للعلاقات الدولية فهل يمكن ان يكون النزاع غاية بحد ذاته؟ بمعنى انه هل يمكن ان تقوم الدولة باثارة النزاع عن عمد لتحقيق اهداف تتجاوز في ابعادها مظاهره الماثلة للعيان؟ للاجابة عن هذا التساؤل لابد من القول اولا ان نتائج اي نزاع تشترك فيه الدولة ستدور حول عدة احتمالات اهمها: أ) تحقيق الدولة لجميع او بعض اهدافها نتيجة تراجع الطرف الاخر عن موقفه. ب) رضوخ الدولة او احد اطراف النزاع لما يطلب منه او يفرض عليه. جـ) انكار اطراف النزاع لوجود مسائل معلقة بينها، او محاولة احد الاطراف او جميعها احتواء النزاع عن طريق التصريحات او الاجراءات الفردية او المشتركة التي توحي بان النزاع «أمر عارض» او «زوبعة في فنجان» او «حادث منعزل» وهو ما يرد في الكثير من وسائل الاعلام بين وقت واخر. د) بقاء النزاع على ما هو عليه دون حل او تسوية. هـ) لجوء الاطراف الى الوسائل التي يقرها المجتمع الدولي، وتمكن من ايجاد البدائل والحلول السلمية للنزاع ومن ضمنها المفاوضات. و) تطور او تفاقم النزاع بشكل يحوله الى ازمة

حادة. وحين تصل الاوضاع الى هذا الحد، فان الاطراف قد تلجأ الى المفاوضات لحلها، او تعتمد على وسائلها الخاصة لتحقيق مصالحها. فاذا عقدت المفاوضات عقب قيام الازمة فانها تتمحور انذاك حول سبل حل الازمة وانعكاساتها، لا على حول المسببات التي ادت اليها والتي تتصل بجذورها في المقام الاول.

ومع ان المفاوضات التي تعقد عقب الأزمات تختلف في بعض اسسها ومظاهرها واجراءاتها عن المفاوضات التي تعقد في احوال تضارب المصالح او نشوب النزاعات العادية، فان التساؤل السابق وفي ضوء الاحتمالات اعلاه يثير مسألة وجود ظاهرتين هامتين هما : 1) ان النزاعات الدولية هي محصلات منطقية للتعامل بين الدول، ولذا فهي لا تنشب في هذه الحالة بسبب عمل مدبر وهادف، بل تقع نتيجة استمرار العلاقات ذاتها وقيام ظروف ابرزت التناقض في المواقف او المصالح او الاساليب. 2) ان النزاع الدولي قد ينشب نتيجة قيام الدولة وعن سابق تصميم باثارته مع غيرها للوصول الى اهداف تتجاوز بطبيعتها اسبابه ونتائجه الواقعية او المحتملة. ففي هذه الحالة تسعى الدولة من وراء عملها الى تحقيق نوعين من الاهداف. النوع الاول، ويرتبط عادة بتغير اوضاع علاقاتها مع الاطراف الاخرى لاسباب سياسية او اقتصادية او تاريخية مثلا. والثاني، ويتعلق في الغالب بسعيها لتغيير التوازنات الدولية القائمة، او محاولتها فرض هيمنتها على الدولة او الدول الاخرى او النظام الدولي ككل.

ومع الاعتراف بقدرة الدولة على اثارة النزاع، يعتقد كل من Lerche & Said (1979:142)، ان تحقيقها لاهدافها لابد ان يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية هي : توقيت بداية النزاع، طريقة متابعة مراحله المختلفة، وتوقيت مرحلة الوصول الى التسوية واعادة العلاقات الطبيعية مع الدولة الخصم بعد تحقيق الاهداف المنشودة. ومع ان احداث منطقة الشرق الاوسط قد ابرزت العديد من الامثلة على سعي بعض الدول لاثارة الازمات والنزاعات عن عمد، لتحقيق اهداف تتجاوز القضايا المرتبطة مباشرة بتلك النزاعات، فان بعض هذه الامثلة قد شكل علامات فارقة في تاريخ المنطقة نظرا لانعكاساتها الاقليمية والدولية وعلى اكثر من صعيد. وضمن هذا الاطار يوفر العدوان الثلاثي او ما سمي بحملة السويس ضد مصر عام 1956 احد ابرز الامثلة على ذلك.

. ففي شهر اكتوبر 1956، استغلت بريطانيا وفرنسا واسرائيل قرار مصر تأميم قناة السويس واعادتها للسيطرة المصرية، استغلتها في خلق ازمة دولية وفي اثارة الرأي العام العالمي ضد هذه الدولة العربية. وفي خضم هذه الازمة والعلاقات المتردية بين مصر وتلك الدول، عمدت الدول الثلاث الى شن حملة عسكرية ضد مصر، بدعوى مخالفة القرار المصري لاتفاقيات القناة المعقودة سابقا، والحاجة الى ابقاء القناة مفتوحة. وحيث ان

التوسع في تفاصيل الحملة او التطرق الى دوافعها يخرج عن نطاق هذا البحث، فانه يكفي في هذا الصدد الاشارة الى الوثائق السرية التي نشرتها وزارة الخارجية البريطانية عن تلك الحقبة، والى الكثير من المؤلفات التي تعنى بقضايا الشرق الاوسط، والتي توضح ان اهداف العدوان الثلاثي على مصر كانت ابعد بكثير من مجرد الذريعة الاساسية، وكانت تشمل امورا اخرى كالاطاحة بحكم الرئيس جمال عبد الناصر، والمحافظة على المصالح الغربية في المنطقة عن طريق وقف امتداد الشعور القومي العربي المعادي لهذه الدول الى غير ذلك.

ثانيا : العلاقة بين النزاعات الدولية والمفاوضات : ترتبط المفاوضات ارتباطا وثيقا بالنزاعات الدولية خصوصا وان هذه النزاعات تمر عموما في ثلاث مراحل متميزة : المرحلة الاولى، وهي المرحلة التي تتعرض فيها العلاقات بين الاطراف المعنية الى سلسلة من الاحداث التي تخرج عن الاطار الروتيني لهذه العلاقات وبالتالي تسبق قيام النزاع. والمرحلة الثانية، وهي المرحلة التي يخرج فيها النزاع الى العلن. والمرحلة الثالثة، وهي تلك التي تبدأ فيها محاولات معالجة النزاع وتسويته بين الاطراف المعنية (Hill, 1982:109-110). فمن ناحية، قد يكون الارتباط امرا طبيعيا بالنظر الى ان ميل الدولة للتفاوض قد يكون واضحا قبل نشوء النزاع وهو ما ينسجم بالضرورة مع المرحلة الاولى من مراحل النزاع الدولي. اما في المرحلة الثانية فعندها يظهر اعتماد الدولة على المفاوضات كاداة للتسوية والحل، بدل اعتمادها على وسائل اخرى لديها كالوسائل الاقتصادية او العسكرية. اما المرحلة الثالثة من النزاعات فهي لا توضح ميل الدولة للتفاوض او اعتمادها على هذه الوسيلة لحل نزاعاتها فحسب، بل تظهر مقدار الاهمية التي تعطيها الدولة للمفاوضات، وصدق نواياها في ايجاد الحل او تسوية النزاع القائم بعيدا عن الوسائل الاخرى المتوفرة لديها. من ناحية اخرى، تفيد الصلة القائمة بين النزاعات الدولية والمفاوضات في معرفة الدوافع الاساسية وراء قرار الدولة بالتفاوض. ففي الاحوال العادية، تدخل الدولة في المفاوضات عند قيام ما يعكر صفو علاقاتها مع غيرها، وبعد ان يتضح عجز وسائلها الاخرى، او قصور الترتيبات القائمة مع تلك الاطراف عن معالجة الامور، سواء تعلق ذلك بفعالية القنوات الدبلوماسية والسياسية، او بالاتصالات المباشرة او غير المباشرة التي جرت معها. وحين تقرر الدولة التفاوض فان دوافعها لا تنفصل عن الاهداف المرجوة من التفاوض فحسب، بل تصبح القاعدة التي يستند اليها الموقف التفاوضي بحيث يمكن الحكم على مدى جدية او عدم جدية المفاوضات ذاتها.

بناء على ذلك يمكن القول ان دخول الدولة في مفاوضات مع غيرها من الاطراف الاخرى، وبعد نشوب النزاع، قد يعود الى واحد او اكثر من الدوافع التالية :

أ) حل النزاع او الخلاف القائم مع الاطراف الاخرى بالطرق السلمية. ب) منع تطور النزاع وتدهور الاوضاع وتفاقم الظروف التي قد تدفع الى استخدام وسائل العنف. جـ) اعادة الاوضاع والعلاقات السلمية الى سابق عهدها قبل نشوء النزاع بمراحلة المختلفة. د) اظهار الدولة لنفسها بمظهر المرونة في مواقفها، وباعتمادها على وسائل الاقناع والحوار لحل مشاكلها مع الاطراف الاخرى. هـ) قناعة الدولة بعدم قدرتها على حسم النزاع لصالحها اعتمادا على وسائلها الاخرى سواء كانت دبلوماسية ام اقتصادية ام عسكرية. و) عدم وجود بدائل اخرى لحل النزاع واعتقادها بان الظروف التي تمر بها دون الدخول في مفاوضات قد تؤدي الى استخدام العنف او قيام الحرب وهي امور لا يمكن توقع عواقبها. ز) اضطرارها الى التفاوض بسبب ضعفها السياسي او هزيمتها العسكرية وعدم قدرتها على مواجهة الضغوط المفروضة عليها انذاك من اطراف النزاع الاخرى (Schelling, 1966:125).

بالاضافة الى ذلك، ولعل هذا هو الامر الاهم، يفيد الترابط بين النزاعات والمفاوضات في معرفة الاهداف الحقيقية من قرار الدولة بالتفاوض ومن سعيها الى ان تكون المفاوضات غاية بحد ذاتها بدلا من ان تكون وسيلة لحل النزاع القائم. وترتبط مسألة المفاوضات كغاية بما ورد سابقا حول انواع النزاعات الدولية وخصوصا تلك التي تثيرها الدولة عن عمد لتحقيق اهداف معينة بمواجهة طرف اخر. وبناء على ذلك فان مسألة استخدام المفاوضات كغاية قد لا تتصل باسباب النزاع نفسه فقط، مع ان ذلك قد يكون الامر الظاهر، بل تتعلق بدوافع الدولة واهدافها الحقيقية من اظهار الميل للتفاوض او الدخول في مفاوضات فعلا. لذلك فان مفاوضات الدولة في هذه الحالة تتجاوز مجرد الخلافات التي تنجم عن وجود علاقات مع الاطراف الاخرى، لانها ستتمحور حول السعي لاثارة النزاع وبالتالي يصبح مبدأ التفاوض وكذلك المفاوضات نفسها امتدادا لهذا النزاع لا وسيلة لحله. لذا فان اتضاح الرغبة وحتى دخول الدولة في مفاوضات قد لا يعني بالضرورة حرصها على الوصول الى تسوية تتعلق بقضية معينة، بل قد يعكس ذلك نيتها في تحقيق مكاسب او اهداف جانبية تخرج عن موضوع النزاع ذاته بالرغم من علاقة هذه المكاسب والاهداف به.

وتوفر قضايا النزاع العربي ـ الاسرائيلي الكثير من الامثلة على استخدام المفاوضات كغاية وخصوصا من قبل اسرائيل. فبعد قيام هذا الكيان عام 1948 استطاع زعماؤه اقناع العالم برغبتهم في العيش بسلام مع جيرانهم وبايمانهم بالمفاوضات والحوار البناء بالرغم من العداء الكبير الذي يكنه الجيران الاقوياء لاسرائيل «الاصغر والاضعف». ومع ان الموقف العربي الرافض للتفاوض مع اسرائيل قد ساعدها على كسب قطاعات هامة من الرأي

العام العالمي، فان اسرائيل فشلت في جر العرب الى التفاوض معها. والهدف الاساسي لاسرائيل من محاولة الدخول في مفاوضات مباشرة مع الدول العربية الاقرار بوجودها اولا واقامة العلاقات معها دون اي عمل جدي لتسوية القضية الفلسطينية. فحين تمت المفاوضات المباشرة مع مصر بعد عام 1977 والتى نجم عنها عام 1978 اتفاقيات كامب ديفيد، فان هذه المفاوضات ساعدت على اعتراف مصر بها والتعامل معها ولو بشكل محدود في الوقت الذي بقيت فيه القضية الفلسطينية دون حل.

الاسس التي تبنى عليها مفاوضات الدولة

حين تعتزم الدولة التفاوض، فان اتجاهها نحو ذلك سواء عبر القنوات الدبلوماسية او خارجها لا يأتي من فراغ، بل يكون حصيلة العديد من العوامل المادية والمعنوية التي تتصل بسياستها الخارجية، وبقرارتها الخاصة في كيفية تحقيق مصالحها الوطنية. وتحدد هذه العوامل تصرفات الدولة كما تشكل القاعدة التي يبنى عليها قرارها بالتفاوض، بصرف النظر عن تورطها في نزاع او خلاف، او قوة او ضعف مركزها التفاوضي حين نشوبه. ويظهر تأثير هذه العوامل عند دخول الدولة في المفاوضات وبعد انتهائها. فمن خلال دراسة السلوك التفاوضي للدولة يمكن فهم دوافعها من التفاوض، وطبيعة اساليبها التفاوضية، ومدى مصداقية التزامها فيما بعد بتنفيذ الاتفاقات التي يتم الوصول اليها. ومن ابرز العوامل التي تستند اليها مفاوضات الدولة ما يلي :

أ) الشخصية القومية للدولة : تؤثر الشخصية القومية على السلوك التفاوضي لأية دولة وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي. ويقصد بالشخصية القومية البنية المعنوية والنفسية لمجتمع الدولة التي تجعله يختلف عن بقية المجتمعات في الدول والوحدات السياسية الأخرى. وتتبلور الشخصية القومية نتيجة تفاعل العديد من المتغيرات التي يتمتع بها الافراد في مجتمع الدولة كالرقعة الجغرافية والتجانس العرقي او اللغوي او الحضاري، بالاضافة الى العناصر الاخرى كالعادات والتقاليد والتاريخ المشترك وغيره (Rodee et al., 1983:33-34).

وتكتسب مسألة الشخصية القومية اهتماما ملحوظا في ادبيات المفاوضات منذ سنوات عدة. وحيث ان معظم الدراسات في هذا المجال قد وضعت في الغرب عموما، وفي الولايات المتحدة الاميركية على وجه الخصوص، فان اسسها قد بنيت في الغالب على فرضيات او ممارسات سلوكية عكستها المفاوضات التي جمعت بين دول الغرب اصلا او بين هذه الدول وبين اطراف اخرى. وطبقا لهذه الدراسات التي يمكن التحفظ على بعض اسسها ونتائجها، فان الشخصية القومية اجمالا تتضح من خلال التطلعات التي يجسدها قادة اية دولة، من خلال نظامها السياسي، وعبر القرارات التي يتخذونها على كافة الاصعدة المتعلقة بالشئون الخارجية. ويظهر اثر الشخصية القومية كذلك عند ملاحظة الاساليب

الخارجية. ويظهر اثر الشخصية القومية كذلك عند ملاحظة الاساليب التفاوضية لممثلي الدولة والوسائل التي يستخدمونها لحل النزاعات التي تشترك فيها.

من هذا المنطلق، وبالنظر الى اعتبارات المرونة والرغبة في الوصول الى تسوية عن طريق التفاوض، اشارت بعض الدراسات التي تناولت السلوك التفاوضي لبعض الشعوب كالدراسة التي اعدها (1965) Davis & Triandis مثلا، ان تعود الاميركيين على الممارسات الديمقراطية وسعيهم نحو مجتمع الرفاهية، قد جعل مفاوضيهم، وطبقا لهذه الدراسة، يتسمون باعتدال المواقف والميل الى الحلول الوسط والسعي الى التسويات السريعة القائمة على أسس واقعية.

اما الصينيون وطبقا الدراسة اعدها (1987) Solomon، فانهم يعرفون بصبرهم واناتهم عند التفاوض، وبكرههم للمفاوضات ذات الطابع القانوني او غير الشخصي، وبتفضيلهم للتفاوض المرحلي الذي ينمي الثقة المتبادلة مع الطرف المقابل. ويشتهر الصينيون كذلك بتبني استراتيجيات تكفل حرية الحركة والتقييم المستمر، وتضمن استخدام وسائل الضغط المتوفرة لهم بنجاح. ولا تنتهي التسويات التي يتوصلون اليها بمجرد توقيع الاتفاق مع الطرف الاخر، بل يحرصون على ترك الباب مفتوحا لمتابعة الالتزام بالتنفيذ والتشاور المستمر معه لفترات طويلة بعد ذلك.

ويشتهر المفاوضون السوفييت، حسب رأي الدراسات الغربية عموما والاميركية على وجه الخصوص، بسلوكهم الذي يعكس امورا عدة مثل تاثرهم بتاريخهم المبني على القوة والعنف، وبالأسس العقائدية لدولتهم الحديثة، وبعزلتهم الجغرافية والحضارية والسياسية عن اوروبا. لذا فهم يتسمون بالتصلب، وباستبدادية الرأي، واستدلالية المنهج، واعتبارهم ان المفاوضات جزء من تنافس اكبر نحو المزيد من القوة والنفوذ. لذلك يحاول المفاوض السوفييتي ابقاء نده في موقف دفاعي مستمر اما عن طريق المجابهة، او الفظاظة، او الاساليب التي تعتمد على الروح القتالية والمماطلة (Sloss & Davis, 1987).

اما الفرنسيون فيعرفون بعزوفهم عن المفاوضات الرسمية التي تجري وجها لوجه خصوصا حين تتعلق بمسائل الامن القومي. وهم يميلون عموما الى المفاوضات غير الرسمية لرغبتهم في تجنب الظروف التي يمكن ان تجبرهم على تقديم التنازلات. ويتصف الفرنسيون ايضا بحرصهم على التفاوض من مركز القوة، واهتمامهم المستمر بالمحافظة على مكانتهم وسمعتهم واستقلاليتهم خصوصا في اوقات الضعف. وحيث ان اساليبهم التفاوضية تعتمد على مدى قوتهم او ضعفهم بمواجهة الطرف الاخر، فان شعورهم بالضعف قد يدفعهم الى رفض المحادثات او التنازلات، والى التمسك بمواقف متصلبة ترتكز على مبررات اخلاقية او قانونية او سياسية او منطقية. اما في حالة التفاوض من مركز

القوة فان الطابع العام لسلوكهم التفاوضي يتسم بالاعتماد على عوامل المفاجأة والمواجهة، وعلى الاستخدام المرحلي لاساليب الضغط والاكراه. ويهدف الفرنسيون من جراء استخدامهم لهذه الاستراتيجية الى وضع الخصم في حالة عدم التوازن المستمر لكي يسهل ذلك من وصولهم الى الاهداف المرجوة (Harrison, 1987).

ب) **عقيدة الدولة**: تؤثر العقيدة الاساسية للدولة سواء كانت دينية ام سياسية على مدى ميلها الى التفاوض او تسوية نزاعاتها مع الاطراف الاخرى. ويظهر تأثير العقيدة على المفاوضات من جراء الصعوبات التي تثيرها عندما تتعلق المفاوضات باسس هذه العقيدة من قريب او بعيد. ونظرا لقوة تأثيرها، فان المفاوض باسم الدولة لا يمكنه ان يتجاهلها او يجعلها موضع تنازلات هامة بصرف النظر عن مبررات مثل هذا التنازل. ولذا فان التضارب بين ما يتطلبه الحفاظ على العقيدة واسسها، وبين ما يقتضيه اعطاء التنازلات لتسوية نزاع قائم، لا يحل على حساب العقيدة بالمقام الاول بل قد يكون على حساب التسوية المرجوة في معظم الاحيان. ويوفر القرن العشرين امثلة كثيرة على ذلك بعضها لا يزال عالقا في الاذهان، والآخر لايزال يفرض وجوده على بعض النزاعات الدولية المعاصرة.

ومن ابرز الامثلة التاريخية في الثلث الاول من هذا القرن متطلبات العقيدة النازية التي تبلورت في عهد هتلر. فلقد اعتمد النازيون على مسألتي تفوق الجنس الاري وتوحيد الشعب الالماني في دولة واحدة كأساس لتعاملهم مع الدول المحيطة بهم. وكان من نتائج ذلك سعي هتلر وباي ثمن الى ضم كافة الاراضي الاوروبية التي تعيش فيها اقليات المانية الى «الوطن الام» سواء وجدت في بولندا او تشيكوسلوفاكيا او فرنسا. ومع ان القوة العسكرية كانت عماد السياسة الخارجية لالمانيا النازية، فان مفاوضات هتلر مع جيرانه تركزت على رفض التسويات والمعاهدات التي فرضت على المانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الاولى، ورفض اية اقتراحات لا تعترف بتبعية اراضي تلك الاقليات له. وحين نجح هتلر باستعادة هذه الاراضي وغيرها بالقوة كانت الحرب العالمية الثانية اهم انعكاس لهذا السعي.

وتتضح اهمية العقيدة في المفاوضات والسياسة الدولية عند النظر في العناصر الاساسية للنزاع العربي ـ اليهودي على فلسطين. فمن ناحية، تمحورت العقيدة الصهيونية حول الحق اليهودي المزعوم في الارض العربية الفلسطينية. وبعد قيام الكيان الصهيوني ترجمت هذه العقيدة عمليا بالتوسع والضم الاسرائيلي المباشر (عن طريق الحرب)، وغير المباشر (عن طريق قضم مناطق الحدود والتلاعب في خطوط الهدنة) للأراضي العربية.

ولقد رافق ذلك اقامة المستوطنات في هذه الاراضي، والرفض المستمر - خارج اطار اتفاقية السلام مع مصر عام 1978 - لأية تسويات سلمية نهائية للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وبناء على مبدأ الارض مقابل السلام. ومن ناحية اخرى، استمرت مقاومة العرب للمخططات الصهيونية والسياسات الاسرائيلية في فلسطين، لا لأن الأراضي المحتلة تشكل ركنا هاما في التطلعات القومية العربية فحسب، بل لأن بعض هذه الأراضي كالقدس والخليل مثلا تضم مقدسات ترتبط ارتباطا وثيقا بالعقيدة الاسلامية واسسها. لذلك فان التفكير في اخضاعها لتسوية سياسية على حساب السيادة العربية وحق المسلمين فيها سيكون امرا اقرب للمستحيل بالنظر الى المواقف الاساسية للأمتين العربية والاسلامية. من هنا يمكن القول بان ارتباط اية مفاوضات دولية بالعقيدة الدينية او السياسية للدولة سيشكل عقبة كبيرة في وجهها وفي وجه اية محاولات تسعى للوصول الى تسوية سياسية تمسها، كما قد يكون ذلك السبب الرئيسي في عدم استمرار اية ترتيبات يتم الوصول اليها، لو استطاع طرف، واعتمادا على ظروفه او الأوضاع الدولية، ارغام الطرف الاضعف على قبول التسوية.

جـ) مكانة الدولة ومركزها على الساحة الدولية : تعتبر مكانة الدولة احدى المقومات الرئيسية للسياسة الخارجية للدولة. وتعود اهمية المكانة الى سعي الدولة الدائم للحفاظ عليها من خلال قدرتها على حماية استقلالها وسيادتها وكسب احترام المجتمع الدولي لها ولسمعتها. وتتصل مكانة الدولة وكقاعدة عامة بمدى قوتها او ضعفها ونجاحها او فشلها في تنفيذ سياساتها. فالدولة القوية تميل عادة الى تكثيف علاقاتها الدولية على مختلف الاصعدة سعيا وراء تعزيز مكانتها وتحقيق اهدافها الوطنية (Couloumbis & Wolfe, 1982:78). وحين تستطيع الدولة استخدام امكاناتها للوصول الى غاياتها عن طريق ردع او اكراه الدول الاخرى، فان اعتمادها على المفاوضات لا يتصل انذاك بالمصالح موضوع النزاع او التفاوض فحسب، بل بمكانتها وشرفها الوطني كذلك. اما الدول الضعيفة وبسبب افتقارها عادة الى الوسائل الفعالة لتحقيق أهدافها ومصالحها فانها تميل الى استخدام الدبلوماسية والمفاوضات كأساس لتعاملها مع غيرها من الدول. لاجل ذلك فان المفاوضات التي تدخل بها لا ترتبط حيويا بمسألة المكانة بقدر ارتباطها بالمسائل المطروحة على مائدة المفاوضات وضمن السعي لحفظ ماء الوجه على اقل تقدير.

د) القوة العسكرية : تؤثر القوة العسكرية على ميل الدولة للتفاوض قبل وبعد قيام النزاعات مع الدول الاخرى. فاذا كانت الدولة ضعيفة عسكريا او محاطة بجيران اقوياء فان اللجوء الى المفاوضات لحل نزاعاتها او تحقيق اهدافها يصبح امرا منطقيا. اما اذا كانت الدولة قوية وذات تماس جغرافي مع جيران ضعفاء فان ميلها الى التفاوض قد يكون أقل

كلفة من اعتمادها على القوة العسكرية، كما قد تصبح قوتها حافزا لجيرانها او خصومها الضعفاء لفتح قنوات اتصال لحل المشاكل معها. ويؤدي وجود القوة العسكرية في تصرف الدولة القوية الى دعم موقفها التفاوضي، خصوصا اذا كان لقوتها العسكرية تأثير رادع، او انها هددت باستخدامها في حال عدم رضوخ الطرف الاخر لمطالبها (Russett & Starr, 1985:173-176).

لقد استطاع هتلر بعد ان تولى زعامة المانيا رسميا في يناير 1933، وبعد ان اتضحت قوته السياسية والعسكرية ان ينسحب من عصبة الامم في نفس ذلك العام، ثم يستعيد منطقة الراين في عام 1936، والتي كانت محايدة طبقا لمعاهدة استسلام المانيا في فرساي عام 1919، واخيرا ضم النمسا له عام 1938. لقد كانت قوته العسكرية سببا في رضوخ جيرانه لمطالبه ودافعا للدول الكبرى انذاك لاتباع سياسة التهدئة تجاهه والقبول بمواقفه ومكتسباته الارضية. لقد استخدم هتلر القوة العسكرية كاداة تفاوضية حين طلب من تشيكوسلوفاكيا تسليم اقليم سودتلاند Sudetland لوجود مليوني نسمة من الناطقين باللغة الالمانية فيها (Ziegler, 1981:35-37). ولم ينفع تشيكوسلوفاكيا اعلانها للتعبئة العامة، او اشتراكها في تحالف دفاعي مع فرنسا وروسيا، اذ ما ان حل شهر سبتمبر 1938 حتى كانت قوات هتلر قد احتلت المقاطعة بالقوة. وحين عقد مؤتمر ميونخ في نفس ذلك الشهر وافقت بريطانيا وفرنسا على اجراءات هتلر وعلى ضمه للمقاطعة المذكورة. ومع ان كتب التاريخ تذكر بحسرة كلمات رئيس وزراء بريطانيا وممثلها في المؤتمر نيفن تشمبرلين من انه حقق السلام في عصره بعد ان وعده هتلر بان ضم مقاطعة سودتلاند سيكون اخر عمل من هذا القبيل، فان هتلر قام في مارس 1939 اي بعد اربعة شهور تقريبا بضم بقية تشيكوسلوفاكيا له (Jones, 1988:34-35). ويعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام 1982 من ابرز الامثلة التي يقدمها الشرق العربي للعالم. فكما هو معلوم استطاعت اسرائيل، واعتمادا على قوتها العسكرية، احتلال مساحات شاسعة منه وفرض هيمنتها عليها. ونتيجة لذلك نجحت اسرائيل في فرض معاهدة 17 ايار 1983 على لبنان بالشروط التي لاءمتها تماما. وحين اخذ موقفها السياسي ومن ثم العسكري يتضعضع نتيجة وقوف الرأي العام المحلي والدولي ضدها، وتصاعد النشاطات العسكرية الناجحة في مواجهتها، فان قيام حكومة لبنانية جديدة ومتماسكة ادى فيما بعد الى الغاء الاتفاق المذكور وعقد مفاوضات جديدة في الناقورة عام 1985. ولقد كان لتدهور موقف اسرائيل سياسيا وعسكريا اثر واضح في اعلانها عن نيتها بالانسحاب من كافة الاراضي اللبنانية حتى قبل ان تنتهي تلك المفاوضات. ولا ريب ان هذا الانسحاب «الطوعي» كان اول انسحاب غير مشروط تقوم به اسرائيل من ارض عربية احتلتها بالقوة.

هـ) القوة الاقتصادية للدولة : تتمتع الدولة ذات الموارد او القوة الاقتصادية الملموسة بمركز دولي مرموق وبقدرة فعالة على تحقيق اهداف سياساتها. وفي عالم يعطي اهتماما ملحوظا لدور الاقتصاد والتنمية الاقتصادية في حياة اي مجتمع وطني، فان الدولة القوية اقتصاديا وبصرف النظر عن قوتها العسكرية او السياسية تتمتع بمركز تفاوضي هام على الساحة الدولية. فقوة المانيا الغربية او اليابان في عالم اليوم ـ مثلا ـ ليست مبنية على القوة العسكرية لهاتين الدولتين، ولا على النفوذ السياسي لهما بقدر ما يعود الى قوتهما الاقتصادية وتأثيرهما على مختلف مقومات الاقتصاد الدولي. فتمتع الدولة إذاً بقوة اقتصادية يعزز من مقاومتها للضغوط التي قد تواجهها اثناء التفاوض كالحظر او المقاطعة او التعريفات الجمركية، وهي الادوات الاكثر استخداما في المفاوضات الدولية. كما ان من شأن ذلك رفع قدرتها على تجنيد نفس هذه الادوات وغيرها في تعاملها او تفاوضها مع الدول الاخرى سواء كانت طبيعة التعامل ثنائية ام متعددة الاطراف.

و) التحالفات والانتماءات الدولية : تعتبر تحالفات الدولة السياسية او العسكرية او الاقتصادية او غيرها من المؤثرات الهامة على السلوك التفاوضي للدولة. ذلك ان انتماءها الى حلف عسكري مثلا قد يقوي من مركزها او على الاقل يعزز من موقفها امام خصم اقوى قد يحاول استغلال ضعفها لدى قيام الحاجة الى المفاوضات. لقد استطاعت الباكستان مثلا تحمل كافة الضغوط السياسية والعسكرية التي فرضت عليها من الاتحاد السوفييتي بسبب موقفها من قضية افغانستان على مدى سنين طويلة. ولم يكن ذلك نتيجة اعتمادها على قدراتها الذاتية بقدر ما كان ذلك عائدا للدعم الغربي لها ودعم الولايات المتحدة الاميركية على وجه الخصوص. وحتى بعد ان عقدت مفاوضات جنيف حول افغانستان في عام 1988 بين الاطراف المعنية، فان باكستان اصرت على موقفها من القضية ولم تعط للسوفييت حرية املاء شروطهم عليها نظرا للدعم المادي والمعنوي الذي تلقته من حلفائها.

المقومات الأساسية للمفاوضات الدولية

أولا ـ أهداف المفاوضات الدولية: تدخل الدولة في المفاوضات حين تدعو الحاجة اليها كأداة سلمية لحل خلافاتها مع الدول الأخرى. وعندما تقرر ذلك تأخذ الدولة في حسبانها العواقب التي قد تواجهها من جراء الأمتناع عن التفاوض، أو عدم الوصول إلى اتفاق مع اطراف النزاع الأخرى خصوصا حين تكون قد عجزت عن التأثير على النزاع اعتمادا على وسائلها الأخرى. وبناء على هذا المنطق تعتبر المفاوضات وسيلة للوصول إلى حل يسوي خلافاتها ويحقق الممكن من مصالحها بالنظر الى موقفها التفاوضي. لذلك، وما دامت هذه القاعدة تشكل الطابع العام للمفاوضات الدولية، فان كون النزاع حصيلة طبيعية للتباين بين مصالحها ومصالح غيرها من الدول عند وجود علاقات معها، أو كونه

عملا مقصوداً بحد ذاته يجعل من الضروري التفريق بين أهداف المفاوضات حين تكون «وسيلة» وبين أهدافها حين تصبح «غاية». ففي الحالة الأولى يمكن اعتبار المفاوضات عملا جديا واداة يمكنها حل الخلاف أو النزاع وبما يحقق أو على الأقل بما يخدم المصالح المشتركة للأطراف المعنية. أما في الحالة الثانية فان المفاوضات حينئذ تكون عملا يتسم بعدم الجدية، يتيح اضاعة الوقت، ويسمح بخدمة مصالح طرف على حساب طرف آخر.

أ) أهداف المفاوضات حين تكون غاية: تتعدد اهداف الدولة وتتنوع حين تكون المفاوضات غاية. ومع ذلك يمكن القول أن أهم هذه الأهداف هي:

1) الحصول على مكاسب ضمنية هامة لايمكن الحصول عليها دون الدخول في مفاوضات مع الطرف أو الأطراف الأخرى مثل الأعتراف السياسي بها. وتشكل محاولات إسرائيل الحديثة في هذا المجال أفضل الأمثلة على ذلك وخصوصا في ضوء التناقض الواضح الذي تقع فيه بالنسبة لقضية السلام في الشرق الأوسط. فمن ناحية تصر إسرائيل دوما على التفاوض المباشر مع سوريا والأردن ولبنان مع ميلها المستمر إلى رفض عقد مؤتمر دولي في هذا الخصوص. من ناحية أخرى ومع ان القضية الفلسطينية تخص الفلسطينيين بالدرجة الأولى، فان إسرائيل التي طالما نادت بأهمية المفاوضات العربية - الإسرائيلية ترفض وتمنع أي اتصال او تفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، سواء كان رسميا أم غير رسمي لأن جلوس ممثلين من المنظمة مع مسئوليها يعني الأعتراف بهم كممثلين لشعب يسعى لاستعادة حقوقه المشروعة. لذا فان من الواضح أن المفاوضات بالنسبة لإسرائيل لايقصد بها أكثر من حصولها على اعتراف هذه الدول بها ومن ثم التعامل معها، مع ابقاء القضية الفلسطينية رهينة السياسة الإسرائيلية وتحت رحمة أية تسويات مستقبلية ممكنة تنحصر في هذه الدول.

2) الحصول على مكاسب سياسية على الصعيد الداخلي وبما يخدم مصالح زعماء الدولة. ومن الأمثلة على ذلك نجاح رتشارد نيكسون في الوصول الى منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1968. فقد عزي نجاحه انذاك إلى التأييد الذي لقيه من الشعب الأمريكي، نتيجة اعلانه عن السياسات التي سيتبعها إذا انتخب رئيسا وفي مقدمتها انهاء تورط امريكا في فيتنام، وحل هذا النزاع بالتفاوض (Dougherty & Pfaltzgraff, 1986:257-261).

3) الحصول على مكاسب دعائية باستغلال فرصة عقد المفاوضات لاحراج الخصم، أو لتأكيد سياساتها المختلفة، أو لاعلانها للمواقف التي قد تؤثر على الدول والأطراف البعيدة عن النزاع أو المفاوضات. ان مواقف الولايات المتحدة والأتحاد السوفييتي في كافة المؤتمرات الدولية، كمؤتمرات نزع السلاح المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة، وكذلك

مؤتمرات الأمن الأوروبي التي تجمع دول حلف وارسو وحلف شمال الأطلنطي وغيرها من الدول الأوروبية، تزخر بالأمثلة التي تفيد استغلال هذه المنابر في النيل من السياسات العسكرية أو الاقتصادية أو المعايير الأخلاقية الخاصة بهاتين الدولتين أو حلفائهما.

4) تهدئة النزاع أو احتواؤه أو محاولة كسب الوقت لاعادة ترتيب الأمور الداخلية أو الخارجية، بحيث يمكن فيها بعد مواجهة الخصم أو اكراهه على التراجع أو حتى هزيمته. ومن افضل الأمثلة على ذلك موقف فيتنام الشمالية من المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كان للضغوط العسكرية الأمريكية الهائلة اثرها الواضح على حمل فيتنام الشمالية على الدعوة للتفاوض في اوائل عام 1968. ودخلت هذه الدولة وحليفتها جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية (الفيتكونج) في مفاوضات استغرقت حوالي خمس سنوات مع الولايات المتحدة وحليفتها حكومة فيتنام الجنوبية. وفي نهاية عام 1972 توصلت الأطراف إلى اتفاق تم بموجبه وقف اطلاق النار، وعدم أدخال أية قوات أو معدات جديدة، وسحب القوات الامريكية من فيتنام الجنوبية.. الخ. ولكن في بداية عام 1973 ادخلت فيتنام الشمالية اكثر من 300,000 جندي إلى فيتنام الجنوبية حيث بدأت سلسلة من العمليات العسكرية ضد حكومة سايغون. وفي ضوء ازمة ووترجيت التي شلت الرئاسة الامريكية، ثم حرب اكتوبر 1973 في الشرق الأوسط، وانسحاب معظم القوات الامريكية من فيتنام، استطاعت فيتنام الشمالية ان تمسك بزمام الامور عسكريا في الجنوب. وفي ابريل 1975 واثر هجوم عام وكاسح استسلمت حكومة فيتنام الجنوبية الموالية لأمريكا إلى القوات الشيوعية بعد أن سقطت عاصمتها سايغون. وبعد ذلك أعلن ضم هذه الدولة إلى فيتنام الشمالية التي تحقق هدفها بعد سنين طويلة من الصراع (Stoessinger, 1982:217-224).

5) المحافظة على قنوات الاتصال مفتوحة مع الخصم والتأثير على قدرته ونواياه أو ميله لاستخدام العنف. أن محادثات نزع السلاح سواء بين الشرق والغرب، أو بين الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد السوفييتي منذ عام 1946 وحتى اليوم، قد ساعدت وبغض النظر عن تدهور أو تحسن العلاقات بين المعسكرين طيلة هذه الفترة، ساعدت في استمرار الاتصالات السياسية بين الفريقين، وفي معرفة مواقف واهداف كل منهما، بالاضافة إلى ايضاح طبيعة القضايا المطروحة للتفاوض.

6) خداع الخصم أو الحصول على معلومات عنه وعن نواياه ومواقفه من قضايا مطروحة او بعيدة عن موضوع التفاوض، وكذلك اعطاؤه معلومات مزيفة عن وقائع أو أمور تتعلق بنوايا الدولة وقدراتها وأهدافها.

ب) اهداف المفاوضات حين تكون وسيلة: تتمثل أهداف الدولة حين تكون جادة في أستخدام المفاوضات كأداة للحلول السلمية في أحد الاحتمالات التالية:

1) تعزيز وتوسيع الاتفاقات القائمة بينها وبين الأطراف الأخرى لقيام ظروف اثرت على علاقاتها معهم ودفعتها إلى الغاء أو تعديل أو تحديد الاتفاقات القائمة (Craig & George, 1983:158) .

2) تطبيع العلاقات وصولاً إلى اتفاقات تنهي أوضاعا شاذة كعدم وجود علاقات دبلوماسية، أو انهاء مقاطعة سياسية أو اقتصادية وما شابه (Ikle, 1985:28-30) . ومن الأمثلة على ذلك المفاوضات الامريكية مع الصين الشعبية لتطبيع العلاقات بينها. لقد بدأت المفاوضات في منتصف عام 1971 وانتهت في اواخر عام 1978 باقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. ولاشك ان طول المدة التي استغرقتها المفاوضات كان له مايبرره بالنظر الى العداوة الشديدة بين البلدين والتي بدأت منذ قيام هذه الدولة الشيوعية في بكين عام 1949 . وفي ضوء تعقيد وتشعب القضايا والخلافات بين البلدين والتي كانت حكومة الصين الوطنية ـ تايوان في قمتها ـ كان لابد للطرفين بحث الكثير من الامور التي تؤثر على العلاقات المتبادلة سعيا وراء ايجاد اسس افضل للتعاون.

3) اعادة توزيع مكتسبات طرف على حساب طرف اخر خصوصا حين تجري المفاوضات بعد قيام حرب بين الاطراف المعنية. ففي مثل هذه الحالة تعمد الدولة أو الدول المنتصرة إلى فرض شروطها على الدولة المنهزمة، سواء من حيث اقتطاع اراضيها أو اقامة نظام سياسي جديد او ترتيبات عسكرية معينة معها. ويوفر التاريخ امثلة كثيرة على مثل هذه الظاهرة كالشروط التي فرضتها المانيا على فرنسا بعد ان هزمتها في حرب عام 1860، والشروط التي وضعتها فرنسا على المانيا في معاهدة فرساي بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى (Ziegler, 1981:17) .

4) اقامة علاقات جديدة أو الاتفاق على التزامات متبادلة مبنية على أسس جديدة، بحيث يتم وضع ترتيبات أو اجراءات تفيد الأطراف المعنية، تكفل معالجة الأوضاع التي طرأت على العلاقة القائمة وتضمن تحقيق القيم والمصالح المستقبلية بينها. ومن الأمثلة على ذلك الاتفاقات الدولية التي تنشيء منطقة للتجارة الحرة أو سوقا مشتركة أو منظمة دولية (Craig & George, 1983:159) .

ثانيا ـ وظائف المفاوضات : بالاشارة إلى الأهداف الأساسية من المفاوضات الجدية الطابع، يعتقد البعض بان للمفاوضات عدة وظائف رئيسية تتلاءم مع مختلف المراحل التي تمر بها عمليا قبل الوصول إلى حل للنزاع. وفي حين يرى Zartman & Berman (1982: 147-202)، بان لها ثلاث وظائف رئيسية هي الوظائف التشخيصية والتشكيلية والتطبيقية، فإن من الممكن اضافة وظيفة اخرى هي الوظيفة التنظيمية والتي تأخذ في الحسبان

انعكاسات الوصول إلى اتفاق بين اطراف النزاع على الأطراف الخارجة عنه. ولهذا يمكن القول ان للمفاوضات اربع وظائف رئيسية هي:

1) وظيفة تشخيصية: ويقصد بذلك استخدام الأطراف المعنية لها كأداة للتعرف على الأبعاد المختلفة للنزاع أو القضية المطروحة، وأهداف ومطالب الفرقاء، وما يمكن لكل طرف ان يقدمه في سبيل الوصول إلى الاتفاق او التسوية او الحل.

2) وظيفة تشكيلية: حيث تستخدم المفاوضات اما لتعزيز أو وضع أو بلورة مبدأ أو مفهوم يعالج المشكلة عموما ويحكم ابعادها المختلفة، ويصلح في النهاية ليكون اساسا لاتفاق الأطراف. ومثال على ذلك مبدأ الأرض مقابل الأمن والذي اصبح القاعدة التي بنيت عليها اتفاقات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل وادى إلى توقيع معاهدة السلام بينهما.

3) وظيفة تطبيقية: ويقصد بذلك استخدام المبدأ الذي سيحكم الاتفاق عموما في معالجة كافة التفاصيل العملية المرتبطة بتنفيذه (Zartman, 1984:2). وبعيدا عن اتفاقات كامب ديفيد، فان تطبيق مبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي يجري تداوله في الشرق الاوسط كأساس لاية مفاوضات او تسويات شاملة بين اسرائيل والدول المجاورة، قد لايتعلق باسترجاع سوريا للجولان فقط، أو استعادة لبنان لسيادته على الشريط الحدودي الذي تحتله اسرائيل في جنوبه، أو تطبيع العلاقات الاردنية ـ الاسرائيلية فرضا، بل سيرتبط كذلك بقضايا عديدة اخرى مثل اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية الثلاثة، وحق تقرير المصير للفلسطينيين، ونوعية الحكم الذاتي لهم لو اتفق على ذلك.

4) وظيفة تنظيمية: لايقصد بذلك استخدام المفاوضات كأداة لتنظيم أو أعادة تنظيم العلاقات بين الأطراف المعنية فحسب، بل الاعتماد على هذه المفاوضات لتقرير الأسس التي تحكم اتجاهات التعامل مع الأطراف الأخرى خارج المفاوضات. ان الوصول إلى اتفاق عبر المفاوضات على كيفية استغلال مجرى مائي يمر في دولتين قد لايؤثر عليهما فقط، بل كذلك على اية دولة اخرى يعبرها اويهمها هذا المجرى، بحيث قد يدفع الاتفاق تلك الدولة أو الدول اذا ما تضررت منه إلى رفض الاعتراف به أو مقاومته بشتى الطرق والاساليب.

ثالثا ـ أركان المفاوضات: تعتبر المفاوضات الدولية حدثا مستمرا لأنها تجري بين أطراف مختلفة تحاول الاتفاق على اختيار قيمة أو مصلحة من بين مجموعة القيم والمصالح المطروحة للتفاوض، ومن ثم تنفيذ ما تم الوصول اليه بعد الاتفاق على أسسه ومضامينه. لذلك، ولكي تستكمل مسيرة المفاوضات لابد من توفر مقومات معينة ترتكز عليها، ولايمكن العمل بدونها وهذه المقومات أو الاركان هي:

1) الأطراف : يقصد بالاطراف ممثلو الدول المتنازعة اي الاشخاص الذين يتحدثون باسم هذه الدول ويعملون على تحقيق مصالحها وحل نزاعاتها بالتفاوض فيما بينهم. فالمفاوضات تتم دوما بين اشخاص مستقلين عن بعضهم البعض سواء من حيث الميزات والمواقف أو الاهداف والاساليب التفاوضية وطالما ان باستطاعة كل طرف ان يقبل أو يساوم أو يرفض شروط الطرف المقابل فان الاستقلالية هي ما يميز بين الفرقاء على طاولة التفاوض. وحيث ان مفاوضي الدولة ينقسمون وطبقا لما ذكر سابقا إلى مفاوضين دبلوماسيين ومفاوضين غير دبلوماسيين، فان دور المفاوضين من غير الدبلوماسيين في المفاوضات الثنائية الاطراف يتضح من خلال الأهمية التي تسبغ على المفاوضات نفسها وعلى مواضيعها واهدافها. وتبرز أهمية المفاوض غير الدبلوماسي كذلك عند بداية المفاوضات وعند نهايتها. فقد تثور مشكلة بين دولتين تتبادلان التمثيل الدبلوماسي وعندها تبدأ المفاوضات بين الدولتين عبر الممثلين الدبلوماسيين لدى البلدين، ولكن بالنظر إلى ان حرية المفاوض الدبلوماسي ومرونة تحركاته تبقى اسيرة الاتصالات الدبلوماسية محددة الاسس والاجراءات والادوات، فان دور المفاوض غير الدبلوماسي يتجاوز بالطبيعة مسألة وجود القنوات الدبلوماسية من عدمها وله ان يقرر متى وكيف تبدأ المفاوضات (Northedge & Donelan, 1971:285-286)، سواء عبر القنوات الدبلوماسية او خارجها. وحتى لو تمكن المفاوض الدبلوماسي من حل النزاع القائم فان الحل سيعتمد بالنهاية على مدى قبول رؤسائه به. فهم المفاوضون اصلا ومن موقع مسئولياتهم في الدولة، وهم الذين قرروا اصلا كيفية الوصول إلى الاتفاق ومدى التمسك به بعد الوصول اليه.

2) المصالح المشتركة : لكي تبدأ المفاوضات او تستمر لابد من وجود مصالح مشتركة بين الأطراف تجمع بينها وتشكل القاعدة التي يمكن ان تبني عليها الحلول المنشودة. وتشمل المفاوضات عامة نوعين من المصالح المشتركة هي المصالح المتطابقة والمصالح المتممة. ويقصد بالمصالح المتطابقة تلك التي تتعلق بقيمة أو هدف معين يفيد الأطراف المعنية ولايمكن الحصول عليها الا من خلال التعاون بينها. وفي هذه الحالة ينصب اهتمام الأطراف سواء كان ذلك قبل عقد المفاوضات أو اثناء التفاوض على خصائص القيمة أو الهدف والأرباح أو الخسائر التي ترتبط به كالاتفاق على اقامة منطقة للتجارة الحرة بين دولتين. اما المصالح المتممة، فهي تلك التي تتعلق بقيم او أهداف مختلفة لايمكن أي طرف من أطراف التفاوض الحصول عليها مستقلا عن الاخر بل لابد له من الاتفاق بشأنها مع الطرف الاخر لكي يمكن تحقيقها. ومن الامثلة على هذه المصالح اتفاقات المقايضات والتبادل التجاري (Ikle, 1985:2-4).

3) المصالح المتضاربة : يقصد بالمصالح المتضاربة تلك القيم والأهداف الخاصة بكل طرف والتي أدى السعي إلى تحقيقها اعتمادا على الظروف القائمة إلى النزاع بين الأطراف المعنية. وبعيدا عن ماهية هذه المصالح فان النزاع ينشب عادة نتيجة اخذ كل طرف في اعتباره الأرباح أو الخسائر التي سيجنيها أو يتعرض لها نتيجة سعي الطرف الاخر، أو لتحقيقها اعتمادا على اجراءاته الفردية. ومع ان وجود مصالح مشتركة واخرى متنازع عليها قد يكون الدافع الرئيسي لقيام المفاوضات، فان الدول قد تلجأ الى التفاوض حتى في حال غيابها وذلك اعتمادا وطبقا لما ذكر سابقا على دوافعها في اثارة النزاع او التفاوض تحقيقا لغاياتها واهدافها الجانبية.

4) التحرك المتبادل : يقصد بالتحرك المتبادل الخطوات والاجراءات المستقلة او المشتركة التي تتخذها الاطراف المعنية والتي تؤدي، اما للدخول في المفاوضات، او إلى استمرارها، او إلى الوصول إلى نتائج ومن ثم اتخاذ الموقف المناسب اعتمادا على نجاح المفاوضات أو فشلها. وتتضح أهمية التحرك المشترك استنادا إلى دوره في الفصل ما بين المفاوضات ذاتها كحدث يجمع بين اطراف مختلفة، وبين الظروف التي دفعت بها للتفاوض بالمقام الاول. فالمفاوضات لاتأخذ مسيرتها دون تطلع الفرقاء الى الدخول بها، ولاتعقد الا بعد ان تبدأ الاطراف داخل قاعة المفاوضات في التحرك باتجاه بعضها البعض بعد اعلانها لمواقفها وشروطها، كما لايمكن لها ان تستمر الا اذا اعتمدت الأطراف على الأخذ والعطاء وتبادل الالتزامات (Zartman, 1983:5).

5) النتائج : مع ان المفاوضات كعملية اتصالية تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة وتضييق شقة الخلاف والتوصل إلى اتفاق بين الأطراف ذات العلاقة، فان النتائج هي المتغير الذي يمكن من خلاله الحكم على نجاح او فشل المفاوضات. ان نجاح المفاوضات يعكس اتفاق الاطراف على النزاع جزئيا اوكليا بناء على اسس عمل او اجراءات مستقلة او مشتركة. كما ان فشلها رغما عن ارتباطه باسباب النزاع قد يعني عمليا توقف المفاوضات او انتهائها بين الأطراف. وسواء كان مرد التوقف انسحاب احد الأطراف او نتيجة موافقة الطرفين، فان الفشل أو التوقف بحد ذاته هو نتيجة لرغبة طرف او لقبول الطرفين صراحة او ضمنا على هذا التوقف او ذلك الفشل (Zartman, 1983:7-8).

رابعا ـ انواع المفاوضات : يؤثر تنوع المفاوضات الدولية وتعددها احيانا في القدرة على التعرف بدقة على مضامينها الواقعية وصورها الحقيقية. وحيث ان اسباب ذلك قد تعود مثلا إلى صعوبة التعرف على الأسس التي تبنى عليها هذه المفاوضات، أو نتيجة للحكم عليها من خلال منظور معين في ذهن من يهمه الامر، فان من الافضل ان ينظر للمفاوضات اعتمادا على المعايير التي تجعل من الحكم عليها امرا يسيرا بالرغم من حقيقتين اساسيتين

هما: اولا، من النادر ان تبنى اية مفاوضات دولية على معيار واحد، وثانيا ان تعدد معايير المفاوضات لايمنع من ظهورها بشكل يوضح ماهيتها ويسهل الحكم على اهدافها او نتائجها.

تتعدد المعايير التي يمكن الحكم من خلالها على نوع المفاوضات ايا كانت. وبالرغم من تعددها يمكن القول بان المعيار الاهم في الحكم على نوعها هو ذلك المبني على اساس الاطراف المشاركة في التفاوض. ولذلك تقسم المفاوضات إلى مفاوضات ثنائية الاطراف، اي تلك التي تتم بين طرفي خلاف او نزاع، ومفاوضات متعددة الاطراف وهي التي تعقد بين اكثر من طرفين في اي مكان وزمان. ولاتعود اهمية هذا المعيار لبساطته فحسب، بل الى شموله لكافة المعايير الاخرى التي يمكن الاستناد اليها او تجاوزها طالما ان الهدف من المفاوضات هو الوصول الى حل عبر اتصال الاطراف المعنية ببعضها البعض.

ونظرا لان المفاوضات اداة اتصال دولية اولا واخيرا، فان اعتبار الاتصال معيارا مستقلا يؤدي إلى القول بان المفاوضات تنقسم تبعا لذلك إلى مفاوضات دبلوماسية حيث يتم الاتصال بين الاطراف المختلفة عبر القنوات الدبلوماسية المعتمدة، أو مفاوضات غير دبلوماسية اي تلك التي تجري خارج اطار هذه القنوات حيث تأخذ مكانها حتى ولو لم توجد علاقات دبلوماسية بين اطرافها. وترتبط بمعيار الاتصال هذا مسألة المفاوضين او اشخاص التفاوض التي وان كانت لاتشكل معيارا رئيسيا فان وجودها هو مايضفي على هذا التقسيم طابعه المميز. فالمفاوضات الدبلوماسية هي التي تجري بالطبع بين الممثلين الدبلوماسيين للدولة في الدول الاخرى كالسفير او القائم بالاعمال مثلا، او ممثلي الدول الاخرى من الدبلوماسيين المعتمدين لديها، او عبر سفرائها أو مندوبيها الدائمين في المنظمات الدولية وهم عادة برتبة سفير، وسواء كانت هذه المفاوضات ثنائية الطابع اي بين سفيرين، او متعددة الاطراف حين يشترك فيها بالاضافة الى ممثليها عدد اخر من السفراء. اما في المفاوضات غير الدبلوماسية، فان اشخاصها دبلوماسيون بالضرورة وقد يكونون من مستوى تفاوضي يفوق مستوى السفير او الممثل الدبلوماسي. ولذا فقد يكون المفاوض انئذ رئيس الدولة، او وزير خارجيتها (وهما منصبان سياسيان بصرف النظر عن ارتباط دبلوماسية الدولة بهما) او اي وزير او مسئول يمثل قطاعات او وزارات او اجهزة الدولة الاخرى.

بالاضافة الى ذلك تنقسم المفاوضات الدولية ومن حيث طبيعة القضايا محل التفاوض إلى مفاوضات تدور حول امور سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو قانونية . . إلى غير ذلك. اما من حيث عدد هذه القضايا فقد تكرس المفاوضات لبحث مسألة واحدة أو عدة مسائل بصرف النظر عن تفرعات هذه المسائل وابعادها المختلفة. اما من حيث أهمية

هذه القضايا فقد تكون القضايا محط التفاوض هامة ومصيرية تتعلق بأمن أو استقلال أو سيادة الدولة مثلا، أو أقل من ذلك أي ترتبط بمسائل لايؤدي الفشل في حلها إلى اللجوء للعنف ووسائل القوة كتلك المرتبطة بالقضايا الهامة. اما من حيث المدة التي تستغرقها، فقد تنقسم المفاوضات الى مفاوضات محددة زمنيا بالاتفاق، أو بانذار احد الطرفين للاخر، او تكون مفتوحة (Holsti, 1977:202-204)، اما بسبب طبيعة القضايا المطروحة كمفاوضات نزع السلاح او الحد منه بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي، او تنتهي بالوصول إلى نتائج تحل الخلاف القائم أو بتوقف الاطراف عن التفاوض لسبب أو لاخر.

خامسا ـ اشكال التفاوض : تجرى المفاوضات بين الاطراف المعنية اما بشكل مباشر، اي وجها لوجه، او بشكل غير مباشر عبر طرف ثالث اعتمادا على وسائل المساعي الحميدة او الوساطة وغيرها. ومع ان المفاوضات المباشرة هي الاكثر استخداما على الساحة الدولية لانها توفر في الجهد والوقت وتصون كرامة الدول المتفاوضة حين تتم بحسن النية وبرغبة في ايجاد الحلول الملائمة، فان دورها في حالات الازمات الشديدة او الخلافات العميقة او المتصاعدة، يكون محدودا لانه اذا كان احد الاطراف قويا فان باستطاعته فرض شروطه على الطرف الاخر، كما ان التسوية أو المعاهدة التي يتم فرضها انذاك قد تكون سببا في اثارة النزاعات مستقبلا حين تتغير الظروف في صالح الطرف الاضعف (Burton, 1972: 132).

اما التفاوض عبر طرف ثالث، فقد يكون احيانا الوسيلة الافضل لحل النزاعات لا لقدرة الطرف الثالث على تضييق شقة الخلاف بين الاطراف التي وافقت على اشتراكه، بل قد يكون الملجأ الوحيد للطرف الاضعف للتأثير على الطرف الاقوى اثناء المفاوضات والتخفيف من حدة شروطه او استخدامه لاساليب الضغط والاكراه (Rubin & Brown, 1975: 57). ومن محاسن التفاوض عبر طرف ثالث ايضا، ان الدول المتنازعة قد تجد من الاسهل عليها الرضوخ لرأي هذا الطرف بالمقارنة مع رضوخها لخصمها، وبالذات في حال الوصول إلى تسوية قد تخلق انطباعا بانها قد تراجعت عن موقفها او اصيبت بهزيمة سياسية أو دبلوماسية.

سادسا ـ اساليب التفاوض : تتم المفاوضات بشكل رسمي او غير رسمي. وتتسم المفاوضات الرسمية عادة بكونها سرية او علنية، اما المفاوضات غير الرسمية فقد تكون في الغالب ذات طابع سري. وتفضل الدول عادة المفاوضات غير الرسمية لعدة اسباب اهمها المرونة التي توفرها للاطراف سواء من حيث المواقف او المواضيع او النتائج. فمن ناحية قد تعتبر المواقف التفاوضية فيها مواقف مبدأية خاضعة للاخذ والرد، وان الاتفاقات الجزئية التي يتم التوصل اليها يمكن اعادة النظر بها مستقبلا، كما يمكن لأي طرف فيها بعد التراجع عن التنازلات المقدمة اثنائها او رفض هذه الاتفاقات او التخلي عن الالتزامات المتفق

عليها. وقد تبرز في المفاوضات غير الرسمية اهمية العلاقات الشخصية بين رؤساء الوفود خصوصا اذا كانوا من القادة، حيث يمكن ان تلعب انطباعاتهم ومشاعرهم المتبادلة دورا اكبر في المفاوضات بالمقارنة مع المفاوضات التي تعقد بصورة رسمية او علنية (Ikle,1985: 134).

ويلاحظ ان الاجتماعات الرسمية او غير الرسمية بين قادة الدول قد زادت بشكل كبير في هذا القرن نتيجة تقدم وسائل الاتصال والمواصلات. ولقد ساعد ذلك في فهم القادة لبعضهم البعض، كما ادى في الكثير من الاحيان إلى الاسراع في عقد المفاوضات خصوصا وان قادة الدول هم غالبا صانعو قراراتها. ومن ناحية اخرى، يلاحظ تجنب الدول اجمالا لعقد المفاوضات الرسمية او العلنية وبالذات في المحافل الدولية المتعددة الاطراف، خوفا من استخدام علنية المواقف والجلسات في اغراض الدعاية وزعزعة المواقف امام الرأي العام المحلي والدولي. ولقد اصبح من الواضح كذلك ان علنية هذه المفاوضات قد حرمت المفاوضين من اتخاذ القرارات السريعة، ومن اية فوائد مرجوة من تبني مواقف تعتمد على عنصر المفاجأة. ولذا فقد أدت هذه الظاهرة إلى دفع المفاوضين في المؤتمرات والاجتماعات الدولية باستمرار إلى اتخاذ مواقف محسوبة تهدف إلى التأثير على الاطراف الاخرى سواء كانت داخل قاعة المفاوضات او خارجها.

الخلاصة

مع ان التنافس والتباين في المواقف ووجهات النظر ظاهرة طبيعية في السلوك الانساني، فان لجوء الانسان إلى الحوار والمناقشة وبالضرورة المفاوضات لمعالجة اموره لم يكن الخيار الاول له وهو امر ثابت منذ اقدم العصور. وتفيد مطالعة التاريخ ان اللجوء إلى القوة كان الطابع المميز لعلاقات الانسان مع غيره، والوسيلة الاهم في حل مشاكله بدليل الهالة التي احاطت بمفهوم القوة والرجل القوي، ومن ثم الدولة القوية خصوصا بعد ان تحولت الكيانات الاجتماعية الانسانية الى كيانات سياسية. ولقد ادى تزايد عدد الدول على الساحة الدولية واضطرارها بمرور الزمن للتعامل مع بعضها البعض، ادى الى قيام الخلافات والنزاعات فيما بينها بالنظر الى ان لكل دولة مصالحها الخاصة بها ووسائلها التي تعتمد عليها للوصول لأهدافها المنشودة.

تنشأ الحاجة إلى المفاوضات حين تأخذ الدولة في حسبانها مدى العواقب التي يمكن ان تواجهها من جراء عدم الوصول إلى اتفاق مع طرف أو اطراف النزاع الأخرى، خصوصا بعد ان تكون قد فشلت في التأثير على مجريات النزاع اعتمادا على وسائلها الاخرى. وبالنظر إلى التفاوت في ميل الدول عموما إلى الاعتماد على مختلف الوسائل

المتوفرة لها لحل او تسوية نزاعاتها، يمكن القول ان اللجوء الى المفاوضات امر يخضع للخيارات المتاحة للدولة ويتم بعد تقييم العديد من الاعتبارات والعوامل سواء التي تتعلق بها او بطبيعة النزاع او بالاطراف الاخرى.

في الاحوال العادية، تدخل الدولة في مفاوضات عند قيام ما يعكر صفو علاقاتها مع الدول الاخرى، وحين يتضح عدم قدرة الترتيبات القائمة بينها وبين الاطراف الاخرى على معالجة الامور، سواء كان ذلك عبر القنوات الدبلوماسية ام من خلال الاتصالات الرسمية وغير الرسمية مع تلك الاطراف. من هذا المنطلق تعتبر المفاوضات مجرد وسيلة للوصول الى الغرض الاساسي منها، وهو حل الخلاف أو النزاع وتسويته بما يحقق المصالح الخاصة بالطرفين. ومع ان هذا الاعتبار هو الغالب في معظم المفاوضات الدولية، فان المفاوضات قد تكون غاية في حد ذاتها حين يكون الباعث الاساسي لا الوصول الى حل للنزاع القائم، بل تحقيق اهداف جانبية اخرى تخرج عن نطاق ما يجري في قاعة التفاوض.

يتأثر ميل الدولة لاستخدام المفاوضات بالعديد من العوامل التي تحدد مدى هذا الميل حتى قبل دخولها في نزاع مع الآخرين. فعوامل الشخصية القومية او العقيدة أو المكانة أو القوة كلها امور تؤثر على سلوك الدولة في الساحة الدولية، وبالتالي لايمكن تجاهل انعكاساتها على الموقف التفاوضي أو الاساليب التفاوضية للدولة. ومع الاعتراف بأهمية هذه العوامل، فان المفاوضات تبقى وسيلة اتصال حيوية للدولة بصرف النظر عن الانعكاسات السلبية المحتملة لهذه العوامل او الاهداف الحقيقية من وراء دخول الدولة في المفاوضات.

تساعد المفاوضات الدولية في تنظيم العلاقات بين الاطراف المعنية حتى ولو لم تؤد الى حل نهائي للنزاع القائم. وعند الوصول إلى حل فان تنظيم العلاقة لايقتصر عندئذ على اطراف النزاع بل يمتد إلى الأطراف الأخرى الخارجة عنه كذلك. فالتسوية التي يتم الوصول اليها قد تتعلق بقضية واحدة او قضايا متعددة ولذا لابد للاطراف الاخرى ان تتأثر بنتائج التسوية من قريب أو بعيد نظرا لتشابك مصالح الدول وتعدد ابعاد العلاقات فيما بينها.

وتسهم المفاوضات الدولية الجادة في منع تفاقم الاوضاع أو تدهورها بين الاطراف المعنية عند نشوب النزاع. ولذا فان استخدامها يسهم في ايجاد الظروف التي تساعد على استمرار العلاقات القائمة وفي صيانتها وذلك عبر الحلول التي يمكن التوصل اليها بالتفاوض. لقد اصبح من الواضح انه بدون علاقات متبادلة لايمكن قيام نزاعات بين الدول، وانه كلما ازدادت هذه العلاقات زادت احتمالات قيام النزاعات. وبالنظر إلى

ضرورة اتصال الدول مع بعضها البعض وعلى مختلف الاصعدة، فقد كان من الطبيعي ان تكتسب المفاوضات اهمية اضافية لانها قد تكون الركيزة الاساسية لكافة هذه الاتصالات.

ولايمكن للمفاوضات الدولية وحدها ان تضع الحلول الدائمة لاي خلاف او نزاع بين دولتين، ومع ذلك فان دورها بجانب اية أداة اخرى تستخدم في هذا المجال لايمكن انكاره. فالاعتماد على المفاوضات الدولية قد يسبق قيام النزاعات او يواكبها وصولا الى نتيجة اي كانت. كما ان الاعتماد على غيرها من الوسائل التي ترتكز على وجود اطراف ثالثة او اكثر كالاتصال عبر المساعي الحميدة او التفاوض عبر الوسطاء لايقلل من شأنها. وحتى لو وجدت الوسيلة فان من الطبيعي ان تستمر المفاوضات لضمان حسن استخدام تلك الوسيلة وتنفيذ اي اتفاق يتم الوصول اليه بعد ذلك. ان تزايد احتمالات وقوع النزاعات الدولية يزيد من الحاجة إلى الوسائل الناجعة لحل مثل هذه النزاعات. وما دامت هذه الحاجة واضحة، فان الاعتماد على المفاوضات ودورها في العلاقات الدولية سيبقى قائما ومستمرا.

المصادر العربية

البكري، ع.
1985 العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. الكويت: دار الشراع.

الخطيب، ب.
1987 «الدبلوماسية المتعددة الاطراف والمنظمات الدولية». مجلة الدراسات الدبلوماسية ـ 63-38:(4).

فوق العادة، س.
1973 الدبلوماسية الحديثة. دمشق: دار اليقظة العربية.

المصادر الاجنبية

Burton, J.
1972 World Society. Cambridge: Cambridge University Press.

Couloumbis, T. & Wolfe, J.
1982 International Relations: Power and Justice (2nd ed.). Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Craig, G. & George, A.
1983 Force and Statecraft. New York: Oxford University Press.

Davis, E. & Triandis, H.
1965 "An Exploratory Study of Intercultural Negotiations." Technical Report 26. Urbana, IL: University of Illinois, Effective Research Laboratory.

Dougherty, J. & Pfaltzgraff, R.
1986 American Foreign Policy: FDR to Reagan. New York: Harper & Row.

Haas, M.
1972 "Sources of International Conflict." pp. 252-277 in J. Rosenau , V. Davis & M. East (Eds.), The Analysis of International Politics. New York: Free Press.

Harrison, M.
1987 "France: The Diplomacy of Self-Assured." pp. 75-104 in H. Binnendijk (Ed.), National Negotiating Styles. Washington, DC: U.S. Foreign Service Institute.

Hartman, F.
1978 The Relations of Nations (5th ed.). New York: Macmillan.

Hill, B.
1982 "An Analysis of Conflict Resolution Techniques." Journal of Conflict Resolution 1 (September) : 109-137.

Holsti, J.
1977 International Politics (3rd ed.). Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Ikle, F.
1985 How Nations Negotiate. New York: Harper & Row.

Jones, W.
1988 The Logic of International Relations. Glenview, IL: Scott & Foresman.

Lerche, C. & Said, A.
1979 Concepts of International Politics. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Morganthau, H.
1985 Politics Among Nations (6th ed.). New York: Knopf.

Nicolson, H.
1964 Diplomacy. New York: Oxford University Press.

Northedge, F. & Donelan, M.
1971 International Disputes. London: Europa Publications.

Rodee, C. Anderson T., Christol C., & Green, T.
1983 Introduction to Political Science. New York: McGraw Hill.

Rubin, J. & Brown, B.
1975 The Social Psychology of Bargaining and Negotiation. New York: Academic Press.

Russett, B. & Starr, H.
1985 World Politics. New York: Freeman.

Schelling, T.
1966 Arms and Influence. New Haven: Yale University Press:

Scrutton, R.
1982 Dictionary of Political Thought. New York: Harper & Row.

Sloss, L. & Davis, S.
1987 "The Soviet Union: The Pursuit of Power and Influence Through Negotiation." pp. 17-43 in H. Binnendijk (Ed.), National Negociating Styles. Washington, DC: U.S. Foreign Service Institute.

Solomon, R.
1987 "China: Friendship and Obligation in Chinese Negotiating Style." pp.1-16 in H. Binnedijk (Ed.), National Negotiating Styles. Washington, DC: U.S. Foreign Service Institute.

Stoessinger, J.
1982 The Might of Nations (7th ed.). New York: Random.

Watson, A.
1983 Diplomacy. New York: McGraw Hill.

Zartman, W.
1983 The 50% Solution (Ed.). New Haven: Yale University Press.

1984 "Negotiations: Theory and Reality." pp. 1-8 in O. Bendahmane & J. McDonald (Eds.), International Negotiations: Art & Science. Washington, DC: U.S. Foreign Service Institute.

Zartman, W. & Berman, M.
1982 The Practical Negotiator. New Haven: Yale University Press.

Ziegler, D.
1981 War, Peace, and International Politics. Boston: Little Brown and Co.

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكّمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيسة التحرير

أ. د. حياة ناصر الحجي

المقر : كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه الى رئيس التحرير :

ص. ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء .

الاشتراكات

* في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
* في البلاد العربية : ٤٫٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.
* في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

قدرة الجهاز المصرفي على تمويل النمو والتوسع في النظامين الرأسمالي والاسلامي

مختار عبدالمنعم خطاب
قسم الاقتصاد - جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية - القصيم

مقدمـــة

مهما كانت أوجه الاختلاف بين النظام الاقتصادي الاسلامي والنظام الاقتصادي الرأسمالي فإنه يجمعهما، على الأقل، خاصتان مشتركتان هما أن كلا النظامين يعتمد على النقود[1]، وعلى السوق في تخصيص الموارد[2]. ولا يقدح في هذا التشابه العام كون السوق في الاسلام محكوما بالقواعد والآداب التي قد تختلف في طبيعتها عن القواعد التي تحكم السوق في النظام الرأسمالي. وقد دفعنا هذا التشابه الى اجراء دراسة مقارنة تستهدف ابراز قدرة الجهاز المصرفي في كلا النظامين على خلق الكمية النقدية اللازمة لتمويل النمو والتوسع الاقتصادي، الذي يتم من خلال تمويل الاضافات على المخزون من رأس المال العامل، ومن خلال المشاركة في الانفاق على السلع الرأسمالية الثابتة.

لذلك فإن محور اهتمامنا الأساسي هو كمية النقود والآليات المؤدية الى توفيرها لتمويل النمو والتوسع في كلا النظامين. ولن نهتم بأي آليات أخرى داخل الجهاز المصرفي كسعر الفائدة (في النظام الرأسمالي) ولا بأي سياسات أخرى تتعلق بتمويل النمو والتراكم كالسياسات المالية وغيرها من السياسات (في كلا النظامين) التي يمكن أن تكون في - ظروف معينة - أكثر فعالية من السياسة النقدية في اعادة التوازن وتحقيق النمو. واغفالنا لهذه السياسات لا يعني عدم أهميتها كما لا يعني أولوية سياسة كمية النقود دائما عليها، وإنما يعني فقط أن هدف هذه الورقة محدد في تقويم آليات التأثير على الكمية النقدية اللازمة للتمويل من خلال الجهاز المصرفي في كلا النظامين.

ورغم أن المجتمعات الاسلامية كان لها تجربة متميزة وعريقة في الائتمان والصرافة في العصر الوسيط إلا أنها تعاني الآن من ازدواجية خطيرة في هذا الميدان. فالمصارف التي

تحرك اقتصادياتها وتقود النمو فيها حاليا هي مصارف رأسمالية غزت المجتمعات الاسلامية في ظروف تاريخية معينة، ومع ذلك فلم يستسلم الباحثون المسلمون لهذا الواقع فشرعوا في العقدين الأخيرين يشيدون النماذج والأبنية الفكرية لنظام مصرفي يعمل في اطار نظام اقتصادي اسلامي. وعلى ذلك فسوف نتناول الموضوع من خلال دراسة النقاط الآتية:

أولا: جذور تجربة الائتمان والصرافة في المجتمعات الاسلامية في العصر الوسيط.

ثانيا: آليات الجهاز المصرفي الرأسمالي في تمويل النمو والتوسع.

ثالثا: الآليات المصرفية المقترحة في فكر الباحثين المسلمين المعاصرين لتمويل النمو والتوسع في اقتصاد اسلامي ومدى اخلاص هذه الأفكار لجذور التجربة في العصر الوسيط والنتائج المترتبة على هذه الأفكار.

أولا: جذور تجربة الائتمان والصرافة في المجتمعات الاسلامية في العصر الوسيط

لقد سبقت المجتمعات الاسلامية نظيرتها الغربية في تنظيم الائتمان والصرف سواء على صعيد التشريع والفكر، أو التطبيق العملي على أرض الواقع. فقد كان دور ومهمة الائتمان في التجارة مفهوما ومفصلا بدقة في أمهات كتب الفقه الاسلامي التي ترد فيها الأحكام الى الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع. فالشريعة الاسلامية أجازت البيع والشراء على أساس الائتمان، وكان التاجر يباشر التجارة برأس ماله الخاص أو برأس مال يقدمه له شريك. وكان مقبولا أن يتم استخدام رأس المال المملوك للتاجر الفرد أو للشركاء في البيع بالائتمان سواء كانت البضائع مسلمة والمدفوعات مؤجلة (البيع الآجل) أو كانت المدفوعات النقدية مسلّمة والسلع مؤجلة (السّلم). وقد أجازت الشريعة الاسلامية أن يكون ثمن السلع التي تباع بالأجل أو بالائتمان أعلى من تلك التي تباع نقدا. ويبدو أن مشروعية الزيادة في الثمن في العمليات التجارية الآجلة (الائتمان) تساعد في تفسير السبب وراء ازدهار التجارة في المجتمعات الاسلامية رغم تحريم الربا (يودوفتش، 1983: 144).

أي أن التجارة في المجتمعات الاسلامية قد نمت، وساهم في عدم اعاقتها اباحة الائتمان شرعا وتنظيمه الدقيق من جانب فقهاء الشريعة. فها هي أساليب الحوالة والسفاتج وهي تعادل في النظم الحالية خطابات الاعتماد أو الكمبيالة قد تم تنظيمها. وتكشف أوراق البردي العربي من مصر ووثائق جنيزا بالقاهرة وكذلك ما كتب عن التجارة في العراق في القرنين التاسع والعاشر (الهجريين) أن هذه الوسائل كانت أساس التجارة البعيدة. وتبدو قمة الاعتراف بدور الائتمان في تنشيط التجارة في موقف المذهبين الحنفي والحنبلي من شركة الوجوه التي بموجبها يمكن لاثنين فأكثر من الناس الشراء دون أن يكون لهما (لهم) رأس مال اعتمادا على جاههم وثقة (عوض، 1969:311) التجار بهم على أن

تكون الشركة بينهم في الربح ، فهي شركة على الذمم من غير صنعة ولامال (الفقي ، 290:1986) .

هذا عن الائتمان ، أما عن بقية أعمال المصارف فإن وثائق جنيزا توضح أن نمو الائتمان وازدهار التجارة ، في بعض المجتمعات الاسلامية خصوصا في مصر وشمال أفريقيا قد أديا الى نشأة نظام منفصل ومتشعب للبنوك البدائية والمقايضة بالعملة . فقد وجد صرافون يقومون بصرف العملات الفضية والذهبية التي كانت قيمتها خاضعة للتقلبات الدائمة . وكانت أرباح هؤلاء الصيارفة تتمثل في عمولات ثابتة تفرض على كل عملية مقايضة يتم القيام بها . غير أن وظيفة الصرف لم تكن قاصرة على الصيارفة فقط بل كان يقوم بها بجانبهم التجار أيضا . وتذكر المعلومات المذكورة في جنيزا تفاصيل دقيقة تتعلق بالعمليات التي كان يقوم بها التجار أصحاب المصارف . فقد كانت الصرافة تتضمن تبادل وتحويل النقود لتسهيل الدفع والتجارة المحلية والدولية واصدار الرقع[3] والسفاتج وسحبها على أصحاب المصارف المعروفين . وتذكر هذه المصادر أن النشاطات التجارية والأعمال المصرفية كانت تقوم على أساس شبكة من العلاقات الشخصية الاجتماعية (يودوفتش ، 1983 :150) .

ويذكر يودوفتش (1983 :155) أنه حتى القرن الثالث عشر وما بعده كان من المألوف للتجار وغيرهم ان يحتفظوا على الأقل بنسبة من نقودهم مودعة لدى أصحاب المصارف ـ التجار . كما أن التجار أصحاب المصارف ذاتهم كانوا يحتفظون بودائع مختلفة في أحجامها لدى تجار أصحاب مصارف آخرين . وليس ثمة دليل على الاطلاق أنه كان يتم دفع أي فائدة أو اعطاء أي نوع من المكافآت للمودعين . وكما أوضح جوتين (1966) فإن مهمة التجار أصحاب المصارف كانت مهمة غرفة المقاصة للمدفوعات في البنوك . . . وفي الحقيقة فإن لدينا مسوغا في تأكيد أن الأعمال المصرفية للتاجر كانت امتدادا لعملياته التجارية . وأن معظم التجار الى حد ما كانوا يؤدون مهمة تتماثل في الواقع مع مهمة أصحاب المصارف وكانت أعمالهم الخاصة بالمصارف والائتمان مثل صرف النقود ، واصدار الكمبيالات والرقع وقبول الودائع ، والعمل كغرف مقاصة من أجل دفع كل من المبالغ الكبيرة والصغيرة ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بسعيهم التجاري .

ان هذا التطور المدهش في الائتمان والصرافة قد سبق التطور في هذا الميدان في أوروبا في القرون الوسطى سواء على الصعيد الفكري أو التطبيقي . ولنا أن نتساءل لماذا لم تؤد هذه التجربة الى ظهور مؤسسات مصرفية مستقلة تلعب دورا تمويليا أكثر تقدما بحيث يفضي الى تحولات عميقة في اقتصاديات المجتمعات الاسلامية تنقلها من اقتصاديات تقليدية تجارية الى اقتصاديات انتاجية صناعية وزراعية مثلا؟ . ولقد أفضت بالمقابل تجربة

أوروبا التجارية والمصرفية في القرون الوسطى ـ وكانت أقل تقدما من تجربة المجتمعات الاسلامية ـ الى نشأة الجهاز المصرفي الحالي في الاقتصاديات الرأسمالية. فلماذا تجمدت التجربة الاسلامية الى أن اقتلعت المصارف الرأسمالية جذور التجربة الاسلامية وحلت هذه المصارف الرأسمالية محلها؟. الاجابة الحاسمة على هذه الأسئلة تبدو أمرا عسيرا لنقص معلوماتنا عن التاريخ الاقتصادي للمجتمعات الاسلامية، وعدم خضوع المعروف منه للتحليل العلمي الدقيق. غير أنه يمكننا أن نقدم بعض العناصر التي تساهم في الاجابة ـ ولو جزئيا ـ على هذه الظاهرة:

1) أول عنصر يفسر عدم نشأة جهاز مصرفي متخصص كان ذا طبيعة فقهية. فعقود الشركات في الفقه الاسلامي منظمة بشكل عام لتحكم علاقات مباشرة بين الشركاء في هذه الشركات. حقيقة أن المذاهب الفقهية الاسلامية قد أجازت وجود وسيط مالي مثل اجازة المضارب الآخر في عقد المضاربة. إلا أننا يمكن أن نعتبر أن ذلك كان استثناء من القاعدة العامة (وهي العلاقة المباشرة بين أرباب الأموال والمضاربين) بدليل أن المذاهب الفقهية ـ عدا المذهبين الحنفي والزيدي ـ لم تعترف للمضارب الآخر بحق المشاركة في الربح لأنه لم يقدم مالا ولا عملا (ابن قدامة، جـ 5، 1367هـ : 50).

2) أحكام الوديعة في الفقه الاسلامي لا تجيز للوديع أن يتصرف في الوديعة (باستثمارها أو استغلالها) وقد ترتب على عدم امكان استخدام الوديع للوديعة عدم توظيف النقود العاطلة (الودائع) في اقتصاديات المجتمعات الاسلامية. ويبدو لنا أن هذه النقطة ـ التصرف في الودائع من قبل الوديع ـ هي التي انطلقت منها التجربة الرأسمالية ابتداء من القرون الوسطى لتصل التجربة الى ما وصلت اليه الآن.

3) هناك اعتقاد بأن العلاقات الشخصية والاجتماعية التي كانت أساس الائتمان والصرافة في المجتمعات الاسلامية كانت سلاحا ذا حدين. فقد ساهمت هذه السمة في نمو وازدهار الائتمان والصرافة، لكنها في نفس الوقت كانت قيدا على التطور نحو مؤسسات مستقلة تعمل بآليات ذات طابع موضوعي.

وفي المقابل فإن التجربة الغربية تطورت تحت تأثير عدة عوامل أهمها كما ذكرنا آنفا تعارف الصيارفة على التصرف في الودائع التي كانت في حوزتهم باقراضها بفائدة مقابل ضمانها حتى ولو هلكت بقوة قاهرة، ومقابل امكانية دفع فوائد للمدخرين. ومع ظهور النظام الرأسمالي اتسعت ممارسات المصارف ونمت مؤسساتها وانتظمت في هيكل مؤسسي واضح المعالم وأصبحت أهم مؤسسات السوق المالي الذي غدا بدوره جزءا هاما من السوق الرأسمالي (Patinkin, 1972: 53-62) كما أصبحت آليات السوق المالية جزءا من الآليات التي تضمن للنظام الرأسمالي التمويل والنمو والتوازن. ان العرف المصرفي الرأسمالي

القائم على حق الوديع في اقراض الوديعة واستثمارها وتحقيق فوائد (ربوية) وأرباح من وراء ذلك مع امكانية دفع فوائد على هذه الودائع، أتاح أن يتميز النظام المصرفي الرأسمالي بخاصتين هامتين: الخاصية الأولى تتمثل في انفصال الادخار عن الاستثمار من حيث الأشخاص والدوافع، وبالتالي امكانية ألا يتعادل الادخار مع الاستثمار في كل لحظة مما يحمل معه مخاطر الخلل في التوازن الكلي والتقلبات. والخاصية الثانية هي بروز قدرة الجهاز المصرفي الرأسمالي على خلق النقود الكتابية بشكل تلقائي لمواجهة نمو الانتاج والتبادل. وهذه القدرة تعالج جزئيا[4] سلبيات الخاصية الأولى (انفصال الادخار عن الاستثمار).

وقد ساهم تجمد التجربة المصرفية الاسلامية مع عوامل أخرى معقدة وعديدة في توقف اقتصاديات المجتمعات الاسلامية عند مرحلة الاقتصاد التقليدي. وبالمقابل نما النظام الرأسمالي ونما معه محركه النقدي (النظام المصرفي). وسعى هذا النظام منذ لحظة ولادته الأولى الى العالمية بوسائل متعددة أهمها التجارة بعيدة المدى، ثم الاستعمار المباشر، وانشاء الشركات متعددة الجنسيات في مجالات الاستخراج والأنشطة الأولية والصناعة التحويلية والمصارف.

وكانت المجتمعات الاسلامية كغيرها مسرحا لنشاط رأس المال العالمي. وفي المجال المصرفي نشأت في القرن التاسع عشر في عديد من المجتمعات الاسلامية فروع متعددة للمصارف الرأسمالية الكبرى (عبده، 1976: 180-181). ثم نشأت بعد ذلك مصارف وطنية ذات طابع رأسمالي محض تقبل الودائع وتقوم باقراضها بفائدة وتستثمرها بقصد الحصول على الأرباح وتستطيع بالتالي خلق نقود كتابية أضعاف الودائع الحقيقية التي لديها. وأصبحت هذه المصارف ذات الصبغة الرأسمالية في بنيانها المؤسسي وفي وظائفها قائمة على أساس الاقراض بفائدة. وكرست المصارف الحالية الفصل بين الادخار والاستثمار وأصبح هذا الانفصال هو القاعدة العامة الجديدة في اقتصاديات المجتمعات الاسلامية التي غدت بذلك اقتصاديات رأسمالية تابعة. وقد فرضت هذه التبعية ونمت منذ ما يناهز قرنا ونصف القرن. وخلال هذه الحقبة الطويلة ظلت الدولة الاسلامية تستورد الثقافة والفكر والأبنية والهياكل المؤسسية والنظم، كما تستورد السلع المادية من الدول المتقدمة صناعيا. وغدت المجتمعات الاسلامية تعاني من ازدواجية واضحة وانفصام حاد يبدو مظهره واضحا في الصراع الدائم بين المرتكزات العقائدية والثقافية الأصلية للمجتمعات الاسلامية وبين الأسس التي تنهض عليها النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تحكم الواقع الجديد للمجتمعات الاسلامية. وفي خضم هذا الصراع نما وعي متزايد، في العقود الثلاثة الأخيرة بضرورة تسيير اقتصاديات المجتمعات الاسلامية على أساس الشريعة الاسلامية. وظهرت بحوث ومؤلفات عديدة في جوانب كثيرة من

الاقتصاد الاسلامي تدعو الى ذلك. وكان من أهم ميادين البحث موضوع المصارف الاسلامية والسياسات النقدية في اطار اقتصاد تحكمه مبادىء الشريعة الاسلامية. ولعل ذلك يعود الى الأهمية التي اكتسبها الجهاز المصرفي الحالي في الحياة الاقتصادية المعاصرة في المجتمعات الاسلامية بالاضافة الى قيام الجهاز المصرفي الحالي على أساس الاقراض بفائدة وهو طبقا للتخريج الراجح ربا محرم شرعا.

نستنتج مما تقدم أن التجربة الاسلامية في الائتمان والصرافة نمت في القرون الوسطى نموا فكريا وعمليا كبيرين دون أن يفضي ذلك الى نشأة مؤسسات مصرفية متخصصة تؤدي وظيفة تمويلية مستقلة. ونعتقد أن الاطار الفقهي هو الذي ساهم بشكل رئيس في حصر التجربة في هذه الحدود. فالتخريج الشرعي للوديعة النقدية وعدم امكان استخدامها منع «التجار ـ الصيارفة» من استغلال هذه الأموال. كما أن العلاقة المباشرة في عقود الشركات الاسلامية بين صاحب المال والعامل وعدم اجازة معظم المذاهب الفقهية لحصول الوسيط المالي (المضارب الآخر مثلا في عقد المضاربة) على حصة في الربح لم تشجع قيام مؤسسات مصرفية وظيفتها جمع الأموال واستثمارها بهدف تحقيق الربح. وترتب على تجمد التجربة المصرفية الاسلامية وقوع المجتمعات الاسلامية فريسة النظام المصرفي الرأسمالي.

ثانيا: آليات الجهاز المصرفي الرأسمالي في تمويل النمو والتوسع

يتكون الجهاز المصرفي الرأسمالي من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، تعمل تحت اشراف المصرف المركزي. وسيقتصر عرضنا على المصارف التجارية والمصرف المركزي دون المصارف المتخصصة لعدم تأثير الأخيرة على عرض وسائل الدفع.

أ) المصارف التجارية: تودع مدخرات الأفراد والمشروعات في مؤسسات الجهاز المصرفي خصوصا في المصارف التجارية بهدف حفظها والسحب عليها عند الحاجة (ودائع جارية)، أو لايداعها في المصرف فترة معينة يتفق عليها مع المودع لقاء فائدة ولا يجوز سحبها إلا بانقضاء هذه الفترة (الودائع الثابتة أو لأجل)، أو لحفظها مع جواز السحب منها عند الحاجة مع دفع فائدة عليها (وديعة توفير). وقد رأينا كيف أن العرف الذي تكوّن منذ نشأة المصارف سمح للوديع باقراض هذه الودائع بفائدة (شفيق، جزء 2، 1952: 368؛ حمود، 1976: 288).

ومع أن الودائع لأجل وودائع التوفير تمثل نسبة لا يستهان بها من موارد المصارف التجارية في الجهاز المصرفي (الأنصاري وآخرون، 1988: 45) إلا أن جزءا من هذه الودائع يستحيل في النهاية الى ودائع جارية. فالمصرف حين يقرض المشروعات أو يستثمر هذه

الودائع (لأجل والتوفيرية) فإن هذه المشروعات قد تحول جزءا منها الى ودائع جارية لتسحب عليها بالشيكات أو أوامر الدفع المصرفية لتسوية التزاماتها، أو تسحب المشروعات مباشرة على القرض الممنوح لها وتدفع التزاماتها الى مشروعات أخرى، ومقدمي خدمات يقومون بدورهم بايداعها في شكل ودائع جارية لتسوية التزاماتهم (الأمين، 1983: 216). ولنا أن نتصور أنه في اقتصاد صناعي متقدم ستستحيل معظم قروض المصارف المتخصصة ذاتها الى ودائع جارية في المصارف التجارية. وما دامت هذه الودائع ستستخدم في تسوية المبادلات فهي اذا وسائل دفع اكتسبت قبولها من الضمانات القوية التي ترتكز على الثقة الكاملة التي يوليها الأفراد في الجهاز المصرفي. هذا رغم أن الشيكات وأوامر الدفع المصرفية ليست من الناحية القانونية نقودا لأن الدائن ليس ملزما بقبولها، كما أن المصرف ذاته قد يمتنع - لأسباب معينة - عن صرفها (عمر، 1979:122 ؛ شافعي، 1969: 49).

وقد لاحظ المصرفيون من خلال تجربتهم الطويلة أن الودائع تحت الطلب لا يسحب منها إلا نسبة ضئيلة قدرت عادة بحوالي 10٪ ويبقى الباقي تحت يد المصارف. لذلك درجت المصارف عمليا على أن تستبقي نسبة من الودائع الجارية في شكل نقود سائلة وتتصرف في القدر الأكبر من هذه الودائع باقراضها واستثمارها مراعية في ذلك قواعد وأصولا فنية تتعلق بالسيولة (زيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين). وبالربحية لتعظيم أرباحها كمؤسسات تسعى الى تحقيق الربح. ويقوم المقترضون بدورهم بايداع القروض التي حصلوا عليها لتقوم المصارف التجارية بالتصرف في الجزء الأكبر من هذه الودائع، وهكذا. ورغم أن قدرة المصارف على خلق الودائع وبالتالي زيادة وسائل الدفع تعتبر قدرة هائلة إلا أن لها مع ذلك ثلاثة محددات رئيسية هي (Flouzat, 1974: 117-118): نسبة الاحتياطي النقدي التي يحددها المصرف المركزي، تسرب النقود التي تخرج من الجهاز المصرفي خلال كل حلقة من حلقات سلسلة «الايداع - الاقراض - الايداع» لكي تستخدم في التداول خارج الجهاز المصرفي، والسيولة الزائدة عن الاحتياطي سواء كانت بسبب رغبة المصرف في زيادة هامش الأمان، أو بسبب عدم وجود فرص توظيف لهذه الأموال (اقراض أو استثمار).

والمعامل الذي تتضاعف به النقود الحقيقية التي يتلقاها الجهاز المصرفي يسمى مضاعف الائتمان (MC) وهو يساوي:

$$MC = \frac{1}{1-(1-b)(1-a)} = \frac{1}{a+b-ab} \quad (1)$$

حيث (b) تمثل نسبة الاحتياطي النقدي. و (a) تمثل التسربات النقدية. ويكون الحجم

الكلي للائتمان في الجهاز المصرفي VC يساوي :

$$VC = D.\ MC = D \frac{1}{a+b-ab} \quad (2)$$

حيث (D) تمثل الودائع الأولية الحقيقية (البنكنوت المودع). وتكون الودائع المشتقة أو المتولدة في الجهاز المصرفي (VNC).

$$VNC = VC - D = D \frac{1}{a+b-ab} - D \quad (3)$$

فإذا كانت نسبة الاحتياطي النقدي 20٪ من الودائع، والتسربات النقدية والسيولة الزائدة 10٪ فإن مضاعف الائتمان يكون 3,57 تقريبا. وإذا عمد المصرف المركزي الى تخفيض نسبة الاحتياطي الى 10٪ وانخفضت التسربات والسيولة الزائدة الى 5٪ فإن مضاعف الائتمان يرتفع الى 6,9 تقريبا. أي يكون لدى الجهاز المصرفي القدرة على مضاعفة حجم وسائل الدفع بمقدار 6,9 أضعاف حجم الودائع الأولية. أي أن الجهاز المصرفي الرأسمالي في ظل سيادة نسبة معينة للاحتياطي النقدي يتمتع بقدرة عالية على تعظيم كمية وسائل الدفع عدة مرات عن طريق تعبئة النقود العاطلة ـ ولو لفترة قصيرة ـ لدى الأفراد والمشروعات لاستخدامها في التنمية والتوسع الاقتصادي. وأهم ما يميز هذه القدرة على توفير مصادر التمويل أنها تتحقق بمجرد قيام المنظمين ورجال الأعمال بطلب القروض من المصارف ودون حاجة الى اتخاذ قرارات من السلطات النقدية العليا. ويعني ذلك أن النظام المصرفي الرأسمالي يملك آليات قوية تعمل ذاتيا لتمويل نمو الانتاج وتوسع المبادلات.

ب ـ دور المصرف المركزي وتقويم آليات الجهاز المصرفي الرأسمالي: يقوم المصرف المركزي بالتعاون مع الحكومة في وضع أهداف السياسة النقدية وفي اتخاذ الوسائل الكفيلة بتنفيذها. ويرجع ذلك الى الدور الخطير الذي تلعبه المصارف التجارية في التأثير على عرض النقود (شابرا، 1981: 126) مما يؤثر مباشرة في القدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. فبالاضافة الى وظيفته في اصدار النقود القانونية فإنه يراقب بأدوات متعددة حجم الائتمان.

ويمكن اجمال الأدوات التي يستخدمها المصرف المركزي في التأثير على حجم الائتمان في تحديد نسبة الاحتياطي النقدي، وفي سياسة السوق المفتوحة، وسياسة سعر الخصم (سعر الفائدة) بالاضافة الى مجموعة من السياسات الكيفية للتأثير على أنواع معينة من القروض أو الائتمان لتوجيه النمو الى بعض الأنشطة الاقتصادية دون الأخرى. وهذا

الدور الذي يقوم به المصرف المركزي يعني أن هناك تسليما بأن آليات الجهاز المصرفي بقدر ما هي ذاتية وقوية إلا أنها مع ذلك لا تتسم بالكمال. ويعود السبب في ذلك الى أن مضاعف الائتمان يعمل في الاتجاهين، موجبا وسالبا أي في اتجاه التوسع وفي اتجاه الانكماش (أحمد، 1981 :109)، ويؤدي ذلك الى تفاقم الأزمات الدورية في النظام الرأسمالي. فعندما يستشعر الأفراد والمنظمون ورجال الأعمال موجة من الرواج ويبنون توقعاتهم على هذا الأساس فإن ودائعهم الأولية (الحقيقة) ترتفع مما يؤدي ـ تبعا لنسبة الاحتياطي المقررة ـ الى زيادات مضاعفة ومتتالية، في حجم الودائع المشتقة قد تتجاوز حجم العرض النقدي المرغوب مما يدفع الاقتصاد الوطني الى مواجهة موجات متتابعة من التضخم. ولما كانت المصارف التجارية الرأسمالية مؤسسات خاصة تهدف الى تحقيق الربح الذي يتكون في معظمه من فوائد الاقراض فليس من صالحها إلا أن تغتنم الفرصة وتزيد من قروضها الممنوحة، والتي يكثر الطلب عليها في ظروف الرواج، وتزيد بالتالي من حجم العرض النقدي الكلي مما قد يدفع الموجات الأخيرة من التضخم الى الجموح. وبالمقابل، اذا سادت ظروف انكماشية اثر تمادي المصرف المركزي والسلطات الحكومية في استعمال الأدوات والوسائل النقدية والمالية لعلاج التضخم فإنه من المتوقع أن تنخفض الودائع الأولية لدى المصارف مما يؤدي ـ تبعا لنسبة الاحتياطي المقررة ـ الى تقلص الودائع المشتقة بأضعاف معدل الهبوط في الودائع الأولية (بفعل مضاعف الائتمان) ولن يجدي حافز سعي المصارف للاقراض لتحقيق الربح لأن الطلب على القروض سيتجه الى الهبوط لضعف فرص الاستثمار نتيجة الكساد والتوقعات المتشائمة.

نخلص مما تقدم الى أنه في كلتا الحالتين ـ الرواج والكساد ـ فإن آليات السوق المصرفي لا تمتلك في ذاتها المكابح اللازمة لوقف التغير في حجم العرض الكلي من النقود سواء بوقف الزيادة أو بوقف النقص في الحجم الكلي لوسائل الدفع. ويقتضي الأمر الاستعانة بوسائل ليست ذاتية من داخل آلية خلق نقود الودائع، ولكنها مع ذلك من داخل الجهاز المصرفي. وهذه الوسائل تتمثل في الأدوات التي يستخدمها المصرف المركزي. وثمة نقد آخر يوجهه بعض الاقتصاديين الى قدرة المصارف التجارية على اشتقاق الودائع، وهذا النقد يتعلق بقيام المصارف ببيع نقود الودائع (المشتقة) بينما النقود في حد ذاتها مؤسسة اجتماعية يشترك جميع الأفراد في انشائها عن طريق القبول العام لها. ولذلك ففي اعطاء المصارف التجارية حق بيعها جور واضح (الجارحي، 1983 :21).

ونعتقد أن هذا النقد موضوعي، فالفائدة التي تدفع الى المصارف أثناء عملية خلق النقود تدفع في الواقع ليس ثمنا للنقود في حد ذاتها، ولكن ثمنا لاقراض النقود أو ثمنا لتمكين المقترض من استعمالها. ولولا أنها تعتبر من الربا المحرم لتساوت ـ من حيث أنها

ثمن ـ مع حصة رب المال في عقد المضاربة (حين يتحقق ربح). فهذا الثمن الذي يحصل عليه المصرف (الفائدة) لا يدفع إلا عندما يتم الاقتراض، أي أنه يدفع مقابل الاقتراض. غاية ما في الأمر ان عملية اشتقاق الودائع عملية جدلية تحدث من تمام «الايداع ـ الاقتراض ـ الايداع» وأن هذه القروض قد تم الحصول عليها من ودائع جارية بدون كلفة. وهذه النقطة تقودنا الى ملاحظة أخرى تتعلق بأثر الودائع المشتقة على علاج احدى سلبيات النظام الرأسمالي وهي انفصال الادخار عن الاستثمار وما ينتج عن ذلك من كون حدوث التوازن الاقتصادي الكلي أمرا قد لا يحدث دائما وبالضرورة (صقر، 1983: 110 - 114، 221-226؛ Levacic & Rebmann, 1983: 22 - 45).

ان النظر بتمعن في أثر عملية خلق الجهاز المصرفي الرأسمالي للائتمان تدعونا في هذا الصدد لأن نعتقد بأن ارتباط وتلاحم «الايداع ـ الاقراض ـ الايداع» يجعل معظم المدخرات التي عبأها الجهاز المصرفي قد تم استثمارها لأنه لا يعقل أنْ يقترض المنظم مالا بتكلفة عالية (الفائدة) ويبقيه عاطلا بدون استثمار، كما أن المصرف لا يقرض أصلا إلا اذا قدم المقترض دراسات جدوى تدل على أن المشروعات التي يريد تمويلها مربحة، ولدى المصرف ادارات متخصصة في اعداد وتقويم دراسات الجدوى. ان مساهمة عملية اشتقاق الودائع في احداث التوازن بين المدخرات والاستثمارات تعتبر هامة جدا مما يجعلها احدى الآليات القوية، ليس فقط للنمو، وانما للتوازن أثناء النمو. غير أنها مع ذلك لا تتوقف حين يندفع النمو والرواج الى مزالق التضخم أو حين يتجه الاقتصاد صوب موجات من الانكماش والكساد. ففي الحالة الأولى نجد أن حجم الطلب الكلي مرتفع عن العرض الكلي، أي أن كمية القروض الممنوحة في آخر حلقة من سلسلة «الاقراض ـ الايداع ـ الاقراض» أكبر من المودعات بفعل أثر مضاعف الائتمان على الزيادة في كمية النقود الحقيقية. وفي الحالة الثانية فإن حجم الودائع سيكون أكبر من حجم القروض الممنوحة عند آخر سلسلة «الايداع ـ الاقراض ـ الايداع» بفعل التوقعات المتشائمة للأفراد ورجال الأعمال ولا يمكن في مثل هذه الحالات اعادة التوازن بغير تدخل المصرف المركزي بأدواته السابق الاشارة اليها، وبسياسات حكومية أخرى أهمها السياسة المالية.

نستنتج مما تقدم ان الجهاز المصرفي الرأسمالي بتسليمه للمصارف التجارية باقراض نسبة كبيرة من الودائع الجارية (اتباع مبدأ الاحتياطي الجزئي) واستثمارها قد أوجد آلية فعالة للغاية لتمويل النمو والتوسع، وأن هذه الآلية طبيعية وتعمل ذاتيا بمجرد زيادة الطلب على الاستثمار لتتيح للمشروعات مصادر التمويل اللازمة للتوسع والنمو. وفي نفس الوقت تعالج الآثار السلبية الناجمة عن انفصال الادخار عن الاستثمار في النظام الرأسمالي. وهو الانفصال الذي يرجع في المقام الأول لقيام المصارف بدفع فوائد على

المدخرات والودائع الآجلة. ولا يعيب هذه الآلية إلا قوة اندفاعها الذاتية وحاجتها الى مكابح لا توجد إلا بتدخل المصرف المركزي لتحقيق التوازن بين الكمية النقدية وبين العرض الكلي من السلع والخدمات.

ثالثا: الآليات المقترحة لتمويل النمو والتوسع في اقتصاد اسلامي

من المفيد أن نلفت الانتباه الى أن المصارف الاسلامية القائمة الآن في العديد من الدول الاسلامية وغير الاسلامية لا تؤلف جهازا مصرفيا متكاملا يعمل بتناسق لتنفيذ سياسة نقدية تهدف الى تحقيق سياسة اقتصادية اسلامية. انها مجرد مصارف تجارية ـ في الغالب الأعم ـ تحاول تنقية معاملاتها من الشوائب الربوية، لكنها تنفذ سياسة نقدية مفروضة عليها لتحقيق السياسة الاقتصادية السائدة (الرأسمالية التابعة). لذلك فإننا لا نستطيع تقويم دور المصارف الاسلامية وفعاليتها في ميدان تمويل التنمية والتوسع في اقتصاد اسلامي لأن الاقتصاد الاسلامي لم يوجد بعد في التطبيق في المجتمعات الاسلامية المعاصرة، كما أن هذه المصارف لا تشكل جهازا مسؤولا عن التمويل يعمل بآليات مستقلة عن آليات الجهاز القائم حاليا. لذلك سوف نعتمد في تقويم دور المصارف في هذا الميدان على فكر الباحثين المسلمين المعاصرين. ويدفعنا الى هذا المسلك ان أي تطبيق عملي اقتصادي ومصرفي اسلامي لابد أن يكون محكوما باطار شرعي. وهذه خاصة يتميز بها الاقتصاد الاسلامي عن الاقتصاد الرأسمالي. ففي النظام الأخير يمكن أن ينشأ عرف معين في ميدان معين يخالف نصا في تشريع قائم. فإن كانت قواعد التشريع مقررة كان الاعتداد بالعرف. وان كانت النصوص آمرة فلا مناص من تطبيق النص الى أن يقوم شراح الفقه الوضعي بابراز عدم ملاءمة النص للظروف، فيتم تغيير النصوص التشريعية الوضعية طالما أن التغيير الجديد لا يخالف الدستور القائم، وان كان هذا الأخير يمكن تغييره هو الآخر. أما في النظام الاسلامي، فالثابت بالعرف كالثابت بالنص ما دام لا يخالف دليلا شرعيا، أو قاعدة شرعية من القواعد الأساسية، أو حكما ثابتا علم من سر تشريعه أنه لا يختلف باختلاف الأزمان والأحوال (بدران، بدون تاريخ: 224).

لذلك فالعرف من الأدلة الموصلة الى الحكم والمساعدة على فهمه، وليس دليلا وأصلا من الأصول المستقلة بشرع الحكم وبنائه (بدران، بدون تاريخ: 223). فإن كان العرف مخالفا لأدلة الشرع ولأحكامه الثابتة التي لا تتغير بتغير الأمكنة والأزمنة والبيئات كالتعامل بالربا مثلا فهو عرف فاسد لا يعتد به. وهنا يفترق النظام الوضعي عن النظام الاسلامي. فالأول يمكن أن تتغير فيه الدساتير وتتبدل القوانين، أما الشريعة فأصولها ثابتة لا تتغير. لذلك وجب أن تستند أي تجربة الى نماذج وأبنية فكرية تجعل الممارسة تتم في اطار الشريعة الاسلامية.

ان تقويم ما كتبه الباحثون المسلمون في هذا الميدان حتى المرحلة الراهنة هو المحك المتاح ـ في غيبة التجربة ـ لتوضيح مناطق الخلل والغموض وأسبابها. وثمة ميزة أخرى لهذا التقويم وهي أنه سيكون بالامكان الوقوف على مدى اتساق أفكار الباحثين المسلمين المعاصرين مع روح النموذج الاسلامي الذي وئد مع نهاية القرن الثالث عشر الهجري. لذلك سوف نجري في هذا القسم تقويما لأهم ما ظهر في فكر الباحثين المعاصرين عن الجهاز المصرفي المقترح من زاوية آليات التمويل وما يرتبط بها.

الجهاز المصرفي الاسلامي وآلياته المقترحة

ليس هناك اجماع من الباحثين على هيكل معين للجهاز المصرفي الاسلامي، وان كانت الغالبية قد أقرت بهيكل الجهاز المصرفي الرأسمالي. وقد جاهد معظم الباحثين في تنقية أعمال مؤسسات الجهاز من الممارسات غير الشرعية، خصوصا تلك التي يبدو فيها التحريم واضحا وجليا.

ان أهم المؤسسات المقترحة هي المصارف التجارية والمصارف المتخصصة والمصرف المركزي. ورغم أن أعمال المصارف المتخصصة وبيوت التمويل (طويل الأجل) تختلف في اقتصاد اسلامي عنها في اقتصاد رأسمالي في أن الأولى تستثمر مواردها على أساس المشاركة في الربح والخسارة في حين أن الثانية تقرض معظم مواردها المتاحة الى المشروعات بفائدة، إلا أنهما ـ مع ذلك ـ متشابهان في أن هذه المؤسسات في كلا النظامين لا تقومان بفتح الحسابات الجارية للعملاء والتصرف في الودائع بالاستثمار (المؤسسات الاسلامية)، أو بالاقراض (المؤسسات الرأسمالية). وبالتالي فإن هذه المؤسسات ليس لديها القدرة على توليد النقود. لذلك فإننا سوف نستبعد هذه المؤسسات من دراستنا وسنركز فقط على المصارف التجارية باعتبارها وحدها ـ على الأقل في فكر طائفة من الباحثين المسلمين المعاصرين ـ هي القادرة على خلق النقود.

1) المصارف الاسلامية (التجارية): تتفق آراء الباحثين بشكل عام على أن التعامل بالربا ليس هو الفارق الأول والأساسي بين المصارف التجارية والمصارف الاسلامية. فالمصارف الاسلامية مؤسسات تهدف الى تحقيق الربح. وتتميز بأن نطاق أعمالها أوسع من المصارف التجارية الرأسمالية، فهي مؤسسات مركبة من المصارف التجارية ومصارف الاستثمار، وذلك لأنها تؤدي الوظائف التقليدية المعروفة للمصارف التجارية الرأسمالية (عدا الاقراض بفائدة)، اضافة الى أن جزءا من مواردها النقدية سوف يوظف بالمشاركة في رؤوس أموال وفي عمليات المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية. ولم يختلف معظم الباحثين في أن موارد المصارف الاسلامية تتكون أساسا من رؤوس أموالها وأرباحها المحتجزة واحتياطياتها النظامية ومن الودائع بأنواعها المختلفة. غير أن الباحثين قد اختلفوا

مع ذلك، فيما بينهم في سلطة المصارف في استخدام الودائع الجارية وترتب على ذلك نتائج بعيدة الأثر على الأفكار التي طرحت عن عمل الجهاز المصرفي المقترح وكذلك عن أسلوب ادارة كمية النقود (السياسة النقدية) في الاقتصاد الاسلامي.

أ) الودائع الجارية في المصارف الاسلامية: الودائع الجارية في المصارف الاسلامية هي المبالغ التي يودعها الافراد والمشروعات لدى المصارف للسحب منها بالشيكات في أي وقت يحتاجون فيه الى النقود... وهي لا تختلف من هذه الزاوية عن الحسابات الجارية في المصارف الحالية. وقد رأينا ان الودائع الجارية في المصارف الحالية (الرأسمالية) يمكن أن يكون أساسها اما نقودا قانونية أودعت حقيقة في المصرف (ودائع أولية) واما أن تكون عبارة عن قروض حصل عليها المقترضون من المصرف التجاري وأودعوها في نفس المصرف أو في مصرف تجاري آخر في الجهاز المصرفي، ويتم ذلك غالبا بقيود محاسبية وتسمى هذه الودائع بالودائع المشتقة. ورأينا أن المصارف التجارية الرأسمالية تمتلك بهذا الأسلوب قدرة كبيرة على خلق النقود تجعلها قادرة على الاستجابة التلقائية لتمويل التنمية والتوسع في المبادلات. ومهما جاهد فقهاء القانون الوضعي في تكييف هذه الودائع قانونيا فإن هذه القدرة تم اكتسابها من العرف التجاري والمصرفي الذي سمح لهذه المصارف بأن تستخدم الودائع المصرفية باقراضها للغير. فهل اتفق الباحثون المسلمون المعاصرون في كتاباتهم على موقف موحد تجاه حق المصارف الاسلامية في «اصدار» نقود الودائع؟ ان المتتبع لكتابات الباحثين يلاحظ عدم الاتفاق حول منح الحق للمصارف الاسلامية في خلق نقود الودائع. ويمكن أن نرجع ذلك بصفة أساسية الى موقفهم من الوديعة النقدية المصرفية وتخريجهم الشرعي لها باعتبار ان هذا التكييف سيحدد في النهاية سلطة المصرف الاسلامي في استخدام الوديعة الجارية.

1) طبيعة الوديعة النقدية المصرفية (تخريجها الشرعي) عند الباحثين المسلمين المعاصرين: لقد تتبعنا تخريج الوديعة النقدية المصرفية الجارية (تحت الطلب) في أهم ما كتب من بحوث في الموضوع. وأوضح الاستقصاء الذي شمل أكثر من سبعة عشر بحثا أن ثمانية منها (شابرا، 1983؛ الصدر، 1983؛ صديقي، 1985؛ المصري، 1985؛ حمود، 1976؛ الاتحاد الدولي، 1977؛ الجمال، 1972؛ الطيار، 1408هـ) مالت الى تخريج الوديعة النقدية المصرفية على أنها قرض من المدخر الى المصرف، وذلك باعتبار ان الوديعة توكيل أو استنابة في حفظ المال، فإن كانت مأذونا فيها باستعمال الشيء المودع تصبح عارية، واذا كان هذا الشيء نقودا أو مالا مثليا يهلك باستعماله فإن العارية تنقلب الى قرض (ابن قدامة، جـ5، 1367هـ : 208,207؛ البهوتي، جـ4، 1946 :141؛ السرخسي، جـ11، 1324هـ : 145؛ الكاساني جـ8، 1986 :389) وترتب على هذا

التخريج عند الباحثين نتائج هامة تتفق مع ما أدى اليه العرف المصرفي الرأسمالي من حيث امكان قيام المصرف باستعمال الودائع وتحقيق الربح، وبضمانها حتى ولو هلكت بقوة قاهرة.

وثمة عدد آخر من الباحثين تردد في تخريج الوديعة النقدية المصرفية ما بين «الوديعة الحقيقية بمعناها الشرعي الدقيق» وبالتالي لا يجوز للمصرف الاسلامي أن يتصرف فيها (الأمين، 1983: 236)، وبين العقد الثلاثي الغرض «الوديعة ـ القرض ـ الوكالة» بمعنى أنها «عقد جديد يأخذ من الوديعة بعض شروطها ومن القرض الضمان وخلط الوديعة بالمال العائد للمودع لديه، ومن الوكالة جواز قيام البنك بالدفع والقبض لصالح المودع (الشيباني، 1987: 269). ورأى أنس الزرقاء أنها «فيء» ولذلك يجب ان توزع منافعها طبقا لآية الفيء (شابرا، 1981: 129). وعدد آخر لم يناقش الموضوع صراحة رغم أنه قدم رأيا في حق المصرف في استخدام الودائع الجارية، فمجلس الفكر الاسلامي بالباكستان يقر بحق المصرف الاسلامي في استخدام الودائع الجارية دون الافصاح عن رأيه في تخريج الوديعة (مجلس الفكر، 1984). والمصرف يستطيع التصرف في الوديعة باذن صاحبها للمصلحة العامة (عبده، 1396هـ : 112)، غير أنه مع ذلك لا يجيز للمصارف الاسلامية ان تخلق النقود الائتمانية لأسباب أخرى ذات صبغة اجتماعية (عبده، 1976: 59,58). ولا نعلم كيف يمكن للمصارف الاسلامية أن تتصرف في الودائع الجارية ولا يجوز لها أن تخلق نقودا ائتمانية. ان مجرد التصريح ـ تحت أي تخريج أو تكييف ـ للمصرف بالتصرف في الودائع التي بحوزته يفضي في ذاته الى قدرة المصرف على خلق نقود الودائع[5].

وثمة بعض من الباحثين لم يكترث أيضا بالتخريج الشرعي للودائع واتخذ موقفا مباشرا من عملية خلق النقود الائتمانية بأن رأى ضرورة الزام المصارف الاسلامية بجعل نسبة الاحتياطي النقدي 100٪. أي أن المصرف لا يستطيع التصرف في الودائع الجارية. (الجارحي، 1983: 19؛ قحف، 1981: 168, 173, 174؛ والتركماني، 1988: 224).

من هذا العرض يتبين لنا أن التخريج الشرعي للودائع الجارية ليس محل اتفاق بين الباحثين، وقد ترتب على ذلك اختلاف الباحثين في دور المصارف الاسلامية في خلق نقود الودائع واختلافهم بالتالي في الدور المناط بالمصرف المركزي أي بكيفية ادارة كمية النقود في الاقتصاد الاسلامي. وثمة نقطة أخرى لها دلالتها وأهميتها الكبيرة في هذا الموضوع ويلزم استجلاؤها قبل التقدم في بحث آثار تخريج الودائع الجارية على آليات التمويل في الجهاز المصرفي الاسلامي. ونقصد بها التعرف على الحجمَ الممكن للودائع الجارية بالنسبة لجملة الودائع أو بالنسبة لجملة موارد المصرف الاسلامي. ويعين ذلك على تقدير أهمية اعطاء المصارف الاسلامية الحق في خلق نقود الودائع أو حرمانها من هذا الحق.

2) حجم الودائع الجارية في هيكل موارد البنك الاسلامي : لقد أمر المسلم ان يتوسط في الانفاق وألا يبذر[6] ولا جناح عليه أن يحتفظ بجزء من أرصدته سائلا بدافع الاحتياط. غير أن كثيرا من الباحثين المعاصرين يرون أن هذا الدافع سيكون ضعيفا عند الفرد في النظام الاسلامي فالمسلم يميل أكثر من غيره الى توجيه فوائضه السائلة الى الاستثمار لكي يتجنب تآكل أرصدته بالزكاة (شابرا، 1981: 290) ولكي لا يؤدي التضخم الى تحميله عائدا سلبيا يمثل تكلفة حقيقية يتضمنها الاحتفاظ بالارصدة النقدية عاطلة (عارف 1982: 22) لذلك أكد بعض الباحثين على ان الودائع الجارية في المصارف الاسلامية ستكون قليلة الوزن بالنسبة للودائع الآجلة والادخارية الموجهة أساسا للاستثمار بالمشاركة في الربح والخسارة (قحف 1981: 158 - 161؛ دنيا، 1984: 553) خصوصا بالقياس لحجم هذه الودائع في المصارف الرأسمالية والتي بلغت عام 1986 حوالي 40٪ من اجمالي مصادر أموال المصارف الرأسمالية (الأنصاري وآخرون، 1988: 44).

ويدل تحليل مصادر الأموال في عشرين مصرفا اسلاميا ينتشرون في اثنتي عشرة دولة اسلامية وغير اسلامية أن الحسابات الجارية بلغت 10,8٪ من جملة مصادر أموال المصارف العشرين في عام 1406 هـ (1986 م) (الأنصاري وآخرون، 1988: 80) وهو ما قد يدعم الاستنتاج النظري السابق الاشارة اليه بخصوص ميل المسلم الى عدم تفضيل السيولة قصيرة الأجل. إلا أن لنا بعض التحفظات على هذا الاستنتاج، وأهمها: أن نسبة الودائع الجارية الى مجموع مصادر الأموال في المصارف الاسلامية ككل ليست ذات دلالة علمية كبيرة. فهذه المصارف تمارس نشاطها في عدد من الدول وسوف يتبين لنا أن هذه النسبة تختلف اختلافا بينا من دولة الى أخرى مما يجعل الاستدلال بالمتوسط العام غير ذي معنى. وأن نسبة الودائع الجارية الى جملة مصادر الأموال في ثمانية مصارف اسلامية تعمل في ثلاث دول هي السودان، وغينيا وبنجلادش قد بلغت عام 1406 هـ 45,7% وأن نسبة هذه الودائع الى الودائع الكلية لنفس هذه المصارف في ذات الدول بلغت في نفس السنة 57,6٪، هذا في حين ان النسبة في اثني عشر مصرفا اسلاميا في تسع دول هي مصر ودبي والكويت والبحرين وقبرص وتركيا والبهامس والسنغال والنيجر[7] بلغت 8,7٪ من جملة الودائع بهذه المصارف. كما أنه بالنسبة لبيت التمويل الكويتي بلغت النسبة 16,2٪. كما أن النسبة في المصارف الاسلامية بالسودان وعددها ستة مصارف تبلغ 64,5٪[8]. وتحتاج هذه النسب الى تقويم يشمل مدى أوسع من السنوات ليتم تحليل الارتباط بين العادات المصرفية وعمر الجهاز المصرفي الاسلامي وتجربته وممارساته وبين هيكل الموارد في كل دولة. وبشكل عام فإنه ما دام هناك هذا التفاوت في تكوين هيكل المصادر بين الدول التي تعمل فيها المصارف الاسلامية حاليا، وما دامت الودائع الجارية تمثل في بعض الدول نسبة عالية

في هيكل تمويل المصارف، فإن موضوع دراسة قدرة المصرف الاسلامي على تمويل النمو والتوسع من خلال حقه في خلق نقود الودائع يبقى موضوعا ذا أهمية بالغة.

ب) الودائع الاستثمارية والادخارية: تخريجها وأهميتها في المصارف الاسلامية: «الودائع» الاستثمارية والادخارية في المصارف الاسلامية هي أموال يودعها المدخرون لدى المصارف الاسلامية بهدف استثمارها بالمشاركة في المشروعات التي يقوم المصرف الاسلامي بتمويلها أو بالمساهمة المباشرة في رأس مالها. وهذه الودائع قد تستثمر في عمليات بذاتها، أو في عمليات غير محددة ويتحمل العميل المشاركة في مخاطر العمليات أو المشروع ويشارك بالتالي في الربح والخسارة المتحققة. وتبلغ نسبة الودائع الاستثمارية والادخارية التي تدفع عنها فائدة ثابتة للمودع في المصارف الرأسمالية حوالي 50٪ من جملة موارد هذه المصارف. أما في المصارف الاسلامية فإن النسبة الكلية لهذه «الودائع» بلغت في عام 1406 هـ على مستوى عشرين مصرفا تعمل في اثنتي عشرة دولة 81,2٪، وفي السودان وحدها أقل من 30٪، وفي السودان وغينيا وبنجلادش أقل من 50٪[9].

ولقد اختلف الباحثون في تخريج «الوديعة» طويلة الأجل أو الادخارية، التي يهدف «مودعها» الى استثمارها. فخرجها البعض على أنها قرض (الأمين، 1983: 232) بينما خرجها آخرون على أنها وديعة بمعنى الكلمة أودعها أصحابها في المصرف ريثما يجدون مجالا لتوظيفها واستثمارها على أساس المضاربة (الصدر 1983: 85؛ صديقي، 1985: 27). ولا يثير هذا التخريج أهمية تذكر بالنسبة لموضوعنا خصوصا وأن هذه الأموال سوف لا يتم السحب عليها بشيكات. كل ما هنالك أن تخريجها على أساس أنها قروض سوف يفضي الى مأزق شرعي عند دفع عائد عليها حتى ولو كان هذا العائد بالمشاركة في الربح والخسارة طالما كان مشروطا في العقد.

جـ) الاستخدامات المقترحة لموارد المصارف الاسلامية: ليس القصد من بيان الاستخدامات المقترحة لموارد المصارف الاسلامية ان نقدم حصرا لها أو أن نخوض في الجدل الذي يثار حول بعض الاستخدامات كخصم الأوراق التجارية أو بعض البيوع كالمرابحة. ان الهدف هو أن نقف فقط على طبيعة الاستخدامات المقترحة لنحدد من خلالها طبيعة المصرف الاسلامي في فكر الباحثين المعاصرين من حيث ميله لأن يكون تاجرا أو وسيطا ماليا.

ان اتفاق الباحثين المسلمين على الغاء الفائدة وبالتالي الغاء وظيفة الاقراض جعل أوجه استخدام الموارد في المصارف الاسلامية محل اتفاق عام. فالمصرف الاسلامي بعد أن يجنب جزءا من موارده في شكل نقد سائل أو احتياطي نقدي يوجه نسبة هامة من ودائعه الاستثمارية والادخارية لتمويل الاستثمارات الانتاجية المباشرة عن طريق المضاربة

المزدوجة، والشركة أي المساهمة في رؤوس أموال الشركات المختلفة والاشتراك في الادارة. اضافة الى بدائل أخرى متعددة للاقراض بفائدة أهمها التمويل التأجيري[10]. والمزاد الاستثماري[11] وكذلك البيع المؤجل[12] وبيع المرابحة[13] (الجزيري، جـ 2، 1987 :278-282) أي أن المصرف التجاري الاسلامي يختلف عن المصرف الرأسمالي في أن الأخير وان كان يستثمر جزءا من موارده بالمشاركة إلا أن هذا الجزء لا يشكل إلا نسبة صغيرة جدا وأن نشاطه الرئيسي هو الاقراض، أي الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين. أما المصرف الاسلامي فإنه في المقام الأول ـ وكما يفهم من كتابات الباحثين ـ تاجر يشتري السلع ويبيعها للعملاء ويؤجرها، وفي نفس الوقت فهو وسيط مالي (مضارب أو مضارب آخر). غير أن وظيفته كوسيط مالي (مضارب أو مضارب آخر) تأتي في مرتبة أقل من حيث الأهمية رغم ان كثيرا من الباحثين يمتدحون في المصرف الاسلامي قيامه بتخصيص جزء هام من موارده للاستثمارات المباشرة في المشروعات الانتاجية عن طريق المشاركة باعتبار أن معظم موارد المصارف الاسلامية «ودائع» طويلة الأجل وادخارية قدمت للمصرف بهدف المضاربة والمشاركة في الأرباح والخسائر.

غير أن التجربة العملية للمصارف الاسلامية لا تزال تؤكد حتى الآن أن المصارف تمول أنشطة غالبيتها تجارية قصيرة الأجل. ففي الوقت الذي بلغت فيه التوظيفات قصيرة الأجل في عشرين مصرفا اسلاميا يعملون في 12 دولة 5048 مليون دولار عام 1986 بلغت جملة التوظيفات طويلة الأجل 371,4 مليون دولار فقط بنسبة 4,3٪ من جملة الاستخدامات، كما بلغت التوظيفات متوسطة الأجل 280,4 مليون دولار بنسبة 3,3٪ من جملة الاستخدامات [14]، هذا في الوقت الذي بلغت فيه الودائع الاستثمارية والادخارية في نفس المجموعة من المصارف في نفس العام مبلغ 6038,3 مليون دولار [15]. فكأن المصارف الاسلامية في فكر الباحثين المعاصرين تحمل من زاوية استخدام مصادر الأموال، ومن ناحية الشكل، نفس طابع تجربة الائتمان والصرافة في المجتمعات الاسلامية في العصر الوسيط، ومع ذلك فالتجربتان مختلفتان من ناحية المضمون.

د ـ أهم النتائج المترتبة على آراء الباحثين في استخدامات موارد المصارف التجارية: تختلف تجربة المصارف الاسلامية المعاصرة نوعيا عن تجربة الائتمان والصرافة المبكرة في المجتمعات الاسلامية. فالتجربة الأولى قامت فكرا (فقها) وعملا على أساس «التاجر ـ المصرف» الذي يمارس في الأساس أعمال التجارة، وفي نفس الوقت يقوم بأعمال الصرافة. أما التجربة المعاصرة فأساسها المؤسسة المصرفية المتخصصة في تعبئة مدخرات الأفراد لتمويل المشروعات بأشكال متنوعة كتأجير المعدات والبيوع والعمليات التجارية المباشرة التي يقوم بها المصرف الاسلامي. فالنموذج المعاصر اتخذ هيئة «المصرف ـ التاجر»

أي أنه مؤسسة مصرفية متخصصة تمارس عملها من خلال الأعمال التجارية البحتة. ان ممارسة المصارف الاسلامية لهذه العمليات يمكن ان يؤدي الى نتائج مؤثرة في عملها ومؤثرة على النموذج الذي رسمه الباحثون المعاصرون للمصارف الاسلامية برمته وذلك على النحو الآتي:

1)فقد يتحمل المصرف مخاطر حقيقية تبرر حصوله على الأرباح، كأن يظل العملاء كالآمرين بالشراء في بيع المرابحة للآمر بالشراء بالخيار في قبول شراء السلعة بعد تملك المصرف لها أو في عدم قبول شرائها. وفي هذه الحالة فإن المصرف الاسلامي، وقد تحول الى تاجر حقيقي، سيتحمل من المخاطر ما قد يحول دون وفائه بالتزاماته تجاه «المودعين» سواء التزامه برد «الوديعة» أو دفع ما تحقق من عائد من استثمارها.

2)واذا خشي المصرف تحمل هذه المخاطر فقد يعمد الى انتهاج وسائل وحيل قانونية ليجعل بيوعه مضمونة الربح. وقد يؤدي ذلك الى وقوع أعماله في دائرة الربا المحرم.

3)أن المصرف سوف يضطر في هذه الحالة الى امتلاك المخازن أو استئجارها وامتلاك وسائل الحفظ والنقل وتحمله تبعة هلاك السلع وفسادها وهو ما سيصرف المصارف عن مهمتها في التمويل النقدي البحت (المضاربة والمشاركة القائمة على تزويد المشروعات بالأموال السائلة).

واذا قامت المصارف الاسلامية بالتمويل النقدي البحت للمشروعات عن طريق المشاركة في الأرباح والخسائر تبرز في هذه الحالة مشكلة اختلاط أموال المضاربة وكيفية حساب العائد المستحق لكل مال «وديعة» من الاستثمار الذي تم تنفيذه. وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة في النموذج الاسلامي، لا بسبب جانب العدل فقط، ولكن لأن الأساس تلاحم الادخار بالاستثمار يكمن في ارتباط كل مال (وديعة نقدية مصرفية) بعملية معينة، ثم استثماره فيها وفي حصول هذا المال على حصة شائعة مما تحقق من أرباح من هذا الاستثمار بعينه. فإذا اختلطت الأموال وحصل كل مال على عائد من جملة ما حققه نشاط المصرف، فإن ذلك هو يعني امكان تساوي العوائد على استثمارات انتجت ارباحا مختلفة، والأهم امكان ان تحصل أموال لم تستثمر بعد على عائدات (أرباح) من أرباح أموال تم استثمارها. أي أن النموذج الاسلامي سينتهي الى اقرار ثمن لمجرد ايداع النقود لدى المصرف الاسلامي. ولن يجدي القول بأن هذا الثمن هو حصة شائعة في الربح وليس فائدة محددة مسبقا. فهل تنال هذه المشكلة من فكرة المصرف الاسلامي (الوسيط المالي) ذاتها؟ وهل يمكن لعلمي المحاسبة ونظم المعلومات التصدي لحل هذه المشكلة، وبالتالي انقاذ الفكرة؟.

هـ) قدرة المصارف الاسلامية على خلق النقود وتمويل النمو والتوسع في المبادلات: أدى اختلاف الباحثين في تخريج الودائع الجارية في المصارف الاسلامية الى اختلافهم فيما اذا كانت المصارف الاسلامية يمكنها ان تؤثر في الكمية النقدية أو لا تؤثر في هذه الكمية من خلال قدرتها أو عدم قدرتها على خلق نقود الودائع:

1) باستثناء أولئك الذين خرجوا الودائع الجارية على أنها قروض، يحق للمصرف الاسلامي استخدامها، ثم أنكروا عليه خلق نقود الودائع (عبده، 1976؛ الطيار 1408هـ) فإن من قبلوا تخريج الودائع الجارية على أنها قروض (ولم يشترطوا احتياطيا كاملا 100٪) فإنهم قد أقروا للمصارف الاسلامية بالقدرة على اشتقاق الودائع وخلق النقود الائتمانية وهو موقف متسق مع التخريج الشرعي السابق بصرف النظر عن قبول هذا التخريج، أو عدم قبوله. ويترتب على اقرار هذه القدرة امكانية ان يمتلك الجهاز المصرفي الاسلامي آلية ذاتية قوية لتمويل التوسع والنمو تشابه في عملها آلية التمويل في السوق المالي الرأسمالي. وسيكون أهم الفروق بينهما كامناً في ان آلية السوق الرأسمالي تعمل بالفائدة في حين أن آلية السوق الاسلامي تعمل بمشاركة المصرف في أرباح وخسائر المشروعات التي يتم تمويلها. غير ان هناك تحفظات ذات طبيعة فقهية كان على الباحثين اتخاذ موقف منها. وهذه التحفظات تتمثل في ان المذهب الحنفي فقط هو الذي أجاز صراحة امكانية ان يحصل المضارب الآخر (المصرف في حالتنا) على ربح (الكاساني، جـ 6، 1986: 97) وأن مذهبا آخر فهم من عباراته بمفهوم المخالفة أنه يقبل حصول المضارب الآخر على حصة من الربح وهو المذهب المالكي (الأمين، 1983: 314) أما الشافعية والحنابلة فلا يقبلون بأن يحصل المضارب الأول على حصة في الربح لأنه لم يقدم مالا ولا عملا (ابن قدامة، جزء 5، 1467هـ : 50) كما يجدر التنويه الى ان المضاربة عند الأحناف لا تصح إلا في التجارة (الأمين،1983:312) بينما تصح عند الحنابلة (عليش، جزء 3، 1374هـ : 662 ، 663) والمالكيين (ابن قدامة، جزء 5، 1367هـ: 10,9) في كل ميدان لاستثمار المال وانمائه. كما ان خلط مال المضاربة غير جائز مطلقا عند الشافعيين وهو مقيد بقيود عند بعض المالكيين وغير جائز عند الحنابلة اذا كان العمل قد بدأ في أحد المالين وجائز عند الأحناف (الأمين، 1983: 313). ويفهم من ذلك ان استثمار المصارف للودائع النقدية بالمضاربة تتلاءم تماما مع مذهب واحد، هو المذهب الحنفي بشرط أن تكون فقط في التجارة دون غيرها من أوجه النشاط.

2) وثمة طائفة أخرى أغلبهم من الباحثين في العلوم الشرعية أنكرت على المصارف الاسلامية ان تخلق نقود الودائع. وقد ذهب أحدهم ـ كما أسلفنا ـ الى أن الودائع الجارية هي ودائع بالمعنى الفقهي الدقيق وأن عملية اشتقاق الودائع تساهم في رفع معدلات

التضخم وما يترتب على ذلك من ارتفاع الأسعار «ومن هنا تدخل العملية في باب المحظورات الشرعية» (الأمين، 1983 :101) ورأي آخر «أن المصارف الاسلامية لا تلجأ الى خلق نقود دون مقابل لأنها تقوم على استثمار ما لديها من الودائع دون أي اثراء غير مشروع، ولهذا فهي الملجأ من ويلات التضخم والله أعلم» (الطيار، 1408هـ : 101) وأن المصارف تخلق الودائع ـ قول خطير جدا. . . لأن ذلك يؤدي الى انخفاض قيمة النقد فتنخفض الدخول الحقيقية لمعظمهم. . . كما تحرم من الائتمان. . وهم أحق به وأجدر في شرع الله» (عبده، 59:1976). أي أن هؤلاء الباحثين قد افترضوا ان التوسع النقدي مفض دائما الى التضخم ولذلك لم يجيزوا للمصارف الاسلامية ان تخلق نقودا ائتمانية. وبصرف النظر عن هذا الخطأ الفني فإن هؤلاء بعدم تقديمهم وسيلة بديلة للتمويل في الاقتصاد الاسلامي لم يقدموا مساهمة في الموضوع المطروح.

3) وهناك فئة ثالثة من الباحثين اشترطت على المصارف التجارية ان تحتفظ بنسبة 100٪ من ودائعها كاحتياطي نقدي (قحف، 1981 :168 ، 173؛ الجارحي، 1983: 19) ولم تعن بتخريج الودائع من الناحية الشرعية كما ذكرنا. وباستثناء القدرة المحدودة «لصندوق الزكاة» على خلق نقود الائتمان عند قحف (1981: 176 ، 197) فإن الاحتفاظ بنسبة احتياطي كامل (100)٪ من الودائع الجارية بالمصارف الاسلامية وبالمصرف المركزي يلغى تلقائيا قدرة المصارف الاسلامية على خلق نقود الودائع.

غير أن باحثا واحدا قدم بديلا عن خلق نقود الودائع كآلية من أقوى آليات النظام الرأسمالي في تمويل النمو والتوسع. وهذا البديل يتمثل في الاعتماد على زيادة عرض النقود القانونية High Powered Money عند الضرورة بهدف السيطرة على الأثمان لتحقيق أعلى قدر من الخدمات التبادلية للنقود، وضمان معدل عال لتشغيل الموارد وضمان عدالة في التوزيع (الجارحي، 1983: 16).

وباغفال رأي الفئة الثانية التي اقترحت حرمان المصارف الاسلامية من خلق نقود الودائع دون ان تقدم بديلا يعمل بآليات مقبولة فإن لدينا الآن رأيين، الرأي الأول: يرى الابقاء على آلية اشتقاق نقود الودائع رغم الاعتراض الشرعي للبعض ورغم التحفظات الفقهية التي عرضناها والمتعلقة بمجال المضاربة وبحث الوسيط المالي (المصرف) في الحصول على حصة من أرباح المضاربة، وبمسألة خلط أموال المضاربة. والرأي الثاني يقترح الاعتماد على النقود القانونية ويقترح بعض الوسائل لتحقيق المرونة في عرض هذه النقود في تمويل النمو والتوسع. وسنتعرض لهذين الرأيين في دور المصرف المركزي الاسلامي.

2) المصرف المركزي الاسلامي: في اقتصاد يخلو من الفائدة فإن المصرف المركزي - في فكر الباحثين المسلمين يقوم بادارة السياسة النقدية وعلى الخصوص ادارة كمية النقود في المجتمع الاسلامي:

أ) ويكاد يتفق الباحثون الذين أقروا للمصارف الاسلامية (التجارية) بحق خلق نقود الودائع على ان المصرف المركزي هو محور النظام المصرفي الاسلامي. ويقر عدد كبير منهم (مجلس الفكر، 1984؛ الصدر، 1983؛ شابرا، 1981؛ المصري، 1985؛ صديقي، 1985) بأن وظائف المصرف المركزي الاسلامي لا تختلف كثيرا عن وظائف المصرف المركزي في النظم المصرفية القائمة (الرأسمالية). وهناك شبه اتفاق بين هؤلاء الباحثين بأن المصرف المركزي الاسلامي وهو يمارس دوره يستخدم معظم أدوات المصرف المركزي الرأسمالي (نسبة الاحتياطي - نسبة السيولة - السقوف الائتمانية - تخصيص الائتمان تخصيصا قيميا) بالاضافة الى بعض الوظائف الأخرى الناجمة عن تطبيق المشاركة في العمل المصفي بدلا من الفائدة كتحديد نسبة (أو نسب مشاركته في الربح عن مساعدته المالية الى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. . .)، كما أن المصرف المركزي (مصرف الدولة) قد يخول سلطة تقرير الحدين الأقصى والأدنى لنسب المشاركة في أرباح التمويلات الممنوحة من المصارف (مجلس الفكر، 1984: 84). كما يتحمل المصرف المركزي عند البعض مسؤولية منع تركيز الثروة والسلطة في أيدي أصحاب النفوذ من خلال المؤسسات المالية (شابرا، 1981: 199) وبذلك فإن النظام المصرفي الاسلامي سيتملك في هذه الحالة آلية مشابهة للنظام المصرفي الرأسمالي في توفير مصادر التمويل لجهاز الانتاج والخدمات. وبغض النظر عن الاعتراضات والتحفظات الشرعية والفقهية على عملية خلق النقود الائتمانية فإن احلال المشاركة في الربح والخسارة محل الفائدة الربوية يمكن ان يؤدي في بعض الظروف، الى الحد من فعالية آلية الجهاز المصرفي الاسلامي في خلق نقود الودائع. فهناك احتمال أن تقل الودائع الجارية كثيرا في هيكل موارد المصارف الاسلامية كلما تقدمت الممارسات المصرفية الاسلامية القائمة على المشاركة وكلما اعتاد المسلمون عليها. غير ان هذا الاحتمال مع ذلك غير مؤكد لأن التفضيل النقدي لدافع الاحتياط لدى الأفراد قد يزيد مع ارتفاع مستويات الدخول. أي ان كفاءة آلية اشتقاق الودائع ستكون مرهونة بمدى غلبة أحد الاتجاهين السابقين. كما ان قيام المصارف الاسلامية بالتوسع في تمويل مشروعات انتاجية طويلة الأجل، وهو هدف مرغوب، سوف يقلل نسبيا من قدرة هذه الآلية بسبب بطء دور النقود في التمويل طويل الأجل.

ب) أما الباحثون الذين يقترحون ضرورة احتفاظ المصارف الاسلامية بنسبة احتياطي كاملة (100٪) من الودائع الجارية أي يقيدون المصارف تماما في خلق نقود الودائع

فيقترحون بديلا لذلك ان يقوم المصرف المركزي بالتحكم في عرض النقود عن طريق قيامه «بفتح حسابات استثمار في أعضائه من المصارف، حيث يضيف ما يصدره ويسحب ما يريده من نقود. أما المصارف الأعضاء فتستثمر الودائع الاستثمارية للمصرف المركزي في القطاع الانتاجي بما يتفق والسياسة الاستثمارية التي يتبناها كل مصرف. أما الأرباح التي تجنى من هذه الودائع فيمكن استخدام جزء منها في تغطية نفقات المصرف المركزي، وهذه الودائع تسمى الودائع المركزية. والودائع المركزية يمكن في النظام المقترح ان تستخدم أداة مالية باسم شهادات الودائع المركزية تباع للجمهور وتستثمر حصيلتها في ودائع مركزية من خلال المصرف المركزي. وبما ان هذه الشهادات ستمول كافة فروع الاقتصاد القومي فإن العائد عليها سيقترب كثيرا من معدل ربح الاستثمار في الاقتصاد القومي ككل (الجارحي، 1983: 17,16).

وادارة كمية النقود باقرار احتياطي النقدي الكامل (100٪) والاعتماد على النقود القانونية لم تلق تأييدا ولا انتشارا باعتبارها تمثل قضاء على آلية ذاتية من أقوى آليات النظام الرأسمالي وتستبدل بها أسلوبا يعتمد على اتخاذ قرارات «بيروقراطية» من السلطات النقدية، وهي خارج دائرة الحافز على الربح، لتحريك قدرة الجهاز المصرفي على التمويل. ان تطبيق هذه الفكرة ـ الاعتماد على النقود القانونية في تمويل النمو والتوسع ـ في البنيان المصرفي الاسلامي يعني علاج مشكلة المكابح بالتخلي عن المحرك!

3) النتائج المترتبة على آراء الباحثين المعاصرين في اشتقاق الودائع: تبين ان هناك رأيين يستحقان المناقشة:

الرأي الأول: يقر للمصارف الاسلامية القدرة الكاملة على اشتقاق الودائع على نمط المصارف الرأسمالية مع قيام المصرف الاسلامي بالمضاربة بأموال «المودعين» بدلا من اقراضها بفائدة. ويترتب على تبني هذا الرأي نتائج هامة أبرزها ما يأتي:

أ) أنه لا يمكن تخريج مدخرات الافراد المتجمعة في الجهاز المصرفي على أنها ودائع، ولا على أنها قروض باعتبار ان معظم الاقراض والايداع ليس في الواقع إلا تعهدات من المصرف نابعة من الثقة الكاملة فيه. ويلزم بالتالي انشاء عقد جديد باسم الوديعة النقدية المصرفية.

ب) أن الجهاز المصرفي الاسلامي المقترح سيتملك بذلك آلية قوية لتمويل النمو والتوسع في المبادلات. وهذه الآلية تعمل تلقائيا، ويؤدي المصرف المركزي الاسلامي وظيفة المكابح على غرار النموذج الرأسمالي. ومع ذلك فمن المحتمل أن يتحقق التوازن الكلي بشكل أفضل نسبيا منه في النظام الرأسمالي وذلك اذا أمكن الالتزام بمبدأ تلاحم

الادخار بالاستثمار في النموذج الاسلامي. غير أنه لا يجب المبالغة كثيرا في امكانية حدوث التوازن بشكل أفضل لهذا السبب، لأنه كلما مارس المصرف الاسلامي دوره في التمويل عن طريق خلط الأموال، كلما دفعت أرباح لأموال لم تستثمر. وقد يساهم هذا العائد (غير الحقيقي) مع عوامل أخرى في عدم انكماش عرض «الودائع» لدى الجهاز المصرفي ـ بل في تمددها في بعض الأحيان ـ في الوقت الذي قد يتقلص فيه الطلب على النقود للاستثمار بسبب التوقعات المتشائمة أو بسبب زيادة كلفة التمويل المتمثلة في أرباح المشاركة المدفوعة الى المصارف.

جـ) أن المصارف الاسلامية سوف تحقق أرباحا من توظيف الودائع المشتقة، وهي ودائع لم يتحمل المصرف عنها أي نفقة. فكأن المصرف قد حقق غنما بغير غرم. ويظهر أثر ذلك اذا كان المصرف مملوكا لعدد محدود من الأفراد أو لعائلة واحدة حيث ستتجمع الثروة في أيدي قلة من الأفراد تتمتع بالثراء على حساب الكثرة. واذا أضفنا الى هذا العامل كون هيكل السوق المصرفي يتسم بالتركز وأن المنافسة ليست من سماته الغالبة لكانت النتيجة ليس فقط تركز الثروة في يد عدد قليل فقط من أصحاب المصارف، بل أيضا سيطرة هذه الجماعة المالية على معظم الأنشطة الاقتصادية وبالتالي على السلطة السياسية. ولأن كان الاقتصاديون المؤيدون للنظام الرأسمالي لم يعيروا بالا لحصول الماليين والمصرفيين على أرباح من اقراضهم للودائع الجارية التي لم يدفعوا عنها عوائد للمدخرين، فإن الأمر يجب ان يكون مختلفا في النظام الاقتصادي الاسلامي لأن ذلك يتعارض مع قاعدة «الغنم بالغرم» على نحو ما أوضحنا آنفا. ويرجع الفضل في ابراز هذه السلبية الى المغفور له الدكتور/ عيسى عبده ابراهيم الذي جعل من ذلك سببا لعدم اجازة قيام المصارف الاسلامية بخلق نقود الودائع (عبده، 1976: 59). غير أنه اذا كان اشتقاق نقود الودائع يمثل آلية فعالة يجب المحافظة عليها في الاقتصاد الاسلامي، فإن مشكلة حصول أصحاب المصارف على أرباح من استخدام نقود لم يتكبدوا في سبيل الحصول عليها أي نفقة يمكن مواجهتها بواحد أو أكثر من الحلول الآتية:

الحل الأول: أن تخضع المصارف للملكية العامة حتى تؤول أرباحها الى مجموع المسلمين ممثلين في الخزانة العامة. غير أنه وان كنا لا نرى بأسا في هذا الحل، إلا أننا في النهاية لا نؤيده كحل نهائي للمشكلة. ويرجع السبب في ذلك الى أننا لسنا من أنصار فكرة ان الاسلام يقر نمطا وحيدا للملكية. فأي شكل من أشكال الملكية يمكن ان يكون في ظروف معينة مباحا ما دام يؤدي وظيفته الاجتماعية المشروعة. لذلك فالملكية العامة للمصارف الاسلامية يمكن تبنيها في ظروف معينة كحل للمشكلة المطروحة ولغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. غير أننا مع ذلك لا نوافق على ان تكون حلا نهائيا في جميع

الحالات لمشكلة تحقيق المصارف لأرباح من استثمار الودائع الجارية. ويترتب على ذلك أنه اذا اقتضت كافة الظروف في مجتمع اسلامي معين ان تكون المصارف مملوكة للدولة فإن مشكلة الارباح المحققة من استثمار الودائع الجارية تكون قد وجدت احدى السبل الى الحل. غير أنه اذا اقتضت ظروف المجتمع ان تكون المصارف مملوكة ملكية خاصة فستبقى المشكلة بغير حل.

الحل الثاني: توسيع قاعدة ملكية رأس المال في المصارف الاسلامية عن طريق وضع حد أقصى لملكية الفرد والأسرة وبحيث تصبح المصارف شركات مساهمة مملوكة لأعداد كبيرة من الأفراد. غير ان هذا الحل وان كان يمكن الأخذ به جزئيا في جميع الحالات لمنع تركز الثروة والنفوذ فإنه لن يؤدي الى حل جذري للمشكلة لأنه سيؤدي الى ان يحصل عدد كبير من ملاك رأس المال على أرباح عن ودائع مجانية، فجانب العدالة في المشكلة ما زال بغير حسم. كما ان هذا الحل قد يحرم الجهاز المصرفي من كبار المنظمين الماليين الذين يضطلعون بتأسيس المصارف، وتكون حصصهم في ملكية المصارف كبيرة في غالب الأحيان.

الحل الثالث: أن تنفرد المصارف الاسلامية بدفع عائد على الودائع النقدية المصرفية الجارية بحيث يكون ذلك من أهم سمات النظام المصرفي الاسلامي. ونعتقد ان هذا الحل سيحقق تطبيق قاعدة «الغنم بالغرم» في الجهاز المصرفي الاسلامي. غير أن دفع عائد على الودائع الجارية لا يمكن ان يتم في ظل تخريج الوديعة على أنها قرض وإلا كان العائد المدفوع ربا محرما حتى ولو كان هذا العائد حصة شائعة في الربح أو الخسارة. لذلك فلا سبيل إلا الى انشاء عقد شرعي جديد باسم «الوديعة النقدية المصرفية» أو تحت أي مسمى آخر يتحقق فيه متطلبات العمل المصرفي من حيث طبيعة النقود الممكن ايداعها، وضمانها، وجواز استخدامها، ودفع عائد عنها كحصة شائعة في الربح المتحقق من استثمارها. وان دفع عائد من أرباح المضاربة لأصحاب الودائع النقدية المصرفية الجارية، فوق أنه سيحل مشكلة العدالة وتراكم الثروات، سوف يلطف من مضاعف الائتمان وسيجعل عملية «الايداع - الاستثمار - الايداع» لا تتحقق إلا اذا كان هناك استثمار حقيقي يغل عائدا للمصرف وللمودع، أي أنه قد يساهم في احداث التوازن الكلي عن طريق الزيادة الممكن تحققها في العرض الكلي نتيجة الاستثمارات التي يتم تنفيذها من كل عملية زيادة في الاستثمار (زيادة في الطلب الكلي).

الرأي الثاني، الذي اقترح فيه صاحبه أن تكون نسبة الاحتياطي النقدي 100٪، وأن يتم تمويل النمو والتوسع في المبادلات عن طريق النقود القانونية، التي يتم اصدارها لتغطية حسابات الاستثمار التي يفتحها المصرف المركزي في المصارف الاسلامية الأعضاء فيفضي الى عدة نتائج أهمها مايلي:

1) أن كافة وسائل الدفع ستتكون من النقود القانونية أي ان الكتلة النقدية M ستساوي : $M = mr - r$. حيث m هي كمية النقود المصدرة، و r هي سرعة دورانها.

2) أن طلب المشروعات تمويلا لأغراض اعادة الانتاج البسيط (تمويل رأس المال العامل بهدف المحافظة على نفس القدر من الناتج المحلي) سيتم تحقيقه من عرض النقود القانونية (الودائع الحقيقية) المتجمعة لدى المصارف التجارية.

3) أن أي زيادة في الطلب على النقود بهدف تمويل الاضافات على رأس المال العامل (استثمار جديد) سيتم عن طريق اصدار قرارات من المصرف المركزي باصدار نقود قانونية جديدة تغطي الرصيد المدين للبنوك التجارية في حسابات الاستثمار المركزية. ويترتب على ذلك أن أي ابطاء في اصدار قرارات المصرف المركزي، أو تعطل في اجراءات الاصدار سوف يحرم الاقتصاد الوطني من فرص التوسع والنمو ويجعل الاقتصاد أكثر عرضة لعدم النمو.

4) واذا كان هناك تخوف من توليد نقود الودائع بسبب احتمال جنوح كمية وسائل الدفع الى الزيادة عن العرض الكلي (في ظل افتراض قدرة المصارف على اشتقاق نقود الودائع) فإن جنوح الكتلة النقدية الكلية الى الزيادة أو الى النقص عن العرض الكلي للسلع والخدمات (في ظل الاحتياطي النقدي الكامل) يعتبر أمرا غير مستبعد وذلك عن طريق ارتفاع أو انخفاض سرعة دوران النقود التي ستلعب دورا هاما بسبب ضخامة حجم الكتلة النقدية القانونية المصدرة في ظل هذا الافتراض.

وعلى ذلك فلن يترتب على هذا الاقتراح الغاء التقلبات الاقتصادية، فاحتمال حدوث التقلبات يمكن ان يكون قائما وبنفس الدرجة تقريبا لأن سرعة دوران النقود ليست في الواقع سوى مضاعف يعمل في الاتجاهين معظماً أو مدنياً الكتلة النقدية. غير ان مضاعف الائتمان ـ مع ذلك ـ أكثر كفاءة من مضاعف (سرعة) دوران النقود لأن مضاعف الائتمان يعمل داخل الجهاز المصرفي، في حين ان مضاعف دوران النقود يعمل خارج الجهاز المصرفي. أي أن مضاعف الائتمان يؤثر ـ أثناء عمله ـ على الكمية النقدية المتاحة للتمويل تحت يد الجهاز المصرفي، وهو بذلك يؤثر مباشرة على العرض الكلي من السلع والخدمات من خلال أثره على حجم الاستثمارات مساهما في النهاية في احداث التوازن الاقتصادي الكلي. أما مضاعف دوران النقود فيؤثر على الكمية النقدية خارج الجهاز المصرفي دون أن يؤثر مباشرة على قدرة الجهاز المصرفي على تمويل النمو والتوسع. فكأننا بذلك استبقينا احتمال حدوث التقلبات وأعدمنا الآلية الذاتية لتمويل النمو والتوسع واستبدلنا بها أداة بيروقراطية قليلة الفعالية في احداث التوازن الاقتصادي الكلي.

الخلاصة

ان أهم عناصر القوة في عمل الجهاز المصرفي الرأسمالي هي قدرته على خلق النقود الائتمانية لتمويل النمو للاقتصاديات الرأسمالية والتوسع في المبادلات فيها. وقد تبين أن هذه القدرة تأتي من آلية ذاتية الاشتعال تقوم بعملية التمويل. وهذه الآلية تساهم بكفاءة عالية في علاج المشكلات المتخلفة عن انفصال الادخار عن الاستثمار في النموذج الرأسمالي. فكل ودائع جديدة (مشتقة) لا تنشأ إلا بمناسبة عملية اقراض (استثمار). فكأن نقطة البداية في النظام المصرفي الرأسمالي قائمة على انفصال الادخار عن الاستثمار لكن ما تلبث آليات النظام المختلفة، ومنها آلية اشتقاق الودائع وخلق النقود، ان تربط بينهما حيث يتم تعبئة أول مدخرات حقيقية (الودائع الأولية) في أول عمليات اقراض (استثمارات) ثم يتولد منها ودائع (مدخرات) فقروض (استثمارات) وهكذا. ان هذه الآلية من القوة بحيث يعيبها عدم وجود مكابح لها من داخلها وانما مكابحها من سلطة المصرف المركزي (خارج الآليات التلقائية للسوق المصرفي). ولم يثبت أبدا ان هذه الآلية قادت النظام دائما - كما توهم البعض - الى التضخم. انها حركته في كل الظروف على طريق النمو والتوسع. غير أن تشغيل هذه الآلية يصاحبه وجود تقلبات دورية وهذه التقلبات ليست إلا كعادم تشغيل الآلية. التقلبات ليست في الواقع إلا ميلا الى التضخم أو الى الانكماش أو اليهما معا لكن المحصلة النهائية هي التوازن أثناء النمو على المدى الطويل. ولولا قدرة النظام الرأسمالي على النمو والتوازن لما حققت الاقتصاديات الرأسمالية هذا التقدم الاقتصادي ولما تمكنت من السيطرة على النظام العالمي.

وبالمقابل تميزت محاولات الباحثين المسلمين المعاصرين لتشييد بناء فكري نظري لجهاز مصرفي اسلامي بقدر كبير من الغموض والتذبذب، بين مقتضيات الواقع المفروض وبين الالتزام بالاحكام الفقهية للائتمان والصرافة. فكان اتفاق الباحثين أقل من اختلافهم. فمنطقة اتفاقهم المتسعة نسبيا كانت في كيفية استخدام المصرف الاسلامي لموارده. انهم متفقون على عدم قيام المصرف الاسلامي بوظيفة الاقراض بفائدة، وقيامه بدلا من ذلك بالمشاركة في عمليات معينة (بالمضاربة) أو في المساهمة في رؤوس أموال الشركات (والاشتراك في ادارتها). ولما كان المصرف الاسلامي ملتزم برد الودائع عند الطلب وعند حلول الأجل تعين أن تكون توظيفاته قصيرة الأجل وقابلة للتسييل فقد اهتم الباحثون باقتراح أنشطة تمويل رأس المال العامل وتمويل التجارة عن طريق البيوع والايجارات الشرعية. وبذلك فإن المصرف الاسلامي يعتبر في فكر الباحثين تاجرا في المقام الأول بحيث أن معظم أعماله التمويلية تتم من خلال مباشرته للتجارة. وفي ذلك ارتباط بأصول

التجربة الأولى للائتمان والصرافة في المجتمعات الاسلامية والتي تجمدت مع نهاية القرن الثالث عشر الهجري.

غير أن مناطق الاختلاف في عمل الجهاز المصرفي الاسلامي المقترح عميقة. فتخريج الودائع الجارية ليس محل اتفاق. فهي عند البعض ودائع بالمعنى الفقهي الدقيق ولا يجوز التصرف فيها. وعند البعض الآخر قروض يجوز للمصرف ان يتصرف فيها، إلا أن هذه القروض عند نفر منهم ليست جائزة شرعا إلا إذا تم قبض مبلغ القرض وهو أمر لا يتحقق في الجهاز المصرفي لأن القرض ليس الا تعهد من المصرف يؤول الى وديعة وتؤول هي الأخرى الى قرض (تعهد) وهكذا(!).

وترتب على عدم الاتفاق على تخريج الودائع خلاف عميق حول قدرة المصارف الاسلامية على خلق النقود الائتمانية. فمن الباحثين فئة أجازت عملية خلق نقود الودائع وهم في أغلبهم يخرجون الودائع على أنها قروض دون تمهيد المسالك الفقهية التي تؤدي الى اجازة خلق النقود. وفئة تحرم صراحة قيام المصارف بخلق نقود الودائع. وتبنى نفر آخر مبدأ الاحتياطي النقدي الكامل (100٪) واستخدام النقود القانونية في تمويل التوسع بأسلوب يؤدي في النهاية الى خروج عملية التمويل المصرفية الاسلامية من دائرة السوق وتفلت من آلياته التلقائية ليعهد بها الى المصرف المركزي. وقد رأينا كيف ان هذا المصير سيؤدي الى ان يصبح الجهاز المصرفي الاسلامي هيكلا بمكابح قوية، لكنه بدون محرك. وللانصاف فإن الجهاز يحتاج الى محرك (قرار) بمناسبة كل عملية تمويل.

لذلك فالحاجة ماسة الى اجتهاد جماعي جديد لصياغة عقود جديدة للودائع النقدية المصرفية تراعي متطلبات العمل المصرفي في الاطار الشرعي العام لتحريم الربا. كما ان الحاجة ماسة الى اجتهاد جماعي لوضع أسس للمضاربة التي يقوم بها وسيط مالي (مصرف اسلامي) يخلط الأموال ليستثمرها في أوقات متباينة وفي كل أوجه النشاط الزراعي والصناعي والتجاري، ويسعى الى تحقيق الربح ويدفع عائدا على الودائع النقدية المصرفية الجارية لتتحقق قاعدة الغنم بالغرم، ولتقل فرص الاثراء على حساب الغير للمصرفيين والماليين. وقبل حسم هذه المشكلات باجتهاد جديد فلا نتوقع تقدما يذكر في ميدان العمل المصرفي الاسلامي.

جدول رقم (1)

بيـــان تجميعي بأرصدة ميزانيات البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية الأعضاء بالاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية

في 1406/12/30 هـ ، 1986/6/30، 1986/12/31

الخصوم وحقوق المساهمين (بالمليون دولار أمريكي)

مسلسل	البنك	حسابات جارية تحت الطلب	حسابات الاستثمار والادخار	بنوك ومراسلون	أرصدة دائنة متنوعة	مخصصات مخاطر التوظيف	مخصصات أخرى	قروض من الدولة	حسابات مختلفة لعمليات الاستثمار	مجموع (1)	رأس المال المدفوع(*)	احتياطيات	صافي أرباح العام	أرباح مرحلة	أخرى	مجموع حقوق المساهمين (2)	مجموع (1-2)	
1	فيصل الاسلامي المصري	83,0	1426,5	127,1	318,3	15,1	0,0	0,0	0,0	1950,0	70,0	26,6	9,6	0,0	0,0	106,2	2056,2	1776,6
2	ناصر الاجتماعي	7,9	114,5	0,0	39,1	24,5	87,0	17,8	0,0	290,8	14,8	28,5	0,0	12,5	0,0	56,8	347,6	344,4
3	المصرف الاسلامي الدولي	58,6	382,3	105,6	167,1	0,0	0,0	0,0	22,7	737,3	7,3	1,2	0,0	0,0	0,0	8,5	745,8	713,1
	المجموع	130,5	1923,3	232,7	524,5	39,6	87,0	17,8	22,7	2978,1	92,1	56,3	9,6	12,5	0,0	171,5	3149,6	2834,1
4	بنك دبي الاسلامي	70,8	360,2	3,4	11,9	0,0	0,0	0,0	0,0	446,3	21,4	2,6	0,0	0,0	0,0	24,0	470,3	416,0
5	بيت التمويل الكويتي	456,5	2139,4	120,1	101,8	0,0	0,0	0,0	0,0	2817,8	70,4	51,3	0,0	0,0	8,8	130,5	2948,3	2790,5
6	فيصل الاسلامي السوداني	92,4	35,4	0,0	21,7	0,0	0,0	0,0	0,0	149,5	23,4	29,7	4,4	0,0	0,0	57,5	207,0	192,1
7	مصرف البحرين الاسلامي	16,5	126,0	0,0	7,4	0,0	0,0	0,0	0,0	149,5	15,3	1,7	1,5	0,4	0,0	18,9	168,8	166,3
8	فيصل الاسلامي بالبحرين	0,0	669,7	0,0	2,6	0,0	0,0	0,0	0,0	672,3	30,0	5,2	0,0	0,0	0,0	35,2	707,5	667,2
9	البركة السوداني	29,9	4,1	0,0	6,4	2,6	0,0	0,0	0,0	43,0	22,2	4,3	0,0	0,0	0,0	26,5	69,5	62,3
10	التضامن الاسلامي السوداني	41,2	7,0	6,2	4,0	3,2	0,0	0,0	0,0	61,6	8,6	0,4	0,6	0,0	1,2	10,8	72,4	55,2
11	التنمية التعاوني السوداني	20,7	9,9	0,0	5,7	0,6	0,0	0,0	0,0	36,9	2,8	0,5	0,0	0,0	0,0	3,3	40,2	34,3
12	الاسلامي السوداني	38,3	8,5	0,1	10,7	0,0	0,0	0,0	0,0	57,6	9,5	3,0	0,0	0,8	0,0	13,3	70,9	53,1
13	الاسلامي لغرب السودان	19,0	0,0	0,0	6,9	0,0	0,0	0,0	0,0	25,9	3,8	0,2	0,0	0,1	0,0	4,1	30,0	17,7
14	فيصل الاسلامي بقبرص	0,0	1,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1,2	0,4	0,0	0,0	0,0	0,0	0,4	1,6	1,5
15	مؤسسة فيصل التركية	3,3	57,1	0,1	3,6	1,3	0,0	0,0	3,6	69,0	6,6	0,6	3,5	0,0	0,0	10,7	39,7	33,8
16	مصرف فيصل الاسلامي بالبهاس	1,4	621,9	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	623,3	2,0	0,0	0,0	1,4	0,0	3,4	626,7	593,5
17	مصرف فيصل الاسلامي بالسنغال	0,0	9,5	5,1	1,2	0,0	0,0	0,0	0,0	15,8	4,6	0,0	0,2	0,0	0,0	4,8	20,6	14,3
18	مصرف فيصل الاسلامي بالنيجر	0,0	6,0	0,0	0,6	0,0	0,0	0,0	0,0	6,6	5,6	0,0	0,0	0,0	0,0	5,6	12,2	11,8
19	فيصل الاسلامي بغينيا	3,5	14,7	0,0	2,4	0,0	0,0	0,0	0,0	20,6	2,4	1,6	0,0	0,0	0,0	4,0	24,6	2,9
20	الاسلامي ببنجلاديش	27,6	44,4	0,0	6,4	0,0	0,0	0,0	0,0	78,4	2,6	0,9	0,0	0,2	0,0	3,7	82,1	61,5
	المجموع	951,6	6038,3	367,7	717,8	47,3	87,0	17,8	26,3	8253,8	323,7	158,3	19,8	16,4	10,0	528,2	8782,0	8008,1

(*) نتج عن تحويل أرقام الميزانيات من وحدات العملات المحلية الى الدولار الامريكي ومع انخفاض سعر الصرف انخفاض قيمة رأس المال الوارد بهذا الكشف التجميعي عن القدر المحدد فعلا كرأسمال لبعض البنوك. مثال ذلك المصرف الاسلامي الدولي ورأسماله المدفوع والمحدد بالدولار الامريكي يبلغ 11,9 مليون دولار على أساس الدولار = 0,830 جنيه.

المصدر: الأنصاري. م، وآخرون، 1988، البنوك الاسلامية: كتاب الأهرام الاقتصادي. القاهرة: مؤسسة الأهرام: 85.

جدول رقم (2)

بيان تجميعي بأرصدة ميزانيات البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية الأعضاء بالاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية في في 1406/12/30 هـ ، 1986/6/30، 1986/12/31

الأصـــول (بالمليون دولار أمريكي)

مسلسل	البنك	نقدية بالصندوق والبنوك المركزية	بنوك ومراسلون وأوراق مالية تحت التحصيل	توظيف اسلامي قصير الاجل	اقراض اجتماعي	توظيف اسلامي متوسط الاجل	توظيف اسلامي طويل الاجل بمشروعات تحت التنفيذ	أرصدة مدينة متنوعة	أصول ثابتة بعد الاستهلاك	مخزون آخر المدة	متاجرة واستثمارات في عقارات	أصول أخرى	مجموع	الرصيد المقارن
1	فيصل الاسلامي المصري	151,7	128,8	1532,7	0,0	0,0	45,9	178,6	16,5	0,0	0,0	0,0	2056,2	1776,6
2	ناصر الاجتماعي	119,3	0,0	87,0	58,0	8,5	35,3	19,0	16,6	1,6	0,0	2,3	347,6	344,4
3	المصرف الاسلامي الدولي	142,6	0,0	457,3	0,0	13,9,	3,7	119,1	9,0	0,0	0,0	0,2	745,8	713,1
	المجموع	413,6	128,8	2077,0	58,0	22,4	84,9	316,7	44,1	1,6	0,0	2,5	3149,6	2834,1
4	بنك دبي الاسلامي	44,5	0,0	369,5	0,0	0,0	20,4	2,2	5,8	0,0	27,5	0,4	470,3	416,0
5	بيت التمويل الكويتي	150,8	0,0	893,3	0,0	258,0	215,4	0,0	64,6	7,0	1345,9	13,3	2948,3	2790,5
6	فيصل الاسلامي السوداني	58,4	0,0	51,0	0,0	0,0	6,9	45,6	45,1	0,0	0,0	0,0	208,0	192,1
7	مصرف البحرين الاسلامي	7,9	11,3	129,0	0,0	0,0	18,7	1,9	0,0	0,0	0,0	0,0	168,8	166,3
8	فيصل الاسلامي بالبحرين	1,1	0,0	682,7	0,0	0,0	17,8	4,9	0,3	0,0	0,7	0,0	707,5	667,2
9	البركة السوداني	32,0	1,6	20,2	0,0	0,0	2,4	11,3	2,0	0,0	0,0	0,0	69,5	62,3
10	التضامن الاسلامي السوداني	42,1	16,1	9,6	0,0	0,0	2,1	0,0	2,5	0,0	0,0	0,0	72,4	55,2
11	التنمية التعاوني السوداني	19,2	1,2	15,8	0,0	0,0	0,0	1,6	2,4	0,0	0,0	0,0	40,2	34,3
12	الاسلامي السوداني	37,3	0,8	22,3	0,0	0,0	2,4	4,2	3,3	0,0	0,0	0,6	70,9	53,1
13	الاسلامي لغرب السودان	14,2	0,0	10,4	0,0	0,0	0,4	4,1	0,6	0,0	0,0	0,3	30,0	17,7
14	فيصل الاسلامي بقبرص	0,6	0,0	1,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1,6	1,5
15	مؤسسة فيصل التركية	1,6	6,6	55,9	0,0	0,0	0,0	10,9	3,9	0,0	0,0	0,8	79,7	33,8
16	مصرف فيصل الاسلامي بالبهامس	0,1	0,0	626,1	0,0	0,0	0,0	0,3	0,2	0,0	0,0	0,0	626,7	593,5
17	مصرف فيصل الاسلامي بالسنغال	0,8	0,0	19,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,3	0,0	,0,0	0,0	20,6	14,3
18	مصرف فيصل الاسلامي بالنيجر	0,6	0,0	6,0	0,0	0,0	0,0	5,6	0,0	0,0	0,0	0,0	12,2	11,8
19	فيصل الاسلامي بغينيا	5,0	0,0	15,5	0,0	0,0	0,0	4,0	0,1	0,0	0,0	0,0	24,6	6,9
20	الاسلامي ببنجلاديش	11,0	18,3	43,2	0,0	0,0	0,0	2,4	0,7	0,0	0,0	6,5	82,1	61,5
	المجموع	840,8	184,7	5046,0	58,0	280,0	371,4	415,7	175,9	8,6	1374,1	24,3	8782,0	8008,1

المصدر: الأنصاري. م، وآخرون 1988، البنوك الاسلامية: كتاب الاهرام الاقتصادي. القاهرة: مؤسسة الأهرام: 84.

الهوامش

1) تعتبر النقدية في الاقتصاد الاسلامي ذات طبيعة مذهبية. ولعل من مقاصد تحريم ربا الفضل التأكيد على نقدية المعاملات كلها. انظر: (قحف، 1981: 163).
«فقد جاء بلال بتمر برني فقال له النبي ﷺ من أين هذا؟ فقال: كان عندنا تمر ردي، فبعت منه صاعين بصاع، لمطعم النبي ﷺ فقال: أوه، عين الربا، عين الربا، لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري، فبع التمر بيعا آخر ثم اشتر به». رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.
أنظر: (المغربي، 1961: حديث رقم 4700 ص 29). كما روي «أن النبي ﷺ استعمل رجلا على خيبر فجاءهم بتمر جنيب فقال: أكل تمر خيبر هكذا؟ فقال: انا كنا نأخذ الصاع بالصاعين، والصاعين بالثلاثة. فقال: لا تفعل بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيبا». رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.
أنظر: (المغربي، 1961: حديث رقم 4702 ص 29). وورد عن توسيط النقود في التبادل واعتبارها مقياسا للقيم ما يلي: «كنت أبيع الابل بالبقيع، فأبيع بالدنانير فآخذ مكانها الورق، وأبيع بالورق فآخذ مكانها الدنانير، فأتيت النبي ﷺ فسألته، فقال: لا بأس به بالقيمة. (رواه أبو داود والترمذي والنسائي). أنظر: (المغربي، 1961: حديث رقم 4707: 30). أنظر كذلك (عطية، 1988: 68-125).

2) هذه الأحاديث ذاتها بالاضافة الى الأحاديث الواردة في الملكية والبيوع والشراء والاحتكار والتجارة والتسعير والربا والسلع والسلم كلها تدل على أن الاقتصاد الاسلامي اقتصاد يعتمد على السوق في تخصيص الموارد. ولا تنال من ذلك سلطات ولي أمر المسلمين وأجهزة الحسبة في تقويم انحراف السوق واعادته للعمل وفقا لأحكام الشريعة.

3) الرقعة هي نوع من أوراق الائتمان كانت تستخدم في تسوية المعاملات المحلية الصغيرة وهي تشبه الشيك حاليا.

4) باعتبار أن قروض المصارف المتخصصة وجزء من الانفاق الاستثماري الحكومي في اقتصاد رأسمالي متقدم سيعود الى المصارف التجارية في شكل ودائع جارية للمشروعات للانفاق منها، فإن معظم تيار الانفاق على الجديد من رأس المال الثابت والعامل سيدخل في دائرة «الايداع ـ الاقتراض ـ الايداع».

5) هذه الملاحظة يمكن توجيهها الى د. عبدالله بن محمد الطيار في بحثه «البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق» حيث وافق على تخريج الوديعة النقدية المصرفية على أنها قرض وبالتالي يرخص للمصرف باستخدامه ص 130، بعد ذلك لم يجز للبنك أن يخلق نقود الودائع ص 101 (الطيار، 1408هـ).

6) قال تعالى: ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا، انه لا يحب المسرفين﴾ (الأعراف، الآية 31) وقال سبحانه ﴿والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾ (الفرقان، الآية 67) وفي السنة أحاديث ذات دلالة كبيرة في نفس المعنى. انظر: أحاديث الدخل وتوزيعه في: (عطية، 1988:62).

7) يعتبر بنك فيصل الاسلامي المصري ثاني أكبر مصرف اسلامي في العالم بعد بيت التمويل الكويتي، وقد بلغت نسبة الودائع الجارية الى جملة مصادر التمويل الخارجة في بنك فيصل الاسلامي المصري حوالي 3,3٪ فقط. ونعتقد أن انخفاض نسبة الودائع الجارية في هذا المصرف تعود الى عدد من

العوامل أهمها على الاطلاق أن البنوك المصرية درجت على ان تدفع فائدة على الحسابات الجارية بالعملات الأجنبية. لذلك فأصحاب الودائع الدولارية ـ وعدد كبير منهم عملاء لبنك فيصل ـ سيفضلون الايداع في حسابات المضاربة في بنك فيصل عن ايداعهم في البنوك التقليدية تجنبا للربا.

(8) انظر: جدول رقم (1).

(9) انظر: جدول رقم (1).

(10) وهو نوعان، تأجير تمويلي وتأجير تشغيلي، والأول عبارة عن قيام المصرف بتأجير الأصل للعميل، لأنه طويل الأجل لقاء ايجار يشمل استهلاك الأصل وأرباح المصرف، والثاني تأجير قصير الأجل، وأن الايجار قابل للالغاء (بعكس الأول) ويكون المصرف مسؤولا عمليا عن نفقات الملكية.

(11) ويقوم فيه مصرف واحد أو اتحاد مصرفي باعداد دراسة لجدوى مشروع ما. ومنح التمويل المطلوب لهذا المشروع لأعلى مزايد.

(12) والبيع المؤجل هو بيع عادي مع تأجيل دفع الثمن.

(13) وبيع المرابحة يمكن أن يكون على صورة من ثلاث صور هي: تزويد البائع للمشتري بهامش ربح محدد يتفقان عليه ويكن الدفع معجلا أو مؤجلا، أو البيع بالتكلفة بدون ربح للبائع (توليه)، والبيع بخسارة معلومة (وضيعة) والصور الثلاثة مشروعة.

(14) انظر جدول رقم (2).

(15) انظر جدول رقم (1).

المصادر العربية

ابن قدامة، ع. أ.
1367هـ المغني جـ 5. القاهرة: دار المنار.

الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية.
1977 الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

أحمد، ع. ي.
1981 اقتصاديات النقود. الاسكندرية: دار الجامعات المصرية.

الأمين، ح. ع.
1983 الودائع المصرفية النقدية واستثمارها في الاسلام. جدة: دار الشروق.

الأنصاري، م. (وآخرون)
1988 البنوك الاسلامية: كتاب الأهرام الاقتصادي. القاهرة: مؤسسة الأهرام.

بدران، ب. أ.
بدون تاريخ أصول الفقه الاسلامي. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعات.

البهوتي، م. ي. أ.
1946 كشاف القناع عن متن الاقناع جـ 4. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية.

التركماني، ع. خ.
1988 السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الجارحي، م.
1983 السياسة النقدية في اقتصاد لا ربوي. جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز.

الجزيري، ع.
1987 كتاب الفقه على المذاهب الأربعة جـ 2. القاهرة: دار الريان للتراث.

الجمال، ع.
1972 المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الاسلامية والقانون. القاهرة: دار الشروق.

جوتين، س. د.
1966 مجتمع البحر الأبيض المتوسط. القدس: مطبعة القدس.

حمود، س. أ.
1976 تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية. القاهرة: دار الاتحاد العربي للطباعة.

دنيا، ش. أ.
1984 تمويل التنمية في الاقتصاد الاسلامي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

السرخسي، ش. أ.
1324 هـ كتاب المبسوط جـ 11. القاهرة: مطبعة السعادة.

شابرا. ع.
1981 نحو نظام نقدي عادل. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

شافعي، م. ز.
1969 مقدمة في النقود والبنوك. القاهرة: دار النهضة العربية.

شفيق، م.
1952 الوسيط في القانون التجاري المصري جـ 2. القاهرة: دار النهضة العربية.

الشيباني، م. ع. أ.
1987 بنوك تجارية بدون ربا. الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع.

الصدر، م. ب.
1983 البنك اللاربوي في الاسلام. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

صديقي، ن.
1985 النظام المصرفي اللاربوي. جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز.

صقر، ص. أ.
1983 النظرية الاقتصادية الكلية. الكويت: وكالة المطبوعات.

الطيار. ع. م. أ.
1408 هـ البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق. بريدة: نادي القصيم الأدبي ببريدة.

عارف، م.
1982 السياسة النقدية في اقتصاد اسلامي لاربوي. جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز.

عبده، ع.
1396 هـ العقود الشرعية للمعاملات المالية المعاصرة. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية.

عبده، ع.
1976 بنوك بلا فوايد. القاهرة: دار الاعتصام.

عطية، م.
1988 الكشاف الاقتصادي للأحاديث النبوية الشريفة. بيروت: مؤسسة الرسالة.

عليش، م.
1374 هـ منح الجليل على مختصر خليل جـ 3. القاهرة: المطبعة الكبرى.

عمر، ح.
1979 النقود والائتمان. القاهرة: دار المعارف بمصر.

عوض، ع. ج.
1969 عمليات البنوك من الوجهة القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية.

الفقي، م. ع.
1986 فقه المعاملات: دراسة مقارنة. الرياض: دار المريخ.

قحف، م. م.
1981 الاقتصاد الاسلامي. الكويت: دار القلم.

الكاساني، ع. م.
1986 بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع جـ 6، 8. بيروت: دار الكتب العلمية.

مجلس الفكر الاسلامي في الباكستان
1984 الغاء الفائدة من الاقتصاد. جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز.

المصري، ر.
1985 النظام المصرفي الاسلامي: خصائصه ومشكلاته. جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز.

المغربي، م. أ.
1961 جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد. الطبعة الثالثة، فيص أباد، باكستان: المكتبة الاسلامية.

يودوفتش، أ. ل.
1983 «حول مؤسسات الائتمان والاعمال المصرفية في الشرق الادنى الاسلامي في القرون الوسطى»، المسلم المعاصر -34:141-155.

المصادر الاجنبية

Flouzat, D.
1974 Economie Contemporaine: Les Phénomènes Monétaires. Paris: Puf, Thémis.

Levacic, R. & Rebmann, A.
1983 Macroeconomics: An Introduction to Keynesian Neoclassical Controversies. Hampshire, UK: ELBS and Macmillan.

Patinkin, D.
1972 Money, Interest and Prices. New York: Harper & Row.

المكانة الاجتماعية للمهن والوظائف الشائعة في المجتمع الاردني: دراسة ميدانية

قبلان المجالي
دائرة العلوم الانسانية ـ جامعة مؤتة

مقدمـــة

يؤكد الكثيرون من علماء الاجتماع أهمية المهنة التي يمارسها الفرد في تحديد مكانته الاجتماعية، وتقييم الافراد لبعضهم بعضا، ويظهر ذلك جليا في المجتمعات الكبيرة نسبيا والمعقدة (المدن الكبرى) التي تقل فيها معرفة الفرد بالآخرين، لذلك فهو يستخدم عددا قليلا من الرموز والمؤشرات لتحديد المكانة الاجتماعية لهم: يستخدم الدخل أحيانا، ويحكم عن طريق وسائل المعيشة أحيانا أخرى، وأحيانا يستخدم المهن التي يمكن أن تكون مؤشرا جيدا لمستوى التعليم والمهارة الفنية والدخل. وبالفعل أظهرت دراسات فنية كبيرة أن المهنة تعد أفضل مؤشر للمكانة الاجتماعية العامة للفرد في المجتمع (Gillbert & Kahl, 1982: 52).

وقد ازداد اهتمام علماء الاجتماع بعد الحرب العالمية الأولى باستقاء المعلومات مباشرة من أفراد المجتمع عن طريق دراسة آراء أعضاء المجتمع وسلوكهم خاصة فيما يتعلق برتب المهن المختلفة ومكانتها الاجتماعية. ولعل من أوائل الدراسات التي أجريت حول الموضوع دراسة Counts (1925) التي بناها على آراء 450 معلما وطالب مدرسة، فطلب منهم أن يرتبوا 45 مهنة شائعة في المجتمع الامريكي حسب أهميتها. ومنذ ذلك التاريخ أجري العديد من الدراسات المشابهة كدراسة Lehman & Witty (1931) اللذين طلبا من 2700 طالب أن يرتبوا 200 مهنة شائعة حسب أهميتها. وقام أيضا Anderson (1934) بدراسة مشابهة حيث طلب من 673 طالبا أن يرتبوا 25 مهنة شائعة حسب أهميتها. وفي عام 1943 قام Smith (1943) باستطلاع رأي 345 طالب مدرسة وجامعة حول 100 مهنة شائعة في المجتمع الامريكي. وفي عام 1947 قام Deeg & Paterson (1947)، باختيار 25 من المهن التي درسها Counts (1925)، وطلب من 475 طالبا أن يرتبوها حسب أهميتها في المجتمع،

وقام الباحثان بمقارنة الترتيب الذي حصلا عليه بذلك الذي تم الحصول عليه عام 1925، وقد وجدا أن هنالك تشابها كبيرا في آراء المبحوثين في كلتا الدراستين، حيث كان معامل الارتباط بين نتائج الدراستين 0,97 مما يدل على أن المكانة الاجتماعية للمهن كانت ثابتة نسبيا عبر السنين.

ولعل من أكثر الدراسات شهرة حول هذا الموضوع تلك التي أجريت من قبل مركز دراسات استطلاع الرأي العام National Opinion Research Center (1947) الموجود في جامعة شيكاغو. ومن أهم الدراسات التي أجراها هذا المركز تلك الدراسة التي أجريت عام 1947. وقد اعتمدت الدراسة على آراء 2920 شخصا شكلوا عينة ممثلة للسكان البالغين في الولايات المتحدة: اذ طلب من المبحوثين أن يعطوا آراءهم حول المهن الشائعة في المجتمع الأمريكي ضمن بدائل خمسة: ممتازة، وجيدة، ومتوسطة، وأقل من متوسط وأخيرا ضعيفة، وتم استخدام طريقة حسابية بسيطة لتحويل الاجابات إلى أرقام بحيث يعطى 100 درجة للممتازة و 80 للجيدة، و60 للمتوسطة، و 40 لاقل من متوسط و 20 للضعيفة، ومن ثم يؤخذ المعدل العام لعلامات كل مهنة بحيث يقع بين 20 و 100، فالمهن التي تحصل على أكبر عدد من الاجابات «ممتاز» أو «جيد» يكون معدلها العام أعلى من تلك التي تحصل على ضعيفة أو أقل من متوسطة.... وهكذا. ثم جرى ترتيب هذه المهن حسب معدل العلامات، بحيث تكون المهنة التي حصلت على أعلى معدل في المرتبة الأولى والتي حصلت على أدنى معدل في المرتبة الاخيرة.

وتمت اعادة الدراسة Hodge et al. (1966) نفسها مرة أخرى عام 1963م ونشرت عام 1966م مستعملين المنهج نفسه، مما أعطى فرصة لاعادة الاختيار بعد 16 عاما من الدراسة الأولى. وقد أثبتت النتائج أن هناك ثباتا عاليا في تقييم المبحوثين للمهن، حيث كان الارتباط بين مكانة المهن في دراسة 1947 ومكانتها في دراسة 1963م حوالي 0,97 مما يعني أن مكانة المهن ثابتة نسبيا، بمعنى أن المهن التي كانت مكانتها عالية عام 1947 بقيت كذلك عام 1963، والقول نفسه بالنسبة للمهن المتدنية.

وفي عامي 1970-1971 قام Coleman & Rainwater (1978: 56-59) باجراء مسح حول المكانة الاجتماعية للمهن في كل من بوسطن وكنساس، وقد أظهرت الدراسة ارتباطا عاليا 0,87 مع نتائج دراسة Hodge et al. (1966). كما أن مقارنة نتائج دراسة 1947 مع دراسات أخرى أجريت في أوقات سابقة (بعضها 1925) أثبتت أيضا أن هناك ثباتا عاليا في مكانة المهن في المجتمع الامريكي، بمعنى أنه لم تطرأ تغييرات تذكر على الرأي العام في المجتمع الامريكي حول مكانة المهن المختلفة. وقد جمع Treiman (1977) معلومات عن المكانة الاجتماعية للمهن معتمدا على دراسات مختلفة أجريت على 60 مجتمعا مختلفا، ووجد أن

معدل الارتباط بين المكانة الاجتماعية للمهن كان حوالي 0,80 وهذا الارتباط يعد عاليا جدا اذا أخذنا بعين الاعتبار التباين الكبير بين هذه المجتمعات، وبمزيد من التحليل توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن المجتمعات التي في نفس المستوى من النمو الاقتصادي كان بينها تشابه كبير في ترتيب المكانة الاجتماعية للمهن. كما أظهرت دراسة أخرى كانت قد أجريت عام 1956 قام بها (Inkeles & Rossi (1956: 337-338 أن هناك تشابها كبيرا في مكانة المهن الاجتماعية في خمس دول صناعية هي الولايات المتحدة، واليابان، ونيوزيلنده والاتحاد السوفيتي، والمانيا الغربية. حيث كان معامل الارتباط حوالي 0,94 وهو ارتباط عال يؤكد التشابه الكبير في مكانة المهن في المجتمعات الصناعية. وقد أخذ انكلس وروسي عينة أساسية تتكون من 15 مهنة في الدول الخمس وتم مقارنة مكانة هذه المهن بعضها ببعض، حيث أظهرت النتيجة درجة عالية من التشابه، وحاول الباحثان أن يفسرا ذلك بأن المجتمعات الصناعية تولد مجموعة متجانسة من القيم المهنية. وفي دراسة هاج سالفة الذكر (Hodge et al., 1966) حاول الباحثون أن يلقوا مزيدا من الضوء حول هذا الموضوع عن طريق معرفة التشابه في ترتيب مكانة المهن في الدول الصناعية الخمس سالفة الذكر اضافة إلى اثنتين وعشرين دولة أخرى صناعية وغير صناعية (على سبيل المثال اشتملت الدراسة على دول مثل: تشيلي والهند وتركيا). وكان افتراضهم الاساسي أن الفروق الثقافية قد تؤدي إلى ايجاد فروق في مكانة المهن الاجتماعية في المجتمعات المختلفة، لكن النتائج أظهرت أن ثمة تشابها قويا جدا في ترتيب المكانة الاجتماعية (الوجاهة) للمهن في المجتمعات المختلفة حتى وإن كانت متباينة ثقافيا واقتصاديا. لذلك يمكن القول إن الترتيب النسبي لمكانة المهنة وجد منسجما ومتشابها في المجتمعات المختلفة والمتباينة. وقد حاول البعض مثل (Abrahamson & Hornung (1976: 195-196 أن يفسر هذا الانسجام بأنه نتيجة طبيعية لازدياد أهمية التنسيق Coordination في المجتمعات الحديثة التي تتصف بالتعقد أو التباين الكبير بين أفراد المجتمع، وكذلك بين المؤسسات والفعاليات المختلفة الموجودة في المجتمع الواحد، فعلى سبيل المثال: الوظائف والمراكز الحكومية ـ بشكل عام ـ التي وظيفتها الاساسية أن تقوم بالتنسيق بين الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة لها مكانة اجتماعية عالية. وكذلك القيم الثقافية الحديثة التي تؤكد على أهمية الصحة والتعليم ينتج عنها مكانة اجتماعية عالية لبعض المهن المرتبطة بتلك القيم، مثلا مكانة الطبيب ومكانة الاستاذ الجامعي.

مما سبق نستطيع أن نستنتج الاهتمام الشديد الذي أولاه علماء الاجتماع لتحديد المكانة الاجتماعية للمهن الشائعة في المجتمعات المختلفة. واثبتت الدراسات التي تم استعراضها سابقا نقطتين هامتين، الاولى: ثبات عالٍ في مكانة المهن في المجتمع الواحد عبر الزمن، وبمعنى آخر لم يحدث تغير ملموس في المكانة الاجتماعية للمهن منذ نهاية الربع

الاول من القرن الحالي. الثانية: أن مقارنة المكانة الاجتماعية للمهن في مجتمعات مختلفة متباينة ثقافيا واقتصاديا، أثبتت تشابها كبيرا بينها. بمعنى آخر أنه بالرغم من التباين الثقافي والاقتصادي، بين المجتمعات التي تمت دراستها الا أن تشابها شديدا ظهر في تحديد المكانة الاجتماعية للمهن المختلفة في المجتمعات المختلفة.

ونظرا لاهمية الموضوع وعدم وجود دراسات حوله في المجتمع الاردني بشكل خاص، والعربي بشكل عام ـ على ما أعلم ـ فقد وجدت أنه من الضروري أن أعالج هذا الموضوع، وذلك باجراء مسح ميداني لمعرفة المكانة الاجتماعية لعدد من المهن السائدة في المجتمع الأردني، راجيا أن تكون هذه الدراسة بداية لدراسات أخرى يقوم بها المهتمون في المجتمعات العربية الأخرى، يكون من فوائدها اجراء دراسات مقارنة حول هذا الموضوع، وكذلك دراسات طولية لرصد التغيير الذي قد يطرأ على المكانة الاجتماعية للمهن في فترات لاحقة.

هدف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) التعرف إلى المكانة الاجتماعية التي تحظى بها المهن المختلفة الشائعة في المجتمع الأردني.

2) وضع أساس لدراسات طولية يكون الهدف منها تتبع التغيرات التي يمكن أن تطرأ على اتجاهات الشباب الأردني حول رؤيته للمهن المختلفة.

3) الوصول إلى ترتيب تنازلي لمكانة المهن المختلفة، تتدرج من المهن ذات المكانة العالية إلى المهن الاقل مكانة.

4) مقارنة المكانة الاجتماعية للمهن المختلفة في المجتمع الاردني بمكـانتها بالمجتمعات الاخرى التي أجريت فيها دراسات مشابهة.

5) محاولة تفسير العوامل التي أثرت في تحديد المبحوثين للمكانة الاجتماعية للمهن المختلفة.

محددات الدراسة

1) تفترض هذه الدراسة أن العينة المختارة تمثل مجتمع الدراسة، وأن النتائج التي سيتم التوصل اليها تعكس آراء مجتمع الدراسة واتجاهاته.

2) اقتصرت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة اختيرت من طلبة الجناح المدني في جامعة مؤتة.

3) ان نتائج هذه الدراسة تصدق على المجتمع المدروس، وليس بالضرورة تعميمها على مجتمعات أخرى.

4) ان نتائج هذه الدراسة مبنية على الاحكام والآراء الشخصية للمبحوثين.

5) ان التفسيرات المقدمة للمكانة الاجتماعية هي تفسيرات الباحث وذلك بناء على الوضع العام للمهن حسب تقييم المبحوثين لها.

عينة الدراسة: يحدد مجتمع الدراسة عادة بأنه المجموع الكلي الذي اختيرت منه عينة الدراسة، وبناء على ذلك فان مجتمع هذه الدراسة يشمل جميع طلبة الجناح المدني في جامعة مؤتة والبالغ عدده حوالي 1200 طالب وطالبة، من ذوي الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية المختلفة ولعلهم لذلك يكونون شريحة ممثلة للشباب الأردني. وشملت عينة الدراسة 250 طالبا وطالبة، منهم 145 طالبا 58٪ و 105 طالبات 42٪ وقد تبين أن 54٪ من المبحوثين كانوا من خلفيات ريفية (سكان قرى) أما الباقي 46٪ فهم من سكان المدن. وقد فضل الباحث أخذ عينة عشوائية من المبحوثين رغم صغر حجم مجتمع الدراسة، لان دراسة المجتمع (مجتمع الدراسة) كاملا يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين.

يعطي بعض طرق اختيار العينات تقديرات دقيقة لمميزات مجتمع الدراسة واتجاهاته، ويعطي بعضها الآخر درجة أقل من الدقة والصدق، فيعاني من القصور عن تمثيل مجتمع الدراسة. وتعد العينات العشوائية أفضل أنواع العينات، لانها تعطي فرصة متساوية لجميع أفراد مجتمع الدراسة ليكونوا جزءا من العينة، بمعنى أن هناك احتمالية معينة لان يشمل أي فرد من أفراد مجتمع الدراسة في العينة. وايمانا من الباحث بأفضلية هذه العينة لبعدها عن التحيز ولشموليتها، فقد وظفت في هذه الدراسة، فاستعان الباحث بالقوائم المتوافرة بأسماء الطلبة وبدأ برقم عشوائي ومن ثم استمر في اختيار العينة لتشمل في النهاية 250 طالبا وطالبة، وبذلك تكون نسبة العينة إلى مجتمع الدراسة حوالي 100/20[1]، وهي نسبة عالية نسبيا. وقد أثبتت الدراسات التي تم استعراضها سابقا أن هناك ثباتا كبيرا في تقييم الافراد للمهن المختلفة، وتم التأكد من هذا الثبات عندما قورنت نتائج دراسات مشابهة أجريت في مجتمعات متباينة ثقافيا واقتصاديا. وعليه فانه يمكن القول انه لاتوجد مشكلة من حيث تمثيل العينة لمجتمع الدراسة.

اداة الدراسة ومنهجها: لقد اعتمدت في جمع المعلومات الضرورية لاغراض هذه الدراسة على استخدام استبانة بسيطة اشتملت أسماء (60) مهنة شائعة في المجتمع الاردني مرتبة عشوائيا، وبجانب كل مهنة وضعت خمسة بدائل تقويمية للمهنة تتدرج من حيث وصفها من ممتازة إلى ضعيفة. وقد طلب من المبحوثين أن يضعوا علامة (×) تحت البديل الذي يعتقدون أنه يمثل أقرب وصف لكل مهنة من المهن المشمولة في الدراسة. وفي هذه الدراسة

استخدمت إلى حد ما الاستبانة نفسها التي استخدمت في الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة واليابان وغيرها من الدول الاخرى، مع اجراء بعض التعديلات الضرورية لكي تشتمل الاستبانة على المهن الشائعة في المجتمع الاردني. فعلى سبيل المثال تم اضافة بعض المهن مثل مهنة الراعي، والمختار، وشيخ العشيرة. ولقد تم تفريغ الاستبانات ومعالجة المعلومات المتوفرة للوصول إلى نتيجتين متداخلتين لكل مهنة هما: علامة المهنة، ورتبتها:

العلامة : تعني العلامة المعدل الذي حصلت عليه كل مهنة، وهذا المعدل هو ضرب مجموع تحصيلها من «ممتازة» بمئة، ومجموع تحصيلها من «جيدة» بثمانين وتحصيلها من «متوسطة» بستين، وتحصيلها من أقل من «متوسطة» بأربعين وتحصيلها من «ضعيفة» بعشرين، ومن ثم قسمة المجموع على 250 وهو عدد أفراد العينة. وبناء على هذه الطريقة فان معدل العلامة لكل مهنة سيتراوح بين 20 و100، وعليه فان المهن التي تحصل على أكثر النقاط بالممتازة أو الجيدة ستكون علامتها أعلى من التي تحصل على أكثر النقاط بأقل من متوسط أو ضعيفة وهكذا.

الرتبة : تعتمد الرتبة ببساطة على علامة المهنة، أي أن المهنة التي تحصل على أعلى علامة ستكون رتبتها الاولى، والتي تحصل على أدنى علامة ستكون رتبتها الاخيرة. أما طريقة حساب علامة ورتبة المهن المختلفة فهي الطريقة عينها التي استخدمت في الدراسات التي تم استعراضها سابقا، وهي بالتالي طريقة مجربة ثبتت نجاعتها. كما أن استخدام هذه الطريقة يجعل من مقارنة النتائج التي يتوصل اليها الباحث بالنتائج التي توصلت اليها الدراسة السابقة أمرا مبررا ومقبولا من الناحية العلمية والعملية.

ولمقارنة نتائج هذه الدراسة بنتائج الدراسة الاخرى فقد تم اختيار دراسة واحدة لهذه الغاية وجرى حساب معامل الارتباط بين كل من رتب 36 مهنة شائعة ومتشابهة وعلاماتها في كل من المجتمعين الامريكي والاردني. وسبب اختيار دراسة واحدة لا أكثر لغايات المقارنة، هو أن جميع المقارنات التي أجريت من قبل باحثين آخرين، أثبتت أن معامل الارتباط بين نتائج الدراسات التي تمت مقارنة نتائجها كان عاليا جدا، مما يعني أن هناك تشابها كبيرا في مكانات المهن المختلفة في المجتمعات المختلفة، وعليه فان أخذ دراسة واحدة من أجل المقارنة يعد كافيا من الناحية العلمية.

النتائج

للمهنة Occupation في هذه الدراسة معنى شامل، يشمل عددا كبيرا من الاعمال اليدوية والحرفية، والكتابية والمكتبية، كما يشمل اعمالا تتطلب دراسة ومهارة وتدريبا، وأخرى ثقافية قد لا تكون مدفوعة الاجر ولكنها تؤدي وظائف ضرورية للمجتمع، مثل

المختار وشيخ العشيرة. فالمقصود بالمهنة ـ في هذه الدراسة ـ اذن هو الصفة الرسمية التي يوصف بها الفرد، كأن نقول فلان مدرس أو محام أو نجار أو طيار، أو أن نقول إن فلانا مختار قرية أو شيخ عشيرة، على سبيل المثال، وبناء على هذا التحديد فان المهنة ـ في هذه الدراسة ـ تتسع لتشمل ماهو أكثر من مصدر الرزق أو العمل الذي يعتمد عليه الفرد في كسب قوته، فالمختار وشيخ العشيرة مراكز اجتماعية غير مدفوعة الأجر، ولكنها اعتبرت مجازا مهنا لان أصحابها يقدمون أنفسهم إلى الآخرين بهذه الصفة.

يبين الجدول رقم (1) المهن والوظائف التي شُمِلَت في هذه الدراسة مرتبة حسب أهميتها من وجهة نظر المبحوثين ويظهر في الجدول نفسه العلامة التي حصلت عليها كل مهنة من المهن الستين التي شملت في هذه الدراسة. يوضع جدول رقم (1) هنا

جدول رقم (1)

يبين 60 مهنة شائعة في المجتمع الاردني مرتبة حسب قيمتها والعلامة التي حصلت عليها:

المهنة	ممتازة	جيدة	متوسطة	أقل من متوسطة	ضعيفة	العلامة
1)طبيب	185	63	2	-	-	94,64
2) محافظ	181	69	-	-	-	94,48
3) نائب برلمان	193	37	20	-	-	93,84
4) أستاذ جامعي	169	81	-	-	-	93,52
5) مهندس كمبيوتر	181	56	7	6	-	92,96
6) مدير بنك	168	71	11	-	-	92,56
7) طيار تجاري	153	86	11	-	-	91,36
8) قاضي تمييز	151	85	14	-	-	90,96
9) مدير شركة	157	74	14	5	-	90,64
10) مهندس	142	87	21	-	-	89,68
11) صيدلي	134	95	21	-	-	89,04
12) قاض شرعي	101	148	01	-	-	88,16
13) ضابط أمن عام	118	117	05	10	-	87,44
14) متصرف	116	109	21	4	-	86,96
15) مدير دائرة حكومية	91	148	11	-	-	86,4
16) قاضي صلح	86	151	13	-	-	85,84
17) محام	98	120	32			85,28
18) مدير مصنع	89	135	23	3	-	84,48
19) مدير قضاء	71	134	45	-	-	82,08
20) أديب (كاتب، شاعر)	113	74	44	10	9	81,86
21) مهندس زراعي	67	135	39	09	-	80,8
22) رجل دين	92	76	48	12	22	76,32
23) صحافي	22	146	78	4	-	74,88

يتبع

تابع جدول رقم (1)

24) رئيس بلدية	54	86	89	21	-	73,84
25) ضابط جيش	83	117	42	8	-	73,44
26) متعهد بناء	52	91	78	27	2	73,12
27) مذيع	21	139	62	21	7	71,68
28) موظف قطاع خاص	006	133	106	05	-	71,20
29) محاسب	008	113	129	04	-	70,96
30) تاجر	023	107	106	008	06	70,64
31) معلم مدرسة	046	049	129	006	20	67,60
32) رسام محترف	039	088	071	032	20	67,52
33) شيخ عشيرة	048	074	077	019	32	66,96
34) كهربائي	026	056	-	121	47	64,88
35) ميكانيكي	033	058	107	041	11	64,88
36) مزارع	044	059	087	029	31	64,48
37) نقابي	014	073	128	024	11	64,40
38) ممرض	015	054	146	024	11	63,04
39) حلاق	004	023	092	089	42	62,88
40) موظف حكومة	006	073	127	32	12	62,32
41) صاحب مطعم	036	053	056	072	33	58,96
42) ممثل	018	051	064	049	117	56,08
43) نجار	009	038	122	069	012	53,8
44) حداد	007	022	114	091	016	53,4
45) مختار	013	041	072	091	33	52,8
46) موسيقار	012	047	081	048	62	51,92
47) عامل بناء	013	026	098	066	47	51,36
48) سائق تاكسي	005	019	097	106	23	50,16
49) مواسرجي	004	019	102	098	27	50,00
50) جزار	004	008	106	091	41	47,44
51) سائق شاحنة	-	24	54	87	85	41,36
52) ساعي بريد	-	009	057	113	71	40,32
53) مطرب	004	021	058	057	110	40,16
54) خباز	-	004	048	097	101	36,4
55) حارس ليلي	-	003	041	104	102	35,6
56) جرسون	-	-	031	084	135	31,68
57) راعي	-	-	023	061	166	28,56
58) جامع قمامة	-	009	012	048	181	27,92
59) بائع حليب متجول	-	-	017	061	172	27,60
60) ماسح أحذية	-	-	013	041	196	24,16

استنادا إلى النتائج المبينة في جدول رقم (1) فانه يمكن تصنيف المهن والوظائف المشمولة في هذه الدراسة في فئات ثلاث (انظر الجدول رقم 2)، وذلك حسب العلامة والرتبة التي حصلت عليها. ولتسهيل عملية تحليل هذه النتائج تم وضع المهن الممتازة (80 فأكثر) في فئة واحدة، والمهن الجيدة والمتوسطة (50-79) في فئة أخرى، أما المهن الاقل من متوسطة والضعيفة (50 فأقل) فقد وضعت في فئة أخرى. وهذا لايمنع بطبيعة الحال أن يجري تصنيف آخر للمهن ليشمل أربع أو خمس فئات.

الفئة الأولى : تشمل هذه الفئة المهن والوظائف التي علاماتها 80 فأكثر، وقد بلغ عددها 21 مهنة احتلت مهنة الطب المرتبة الأولى ومهنة الهندسة الزراعية المرتبة الاخيرة.

ان نظرة فاحصة لهذه المهن تظهر ـ رغم التباين الشديد في مجالاتها ـ ان هناك عناصر أساسية ثلاثة اتصفت بها أو ببعض منها المهن الموجودة في هذه الفئة. وهذه العناصر هي : التعليم العالي والدخل المرتفع، والسلطة (2)، فالطبيب مثلا ـ الذي احتل المرتبة الأولى ـ يتمتع بتعليم عال، ودخل مرتفع، ويتمتع بأهمية استثنائية وهي الرعاية الصحية. والمحافظ ونائب البرلمان، والحكام الاداريون، والقضاة ورجال الأمن، تأتي أهميتهم من تمتعهم بسلطات ذات أهمية كبيرة في الحياة العامة، وفي علاقة المواطنين بالدولة، كما أن تعليمهم ومعدلات دخلهم عالية نسبيا. وأستاذ الجامعة والمهندس المدني ومهندس الكمبيوتر والصيدلي والمحامي والمهندس الزراعي يمارسون مهنا تتطلب تعليما وتدريبا عاليين، وهي كذلك تدر دخلا عاليا نسبيا.

ولانستطيع بناء على معطيات هذه الدراسة أن نحدد أي العناصر الثلاثة ـ سابقة الذكر ـ أكثر أهمية، ولكننا نستطيع أن نقول إن لكل منها أهمية واضحة في تقييم المهنة التي يمارسها الفرد. فالتعليم والدخل مثلا ميزا الطبيب والمهندس والصيدلي وأستاذ الجامعة، والسلطة مثلا ميزت المحافظ ونائب البرلمان ورجل الأمن. ولإعطاء مثال يوضح صدق هذا التحليل، نأخذ الفرق بين ضابط الأمن وضابط الجيش، حيث لايختلف الاثنان من ناحية التعليم والتدريب والدخل، ولكننا وجدنا أن ضابط الأمن احتل المرتبة الثالثة عشرة، بينما احتل ضابط الجيش المرتبة الخامسة والعشرين. ولعل السبب في ذلك كما يبدو يعود إلى أن عمل ضابط الجيش ليس له مساس مباشر مع المواطنين، كما هو الحال بالنسبة لضابط الأمن الذي يتعامل معه المواطن بشكل مباشر، ويشعر المواطن بالحاجة المباشرة اليه.

واشتملت هذه الفئة أيضا على مهن تعكس أهمية معدلات الدخل كعامل أساسي، مثل مدير المصنع والبنك والشركة، وهو في الغالب يتمتع بتعليم عال، ولكن لايكون لديه سلطة مؤثرة كسلطة المحافظ أو رجل الأمن. واشتملت هذه الفئة على مهنة «طيار تجاري»

جدول رقم (2)

يبين الفئات الثلاث والوظائف الشائعة في المجتمع الأردني والرتبة والعلامة التي حصلت عليها

مهن الفئة الأولى			مهن الفئة الثانية			مهن الفئة الثالثة		
الرتبة	المهنة	العلامة	الرتبة	المهنة	العلامة	الرتبة	المهنة	العلامة
1)	طبيب	94,64	(22	رجل دين	76,32	(50	جزار	47,44
2)	محافظ	94,48	(23	صحافي	74,88	(51	سائق شاحنة	41,36
3)	نائب برلمان	93,84	(24	رئيس بلدية	73,84	(52	ساعي بريد	40,33
4)	استاذ جامعة	93,52	(25	ضابط جيش	73,44	(53	مطرب	40,16
5)	مهندس كمبيوتر	92,96	(26	متعهد بناء	73,12	(54	خباز	36,4
6)	مدير بنك	92,56	(27	مذيع	71,68	(55	حارس ليلي	35,6
7)	طيار تجاري	91,36	(28	موظف قطاع خاص	70,20	(56	جرسون	31,68
8)	قاضي تمييز	90,96	(29	محاسب	70,96	(57	راعي	28,56
9)	مدير شركة	90,64	(30	تاجر	70,64	(58	جامع قمامة	27,92
10)	مهندس مدني	89,68	(31	معلم مدرسة	67,60	(59	بائع حليب متجول	27,60
11)	صيدلي	89,04	(32	رسام محترف	67,52	(60	ماسح أحذية	24,16
12)	قاض شرعي	88,16	(33	شيخ عشيرة	66,96			
13)	ضابط امن	87,44	(34	كهربائي	64,88			
14)	متصرف	86,96	(35	ميكانيكي	64,88			
15)	مدير دائرة حكومية	86,4	(36	مزارع	64,48			
			(37	نقابي	64,40			
16)	قاضي صلح	85,84	(38	ممرض	63,04			
17)	خام	85,28	(29	حلاق	62,88			
18)	مدير مصنع	84,48	(40	موظف حكومة	62,32			
19)	مدير قضاء	82,08	(41	صاحب مطعم	58,96			
20)	اديب (كاتب، شاعر)	81,86	(42	ممثل	56,08			
21)	مهندس زراعي	80,8	(43	نجار	53,8			
			(44	حداد	53,4			
			(45	مختار	52,8			
			(46	موسيقار	51,92			
			(47	عامل بناء	51,36			
			(48	سائق تاكسي	50,16			
			(49	مواسرجي	50,00			

وهي مهنة تحتاج إلى تدريب ومهارة كما أنها تدر دخلا عاليا. وكذلك نجد ان هذه الفئة شملت الأديب (الكاتب، الشاعر)، والتي قد تعكس مستوى عاليا من التعليم أو الثقافة وكذلك مستوى جيدا من الدخل.

الفئة الثانية : وشملت هذه الفئة المهن والوظائف التي حصلت على علامات بين 79,9 و 50، وبلغ عددها 28 مهنة ووظيفة، ويتصدر هذه الفئة رجل الدين والصحافي، وحل في المراتب الأخيرة من هذه الفئة عامل البناء وسائق التاكسي والمواسرجي.

ان نظرة فاحصة للمهن الموجودة في هذه الفئة تظهر انها اشتملت على مهن يمكن وصفها بأنها وسطى من حيث اشتمالها على العناصر التي اشتملت عليها الفئة الأولى (التعليم، والدخل، والسلطة). أو أنها اشتملت على عنصر واحد وقل اشتمالها على العناصر الأخرى، فمتعهد البناء، والتاجر، وصاحب المطعم على سبيل المثال مهنهم تدر دخلا عاليا ولكنها في الغالب تمارس من قبل أشخاص تعليمهم بشكل عام متدن، كما أنهم لايتمتعون بأي سلطة، لذلك جاء تصنيفهم وسطيا. وهذا يشير إلى مايسمى في علم الاجتماع بعدم تناسق مؤشرات المركز الاجتماعي Status Inconsistency الذي يعني أن يأخذ الفرد رتبة عالية في حد معين ورتبة متدنية في حد آخر، مثلا دخل الوزير يقع في رتبة أقل من المكانة والوجاهة التي يحتلها مقارنة مع متعهد بناء أو تاجر كبير. ويرى Benski (1984: 86-87) أن هناك بعض الادلة على أن الاشخاص الذين يمتازون بعدم تناسق مؤشرات المركز الاجتماعي لديهم ميل أكثر من غيرهم لتشجيع الحركات التحررية، وميل أكثر نحو التغير، وأكثر استعداداً للخروج على النظام الاجتماعي. وفي بحوث أخرى وجد أن عدم التناسق هذا يؤدي إلى القلق الذي يؤدي بدوره إلى ردود فعل مميزة من الصعب التنبؤ بها. ومن ناحية أخرى فقد أظهرت دراسات حديثة أن عدم تناسق مؤشرات المركز الاجتماعي ليس له أثر كبير على المعتقدات التحررية أو السلوك العام للأفراد (Olsen & Tully, 1972; Broom & Jones, 1970; Laumann & Segal, 1971).

واشتملت هذه الفئة على مهن وحرف يدوية تحتاج إلى درجة معينة من التدريب والمهارة كالنجار والحداد والكهربائي والميكانيكي والحلاق وعامل البناء، وفي الغالب يكون دخل هذه الفئة متوسطا. وفي الفئة نفسها نجد مهنا ومراكز لها أهميتها الاجتماعية والدينية، كرجل الدين، والمختار، وشيخ العشيرة، ورئيس البلدية، مما قد يشير إلى بداية التحول الايجابي في النظرة للعمل الحرفي واليدوي وفي الوقت نفسه التراجع والانحسار في أهمية «المشيخة» و «المخترة» ان صح التعبير.

كما اشتملت هذه الفئة على مهن يمكن وصفها بأنها ثقافية/ فنية، وهي مهن حديثة

نسبيا في مجتمعنا، كالرسام المحترف، والموسيقار، والمذيع، والصحافي، والممثل. وشملت أيضا ضابط الجيش ومعلم المدرسة والمحاسب والممرض وموظف الحكومة وموظف القطاع الخاص. ومما تجدر ملاحظته أن موظف القطاع الخاص احتل مرتبة متقدمة على موظف الحكومة رغم وقوعهما في نفس الفئة، حيث احتل موظف القطاع الخاص المرتبة الثامنة والعشرين بينما احتل موظف الحكومة المرتبة الاربعين، مما يؤكد اهمية الدخل في تصنيف المبحوثين للمهن المختلفة، فمما لاشك فيه ان موظف القطاع الخاص يتلقى أجرا أعلى من ذلك الذي يتلقاه موظف الحكومة. لذلك يمكن القول إن المهن والوظائف التي تدر دخلا متوسطا وتتطلب تعليما وتدريبا متوسطا ولاتتمتع بسلطة قوية قد احتلت مكانة متوسطة عند تقييمها من قبل المبحوثين.

الفئة الثالثة : وتشمل المهن والوظائف التي حصلت على علامات أقل من 50 ويقع ضمن هذه الفئة احدى عشرة مهنة. ويمكن القول إن هذه المهن تتسم بما يلي: أولا، أنها لاتتطلب تعليما متقدما، أو تدريبا أو مهارة، فالحارس الليلي، والراعي وساعي البريد وجامع القمامة وبائع الحليب المتجول والخباز والجرسون وماسح الأحذية، لايحتاجون إلى مستوى معين من التعليم أو التدريب، بل يقومون بأعمال آلية. ثانيا، أن أصحاب هذه المهن لايتمتعون بأي سلطة أو تأثير في المجتمع. ثالثا، رغم أن الدخل المتأتي من هذه المهن قد يفوق دخول كثير من الذين وقعوا في الفئة الثانية، الا أن نظرة المبحوثين لهذه المهن كانت سلبية، وهي تتوافق مع النظرة العامة في المجتمع لهذه المهن، فدخل سائق الشاحنة أو الخباز مثلا قد يكون أعلى من دخل المعلم أو سائق التاكسي. ويبدو أن نظافة المهنة أو نظافة العمل الذي يمارسه الفرد يلعب دورا أحيانا في نظرة المجتمع للمهنة.

ومن الملاحظ أيضا أن مهنة «المطرب» قد وقعت ضمن هذه الفئة مما يعكس النظرة السلبية نحو هذه المهنة. وأن أهمية المهنة للمجتمع لم تؤثر في نظرة المبحوثين للمهن المختلفة حيث نجد أن معظم المهن التي وقعت في الفئة الثالثة مهن مهمة وضرورية للمجتمع. ففي ظل تقييم موضوعي لأهمية المهن في المجتمع لابد أن يقع جامع القمامة في المقدمة، لان العمل الذي يقوم به جامع القمامة مهم وضروري للمجتمع، دعونا نتصور أن جامعي القمامة في مدينة معينة اعلنوا اضرابا لمدة اسبوع، فكيف تصبح المدينة؟! وساعي البريد أيضا يقوم بعمل مهم وضروري، والخباز والراعي كلهم يقومون بأعمال ضرورية وهامة.

مما سبق نستطيع أن نستنتج أن تحديد المكانة الاجتماعية لاي مهنة مرتبط بطبيعة العلاقة التي تربط هذه المهنة بعدد من العوامل، يمكن أن نصنفها إلى مجموعتين: المجموعة الأولى، تؤثر ايجابيا في مكانة المهنة بمعنى أنها اذا توافرت جميعها أو توافر جزء منها فان المكانة الاجتماعية للمهن تكون عالية. مثال ذلك التعليم والسلطة والدخل والتدريب والمهارة

والأهمية الثقافية والاجتماعية. المجموعة الثانية: تؤثر سلبيا في مكانة المهنة، بمعنى أنها اذا ارتبطت بالمهنة تكون النتيجة تدني مكانة المهنة، مثال ذلك «عدم نظافة المهنة أو الحرفة» كمهنة جامع القمامة وماسح الاحذية مثلا.

ولقد أظهر التحليل السابق أن التعليم والسلطة والدخل كانت أكثر العوامل أهمية بمعنى أنه اذا توافرت جميع هذه العوامل، او اثنان منها على الأقل، فان مكانة المهنة ستكون عالية، وهذا بالفعل ماتميزت به مهن الفئة الاولى. أما الفئة الثانية فقد امتازت بالوسطية من حيث علاقتها بالعناصر الثلاثة المهمة، كما امتازت باحتوائها لعناصر جديدة كالتدريب والمهارة الفنية والحرفية، وكذلك لعناصر ثقافية واجتماعية. أما المهن التي لاتتطلب تعليما أو تدريبا أو مهارة فقد وقعت في الفئة الاخيرة رغم أهميتها للمجتمع مثل جامع القمامة وماسح الاحذية والراعي والحارس الليلي وبائع الحليب المتجول.

ان التفسيرات التي قدمت للمكانة الاجتماعية للمهن، هي تفسيرات الباحث التي بناها على تقييم المبحوثين للمهن التي شملتها هذه الدراسة حيث أن علامة المهنة ورتبتها يعكسان بصورة أو بأخرى وضعها العام General Standing في المجتمع. كما أن وضع المهنة يعكس بصورة غير مباشرة اتجاهات المبحوثين نحو هذه المهنة أو تلك.

ومن المفيد مقارنة النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة بنتائج احدى الدراسات التي اجريت على المجتمع الامريكي عام 1963. والغرض من هذه المقارنة هو معرفة ما إذا كان للاختلافات الثقافية Cultural Variations أهمية أو تأثير في ايجاد فروق في تحديد المكانة الاجتماعية للمهن في المجتمعات المختلفة. ومن أجل هذه الغاية جرى اختيار 36 مهنة شائعة ومتشابهة في كل من المجتمعين الاردني والامريكي (انظر جدول رقم 3)، ووضع ازاء كل مهنة رتبتها وعلامتها في كلا المجتمعين، ثم جرى حساب معامل الارتباط بين علامات ورتب هذه المهن.

وقد أظهرت النتيجة أن هناك تشابها كبيرا بين علامات ورتب المهن في كلا المجتمعين، حيث كان معامل الارتباط 904، وهو ارتباط عال جدا في المقاييس الاحصائية، ودلالته الاساسية ان التباين الثقافي لم يكن له أثر في احداث اختلاف في رتب وعلامات المهن في كلا المجتمعين. اما معامل الارتباط بين رتب المهن فقد كان أقل من معامل الارتباط السابق 0,87 الا انه بقي عاليا مما يؤكد صدق النتيجة الاولى. ان السبب وراء اختيار 36 مهنة للمقارنة هو ان الكثير من المهن الشائعة في المجتمع الامريكي ليست شائعة في المجتمع الاردني، وعلى سبيل المثال نجد في المجتمع الامريكي مهنة فيزيائي، أو عالم كيميائي، عالم نفس، راهب، بيولوجي، عازف سمفونية، سماك، مهندس سكة حديد، عامل مناجم، وغيرها وهي مهن غير شائعة في المجتمع الاردني، لذلك فقد تم

جدول رقم (3)

يبين العلامة والرتبة التي حصلت عليها 36 مهنة شائعة في المجتمعين الامريكي والاردني

المهنة	امـريكـا العلامة	امـريكـا الرتبة	الاردن العلامة	الاردن الرتبة
قاضي تمييز	94	1	90,4	7
طبيب	93	2	94,64	1
محافظ	91	3	94,48	2
استاذ جامعة	90	4	93,52	4
نائب برلمان	90	5	93,84	3
محام	89	6	85,28	12
قاضي صلح	88	7	85,84	11
مدير شركة	87	8	90,64	6
رئيس بلدية	87	9	73,84	16
رجل دين	86	10	76,32	14
مدير دائرة حكومية	86	11	86,4	10
مهندس مدني	86	12	89,68	8
طيار تجاري	86	13	91,36	5
ضابط جيش	82	14	73,44	17
محاسب	81	15	70,96	20
معلم مدرسة	81	16	67,6	21
متعهد بناء	80	17	73,12	18
رسام محترف	78	18	67,52	22
موسيقار	78	19	51,92	28
أديب	78	20	81,86	13
كهربائي	76	21	64,88	23
مزارع	74	22	64,48	25
صحافي	73	23	74,88	15
رجل أمن	72	24	87,44	9
مذيـع	71	25	71,68	19
نجار	68	26	53,8	27
ساعي بريد	66	27	40,32	31
حلاق	63	28	62,88	26
ميكانيكي	62	29	64,88	23
سائق شاحنة	59	30	41,36	30
بائع حليب متجول	56	31	27,6	35
حارس ليلي	50	32	35,6	32
جرسون	49	33	31,68	33
سائق تاكسي	49	34	50,16	29
جامع قمامة	39	35	27,92	34
ماسح أحذية	34	36	24,16	36

فقط اختيار المهن الشائعة في كلا المجتمعين، اي ان عامل الشيوع هو الوحيد الذي أثر في عملية الاختيار. ان نتائج هذه الدراسة تتفق مع النتائج التي توصلت اليها الدراسات التي اجريت على مجتمعات اخرى. وهي تؤكد بأن الاختلافات الثقافية بين المجتمعات لاتؤثر في تقييم الافراد للمهن الشائعة في المجتمعات المختلفة، وتؤكد ايضا ان هناك تشابها كبيرا في المكانة الاجتماعية التي تحتلها المهن المختلفة في المجتمعات التي تمت دراستها. ولعل التشابه في المنطلقات التي يعتمدها الفرد في تقييمه للمهن المختلفة، هي التي أدت إلى التشابه في تقييم هذه المهن من قبل الافراد في المجتمعات المختلفة، حيث ان التعليم، والدخل، والسلطة عناصر مهمة في كل المجتمعات البشرية، وحيث أن المهن التي تستحوذ على هذه العناصر هي ايضا نفس المهن في كل المجتمعات، فاذن لاغرابة في أن نتائج الدراسات التي اجريت في مجتمعات متباينة جاءت متشابهة إلى حد كبير. وان التشابه في المكانة الاجتماعية للمهن المختلفة الذي أثبتته الدراسات العديدة يجب ان لايحول دون اجراء دراسات مشابهة في المجتمعات المختلفة وعلى فترات زمنية متباعدة، فمن الممكن ان تحدث تحولات أو تغيرات على مكانة المهن مع مرور الزمن، وقد يكون هناك مجتمعات تنظر إلى المهن نظرة مختلفة تماما عما تنظر اليها مجتمعات أخرى.

الخلاصة

حددت هذه الدراسة الرتبة التي احتلتها ستون مهنة شائعة في المجتمع الاردني. وقد اظهرت هذه الدراسة ان هناك مجموعة من العوامل تؤثر في نظرة المجتمع لاي مهنة من المهن، وكان من ابرز هذه العوامل مستوى التعليم ومعدل الدخل والسلطة. واظهرت هذه الدراسة ان الفروق الثقافية بين المجتمعات المختلفة لم يكن لها فاعلية في احداث اختلافات في المكانة التي تتمتع بها المهن في تلك المجتمعات، بمعنى ان هناك توافقا كبيرا في تقييم المهن في المجتمعات المختلفة. ويرجو الباحث ان تكون هذه الدراسة بداية لدراسات اخرى يقوم بها المهتمون في المجتمعات العربية الاخرى، وأن تكون بداية لدراسات طولية تجرى على فترات زمنية متباعدة لرصد وملاحظة اي تغيير قد يطرأ على المكانة الاجتماعية التي تتمتع بها المهن التي تمت دراستها.

الهوامش

1) لمعرفة هذه النسبة يقسم حجم العينة على مجتمع الدراسة الكلي.

2) المقصود بالسلطة هنا هو الاهمية في التنسيق بين الفعاليات المختلفة، خاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين الدولة والمواطنين كالحكام الاداريين ورجال الامن.

المصادر

Abrahamson, M. & Hornung, A.
1976 Stratification and Mobility. New York: Macmillan

Anderson, W.
1934 "The Occupational Attitudes of College Men." Journal of Social Psychology 5: 435 - 466.

Broom, L. & Jones, F.
1970 "Status Inconsistency and Political Preference: The Australian Case." American Sociological Review 35: 987 - 1001.

Coleman, R. & Rainwater, L.
1978 Social Standing in America: New Dimensions of Class. New York: Basic Books.

Counts, G.
1925 "Social Status of Occupations." School Review 33: 16 - 27.

Deeg, M. & Paterson, G.
1947 "Changes in Social Status of Occupations." Occupations 25: 205 - 208.

Gillbert, E. & Kahl, J.
1982 American Class Structure: A New Synthesis. Homewood, IL: Dorsey Press.

Hodge, R., Treiman, D. & Rossi, P.
1966 "A Comparative Study of Occupational Prestige." American Journal of Sociology 70: 286 - 302.

Inkeles, A. & Rossi, P.
1956 "National Comparisons of Occupational Prestige." American Journal of Sociology 61: 329 - 339.

Laumann, E. & Segal. D.
1971 "Status Inconsistency and Ethnoreligious Group Membership as Determinants of Social Participation and Political Attitudes." American Journal of Sociology 77: 33 - 60.

Lehman, H. & Witty, P.
1931 "Further Study of the Social Status of Occupations." Journal of Educational Sociology 5:101-112

Lenski, G.
1984 Power and Privilege: A Theory of Social Stratification. Durham, NC: University of North Carolina Press.

National Opinion Research Center
1947 "Jobs and Occupations: A Population Evaluation." Public Opinion News 9: 3 - 13.

Olsen, M. & Tully, J.
1972 "Socioeconomic-Ethnic Status Inconsistency and Preference for Political Change." American Sociological Review 37: 560 - 574.

Smith, M.
1943 "An Empirical Scale of the Prestige Status of Occupations." American Sociological Review 8: 185 - 192.

Treiman, D.
1977 Occupational Prestige in Comparative Perspective. New York: Academic Press.



المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت
مجلة فصلية، تخصصية، محكمة

رئيس هيئة التحرير
د. عبد الرحمن أحمد الأحمد

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكياً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية ـ ص.ب ١٣٢٨١ كيفان ـ الرمز البريدي **71953** الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

أثر الحرب على خصوبة المرأة اللبنانية

محمد فاعور
الجامعة الاميركية - بيروت

مقدمــــة

احدثت دورة العنف في لبنان متغيرات اساسية في بنية المجتمع اللبناني تاركة آثارها المباشرة وغير المباشرة في كل مدينة وقرية وشارع. والمرأة اللبنانية، كما الرجل والطفل والاسرة، عصفت بها رياح الحرب المتواصلة بجنون، وفرضت عليها وقائع جديدة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي أثر كل منها وتأثر بالاوضاع السياسية والامنية. فاقتصاديا، يعاني المجتمع اللبناني منذ أوائل 1984 من وضع شديد الصعوبة بعد ان تكبدت القطاعات الاقتصادية المختلفة، الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، خسائر جسيمة - بسبب استمرار الاوضاع المضطربة سياسيا وأمنيا - في المجالين الاجتماعي والديموغرافي، وأفرزت سنوات الحرب مشاكل مستعصية ابرزها التهجير القسري من منطقة الى اخرى داخل لبنان الذى طال مئات الآلاف من السكان، وهجرة الشباب والاسر الى الخارج، ومشاكل الاسكان والجريمة.

لقد أثرت هذه المتغيرات الموضوعية في حياة وسلوك المرأة في لبنان، على وجه العموم، وفي العاصمة بيروت، على وجه الخصوص. وخصوصية بيروت. الكبرى - كمنطقة ادارية تشمل في هذه الدراسة بيروت الغربية وبيروت الشرقية والضاحية الجنوبية - انها كانت أكثر المناطق اللبنانية تعرضا للعنف والمعارك منذ بداية الاحداث الدامية عام 1975 (كما سنبين لاحقا بالارقام)، وربما أشدها تأثرا بالنتائج السلبية للحرب على مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والديموغرافية. وهذا ما دفعنا الى البحث في ارتباط ذلك بجوانب من السلوك الاجتماعي للمرأة وتحديدا بخصوبتها. ولا يخفى ما للخصوبة البشرية من أثر في نمو المجتمعات فضلا عن أهميتها الخاصة في لبنان حيث تتفاوت مستويات الخصوبة بين الطوائف الدينية في بلد وزعت فيه المناصب السياسية

الرئيسة عند اعلان الاستقلال على أساس الحجم السكاني لهذه الطوائف (Chamie, 1981).

البيانات الاحصائية

ان دراسة اثر الحرب على الخصوبة البشرية يتطلب مقارنة بيانات احصائية سليمة وعائدة على الاقل لنقطتين زمنيتين : الاولى قبل بداية الحرب، والثانية بعد مرور فترة زمنية كافية لاستحداث التغيير المتوقع. في هذا البحث، نستخدم بيانات ذات نوعية جيدة[1] عائدة للاعوام 1970, 1971, 1984 و 1985. وهي بيانات مستقاة من أربعة مسوح بالعينة : الاول اجرته وزارة التصميم العام في كل محافظات لبنان عام 1970 تحت عنوان «بحث القوة العاملة»، والثاني مسح للخصوبة في كل لبنان قامت به جمعية تنظيم الاسرة عام 1971، والثالث مسح صحي لمدينة بيروت أشرفت عليه الجامعة الاميركية أواخر 1983 وأوائل 1984، أما المسح الرابع فهو ديموغرافي تربوي نفذته مؤسسة الحريري في شباط 1985، ويشمل الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت ومحافظتي الشمال والبقاع.

تتناول البيانات أربع مناطق جغرافية ـ ادارية : مدينة بيروت، ضاحية بيروت الجنوبية، محافظة الشمال، ومحافظة البقاع، وذلك في نقطتين زمنيتين هما 1970 و 1985. وللخصوبة البشرية في هذه البيانات مقياسان : الاول هو معدل المواليد المنمّط للامم المتحدة الذي يستند الى معدلات نمطية للخصوبة حسب العمر قامت بتحديدها الامم المتحدة (Shryock & Siegel, 1980). وهذا المعدل أكثر دقة لدراسة المتغيرات الجغرافية والزمنية للخصوبة من معدل المواليد الأولى لأن هذا الاخير يغفل توزيع السكان حسب العمر والجنس مع ان كليهما يدل على عدد المواليد لكل 1000 نسمة في سنة محددة. المقياس الثاني للخصوبة هو معدل الخصب الاجمالي للمتزوجات الذى يعبّر عن عدد المواليد لكل 1000 امرأة متزوجة في سنة محددة استنادا الى معدلات الخصوبة حسب العمر في تلك السنة. وهذا المقياس هو في هذه الدراسة المتغير التابع. أما المتغيرات المستقلة فهي، أولا : المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي للمنطقة ويمثله معدل الأمية بين الراشدات. ونعرّف هذا المعدل هنا بأنه نسبة النساء من ذوى الاعمار 20 فأكثر اللواتي لم يتممن المرحلة الابتدائية. ثانيا : حدة العنف في الحرب وقد قيست بنسبة القتلى والجرحى والمخطوفين الى عدد السكان في كل منطقة خلال الفترة 1975 - 1985. وبالاضافة الى هذين العاملين هناك عوامل أخرى سنتحدث عن أهميتها في متن البحث دون أن ندرجها ضمن البيانات.

الاطار النظري والفرضيات

تؤثر عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الخصوبة بصورة غير مباشرة عن

طريق التأثير في عدد من العوامل الوسيطة التي يغلب عليها الطابع البيولوجي وأبرزها معدل الزواج وسن الزواج واستعمال وسائل منع الحمل والارضاع الطبيعي (Bongaarts, 1985). وتضم عوامل التنمية التحضّر والتصنيع ورفع مستوى التعليم وتحسين الاحوال الصحية والمعيشية وخفض معدلات وفيات الاطفال ورفع مكانة المرأة الاجتماعية ومشاركتها في العمل المأجور (Easterlin & Crimmins, 1985). كما يؤكد بعض الباحثين على دور خدمات تنظيم الاسرة في توعية المرأة وتسهيل حصولها على موانع الحمل (Mauldin & Berelson, 1978).

لدى تطبيق هذه النظريات على المجتمعات العربية تبيّن ان معظم عوامل التنمية المذكورة آنفا لا تؤثر بمعدلات الانجاب. فالتحضر ونصيب الفرد من الناتج القومي، وانخفاض معدلات الوفيات، واستيراد البضائع الاستهلاكية الحديثة من الغرب، وتوسيع شبكة الاتصال والاعلام وربطها بالعالم الغربي، ليست عوامل كافية لدفع النساء كي يستعملن وسائل منع الحمل (Caldwell & Caldwell, 1982). والعامل التنموي اليتيم الذي أثبت اهميته في التأثير بمعدلات الانجاب في مختلف الدول العربية هو المستوى التعليمي للمرأة (Zurayk, 1987). بالنسبة للبنان، وجدنا ان الاختلافات الجغرافية والزمنية لمعدل الامية بين الاناث كبيرة. أما معدلات مشاركة المرأة في العمل فلم تختلف كثيرا بين عامي 1970 و 1985. ولم تكن اختلافاتها الجغرافية منتظمة أو بيّنة، كما ان ارتباطها بالخصوبة والتعليم ليس هاما (Faour, 1986a). من جهة ثانية، ليس مفيدا استخدام التحضر، كعامل للتنمية لتفسير اختلافات الخصوبة بين مدينة بيروت وضاحيتها الجنوبية لأن مستوى التحضر متساو في الاثنين، فضلا عن وجود تفاعل يومي بين المنطقتين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. لذا، سنكتفي باستخدام معدل الامية كمؤشر للمرحلة التنموية في كل منطقة لبنانية شملها البحث.

فيما يتعلق بدور خدمات تنظيم الاسرة في التأثير بمستوى الخصوبة في لبنان، فقد اعتبر Mauldin & Berelson (1978) و Lapham & Mauldin (1985) ان برنامج تنظيم الاسرة في لبنان الذى ترعاه جمعية خاصة ضعيف جدا، وذلك استنادا الى قائمة مفصلة من المقاييس التي تم تطبيقها على برامج تنظيم الاسرة في عدد كبير من دول العالم. وقد قمنا بمقارنة اعداد النساء اللواتي حصلن على موانع الحمل من جمعية تنظيم الاسرة في مختلف المناطق اللبنانية خلال عام 1984 بمجموع النساء اللواتي يستعملن موانع الحمل [2]، فوجدنا ان النسب متدنية (من 3 الى 10٪) مما يؤكد صحة الاعتقاد لدى الديموغرافيين العالميين بان دور خدمات تنظيم الاسرة في لبنان كمحدد للخصوبة ليس هاما ولا يرقى ابدا الى مستوى اهمية عوامل التنمية. ومن ثم يمكن اسقاط هذا العامل من المحددات الرئيسية للخصوبة

البشرية في لبنان. أما دور الحرب اللبنانية في التأثير بالخصوبة البشرية، ففرضية هذا البحث تقول بأن المناطق اللبنانية التي عانت أكثر من غيرها من ويلات الحرب شهدت انخفاضا اكبر في معدل المواليد من المناطق الآمنة نسبيا، بصرف النظر عن المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي لهذه المناطق. واذا أخذنا دور الحرب والتنمية معا، فالفرضية تقول ان ارتباطهما بالخصوبة عكسي، فكلما ازدادت معاناة الناس من جرّاء الحرب في منطقة ما و/أو كلما ارتفع مستواها التنموي، انخفضت فيها الخصوبة.

جدول رقم (1)

افتراضات تأثير الحرب اللبنانية وعوامل التنمية
في معدلات الانجاب

	مستوى النماء الاجتماعي 1985			
	مرتفع		منخفض	
	حرب شرسة	حرب أقل شراسة	حرب شرسة	حرب أقل شراسة
افتراضات تأثير الحرب	انخفاض عال في معدلات الانجاب	انخفاض معتدل في معدلات الانجاب	انخفاض عال في معدلات الانجاب	انخفاض ضئيل في معدلات الانجاب

وتأثير الحرب في الخصوبة ناتج، في رأينا، عما فعلته الحرب في خصائص الاسرة وعلاقاتها وقيمها الاجتماعية لاسيما الانجابية. ففي المناطق التي عانت ظروف الحرب القاسية، لاسيما بيروت وضواحيها، تأقلم السكان مع الواقع الجديد باجراء تغييرات هامة في حياتهم الاجتماعية. لقد نشأت ابّان المعارك الطويلة التي قضاها الناس في الاقبية والملاجيء علاقات اجتماعية جديدة تختلف عن العلاقات الاسرية التقليدية. فالمرء وقت الشدة، حين يصبح الموت أمامه قاب قوسين أو أدنى وهو بعيد عن أفراد عشيرته أو أقربائه، يسعى جاهدا في البحث عن جار قريب يشاطره محنته أو يقدم له العون اذا ما حلّت به أو بعائلته مصيبة من جراء المعارك كالموت أو الجرح أو المرض، وكم من اناس اصيبوا أو قتلوا دون ان يتمكن أقرب أقربائهم من مساعدتهم أو الوصول اليهم، في حين اندفع جيرانهم لمساعدتهم على خير وجه. وفي الامثال اللبنانية: «جار قريب خير من شقيق بعيد».

ان ضعف تأثير العشيرة والاسرة الممتدة على حياة وسلوك الزوجين، في الوقت الذى نمت فيه علاقاتهم الاجتماعية الجديدة مع الجيران، عامل هام قد يساهم في نشوء أو تدعيم

سلوك انجابي جديد يقوم على الاسرة النووية صغيرة الحجم. فالاسرة الممتدة في المشرق العربي عامل اساسي في استمرارية الخصوبة المرتفعة نظرا لتجسيدها التنظيم الاجتماعي الذي يتميز بالقيم المشجعة للانجاب المرتفع (Caldwell & Caldwell, 1982).

وكما اسهمت الحرب في ترعرع هذه العلاقات الجوارية المميزة بين القاطنين في نفس المبنى أو الشارع، دفعت الناس ايضا، لاسيما في بيروت وضواحيها. الى مستوى مرتفع من الذاتية والفردية. فالشعور بخطر الموت المحيق ينعش هذه الصفات لدى الانسان، تماما كما صوّر القرآن الكريم تصرفات الناس من هول يوم القيامة حين يفر الانسان من أقرب الناس اليه لأن لديه همّا يكفيه: ﴿يوم يفر المرء من اخيه، وامه وابيه، وصاحبته وبنيه، لكل امرىء منهم يومئذ شأن يغنيه﴾ سورة عبس الآية 33 - 37. وروايات الناس ومشاهداتهم تتحدث عن امهات هربن من منازلهن ساعة احتدام المعارك تاركات وراءهن واحدا أو أكثر من أطفالهن، وعن ابناء شبان لم يخاطروا بحياتهم لانقاذ والديهم من الموت. في مثل هذه الساعات العصيبة، يفكر المرء أولا بالحفاظ على حياته هو، وقلة من الناس تخاطر بحياتها لانقاذ الآخرين حتى ولو كان الآخرون أحبّ الناس اليهم وأقربهم منهم.

في ضوء هذه المتغيرات، يصبح الاولاد العديدون عبئا كبيرا على الوالدين لاسيما اذا كانوا اطفالا. فالاسرة التي لديها عدد كبير من الاطفال يصعب عليها التنقل السريع من منزل الى آخر أو من منطقة تشهد معارك طاحنة الى منطقة اخرى أكثر أمانا. علاوة على ذلك، كانت هناك صعوبة في تأمين الحاجات المعيشية الاساسية في مدينة تنقطع عنها بعض المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية من وقت الى آخر في حين تنتعش السوق السوداء والاسعار الخيالية لهذه السلع.

الخصوبة واختلافاتها الجغرافية

يبين الجدول رقم (2) ان معدل المواليد المنمط شهد انخفاضا بين عامي 1970 و 1984، بلغ حده الاقصى في الضاحية الجنوبية (42٪)، بينما كان الانخفاض متقاربا في المناطق الاخرى (بين 23٪ و 27٪). لكن هذا المعدل في عام 1984 كان أدنى في بيروت (17,2 مولودا لكل ألف من السكان) منه في الضاحية (25,5 مولودا لكل ألف من السكان). الفرق في معدل المواليد بين بيروت والضاحية الجنوبية عائد لاختلاف انماط الزواج بينهما بشكل رئيسي، وليس لتباين في مستوى الخصوبة بين المتزوجات. يظهر ذلك جليا عند مقارنة معدلات الخصب الاجمالية للمتزوجات بين المناطق لعام 1984، حيث يتساوى تقريبا معدلا الخصب في بيروت والضاحية (5877 لبيروت و 5970 للضاحية)، كذلك يتساوى تقريبا معدلا البقاع والشمال (7277 للبقاع و 7029 للشمال).

جدول رقم (2)
معدل المواليد الاولي ومعدل المواليد المنمط حسب السنة والمنطقة

مؤشر الخصوبة	المنطقـــــة الاداريـــــة							
	مدينة بيروت		الضاحية الجنوبية		محافظة الشمال		محافظة البقاع	
	1970	1983	(*)1970	1984	1970	1984	1970	1984
معدل المواليد الاولي (بالالف)(**)	21,4	19,2	34,6	26,6	30,2	28,6	29,8	28,7
معدل المواليد المنمط(***)	23,4	17,2	44,1	25,5	38,3	29,3	40,1	31,0
معدل الخصب الاجمالي للمتزوجات (بالالف)(****)	—	5877	—	5970	—	7029	—	7277
نسبة التغير في معدل المواليد المنمط بين عامي 1970 و 1984 (بالمائة)(*****)	26,5-		42,2-		23,5-		22,7-	

ملاحظة :

(*) نظرا لعدم توفر بيانات عن الضاحية الجنوبية لعام 1970، وبما ان الغالبية الساحقة من سكانها هم مهاجرون من محافظتي الجنوب (اكثر من 50في المائة) والبقاع (اقل من 50 في المائة)، اعتبر معدل الضاحية مساويا لمتوسط معدلي الجنوب والشمال. ان استخدام الوسط المرجح بدلا من المتوسط الحسابي هو المفضل لو توفرت بصورة دقيقة نسب السكان القادمين من الجنوب والبقاع. لكن المتوسط الحسابي هنا هو تقدير محافظ نظرا لان محافظة الجنوب التي قدم منها أكثر من نصف السكان كانت تتصف في عام 1970 باعلى معدل للخصوبة بين المناطق وبأدنى مستوى من التطور الاقتصادي والاجتماعي انظر (Central Directorate of Statistics, 1972, vol.II).

(**) عدد المواليد في عام 1970 = عدد السكان في سن صفر مقسوما على احتمال التعمير من سن صفر الى سن 1 وذلك استنادا الى (Courbages & Fargues, 1974:30).

(***) يستند معدل المواليد المنمط الى المجتمع النمطي أو المعياري الذي حددته الامم المتحدة كما ورد في المرجع : Shryock & Siegel, 1980: 482-484

(****) الفرق بين معدلي الخصب لبيروت والضاحية غير هام احصائيا، كذلك بالنسبة للفرق بين معدلي الشمال والبقاع، اما الفرق بين بيروت او الضاحية وكل من البقاع والشمال فهام احصائيا، وذلك لدى استخدام النسب المئوية للفروقات. فالمعدل في الضاحية مثلا، ادنى من مثيله في الشمال بـ 50٪.

(*****) ان الفروقات بين نسب التغير في معدل المواليد المنمط بين بيروت والشمال وبين البقاع والشمال وبين بيروت والبقاع كلها غير هامة احصائيا. اما الفرق بين نسبة التغير في الضاحية ونسبتها في كل من بيروت او الشمال او البقاع فهام احصائيا (.01 level) وذلك باستخدام اختبار Difference of Proportions.

المصدر :

1) Central Directorate of Statistics (1972) L'Enquete Par Sondage Sur La Population Active Au Liban, Vol. II. Beirut: Ministry of Planning, Lebanon.

2) Zurayk, H., Faour, M. & Awn, S. (1985) "Socioeconomic and Demographic Conditions". pp. 38-68 in H. Zurayk & H. Armenian (Eds.), Beirut 1984: A Population and Health Profile. Beirut: American University.

3) مؤسسة الحريري 1985، دراسة عن حاجة المناطق اللبنانية للمدارس. بيروت.

المعروف ان معدل الخصب الاجمالي للمتزوجات يتأثر بشكل بارز بنسب استعمال موانع الحمل وبمدى فعالية هذه الموانع. وتشير البيانات في هذا الصدد الى ان نساء الضاحية أكثر استعمالا لوسائل منع الحمل الفعالة من نساء المناطق الاخرى بالرغم من ان نسبة استعمال الموانع، الفعالة وغير الفعالة معا، في الضاحية هي أدنى من مثيلتها في بيروت (27٪ في الضاحية و60٪ في بيروت). لقد بلغت نسبة المتزوجات اللواتي كن يستعملن عام 1985، الحبوب أو اللولب أو التعقيم (45٪) من مجموع المتزوجات في الضاحية بالمقارنة مع (32٪) من مثيلاتهن في بيروت و (36٪) في البقاع و (34٪) في الشمال (جدول رقم 3). هذا يدل على أن الاختلاف في استعمال الموانع بين نساء الضاحية من جهة ونساء المناطق الاخرى، من جهة ثانية، اختلاف جوهرى وهام احصائيا. لماذا حدث ذلك في الضاحية دون سائر المناطق؟ ولماذا تتشابه بيروت والضاحية الجنوبية في معدل الخصب الاجمالي للمتزوجات؟ وهل لذلك علاقة بمستواها الاقتصادى والاجتماعي؟.

جدول رقم (3)

نسبة النساء المتزوجات اللواتي يستعملن موانع الحمل

في عام 1985 حسب المنطقة الادارية ووسيلة منع الحمل (بالمائة)

وسيلة منع الحمل	بيروت 1984	الضاحية الجنوبية 1985	الشمال 1985	البقاع 1985
لولب	11,9	16,9	11,6	10,9
حبوب	15,4	22,0	20,6	20,1
تعقيم	4,7	6,2	3,8	2,8
حقنة	0,4	0,5	0,5	0,2
العازل الرجالي (كوندوم)	4,0	1,0	1,9	2,4
العد الشهري	14,4	5,8	6,4	6,4
العزل	9,3	2,1	7,9	7,3
موانع اخرى	0,5	1,9	1,2	1,6
جميع الموانع	60,2	56,5	53,8	51,8
عدد النساء	1834	2379	3321	1060

المصدر : مؤسسة الحريري 1985، دراسة عن حاجة المناطق اللبنانية للمدارس. بيروت.

Zurayk, H., Faour, M. & Awn, S. (1985) "Socioeconomic and Demographic Conditions." pp. 38-68 in H. Zurayk & H. Armenian (Eds.), Beirut 1984: A Population and Health Profile. Beirut: American University.

الخصوبة والأمية

لدى استعراض المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي، الممثّل هنا بمعدل الأمية، يتبين لنا ان العاصمة بيروت حافظت على مستواها المتميز عن سائر المناطق، حيث بلغ معدل الأمية بين النساء فيها (29٪) عام 1985، في حين بلغ هذا المعدل في الضاحية والشمال والبقاع (53 و 56 و 63٪)، على التوالي (جدول رقم 4). من جهة ثانية، انخفض معدل الأمية بين النساء بنسب متفاوتة بين المناطق خلال الفترة 1970 - 1985، بالغا حده الأقصى في بيروت (47٪). وقد صنفّنا المناطق اللبنانية وفق معدل الأمية بين الاناث للدلالة على المستوى الاجتماعي أو المرحلة التنموية فكانت النتيجة ان بيروت احتلت الموقع الأول في النماء الاجتماعي في حين شغلت الضاحية والشمال والبقاع معا الموقع الثاني والأخير (جدول رقم 4). أي أن الضاحية تتمتع بخصوبة متدنية مساوية لبيروت لكن معدل الأمية فيها أعلى من بيروت بـ(83٪)، وهذا استثناء للعلاقة العكسية. التي ظهرت بين المستوى الاجتماعي ومعدل الانجاب، فكيف نفسّر ذلك؟.

جدول رقم (4)

معدل الامية بين الاناث البالغات (20) سنة وما فوق حسب السنة والمنطقة (بالمئة)

السنـــة	المنطقة الاداريـــة			
	بيروت	الضاحية الجنوبية	محافظة الشمال	محافظة البقاع
1970	٪55	٪88	٪84	٪88
1985	29	53	56	63
نسبة التغير بين عامي 1970 و 1985 (بالمائة)	47-	40-	33-	28-
المستوى الاجتماعي استنادا الى معدل الأمية، 1985	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض

ملاحظة :

اذا استخدمنا اختبار Difference of Proportions Test يتبين أن الفرق بين معدل الامية في بيروت عام 1985 ومثيله في كل من المناطق الاخرى هام احصائيا (.01 level). الفرق بين الشمال والبقاع غير هام احصائيا (.01 level). اما الفرق بين معدلي الضاحية وكل من الشمال والبقاع فهو غير هام احصائيا (.01 level). بناء على ذلك يمكن اعتبار المستوى الاجتماعي أو التنموي لبيروت مرتفعا وللضاحية والشمال والبقاع منخفضا.

هناك عامل هام لم نتطرق اليه حتى الآن وهو التغيرات الجذرية في التوزيع الطائفي داخل بعض المناطق اللبنانية من جراء التهجير، وهو الهجرة الداخلية القسرية التي نتج عنها فرز طائفي واضح بفعل الاحداث الدامية منذ عام 1975. ان المناطق التي غطاها مسح الحريري (1985) في الشمال والبقاع لم تشهد تهجيرا واسعا لسكانها الاصليين،[3] ومن ثم يمكن اعتبار تأثير التهجير والفرز الطائفي غير مهم في هذه المناطق. بالنسبة لمدينة بيروت، شمل مسح الجامعة الامريكية (1985) السكان المقيمين في الشطرين الغربي والشرقي. أما المهجّرون فقد تم استثناؤهم بصرف النظر عن مكان اقامتهم الحالية. ورغم ان نسبة المسلمين المقيمين في الشطر الغربي قد ارتفعت منذ عام 1975، الا أن تمثيل العينَة للمسيحيين في الشطر الشرقي كافيا، في تقديرنا، لعدم اعتبار عامل التوزيع الطائفي هاما في تأثيره على معدل الانجاب في مدينة بيروت. أما في الضاحية فقد كان التغير في التوزيع الطائفي جذريا، غير ان استخدامنا لمعدلات الانجاب العائدة لسكان الجنوب والبقاع في عام 1970، وهي المناطق التي قدم منها معظم سكان الضاحية الحاليين، يلغي أثر العامل الطائفي في انخفاض معدلات المواليد في الضاحية. وكان متوقعا ان نجد نمطا مختلفا من الخصوبة البشرية في الضاحية استنادا الى مسح الخصوبة عام 1971 (جمعية تنظيم الاسرة، 1974) حيث تبين ان معدل الانجاب لدى الطائفة الشيعية التي تشكل الغالبية الساحقة من سكان الضاحية هو الأعلى بين سائر الطوائف اللبنانية. كيف اذن نفسر هذه الظاهرة المستجدة في الضاحية؟.

الخصوبة والحرب

انطلاقا من الفرضية المطروحة في البحث حول دور الحرب في خفض الخصوبة، ارتأينا ان نقيس حدة العنف في الحرب كعامل محدد لمستوى الخصوبة، فتم جمع عدد القتلى المصرح عنهم في صحيفة «النهار» غير الحزبية خلال الفترة 1975 - 1985[4]، وكذلك عدد القتلى والجرحى والمخطوفين كمؤشرين لشراسة المعارك وعنف القتال. ثم جرى حساب نسبة كل من هذه الأرقام الى عدد السكان المقدر لكل منطقة عام 1980، وهو منتصف الفترة الزمنية 1975 - 1985.

يبين مؤشرا العنف المعتمدان في هذه الدراسة ان الضاحية الجنوبية تحتل الموقع الاول في تجربتها مع العنف ومعاناتها من ويلات الحرب ـ 26 قتيلا لكل الف من السكان حسب المؤشر الاول و66 قتيلا وجريحا ومخطوفا لكل الف من السكان حسب المؤشر الثاني ـ تتبعها مباشرة مدينة بيروت ـ 19 قتيلا لكل الف من السكان حسب المؤشر الاول و49 قتيلا وجريحا ومخطوفا لكل الف من السكان حسب المؤشر الثاني ـ. أما محافظة البقاع فنعمت بالموقع الاكثر امانا ـ 4 قتلى لكل الف من السكان حسب المؤشر الاول و 12من القتلى

والجرحى والمخطوفين لكل الف من السكان حسب المؤشر الثاني (جدول رقم 5). بعبارة ثانية، استنادا الى الأهمية الاحصائية لاختلافات المؤشر الثاني للعنف بين المناطق، يمكننا التمييز بين أربع مستويات للعنف : مرتفع جدا، مرتفع، متوسط، ومنخفض. لكن

جدول رقم (5)

مؤشرات حدة العنف في الحرب اللبنانية حسب المنطقة

عدد السكان ومؤشر العنف	مدينة بيروت	الضاحية الجنوبية	محافظة الشمال	محافظة البقاع
عدد السكان المقدر لعام 1980 (بالالاف)(*)	537	215	536	316
عدد القتلى بين نيسان 1975 ونيسان 1985(**)	10059	5681	2806	1123
نسبة القتلى للسكان (بالالف)	19	26	5	4
عدد القتلى والجرحى والمخطوفين بين 1975 و 1985(**)	26492	14175	8608	3911
نسبة القتلى والجرحى والمخطوفين لسكان(***) (بالالف)	49	66	16	12
حدة العنف	مرتفعة	مرتفعة جدا	متوسطة	منخفضة

(*) احتسبت اعداد السكان لعام 1980 استنادا الى اعدادهم في عام 1970 حسب ما ورد في مسح القوة العاملة والى اعدادهم في عام 1988 حسب النتائج الاحصائية لـ «حملة مساعدات خادم الحرمين الشريفين» المفصلة في :

Faour, M. (In press) "The Demography of Lebanon: A Reappraisal." Middle Eastern Studies.

والاستثناء الوحيد هو الضاحية الجنوبية احتسب عدد سكانها عام 1980 انطلاقا من عددهم عام 1988، مع اعتبار معدل النمو السكاني خلال الفترة 1970 - 1988 مساويا لمتوسط معدلي النمو للبقاع والجنوب، وهي المناطق التي قدم منها معظم سكان الضاحية الحاليين.

(**) المصدر هو جريدة «النهار» للفترة المذكورة.

(***) اذا استخدمنا النسب المئوية للفروقات يتبين ان الفروقات في نسب القتلى والجرحى والمخطوفين هامة بين مختلف المناطق. وعلى هذا الأساس تم تصنيف حدة العنف بالمرتفعة جدا في الضاحية، بالمرتفعة في بيروت، بالمتوسطة في الشمال، وبالمنخفضة في البقاع.

الفرق بين المرتفع جدا والمرتفع، أدنى بكثير من الفرق بين المرتفع والمتوسط. كذلك فان الفرق بين المتوسط والمنخفض ليس كبيرا وان كان هاما من الناحية الاحصائية. من هنا، يمكن الحديث عن مستويين رئيسيين للعنف: مرتفع وتمثله الضاحية وبيروت مع فرق هام في حدة العنف بينهما، ومنخفض وتمثله البقاع والشمال مع فرق هام في حدة العنف بينهما. في المستوى المرتفع، War Zone نجد ان بيروت والضاحية لديهما معدل منخفض للخصوبة (معدل الخصب الاجمالي للمتزوجات) رغم الفرق الشاسع في معدل الأميّة بين الاناث، مما يدفعنا للقول بان شراسة الحرب في الضاحية الجنوبية التي فاقت بآثارها تلك التي وقعت في بيروت ربما ساهمت في خفض الخصوبة في الضاحية الى المستوى الذى وصلته العاصمة. أي أن دور الحرب أكبر من دور العوامل التنموية عندما تطول مدته وتكون حدّته عالية وشراسة المعارك فيه مرتفعة (جدول رقم 6).

جدول رقم (6)

أثر الحرب والتنمية على خصوبة المرأة في لبنان

(معدل الخصب الاجمالي للمتزوجات: مواليد لكل 1000 امرأة متزوجة)

شراسة الحـــرب	مستوى النماء الاجتماعي 1985	
	مرتفع	منخفض
عالية جدا		الضاحية الجنوبية (5970)
عاليـــة	بيـــروت (5877)	
متوسطـة		الشمـــال (7029)
متدنيـة		البقـــاع (7277)

أما في المستوى المنخفض للعنف، فنجد البقاع والشمال، حيث الخصوبة مرتفعة دون فرق هام بينهما، لا تختلفان في معدل الأمية بين الاناث وانّما في حدة العنف، وان كانت الفروقات غير كبيرة. وتفسير ذلك، في رأينا، ان الاختلافات في حدة العنف عندما يكون المستوى العام للعنف منخفضا مثلا (معارك محدودة، قصف مدفعي لمدة قصيرة يتبعه هدنة طويلة، الخ. . . .) لا تؤثر بشكل ملموس في مستوى الخصوبة. فالوضع هنا أشبه بالوضع الأمني العادي في المجتمعات التي لا تعيش حروبا أهلية متواصلة. في هذه الحالة

ترتبط الخصوبة البشرية فقط بالعوامل التنموية. وبما ان العامل التنموي في حالتي البقاع والشمال، وهو معدل الامية، متقارب بين المنطقتين، فان الخصوبة ايضا متقاربة.

وهكذا يمكن الاستنتاج بان دور الحرب في خفض الخصوبة هام فقط في الحالة التي يكون فيها العنف متواصلا لفترة طويلة وشرسا ومدمرا، أما في حالة عدم الاستقرار الأمني الذى تصاحبه معارك متقطعة ذات الأثر التدميري المحدود مع وجود فترات طويلة من الأمان والسلم، فان ارتباط الحرب بالخصوبة غير هام. لكن تأثير الحرب اللبنانية في الخصوبة البشرية واختلافاتها هو اساسا غير مباشر وذلك عن طريق التأثير في عوامل اخرى اقتصادية واجتماعية ونفسية. ورغم غياب الدراسات الاختبارية التي تقيس هذه العوامل، فالمشاهدات والتجارب والتقارير الصحفية التي أوردناها في سياق البحث تلقي بعض الضوء على ذلك. والسؤال الذى يرد في الذهن هنا هو الآتي : هل أثر الحرب الذي درسناه عارض أم دائم؟.

لا شك أن الموضوع قابل للنقاش فأثر الحرب العالمية الثانية في انخفاض الخصوبة في اوروبا والولايات المتحدة قد زال بزوال الحرب فعاد الناس الى التزاوج والتكاثر بصورة ملحوظة، وان لسنوات محدودة. لكن انسحاب هذه التجربة العالمية على الوضع اللبناني ليس بالضرورة مؤكدا أو حتى واردا. فامتداد الحرب سنوات عديدة ساهم في نشوء عادات جديدة لها قوة استمرار ترتفع كلما طال أمد الحرب، وكما اعتاد الناس على انقطاع الكهرباء واستبدل كثير منهم خدمات الدولة بمولّدات خاصة، واستعاض آخرون عن خطوط التلفون العامة بأجهزة اللاسلكي، كذلك يمكن للأزواج أن يعتادوا على عدد قليل من الاولاد، ويمكن للناس ان يحبذوا زواج البنت في سن متقدمة.

ان مثل هذه التغيرات السلوكية ترتدي طابعا خاصا هو أقرب الى الدوام منه الى العرضية. فايجابيات الاسرة الصغيرة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في العالم المعاصر تفوق، في رأينا، ايجابيات الاسرة الكبيرة. ووعي الناس، لاسيما المرأة، مرشح للنمو نظرا لاندفاعها نحو مزيد من التحصيل العلمي العالي واصرارها على مشاركة الرجل في صنع القرارات الاساسية للاسرة، فضلا عن احتكاكها اليومي بوسائل الاعلام العالمية التي تمجّد الخصوبة المتدنية والزواج المتأخر وتنهي الناس عن الخصوبة المرتفعة والزواج المبكر. لكن حسم هذه المسألة لصالح أحد الرأيين ينتظر دراسات ميدانية في المستقبل.

الهوامش

1) تم تقويم نوعية البيانات وجودتها بالتفصيل في المصادر التالية :
- Central Directorate of Statistics, 1972: vol.I
- Courbages & Fargues, 1973.
- Faour, 1986b
- Zurayk, Askar et al., 1985.
- جمعية تنظيم الاسرة في لبنان، 1974، المجلد 1 -
- مؤسسة الحريري، 1985 -

2) تم حساب عدد النساء اللواتي يستعملن موانع الحمل بضرب نسبتهن في العينة بعدد السكان المقدر لكل منطقة ادارية استنادا الى مصادر الجدول رقم 5 من هذا البحث.

3) للاطلاع على تفاصيل تصميم العينة، انظر Faour, 1986b.

4) انظر صحيفة النهار : كافة الاعداد من 13 نيسان 1975 الى 13 نيسان 1985.

المصادر العربية

جمعية تنظيم الاسرة في لبنان.
1974 الاسرة في لبنان : تحقيق احصائي بالعينة، حزيران 1971. المجلدان 1 و 2. بيروت.

فاعور، م.
1985 «أوضاع المرأة اللبنانية بعد عشر سنوات من الحرب». ورقة مقدمة الى ندوة الخبراء حول موقع ودور المرأة العربية في التنمية الوطنية، مكتب العمل الدولي ومعهد الدراسات النسائية في العالم العربي، نيقوسيا - قبرص، 22 - 26 نيسان.

مؤسسة الحريري
1985 دراسة عن حاجة المناطق اللبنانية للمدارس. بيروت.

المصادر الاجنبية

Bongaarts, J.
1985 "The Fertility-Inhibiting Effects of the Intermediate Fertility Variables." pp. 152-169 in F.C. Shorter & H. Zurayk (Eds.), Population Factors in Development Planning in the Middle East. New York: Population Council.

Caldwell, J. & Caldwell, P.
1982 "Fertility Transition with Special Reference to the ECWA Region." pp. 97-118 in Population and Development in the Middle East. Beirut: ECWA.

Central Directorate of Statistics.
1972 L'Enquete Par Sondage Sur La Population Active Au Liban, Vol. I & II. Beirut: Ministry of Planning, Lebanon.

Chamie J.
1981 Religion and Fertility: Arab Christian-Muslim Differentials. London: Cambridge University Press.

Courbages, Y. & Fargues, P.
1973 La Situation Demographique Au Liban, I. Beirut: Librairie Orientale.

1974 La Situation Demographique Au Liban, II. Beirut: Librairie Orientale.

Easterlin, R. & Crimmins, E.
1985 The Fertility Revolution: A Supply-Demand Analysis. Chicago: Chicago University Press.

Faour, M.
1986a. "Fertility Development and Protracted War in Lebanon." Paper presented at the 25th Anniversary Symposium of the Population Studies Center, University of Michigan, Ann Arbor, 12-17 June.

1986b. "Socioeconomic and Demographic Conditions of Lebanon After 10 Years of War." Research proposal submitted to MEAWARDS, Cairo, April 30.

In press. "The Demography of Lebanon: A Reappraisal." Middle Eastern Studies.

Lapham, R. & Mauldin, W.P.
1985 "Contraceptive Prevalence: The Influence of Family Planning Programs." Studies in Family Planning 16, 3 (May/June): 117-137.

Mauldin, W.P. & Berelson, B.
1978 "Conditions of Fertility Decline in Developing Countries, 1965-75." Studies in Family Planning 9, 5 (May): 89-148.

Shryock, H.S. & Siegel, J.S.
1980 The Methods and Materials of Demography, Vol. II. Washington, DC: U.S. Department of Commerce.

Zurayk, H.
1987 "An Overview of the Development of Studies on Fertility." Population Bulletin of ESCWA 13: 32-41.

Zurayk, H., Ashkar, A., Asad, M., Fahal, S. & Azar, A.
1985 "Introduction and Methodology." pp. 2-35 in H. Zurayk & H. Armenian (Eds.), Beirut 1984: A Population and Health Profile. Beirut: American University.

Zurayk, H., Faour, M. & Awn, S.
1985 "Socioeconomic and Demographic Conditions." pp. 38-68 in H. Zurayk & H. Armenian (Eds.), Beirut 1984: A Population and Health Profile. Beirut: American University.





تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. عبدالمحسن مدعج المدعج

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ .
- لا يقتصر النشر في الحوليات على اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الاخرى .
- يرفق بكل بحث ملخصا له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة .
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجانا .

الإشتراكات :

داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد : ٣,٢٠٠ د.ك - للاساتذة والطلاب : ١,٦٠٠ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكيا - ١٦ دولاراً امريكيا
للمؤسسات : ١٦ د.ك	٦٤ دولاراً أمريكيا .

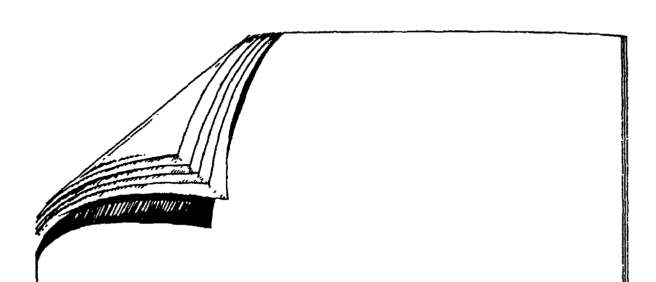
ثمن الرسالة : للأفراد : ٤٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب : ٢٠٠ فلس

ثمن المجلد السنوي : للأفراد : ٤,٨٠٠ د.ك — للاساتذة والطلاب : ٢,٤٠٠ د.ك

توجه المراسلات الى : رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ١٧٣٧٠ - الخالدية

الكويت - 72454



مناقشات
مراجعات كتب
تقارير
رسائل جامعية

مناقشات

جدلية الحوار حول اطروحة ماكس فيبر «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»

إبراهيم الحيدري
معهد علم الاجتماع ـ جامعة عنابة

اذا كانت شهرة ماكس فيبر العلمية قد ارتبطت بنظرية الفعل الاجتماعي باعتبارها الاطار المرجعي لفهم المعنى الذاتي للسلوك الانساني، فان نظرية الفعل الاجتماعي نفسها، تعود في جذورها الى اطروحة فيبر عن «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» (Weber, 1922). ذلك العمل الذي يعد جزءا محددا ولكنه محوري من عمله الكبير في علم الاجتماع الديني (Weber, 1920)، الذي عالج فيه فيبر دوافع الفعل الديني في عدد من الاديان الكبرى، كالهندوسية والبوذية والكونفوشيوسية والتاوية، الى جانب الديانات السماوية الأخرى، كاليهودية والمسيحية والاسلام، التي تفرض على الباحث الاجتماعي ان يبدأ بها عند معالجته لمقولة «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»، التي طرح فيها نظريته الذائعة الصيت والتي مؤداها، أن النظام الرأسمالي الحديث، الذي تطور خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر في اوروبا، يعود في روحه الى الاخلاق البروتستانتية، تلك الاخلاق الدينية التي انتجت قيما ومعايير شجعت العمل الحر والتنسك والادخار وبذلك خلقت مناخا ذهنيا خالصا ساعد بدوره على تطور «المشروع الاقتصادي الحر» وبالتالي على نمو وتطور الرأسمالية في الغرب. وانطلاقا من هذه المقولة فقد ذهب ماكس فيبر الى ان الأديان الاخرى ـ بعكس البروتستانتية ـ لم تستطع خلق قيم ومعايير او اخلاق تشجع على العمل الحر والتنسك والادخار وتراكم الثروة. فالبوذية على سبيل المثال قامت على التقشف والزهد في الحياة دون الاهتمام بالعمل الحر، والاسلام لم يكن دينا تنسكيا، ولكنه بنفس

الوقت لم يشجع على العمل الحر والادخار. أما اليهودية فقد شجعت على العمل الحر والادخار ولكنها لم تستطع خلق قيم واخلاق تنسكية، وبذلك لم تستطع تلك الاديان ان تلعب دورا مهما في تطور المشروع الاقتصادي الحر ونمو الرأسمالية.

لقد نظر فيبر الى الاسلام باعتباره دينا يتعارض مع المذهب الطهري ـ البيوريتاني [1] الذي يقوم على الفضيلة. فالاسلام ـ حسب فيبر ـ دين يحترم التمتع بمباهج الحياة ومتعها وجعلها هدفا له في الحياة الدنيا، وبصورة خاصة بالنسبة للنساء والملكية الخاصة، ومعنى هذا عدم وجود اخلاق تنسكية. وهذا مايؤكده القرآن كتاب الاسلام المقدس، حيث لايوجد في نصوصه تناقض بين الأوامر الاخلاقية والعالم. ويصل فيبر الى نتيجة هي ان السلوك التنسكي لايرتبط بالاسلام، كما ان هذا السلوك ساعد على عدم تطور عقلانية رأسمالية في المجتمع الاسلامي تأثرت بفعل الاخلاق الدينية في الاسلام. كما تعرض فيبر الى النظام الاقطاعي في الاسلام واشار إلى انه، بالرغم من دفع الضرائب الى السادة، ملاك الأرض، وتطور نظام بيروقراطي خلال العصر العباسي والعصر المملوكي والعثماني، الا ان هذه البيروقراطية لم تتحول الى بيروقراطية رأسمالية عقلانية، لأن النظامين العسكري والاقتصادي، في الدولة الاسلامية، لم يكونا منسجمين مع تطور الرأسمالية وذلك راجع الى ان الشروط الاجتماعية والاقتصادية التي توفرت للاقطاع الأوروبي، لم تكن مهيأة، بل وقفت حاجزا ضد نمو الاقطاع في الشرق. وان الاقتصاديين الكلاسيكيين، ومنهم كارل ماركس، كانوا قد تصوروا خطأ بان هناك تضاداً قوياً بين الاقطاع الاوروبي والاستبداد الشرقي (نمط الانتاج الاقتصادي). وحسب فيبر فان الاستبداد الشرقي كان عاملا مهما من عوامل الركود الاقتصادي الذي وقف موقفا معاديا لنمو الرأسمالية في الاسلام (Schluchter, 1984). أما في الغرب فقد استطاعت الاخلاق البروتستانتية ان تخلق قيما جديدة للعمل الحر ارتبطت بالتنسك العقلاني، لأن هذه الاخلاق لم تكن سوى جزء من العقلانية الأوروبية التي امتدت في جذورها الى الفلسفة الاغريقية. ومن الممكن استنتاج ذلك من مواقف العقلانية ونظرتها الى الحياة والمشاكل الاساسية التي ارتبطت بها.

لقد انطلق ماكس فيبر في اطروحته عن «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» من ملاحظته الدقيقة بأن المقاطعات التي تسود فيها العقيدة الكاثوليكية بصورة عامة، هي مقاطعات أقل تطورا من الناحية الاقتصادية والصناعية على وجه الخصوص من المقاطعات التي تسود فيها العقيدة البروتستانتية. وقد قرر بأن العلاقة بين البروتستانتية والتطور الاقتصادي والصناعي يمكن ملاحظتها تاريخيا وعلى المستوى الاوروبي. وجد فيبر بأن اولى الدول الصناعية، واولى الشعوب التي تطورت فيها الرأسمالية، هي دول الاراضي المنخفضة ـ هولندا وبلجيكا اليوم ـ وكانت بروتستانتية، وكذلك انجلترا البروتستانتية،

مع العلم بأن الدول الكاثوليكية الغنية مثل ايطاليا واسبانيا والبرتغال كانت قد لحقت بها في زمن متأخر. ان هذه العلاقة الفريدة التي لايمكن ادراكها بسهولة، والتي تربط بين العقيدة البروتستانتية والتطور الاقتصادي، اصبحت هدف ماكس فيبر ومحور نظريته في نشوء وتطور الرأسمالية الحديثة (Hauck, 1984:71). فما هي اصول هذه العلاقة الفريدة؟.

من اجل توضيح فرادة هذه العلاقة بدأ ماكس فيبر بدراسة علاقات الانتاج الاجتماعية والاقتصادية لما قبل الرأسمالية في اوروبا ووجد بأن التطور الاقتصادي في اوروبا كان قد ارتبط بذهنية اقتصادية لها خصوصية معينة، ولكنها غير طبيعية، وتعبر عن نفسها ـ حسب فيبر ـ بأن هدفها الاساسي ليس الحصول على الربح، والربح الوفير، وان هذه الخصوصية كانت قد ظهرت في جميع المجتمعات التي قامت بمشاريع اقتصادية حرة. ولقد كان الرأسماليون الاوائل في القرنين السادس عشر والسابع عشر يطمحون في الحصول على الربح والفوائد، الا ان هذا الربح وهذه الفوائد لم تكن هدفا لذاتها، او بمعنى آخر لم تكن هذه الفوائد والارباح وسيلة لاشباع الحاجات الاستهلاكية الذاتية، وهذه الخصوصية ميزت اولئك التجار الرأسماليين الأوائل عن تجار المفرد وكل التجار الصغار في العصور القديمة.

لقد كان الهدف الأساسي في جمع الثروة ـ قبل هذا التاريخ ـ هو الاستهلاك الذاتي. وفي الوقت الذي كان فيه النبلاء وكذلك اصحاب التجارة الخارجية بصورة عامة، وفي المرحلة الاخيرة من العصور الوسطى، قد جمعوا الثروة من اجل ان يستمتعوا بها ومن اجل ان يعيشوا بواسطتها حياة مترفة. الا ان الرأسماليين الأوائل، الى جانب اهتمامهم بجمع الثروة، كانوا مقتصدين الى حد بعيد بحيث اعتبروا ان اي استهلاك يخرج عما هو ضروري كأنه تبذير. وقد شاع المثل حينذاك، بأن كل فلس يحصل عليه المرء يجب ان يوظف في التجارة، وان كل مايوظفه المرء يجب ان يتحول الى نقود، وان تستخدم هذه النقود من اجل الحصول على نقود اكثر. وهذا ما دعاه كارل ماركس، «تراكما من اجل ارادة تراكم الثروة» وبهذا فلم يختلف كارل ماركس عن ماكس فيبر في وصف خصوصية واضحة المعالم للرأسماليين الأوائل الا قليلاً، وكذلك وصفه للرأسمالية الحديثة بأنها «تنظيم عقلاني للعمل الحر»، التي اراد ماكس فيبر ان يعطي لها نفس المعنى الذي عناه ماركس تقريبا (Hauck, 1984: 72).

ومن نافلة القول ان نشير الى ان ماكس فيبر كان قد اتبع الاتجاه التاريخي مثلما اتبعه كارل ماركس من قبل، ذلك الاتجاه الذي ارتبط بالفكر الاجتماعي والفلسفي الألماني فوضع مخططه لتطور روح الرأسمالية بعد ربع قرن تقريبا من وضع كارل ماركس لكتابه المشهور «رأس المال [2]». وكانت نظرية كارل ماركس في نشوء وتطور الرأسمالية قد اثارت

ردود فعل عنيفة في اوروبا وبصورة خاصة عند ماكس فيبر، بحيث ان عددا من المفكرين اعتبروا «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» ماهي الا رد على النظرية الماركسية (Von Wiese, 1960:138).

لقد عاد ماكس فيبر الى حركات الاصلاح الديني ـ من لوثر الى كالفن ـ ليبحث في عقيدتها عن الخطوط التي يوثق بها العلاقة التي ربطت بين العقيدة الدينية البروتستانتية وبين روح الرأسمالية. فالصراع العنيف بين الدولة القومية الجديدة والكنيسة، والاحداث المتتالية التي شهدتها اوروبا خلال القرن السادس عشر، كان لها اثر بعيد في تغيير الذهنية الاقتصادية للعصور الوسطى. وكانت حركات الاصلاح الديني وعلى رأسها الحركة التي قادها مارتن لوثر (1483-1546) ضد الكنيسة الكاثوليكية والتي اعلن فيها الحرب ضد البابوية والكهانة والتي دعمت من قبل الحركة القومية والحركة الطهرية في انجلترا والاراضي المنخفضة، وكذلك من الطبقة الوسطى الناشئة، مثلما دعمت من قبل الملوك والامراء الذين كانوا يتطلعون الى مخلص ينقذهم من سيطرة الكنيسة وابوتها ومفاسدها. الا ان تعاليم لوثر لم يكن لها ذلك المفعول القوي مثلما فعلته تعاليم يوهانس كالفن (1509-1564) الذي اضاف الى تعاليم لوثر قيما دينية واقتصادية جديدة حيث كتب كالفن عام 1536 حول «مؤسسة المسيح» على اساس الاعتقاد بأن الانجيل هو الينبوع الوحيد والاصيل للحقيقة الدينية. ومن الحركة الكالفنية تفرعت البيوريتانية والتنسكية وغيرها من الحركات الطهرية (Philosophisches Wörterbuch, 1965:80-81).

انطلقت التعاليم الكالفينية الالهية من ان الله كان قد قدر مشيئته الالهية منذ بدء الخليقة، فترك رحمته تنزل على قسم من خلقه واصطفاهم على خلقه وجعل منهم كفارا مدنسين فنزلت عليهم اللعنة الأبدية. ان هذا الغموض المطلق للتعاليم الالهية لايجعل من السلوك الانساني وسيلة لانقاذ النفوس، بل ينتج عن ذلك، ارتياب مطلق بحيث لايستطيع المرء ان يعرف ما اذا كان منتميا الى المقدسين او الى المدنسين. الا ان مثل هذه الحيرة ـ حسب فيبر ـ التي لم يستطع المرء تحملها دفعت به الى ان يبحث عن علامات يمكن ان تشير الى اولئك المختارين، والتي تزيد في الاعتقاد بأن الحياة على هذه الارض، وفي عيشة كريمة، تعني الاستغناء عن الراحة وعن التمتع بمباهج الحياة، ومن اجل العمل المثابر الدؤوب، وهذا دليل على ان المرء هو من اولئك المختارين المقدسين. وهكذا دفعت التعاليم الالهية المتطهر الكالفني الى ان يتحكم في نفسه ويخشى غرائزه واهواءه، وان يجعل من نفسه مستقلا فلا يثق الا في نفسه، وان يفكر بجد فيحسب لكل شيء حسابا قبل ان يبدأ فيه، مثلما يفعل الرأسمالي اليوم (Hauck, 1984:73; Aron, 1966:112). وهكذا دفعت التعاليم الالهية الكالفنية الى التقشف والزهد في الحياة، ولكن ليس كالتقشف والزهد في نظام الكهنة الكاثوليكي الذي يهدف الى خدمة التأمل، فاذا اراد المرء ان يقترب من الله

عن طريق التأمل، فسوف تصبح العقيدة الالهية خرافة، مثل الأمل في التقرب من الاسرار الملعونة. ان تنسك المختارين هو تنسك داخل هذا العالم، وهو تنسك اختياري في الحياة المهنية الذي لايتطلب عبقرية دينية، مثلما هي عند الكهنة، وانما هو تنسك يخص جميع المختارين. ان هذه الاهمية الخاصة التي اعطاها فيبر للذهنية الاقتصادية الجديدة جاءت نتيجة البحث عن الأدلة والمؤشرات من قبل المختارين. وقد وجد المرء مثل هذه الادلة والمؤشرات في التعاليم الالهية الكالفنية. يقول كالفن: «وعندما يريكم الله طريقا خاليا من الآلام لخلاص ارواحكم او ارواح الآخرين، وفي طريقة قانونية تستطيعون بموجبها الحصول على ارباح اكثر من غيرها من الطرق، فان هذا لبرهان لكم. . ومن اجل الله ينبغي عليكم ان تعملوا حتى تصبحوا اغنياء» (Weber, 1922:176). لقد دعا كالفن الى مساهمة الجميع في الحياة الاقتصادية مساهمة فعالة، الى جانب تأكيده على حياة الزهد والتنسك والادخار، واضاف الى التعاليم الاصلاحية البروتستانتية ـ اللوثرية ـ مبدأ جديدا ومهما في تاريخ التطور الاقتصادي للرأسمال الفردي هو اباحته لمبدأ الربا على القروض، الذي حرمته المسيحية الكاثوليكية مثلما حرمته باقي الاديان السماوية الاخرى. وهذا التدبير الديني لتبرير الربا، كسلوك اقتصادي جديد، يمثل بالضبط السعي المتواصل للرأسماليين الأوائل للحصول على الربح، ليس من اجل التمتع به، وانما من اجل الارادة الذاتية نفسها، بحيث اصبحت الثروة والغنى مؤشرا للمختارين، وهذا بالنسبة للرأسماليين الأخرين، من جهة اخرى، ماهو الا ضمير منافق في كسب الثروة واحتيازها (Hauck, 1984:73).

لقد اتحد البيوريتانيون الطهريون لكي تتهيأ لهم افضل الفرص لتحقيق طموحاتهم في هذا العالم، ولم يتراجعوا عن الحالة الطبيعية للانسان المستكين، اذ باستطاعة الفرد ان ينتج الثروة ويكدسها وذلك تحقيقا للنداء الذي اختص به المختارون والاصفياء، ولكن عليهم ان لايفعلوا ذلك في سبيل الانفاق والتبذير على الملذات. ان هذا المفهوم الايديولوجي الجديد كان قد اوصل البيوريتانيين المطهرين الى رفض السلوك التقليدي، وبذلك تمكنوا من ايجاد شرعية جديدة لهدم التقاليد القديمة الموروثة، وبنفس الوقت اضفاء اخلاقية جديدة على تقسيم العمل الاجتماعي الجديد واضفاء العناية الالهية على عملية تكوين الثروة وتراكمها. هذه الاخلاقية كانت قد دفعت البيوريتانيين الى رفض اسلوب الاحتكار الذي ساد منذ زمن تيودور ستيورات، والمتمثل بسيطرة الدولة على وسائل الانتاج (Weber,1922:150-152). هذه الايديولوجية الجديدة كانت قد الزمت البيوريتانيين المطهرين بالقيام بنشاط تنسكي في عملهم المهني ودفعهم هذا التنسك الى ان يخضعوا الى درجة لايمكن قياسها الى مبادىء التصنيع الرأسمالية الصارمة (Hauck, 1984:73).

ربط ماكس فيبر «الذهنية البروتستانتية» بالعقلانية الأوروبية، حيث ظهرت النزعة

الى عقلنة الحياة في هذا العالم كشرط روحي أولي ومهم في نشوء الرأسمالية، لأن الكالفنية كانت قد وجهت الناس ليس الى العمل والكد فحسب، بل الى ان يقيموا كل مايقومون به بالنقود، وان لايبذروا أية دقيقة من وقتهم، وان لايفوتوا من ايديهم أية فرصة من فرص الربح. ان هذا التخطيط العقلاني المنظم للسلوك داخل هذا العالم اطلق عليه فيبر «عقلانية السيطرة على العالم»، للتمييز بين العقلانية كتخطيط منظم للسلوك داخل هذا العالم، وبين التخطيط المنظم للسلوك خارج هذا العالم، والذي يتمثل بالتقشف التأملي في ظل نظام الكهنوت الكاثوليكي (Weber, 1922:10f).

كانت الكاثوليكية وسيلة للخلاص ايضا، ولكن فقط عن طريق الاعتراف بالخطايا والذنوب، لذا كانت القوة القدسية للكهان تعتمد على رواسب الاعتقاد بالسحر الذي يقدم لهم نوعا من الراحة النفسية، وهذا مادفع فيبر الى نعت الكاثوليكية بكونها اخلاقية ولكنها ليست عقلانية. وقد كان لوثر اول من رفض الاعتقاد بالسحر وسخر من اولئك الذين يعتقدون به وبأن الكنيسة تمتلك قوة سحرية، مثلما وقف امام الاعتقاد الكاثوليكي الذي يخلص الناس عن طريق رحمة السماء. فالعناية الالهية تتوجه نحو الارض، لأن الله هو الذي يمنح الشرعية للنظام الاجتماعي وليس الكهنة والرهبان. وهذه القناعة الذاتية وقفت امام قوة السحر وساعدت على نمو النزعة العقلانية.

بهذا السلوك العقلاني الرشيد فقط استطاعت اوروبا ـ حسب فيبر ـ ان تصل الى ماوصلت اليه وما أحرزته من خصوصية، تلك الخصوصية التي ميزتها عن جميع الحضارات. وقد أكد فيبر بأن «تطور روح الرأسمالية» يمكن فهمها فهما افضل بوصفها جزءا من تطور العقلانية الاوربية ونموها ككل. ويمكن استنتاج ذلك من موقف العقلانية ونظرتها الى الحياة والمشاكل الاساسية التي ترتبط بها والتي تمثلت في شغل الانسان الشاغل في كسب الربح، بحيث اصبح الربح والسعي الى تراكم رأس المال هو الغاية القصوى في حياة البيوريتانيين. ان هؤلاء الناس لايعرفون التمتع بمباهج الحياة، فالحياة عندهم لاتعرف إلا بالانجاز، والناس يسعون للكسب واحتياز الثروة، وهم في سعي، دائم ودؤوب، وفي قلق مستمر للحصول على الحد الاقصى من الربح، في اقصر وقت ممكن. ان هذا العمل الدؤوب يتطلب منتهى الكفاية والتصرف بصورة منتظمة وعقلانية، ويولد نظاما من السلوك الذي يقيم بحسابات تجارية وتنبؤات بتصرفات الآخرين، من اجل ترشيد المصالح وعقلنتها، مثلما يقوم على اقصى تقدير في الدقة والصدق في العمل والاستقامة والابتكار والتلاؤم مع الظروف الجديدة. وقد اكد فيبر، على ان الرأسمالي يجب ان يكسر شوكة التقاليد البالية اذا وقفت عائقا في وجه صعوده في سلم الثروة. هذه القيم الجديدة هي ليست جشعا، فالجشع امر غير عقلي وهو صفة المجتمعات التقليدية المتخلفة، لأن الهدف منه هو هدف عملي، وهو تجميع الثروة وتراكمها تراكما افضل عن طريق العمل

العقلاني الحر، وهو هدف اخلاقي في الاخير (تشوداك 1980:222-223). بهذه العقلانية التي تريد السيطرة على العالم نظر فيبر الى مااحرزته اوروبا من تقدم اقتصادي وتطور مستمر في المشروع الرأسمالي الحر. وان جميع محاولاته وحججه حول تأثير القيم الدينية في الهند والصين واسرائيل القديمة والاسلام ماهي الا محاولات لاثبات فرادة العقلانية الأوروبية تاريخيا(Hauck, 1984:75).

ان اطروحة ماكس فيبر حول «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» تبقى نظرية ذات جانب واحد حين تؤكد على حتمية الفكر باعتباره مصدرا وحيدا للمعرفة، منطلقة من كون الذهنية البروتستانتية هي المحرك الاساسي لنمو النظام الرأسمالي، دون ان تأخذ بنظر الاعتبار العوامل الأخرى. هذه القضية كانت في الحقيقة ولاتزال موضع نقد ونقاش حادين تاريخيا ونسقيا ومنهجيا. ومن المعروف أن هناك عوامل عديدة ساعدت، ان لم تكن قد حركت نمو المشروع الاقتصادي الحر، كانفصال العمل اليدوي عن العمل الحرفي وتطور المانيفكتورة وتدفق المعادن والمواد الاولية والنقود ونظام الصيرفة وما رافق ذلك من تطور ثقافي وعلمي وتكنولوجي. والى جانب ذلك فقد وجهت انتقادات اخرى الى مفهوم فيبر حول «العقلانية الاوروبية» وفرادتها وتعصبه لها، انطلاقا من فكرة التمركز الاوروبي التي سيطرت على الفكر الأوروبي.

لقد اثارت اطروحة فيبر اهتمام عدد كبير من الباحثين، وفي مختلف الميادين وولدت اتباعا من المتحمسين لافكاره مثلما ولدت نقادا اشداء له من المحاربين. وكانت اولى الانتقادات التي وجهت اليه من قبل كارل كاوتسكي (1854-1938) الذي قارن بين نظرية ماكس فيبر عن نشوء الرأسمالية وبين التفسير المادي للتاريخ مفنداً فرضية فيبر بأن ظهور الذهنية الاقتصادية الجديدة كان قد سبق نشوء اسلوب الانتاج الرأسمالي. وقد كتب بأن الذهنية الاقتصادية التي اعتبرها فيبر خاصية من خواص الكالفنية انما كانت نظرة اقتصادية ـ اجتماعية لمرتبة العمال اليدويين العاميين في المدن خلال الفترة التي سبقت تطور الرأسمالية في الصناعة مباشرة. وان هذه الذهنية الاقتصادية كانت اقدم من الكالفنية، وتمثلت بروح التمرد عند الحرفيين ضد استغلال وتبذير الاقطاع والكنيسة والامراء المرابين والعمل الشاق والاقتصاد والتراكم المنتج. ان هذه الافكار كانت قد انبعثت عن العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية، بحيث ان الروح الدينية ـ الاخلاقية لاتجد تفسيرا لها في التطور التلقائي للدين والاخلاق، بل في الظروف الحية للطبقة الصاعدة من الحرفيين الذين كانوا يملكون الارادة للتخلص من حكم الاشراف الاقطاعيين. وقد اضاف كاوتسكي بأن فيبر كان قد كتب عن هذا شيئا كثيرا مما هو مهم وعميق الا انه لم يحطم التفسير المادي للتاريخ او الصورة التي عرضها ماركس في كتابه «رأس المال» عن نشوء الرأسمالية (لانكة، 1978:248).

وبنفس السياق كتب لانكة (243:1978) في كتابه «الاقتصاد السياسي»، بأن ماكس فيبر كان قد استمد تفسيره للتطور الاقتصادي من المثالية الموضوعية التي تعود في اصولها الى هيجل، الذي جعل لكل حقبة تاريخية روحها الخاصة بها والتي تكونت من مجموعة من النظرات النفسانية التي تخلع على كل حقبة طابعها الخاص. وهنا يكمن مفتاح فهم التطور الاقتصادي عند فيبر، ليس في اسلوب الانتاج، بل في النظرات النفسانية التي تقوم الروح لحقبة تاريخية معينة. وبهذا جعل فيبر الرأسمالية ابنة ثورة في الذهنية الاقتصادية الناتجة عن حركة الاصلاح الديني التي تعود في اصولها وتطورها الى افكار بروتستانتية. وبهذا الصدد فقد اشار فردريك انجلز الى ان الكالفنية كانت قد مثلث ايديولوجية الطبقة الوسطى النامية حينذاك. وقد كتب انجلز، كان لكالفن قصب السبق. فقد كان مذهب كالفن يصلح لأن يكون برجوازية لذلك الزمان، وكان مذهبه في القضاء والقدر التعبير الديني عن حقيقة ان النجاح والفشل في العالم التجاري لايتوقف على نشاط الانسان او ذكائه، بل على ظروف لايسيطر عليها . . وقد وجدت الوثبة الثانية العظمة للبرجوازية في الكالفنية مذهبها جاهزا ومفصلا ومخيطا. ومن هنا فقد اصبحت الكالفنية ـ حسب انجلز ـ ايديولوجية البرجوازية الثورية الاولى وعلى نطاق اوسع بكثير مما فعله ماكس فيبر. (لانكة، :246-247 1978). وقد كتب كارل ماركس ـ في هامش كتابه «رأس المال»، محددا العلاقة بين الاقتصاد البيوريتاني الكالفيني ونشوء الرأسمالية، بأن «البروتستانتية كانت قد لعبت دورا مهما في تكوين رأس المال عن طريق الغائها جميع المهرجانات التقليدية وتحويلها الى ايام عمل اعتيادية» (Marx, 1972:292). ويضيف ماركس قائلا «ولكن بقدر مايجمع المكتنز بين التقشف والعمل النشيط فانه يكون بالأحرى بروتستانتيا من حيث الدين، واكثر من ذلك بيوريتانيا». كما كتب ماركس في «أسس نقد الاقتصاد السياسي» قائلا «لعبادة رأس المال تقشفها الخاص، او نكران ذاتها الخاص، او تضحيتها الخاصة، الاقتصاد، والتوفير او احتقار ملذات العالم الآنية والعابرة والسعي وراء الكنز الذي لايفنى. ومن هنا تنشأ الرابطة بين البيوريتانية الانجليزية او البروتستانتية الهولندية وكسب المال» [4] (لانكة، :247 1978).

اما جيرهارد هاوك (Hauck, (1922:74 فقد كتب مفندا فرضية فيبر في اسبقية الذهنية البروتستانتية على نشوء رأسمالية المانيفكتورة، لأن الكالفنية، وفي مناطق عديدة في اوروبا، ليست اقدم عهدا من رأسمالية المانيفكتورة، وبصورة خاصة في الاراضي المنخفضة ـ هولندا وبلجيكا ـ ولذلك لايمكن ان تكون الكالفنية هي السبب في نمو الرأسمالية. كما ان فيبر لم يضع اية اهمية للمنافسة القوية التي اجبرت الرأسماليين الاوائل على تطوير تلك الذهنية الاقتصادية التي تدمج الربح بالتقشف، خصوصا ان الكالفنية كانت قد انتشرت انتشارا واسعا بين فئة التجار الصغار واصحاب المصانع، تلك الفئات

التي جابهت منافسة قوية من اصحاب التجارة الخارجية.

ومن جانب آخر فقد وجهت الى فيبر انتقادات اخرى لاتقل اهمية عن تلك التي انطلقت من التحليل المادي للتاريخ. ومن هؤلاء م. روبرتسون الذي اشار الى ان روح الرأسمالية لم تكن خالقة لطبقة من رجال الاعمال، بل العكس هو الصحيح، وان الانتداب الديني لم يكن سوى دعوة منظمة للحياة واداء لواجباته المفروضة على الناس من الاله. ولهذا فهو لايحتوي على أية رسالة من طبيعة رأسمالية. وما يؤكد ذلك هو ان الناس ليسوا بحاجة الى نداء ديني حتى يندفعوا لاحتياز الثروة دون التمتع بها، وبنفس الوقت فان فيبر على خطأ حين يفترض ـ بعكس التاريخ ـ أن الانتداب الديني يعني الشيء ذاته لدى جميع الناس بين القرنين السادس عشر والقرن العشرين. ويضيف روبرتسون فيقول بأن الكاثوليكية كانت قد فرضت ضربا من الزهد لايختلف من حيث النوع او المدى عما فرضته البروتستانتية. وقد خلص روبرتسون الى ان فيبر كان قد بالغ في اهمية البروتستانتية كعامل مولد للرأسمالية. ويشارك كورت ساموليسن روبرتسون في احتجاجه على الانتداب الديني. فالاخلاق التي دعت اليها الكاثوليكية لاتختلف اختلافا شديدا عن تلك التي دعت اليها البروتستانتية. وان التغيرات التي حصلت في الثقافة الاوروبية، من تقدم اقتصادي وثقافي وابتعاد عن الكنيسة الكاثوليكية، كانت تتضمن نزعات لادينية، او على الاقل دنيوية. وهذا يعني ان الازدهار الثقافي والاقتصادي هو الذي ادى الى البروتستانتية وليس العكس. وبذلك فان كل الأدلة تتناقض مع آراء فيبر (تشوداك، 1970:224-228).

اما المدافعون عن مقولة فيبر فينطلقون من كون ان روح الرأسمالية لم تكن السبب الوحيد لنشوء الرأسمالية، وهذا ما اكد عليه فيبر نفسه. وحسب، فان فيبر حين يتكلم عن الكالفنية فانه يتكلم بصورة خاصة عن بعض الأوساط الكالفنية التي انتشرت قبل 150 سنة تقريبا (فرويند، 1976:193) وان «الخلق البروتستانتي كان احد مصادر تعقيل الحياة الذي اسهم في تكوين الروح الرأسمالية» (Weber, 1922:69). انه اذن «لم يكن السبب الوحيد او حتى الكافي للرأسمالية ذاتها» وبعبارة اخرى، كانت البروتستانتية عنصراً اذا ماحذفناه فكريا، فانه لايمنع دون شك من ظهور الرأسمالية، ولكنه يجبرنا على ان نتصور هذا التطور على شكل آخر (فروند، 1976: 192). أما ريمون آرون فقد رأى بأن أهمية فيبر لاتكمن في العلاقة بين الذهنية الاقتصادية وبين نشوء الرأسمالية، وانما في الاسئلة التي يطرحها حتى وان لم تكن اجوبته عنها مرضية تماما (Aron, 1966:137f) في حين يكتب راينهارد بندكس بأن أهمية آراء فيبر تنبع من ايضاحاته حول النشاط الاقتصادي وتبني الطبقات التجارية الناشئة للمذهب البروتستانتي، حيث تخلت الكنيسة البروتستانتية عن التسامح الكاثوليكي وادخلت بدلا عنه قواعد شاملة تتحكم بالحياة الشخصية والعامة، وقد هبت البرجوازية للدفاع عنها.

وقد عبر بندكس عن اعجابه بمقولة فيبر، حيث قال بأنه «انجاز جبار في تبيان انتصار العقلانية المتقدمة» (تشوداك، 1970:229-230) اما بنيامين نيلسون الذي يعتبر من اشد المعجبين بآراء فيبر والمدافعين عنه فقد كتب بأن «الاخلاق البروتستانتية كما عرضها فيبر يجب ان لاتفسر تفسيرا ضيقا وكأنها حادثة محلية جرت في بروسيا، بل يجب اعتبارها تجليات لقوى ثقافية ووجودية تحفز البشر الى رؤى جديدة. وقد اشار تشوداك، بأنه على الرغم من الانتقادات التي وجهت الى نظرية فيبر، فانه جرى اختبارها مؤخرا واستخدمت في عدد من البحوث التي جرت على تنمية المجتمعات الاسيوية. وقد وجد روبرت بلابأن الديانة اليابانية كانت قد شجعت روح الكد والدأب فساهمت مساهمة فعالة في توليد روح المبادهة الاقتصادية التي انتجت بدورها عملية التصنيع في اليابان. اما كليفورد جيرتس فقد وصف ظواهر مشابهة للذهنية البروتستانتية في جزيرة جاوا الاندونيسية حيث ان قادة الاصلاح الديني المسلمين في جزيرة موتجو كوتو قد بثوا روحا ديناميكية فعالة ـ بعد تطهير الاسلام من الطقوس الصوفية والهندوسية وبعد استبدال القدرية الخانعة بروح تقدمية نحو التحقيق الذاتي وأظهرت اخلاقيات برجوازية متميزة (تشوداك، 1970:232).

أما بخصوص مقولة فيبر حول العقلانية فقد اكد فيبر مرارا على ان روح الرأسمالية لايمكن فهمها الا بوصفها جزءا من العقلانية الاوروبية التي تمتد جذورها الى الفلسفة الاغريقية. وقد حاول فيبر تبرير ذلك بتتبعه لأغلب الحضارات العليا والاديان العالمية ليبرهن على صدق مقولته في اصالة الحضارة الاوروبية وابراز عقلانيتها وفرادتها بين الحضارات الكبرى، منطلقا من اعتباران الحضارة الاوروبية تمثل حالة تاريخية فريدة، حيث يتجه المجتمع الاوروبي ككل وبقوة نحو تنظيم عقلاني رشيد في كافة اوجه النشاط الانساني. فالتطور والتقدم في اوروبا يأخذ مسارا عقلانيا رشيدا يقوم على تنظيم بيروقراطي رشيد تحكمه قواعد ومعايير شرعية وقانونية. ومن اهم اشكال هذا التنظيم العقلاني المشروع الاقتصادي الحر، والتنظيم الحديث للدولة الاوروبية الرشيدة، تلك التنظيمات العقلانية التي تميز فرادة الحضارة الاوروبية التي اتسمت بسمات معينة ومطلقة، وخاصة بها، والتي انتشرت اليوم في العالم الحديث. وحسب فيبر فان العقلانية الاوروبية لم تكن مقطوعة الصلة بكل قطاعات الحياة الاوروبية، فهي تمارس عملا مستمرا ومتطورا وناميا يتجاوز ذاته ودون انقطاع، في حين يصاحب الركود Stagnation باقي الحضارات غير الاوروبية (فرويند، 1976:132-134).

لقد انطلق فيبر من فكرة التمركز الاوروبي Eurozentrismus في تحيزه للحضارة الاوروبية وفرادتها وعقلانيتها. ومما لاشك فيه فان صفة التعقل لم تكن غائبة تماما عن الحضارات الشرقية ودياناتها الكبرى، الا ان فيبر كان قد اكد بأنها كانت قد عجزت ـ لاسباب عديدة ـ عن صياغة الادوات التقنية الكافية عن اتخاذ الوسائل والاساليب الكافية

لنمو اقتصادي وبيروقراطي اقوى. وكان على فيبر، منذ البداية ان يرى بأن الاسلام في عصره الاول وحتى القرن الحادي عشر كان قد وصل الى اوج التقدم والازدهار الاقتصادي، وقد برز كدين يدعو للتقدم والخلق والابداع، ولم يصبح الاسلام ديناً قدريا الا عندما دخل المسلمون مرحلة التفكك والركود والانحطاط (باران، 431:1981).

اما بالنسبة للبوذية والهندوسية والكونفوشيوسية فقد وضعت هذه الاديان اهمية كبرى للعقلانية لانها ديانات تقوم على الاعتقاد، وقد طورت طرائق منظمة للتنسك وبدرجة عالية، ذلك التنسك الذي مكنهم من تحرير انفسهم من كل الافكار والشهوات، وان ينظفوا ارواحهم من كل ادران الحياة على الارض وكذلك السيطرة على آلامهم. وهذه العقلانية لابد ان تقوم على تخطيط منهجي منظم لتوجيه الحياة نحو هدف معين. (Hauck, 1984:75).

وعودة الى الحوار الذي دار ولايزال يدور حول «شبح كارل ماركس» الذي اقلق فيبر، فانه بالرغم من ان فيبر لم يذكر كارل ماركس في كتبه، الا ان اطروحته «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» كانت موجهة ضده، وفي محاولة لتفنيد آرائه. وقد اشار فرويند بأن «هذا الكتاب كان ردا على الوثوقية السكولاستيكية للماركسية، بقدر ماكانت هذه تعتقد، بأن بأمكانها ان ترجع من الناحية الميتافيزيقية حوادث الحضارة كلها الى سبب واحد ووحيد هو العامل الاقتصادي» (فرويند، 191:1976). ولابد لنا من ان نشير بهذا الصدد الى انه بالرغم من ان فيبر لم يذكر ماركس بالاسم وفي كل كتاباته، الا انه ادعى ـ على لسان ابنته ماريانا ـ بأنه كان قد نقض المادية التاريخية (لماركس) في اطروحته عن «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» (Weber, Mariane, 1926:359) غير ان فيبر لم يتطرق الى الظروف والقوى الاجتماعية والوسائل التكنولوجية، ولذلك لم يستطع فيبر تقديم اي تفسير لتطور الاخلاق البروتستانتية سوى التفسير التاريخي. وعلى هذا الاساس فان حجة فيبر الموجهة اساسا الى ماركس لاتعتبر رفضا للماركسية ولامحاولة للبرهان على خطئها خطأ تاما، وانما تعتبر «غير كافية.. ومبالغاً فيها.. وذات جانب واحد.» (تشوداك، 221:1970).

ومع هذا وذاك فقد كان فيبر دقيقا جدا في حججه، بحيث انه حاول الخروج من «ادعائه» بسهولة حيث كرر بأنه «لايريد مطلقا ان يبدل تعصب المادية بتعصب الروحية، وانما حاول فقط ان يجعل الوجه الآخر من المدالية اكثر وضوحا». وبالرغم من ذلك فمن الصعب ان يوافق المرء على ان فيبر استطاع في اطروحته «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» نقض المادية التاريخية، «لأن الوجه الثاني من المدالية لم يكن سوى مادية رخيصة، ومن نوع بدائي» (Hauck, 1984:74).

اما آراء فيبر حول نمو العقلانية الاوروبية فتبقى تثير مزيدا من الاهتمام والمناقشة حيث وقع ماتنبأ به فيبر من توسع رهيب وملحوظ من العقلانية والبيروقراطية التي لايمكن تجاهلها اليوم (عودة، بدون تاريخ: 136). فالمجتمعات الصناعية الحديثة، وبصورة خاصة الرأسمالية، تثير اليوم من جديد تساؤلات عديدة حول القضايا التي طرحها ماكس فيبر والتي تتمثل في هذا التطور الهائل في حجم وكثافة وتعقد الاجهزة البيروقراطية وتعقد الطرق والاساليب التكنولوجية وتعاظم قدرة التنظيمات العقلانية الضخمة التي اصبحت اليوم تتحكم في الدول والشعوب وتسيطر عليها من خلال وسائل الدعاية والاعلان وتحولها الى مجتمعات استهلاكية (Horckhiemer & Adorno, 1982:108f).

وهذه التساؤلات كانت قد طرحت من قبل اعضاء مدرسة فرانكفورت في علم الاجتماع النقدي منذ نصف قرن تقريبا، وبعد ان تفاقمت خطورة تعقد التنظيمات العقلانية والاجهزة البيروقراطية والسلطة التكنوقراطية الجديدة. لمعالجة هذه التطورات السلبية التي رافقت نمو العقلانية التكنيكية الضيقة التي تعيق اليوم، بل تمنع أية محاولة لظهور مجتمع عقلاني منور، عقلانية نقدية، غير عقلانية فيبر البيروقراطية التي «حولت العالم كله الى مجرد مادة، مثلما حولت عقيدة كالفن اللاعقلانية، العالم كله الى كلية عقلانية» (Horckheimer, 1986: 96).

الهوامش

1) البيوريتانية Puritanismus حركة دينية طهرية قامت في إنجلترا عام 1560 على الفضيلة والتقشف. والبيوريتاني، هو الرجل الذي يستطيع أن يقود حياته وفق نظام صارم في الحياة.
2) لقد كتب كارل ماركس «رأس المال» عام 1886، أما ماكس فيبر فقد كتب «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» عام 1905.

المصادر العربية

باربان، ب. ولاكوست، أ.
1981 الاقتصاد السياسي للتخلف. (مترجم). بيروت: دار الطليعة.

تشوداك، س.
1970 النمو المجتمعي، خمسة منطلقات مع نتائج التحليل. (ترجمة: عبدالحميد الحسن). دمشق: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي.

فروبند، ج.
1976 علم الاجتماع عند ماكس فيبر. (ترجمة: تيسير شيخ الارض). دمشق: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي.

لانكة، أ.
1978 الاقتصاد السياسي، الجزء الاول. (ترجمة: محمد سلمان حسن). بيروت: دار الطليعة.

عودة، م.
بدون تاريخ أسس علم الاجتماع. بيروت: دار النهضة العربية.

المصادر الاجنبية

Aron, R.
1966 La Sociologie Allemande Contemporaire. Paris: PUF.

Hauck, G.
1984 Gesehiehte der Soziologischen Theorie, Eine Ideologische Einführung. Hamburg: Rowohlts Enzyknopädie.

Horckheimer, M.
1986 "Vernunft und Selbsterhaltung." in Kritische Theorie, Bd. 1. Frankfurt.

Horckheimer, M. & Adorno, T.
1982 Dialektik der Aufkläung. Frankfurt: Ficher Verlag.

Marx, K.
1972 Das Kapital, Bd. 1: Der Prodoktions-prozess des Kapital. Berlin: Dietz Verlag.

Philosophisches Wörterbuch
1965 Stuttgart: Kroner Verlag.

Schluchter, W.
1984 Max Webersicht des Islam, Interpritation und Kritik, Frankfurt: Hg. Suhrkamp - Wissenschaft.

Von Wiese, L.
1960 Soziologie, Geschichte und Hauptprobleme. Berlin: Gruyter Verlag

Weber, Mariane.
1926 Max Weber, Ein Lebensbild. Tübingen.

Weber, Max.
1920 Gesammelte Aufsätze zur Religionssoziologie, Bd. I.- III. Tübingen.

1922 Die Protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus. Tübingen.



علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير: الدكتور أحمد حسن فرحات

تشتمل على:

- ★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
- ★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
- ★ مراجعات كتب شرعية معاصرة.
- ★ فتاوى شرعية.
- ★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

الاشتراكات:

للأفراد ٣ دنانير داخل الكويت - ١٠ دولارات أمريكية خارج الكويت
للمؤسسات والشركات ١٣ دينارا داخل الكويت
٤٥ دولارا أمريكيا خارج الكويت

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير
ص.ب: ١٧٤٣٣ الخالدية
الكويت - هاتف: ٤٨٤٧٢٦٩

مراجعات كتب

The Gulf and the West: Strategic Relations and Military Realities

الخليج والغرب: العلاقات الاستراتيجية والحقائق العسكرية.

Anthony H. Cordesman

أنتوني. هـ . كوردسمان

ويست فيو برس، مانسل للنشر، 1988، 526ص.

مراجعة: اسماعيل صبري مقلد
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

كثيرة هي تلك البحوث والدراسات والمؤلفات التي صدرت في السنوات العشر الأخيرة وتناولت ـ كل من منظورها الخاص ـ الثقل الاستراتيجي والأمني لمنطقة الخليج في السياسة الدولية بعامة، وفي خطط واستراتيجيات القوتين العظميين بخاصة. وقد جاءت الحرب العراقية ـ الايرانية التي امتدت زهاء ثماني سنوات لتضاعف من اهتمام الباحثين بهذه المنطقة الاستراتيجية من العالم وبصورة لم يسبق لها مثيل. والدراسة التي نعرضها هنا هي احدى هذه النتاجات البحثية المتميزة ومن أحدثها في الوقت نفسه. وهي تركز بصورة أساسية على رصد ما للتطورات الاقليمية الجارية من تأثير على مستقبل المصالح الاستراتيجية الغربية في منطقة جنوب الخليج على وجه التحديد. كما حاولت استخلاص بعض المؤشرات التي قد تفيد على حد زعم مؤلفها في اعادة صياغة بعض الفرضيات التي تبنى عليها الاستراتيجية الغربية تجاه تلك المنطقة وبما من شأنه أن يوفر لها المزيد من عوامل المرونة والفعالية، الخ.

مؤلف الدراسة هو انتوني كورد سمان، استاذ العلاقات الدولية ودراسات الأمن القومي بجامعة جورجتاون الامريكية، وقد تولى عدد من المناصب الهامة في وزارات الدفاع والطاقة، وله عدة مؤلفات معروفة أبرزها: «الردع الممتد» «الخليج والبحث عن الاستقرار الاستراتيجي»، «علاقات الغرب الاستراتيجية مع العربية السعودية»، «الحرب العراقية ـ الايرانية 1984-1987»،

وهو يعد دون منازع حجة دولية مرموقة في الشئون الاستراتيجية لمنطقة الخليج لخبرته الطويلة بها والتي تراكمت عبر سنوات وسنوات.

في البدء يحدد المؤلف دول جنوب الخليج التي ينصرف اليها جل اهتمامه في هذه الدراسة شبه الموسوعية، بأنها خمس دول هي على التوالي: العربية السعودية والبحرين، وقطر، والامارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان. ويسوق لنا السبب الذي حدا به الى هذا التركيز بقوله ان هذه الدول الخمس بالذات تتشابه في عدة أمور أساسية منها اعتدال نظم الحكم فيها، كما برهنت جميعها ودون استثناء على امتلاكها مقدرة دبلوماسية جيدة في التعامل مع التوترات والمشكلات الاقليمية سواء ماتعلق من ذلك بظروف الماضي أو الحاضر، وهي فوق هذا كله نجحت في الاحتفاظ بعلائق تجارية متينة مع الغرب رغم الصعاب الكثيرة التي اعترضت مسيرة العلاقات الغربية الخليجية، وخاصة في السنوات الأخيرة، سنوات الازمة وعدم الاستقرار، الخ.

عندما يقدم كوردسمان تعريفه لمجموعة المصالح الغربية الاستراتيجية في الخليج فانه يحصرها في اربع مصالح رئيسية مرتبة تنازليا على النحو الآتي: 1) تأمين منفذ مضمون الى نفط الخليج بثمن معقول ودون أية شروط سياسية أو عسكرية أو اقتصادية تعرقل من قدرة الغرب في الحصول على هذه المصلحة الأساسية تحت كل الظروف، 2) الابقاء على ميزان تجاري مستقر مع دول المنطقة الخليجية، 3) الاستقطاب المنتظم لفوائض تلك الدول من الودائع والعملات الحرة في اسواق المال الغربية أو دفعها ـ أى دول الخليج ـ الى توجيه جانب آخر من فوائضها المالية في صورة مساعدات الى بعض دول العالم الثالث للابقاء عليها موالية للغرب، 4) تمتين العلاقات السياسية والعسكرية التي تربط دول الخليج بالغرب بما من شأنه ان يقوي دعائم الموقف السياسي للغرب هناك، ويشجع على البحث عن تسوية سلمية للصراع العربي، الاسرائيلي.

وضمن هذا الاطار الواضح والمحدد من المصالح الحيوية التي تشكل في مجموعها قاعدة السياسات والاستراتيجات الغربية في هذه البقعة الهامة من العالم يعود الباحث ليؤكد على الأهمية الاستراتيجية القصوى التي يمثلها استمرار نجاح الغرب في الاحتفاظ بالدول الخمس الكائنة جنوبي الخليج كأصدقاء أقوياء وموثوق فيهم. فهذه الدول تمتلك احتياطيا وفيرا من النفط الذي بامكانه وحده أن يسد احتياجات الغرب من هذه المادة الأولية الخطيرة على المديين القصير والمتوسط ، هذا بينما تبقى اسواق المال الغربية مركز الجذب الرئيسي لفوائضها، والمكان المفضل لديها للايداع والاستثمار، والاستيراد الخ. وتجدر الاشارة هنا الى انه يكاد يكون هناك اجماع في الرأى بين كافة المحللين الاستراتيجيين الغربيين، خاصة الامريكيين منهم، على ترتيب المصالح الاستراتيجية الغربية في الخليج على نحو مماثل تماما لما ذكره كورد سمان. لقد كان مستشار الأمن القومي ووزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق، هنري كيسنجر هو أول من حدد هذه المصالح وبكل حسم، وذلك في أعقاب الحظر النفطي المحدود الذي فرضته الدول العربية النفطية على الغرب خلال حرب اكتوبر 1973، ومنذ ذلك الوقت اصبحت تلك المصالح قاعدة التعامل الأساسية بين الغرب، وبالتحديد الولايات المتحدة ودول المنطقة الخليجية. وعليه، فان

السياسات الغربية تجاه الخليج قد تتشكل تكتيكيا بحسب الضرورات، ولكنها تظل رغم كل شيء متقيدة بهذا الاطار الاستراتيجي الثابت لاتتجاوزه ولاتخرج عليه. ومن هنا فان رؤية كوردسمان الاستراتيجية لاتختلف مطلقا عن رؤى غيره من المحللين الاستراتيجيين الامريكيين وانما تدور معهم حول المجموعة نفسها من الثوابت المصلحية طبقا للترتيب الذي سلفت الاشارة اليه.

في الجزء الآخر المتعلق بالوضع العسكري العام في الخليج وحدود الدور السوفيتي هناك، يذكر الباحث أنه لو لم تكن المنطقة الخليجية وفي قلبها الدول الخمس اياها (ولايشير الى الكويت)، مفتوحة أمام تهديدات القوة السوفيتية، لما كان كل هذا الاهتمام من جانب الغرب بطبيعة الحال بتأمين مصالحه النفطية في الخليج وتوفير أقصى ما يستطيعه من سبل الحماية لها، ويردف أن القوة العسكرية المحدودة لهذه الدول الخليجية الجنوبية أعجز من أن يمكنها أن تواجه بمفردها التهديدات التي تتعرض لها من كل صوب. ومن هذه الملاحظة المبدئية العامة يدخل كوردسمان الى التفاصيل فيشير الى أنه على الصعيد الخليجي، يجري ودون كلل تكديس الأسلحة وادخال منظومات متطورة بل وبالغة التعقيد مما يشكل في النهاية خطرا عسكريا فادحا على أمن دول الخليج الجنوبية، وهو تهديد أصبح فوق طاقتها على احتماله أو استيعابه عن طريق توفير قوة عسكرية جماعية قادرة على التعامل معه بفاعلية، يضاعف من ذلك الخطر الاقليمي جاهزية القدرة السوفيتية على التدخل مباشرة في المنطقة الخليجية وهي المقدرة التي سوف تتدعم فيها اذا نجح السوفيت في اخماد حركة المقاومة الاسلامية المعادية لوجودهم في افغانستان (وهو توقع ثبت فيها بعد خطأه وعدم واقعيته)، ويزيد الباحث على ذلك بقوله انه اذا تمكن السوفيت بوسائلهم الخاصة من اختراق دولتي اليمن والتحول بها في اتجاه أكثر راديكالية مما هو عليه الحال فان الخطر سوف يكون أكثر جسامة على أمن هذه الدول الخليجية وبالأخص السعودية. أيضا فهو لا يغفل الاشارة الى خطورة التهديد الراديكالي لأثيوبيا مما يضيف بدوره الى جملة الأعباء الأمنية المرهقة التي تجد تلك الدول نفسها غارقة في دوامتها. ثم يذكر، ويا للغرابة، أن البناء العسكري الكثيف الذي انغمست سوريا في اقامته بمساعدة السوفيت يتهدد السعودية والاردن بالدرجة نفسها التي يشكلها على أمن اسرائيل (!!). وهو يخلص من تلك المناقشة الى أن التحولات التكنولوجية العسكرية في المنطقة والتي تعبر عن نفسها في صورة ادخال منظومات اسلحة جديدة بواسطة قوى معادية تشير الى ملامح الخطر الداهم على أمن الدول الخليجية المذكورة، وهو خطر سوف تتضح معالمه بشدة قرب منتصف التسعينيات وسوف يكون ذلك بذاته متغيرا سالبا جديدا سيحفز الغرب أكثر باتجاه العمل على توفير غطاء من الحماية الأمنية الفعالة لمجموعة الدول الخليجية الصديقة.

ولا يخفى أن مثل تلك المزاعم والافتراءات التي يروج لها كوردسمان كغيره من الاستراتيجيين الغربيين، لا تصمد أمام المشاهدات الواقعية، وإنما هي تعتمد أسلوب المبالغة في الترويج لمفهوم الخطر المعادي الذي يقف وراءه السوفيت بالتواطؤ مع القوى التي ترتبط بهم في الشرق الأوسط، واستخدام تلك الذريعة الواهية في تبرير مسلك الاستراتيجية الغربية في الخليج. فهذا البناء المكثف من الأسلحة والمعدات التي يجري ادخالها على قدم وساق الى الخليج

والشرق الأوسط لا يحدث بتأثير من تحريض سوفيتي أو من تآمر يجد السوفيت أنفسهم ضالعين فيه مع بعض أصدقائهم في المنطقة كما يزعم الباحث، وانما سببه هو تلك النزاعات الاقليمية المتأصلة والمتفجرة وفي طليعتها النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وما تقوم به الولايات المتحدة من دور غير محدود في دعم الترسانة العسكرية الاسرائيلية تحقيقا لمفهوم التفوق الاسرائيلي المطلق في معادلة التسلح التي تجري مع الدول العربية وهو تفوق يخلق أخطارا عسكرية ساحقة على الأمن القومي العربي بما في ذلك أمن الدول الخليجية التي خصها الباحث باهتمامه. ثم أنه عندما يسترسل الباحث في الحديث عما وصفه بمقدرة سوفيتية هجومية على أهبة الاستعداد للتدخل في الخليج، وأن هذه المقدرة سوف تتعزز أكثر باندحار قوى المقاومة الأفغانية، الخ، فإن هذا الزعم هو في رأينا محض افتراء آخر من جملة الافتراءات التي حفلت بها هذه الدراسة. فعندما تدخل السوفيت عسكريا في أفغانستان بنهاية عام 1979، ارتفعت أصوات التحذير في الغرب حتى وصل الأمر ببعض كبار المسئولين الأمريكيين من سياسيين وعسكريين الى حد الزعم بأن معادلات القوة الدولية قد اختلت جذريا بسبب هذا الغزو وان الأسوأ قادم في الطريق. وكانت هذه الموجة الهستيرية من ردود الأفعال الأمريكية المستاءة والغاضبة بمثابة المنطلق نحو الاعلان عن مبدأ كارتر ذائع الصيت وتشكيل قوات التدخل والانتشار السريع. ثم برهنت كافة التطورات اللاحقة على بطلان تلك المزاعم. فلا السوفيت انطلقوا من قواعدهم في أفغانستان لاجتياح منطقة الخليج والاستيلاء على منابع النفط فيها، وبالتالي حرمان الغرب من هذه المصلحة الاستراتيجية الأساسية، ولا ما فعلوه كان البداية نحو تطبيق استراتيجية دولية هجومية شاملة ضد معاقل القوة الغربية. فالسوفيت وهم المشهود لهم بالحذر الشديد والحرص الزائد كانوا يعلمون أكثر من غيرهم ان مواجهة الغرب حول نفط الخليج، كانت تعني وقوعهم في مصيدة الحرب النووية، وهو أمر كانوا يسعون الى اتقائه وتجنبه بكل الطرق.

كذلك فإنه عندما يلمح كوردسمان، وهو محلل لا تعوزه الخبرة أو الدراية الى الأخطار الفادحة التي سوف يجلبها التحول الراديكالي في اليمنين أو في أثيوبيا على أمن الدول الخليجية الخمس، فإنه كان أيضا يبالغ ولا يذكر كل الحقيقة. فالدول الثلاث التي صورها على أنها مراكز تصدير الخطر واثارة القلاقل، تجد نفسها غارقة حتى آذانها في مشكلات البناء الداخلي ولها من همومها ما يكفيها وزيادة، حتى لم تعد لديها طاقة تستخدمها في تهديد الأمن الخليجي أو غيره مما لا يكف الغربيون عن ترديده ولا يملون منه رغم اختلاف الظروف والمتغيرات. بل ان تلك الدول بالذات برهنت وبما لا يدع مجالا لشك وبخاصة في السنوات الأخيرة على انتهاجها مسلكا واقعيا تصالحيا معتدلا في علاقتها بجيرانها، مما يتناقض وعلى طول الخط مع ما ذهب اليه الباحث في محاولة الدس وبذر الفرقة ونثر الشك في نفوس تلك الدول الخليجية حتى يبقى هذا الاحساس بالخطر يلازمها دائما. وهو عندما يزعم ان قوة سوريا العسكرية هي تهديد للسعودية والاردن بالدرجة نفسها التي تهدد بها اسرائيل، فإنه يصعب علينا التسامح مع مثل هذا الافتراء الصارخ وان المرء ليدهش حقا عندما تصدر مثل هذه التقولات عن باحثين مقتدرين ومحنكين من طراز كوردسمان. انها مرة أخرى محاولة لدفع الدول الخليجية المعنية لأن تظل قابعة على الدوام داخل

على ما يسميه بالتهديد الصادر عن دول البحر الأحمر، فإنها يشيرودون مواربة الى التهديد الآتي من اتجاه اليمن الديمقراطي والجمهورية العربية اليمنية وأثيوبيا وحتى السودان، ويضيف ان عدم استقرار الأوضاع في المنطقة المجاورة للحدود الغربية للسعودية والكويت يشكل بدوره تهديدا مباشرا لأمنها وأمن الدول الخليجية الأخرى المرتبطة بها، وداخل هذا السياق من التحليل لا يغفل الاشارة الى سوريا وليبيا. وهو يخلص من مزاعمه تلك الى القول بأن الحقيقة الكبرى والأليمة التي يتعين على هذه الدول الخليجية ان تعيها وتضعها نصب أعينها، هي ان الطريقة (الوحيدة) لضمان أمنها وأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تكمن في تعزيزها لقدراتها العسكرية، اذ بذلك وحده يمكن قهر التحدي واخماد الخطر.

من هنا فإن كل ما فعله كوردسمان هو أنه تعامل مع هذا الواقع الاقليمي القلق من منظور علاقات القوة ومعادلاتها المجردة ولا شيء أكثر من ذلك. وعليه فإنه أغفل أو بالأحرى تغافل عن أهمية ايجاد ميزان مستقر للعلاقات السياسية وروابط التعاون المشترك بين كل هذه المجموعات من الدول التي تشدها الى بعضها علاقات الجوار الاقليمي، ولم ينظر الى تعميق هذا التعاون وتوسيع ابعاده على انه هو الضمانة الأكيدة للأمن الذي تنشده تلك الدول وتسعى جاهدة الى تحقيقه. ان ذلك سوف يمثل بطبيعة الحال نوعا من الاكتفاء الذاتي الذي سوف يتبعه الاستغناء عن الحماية العسكرية الغربية، وهو خيار لا يناسب الأهداف والمصالح الآنية والبعيدة التي تكرس الاستراتيجية الغربية كل طاقاتها وأدواتها من أجل بلوغها بأقل قدر ممكن من التكلفة والمخاطرة.

ومرة أخرى فإنه اذا كان المرء يعجب لأن يصدر مثل هذا الرأي عن خبير مجرب مثل كوردسمان، فإن درس التاريخ القريب يقدم البرهان الكامل على خطأ ما ذهب اليه هو وكثيرون غيره من الغرب. فايران الشاه والفلبين في عهد ماركوس أخذتا بنصيحة كوردسمان بحذافيرها ولم تحيدا عنها قيد أنملة ـ أي افراط في العلاقة مع الغرب والتحول الى قلاع مدججة بالأسلحة الغربية تحت مبرر علاقات التحالف الاستراتيجي ضد أخطار الشيوعية الدولية ـ فماذا كانت النتيجة؟ النتيجة يعرفها كوردسمان وغيره من الاستراتيجيين الغربيين: كارثة مذهلة قوضت دعائم حكمهما وأطاحت بهما الى الأبد وأبدلتهما كما حدث في ايران بقوى لاتحمل للغرب أي شعور بالصداقة أو الود. ان الغرب لايتعلم من أخطائه، ولايعي درس التاريخ، وهذه هي قمة المأساة. انها المكابرة التي لاتستجيب لمعطيات الواقع وحقائق التاريخ بقدر ماتصطدم بها وتتناقض معها.

في الفصل المعنون بـ «الغرب يدخل الى الخليج 1985 - 1987» أي والحرب العراقية ـ الايرانية في ذروة غليانها وحرب الناقلات تتطور وتتصاعد على نحو مخيف، يعرض لنا المؤلف الملابسات التي أحاطت بهذا التدخل، فيذكر انه كان من الضروري تكثيف الحضور العسكري البحري الامريكي في الخليج لبث الشعور بالطمأنينة والأمان لدى الدول الخليجية الصديقة للغرب في مواجهة تصاعد حدة التهديد العسكري الايراني ضدها.

واذا افترضنا وسلمنا بصحة هذا الزعم. فكيف يمكن اذن فهم الأسباب التي دفعت ادارة الرئيس رونالد ريغن الى عقد صفقة الأسلحة السرية الشهيرة مع ايران (والتي عرفت فيما بعد

بفضيحة ايران جيت) وأحدثت زلزالا سياسيا مدويا في أركان العالم الأربعة. وانه لمن المحير حقا بالنسبة للمحلل السياسي المنصف ان يعثر على دافع واحد يضع لهذا التصرف الذي تجاوز كل التكهنات والتوقعات لأسباب كثيرة كان من أبرزها تفوق ايران العسكري الواضح في تلك الفترة (1986)، ونجاحها في الاستيلاء على شبه جزيرة الفاو العراقية بحركة هجومية خاطفة، وهو ما كان يعني ببساطة ان قوة ايران العسكرية قد تضخمت الى الحد الذي كانت تهدد فيه بقلب ميزان القوة العسكرية في الخليج لصالحها على حساب أمن دول الخليج العربية المجاورة. اذن وبدلا من ان تعمد الولايات المتحدة الى تصحيح هذا الاختلال الخطير بمحاصرة القوة الايرانية وتحجيمها اتقاء لمخاطر هذا الوضع واحباط مضاعفاته، فإنها بتصرفها هذا زادت من عمق الخلل وساهمت في دفع الأمور الى مدى أبعد من الخطورة والتهديد.

والكاتب يكرر على مسامعنا هنا مجموعة الأسباب التي استخدمتها الادارة الأمريكية في تبرير تورطها في هذه الفضيحة الدولية الشائنة. ويجيء على رأس تلك الأسباب الحاجة الى انقاذ أرواح الرهائن الأمريكيين المهددين بالموت في لبنان وأولهم وليام باكلي المدير الاقليمي المسؤول عن أنشطة وكالة المخابرات المركزية والذي كان يتخذ من بيروت مقرا لأنشطته التجسسية منذ عام 1984، هذا فضلا عن الاعتقاد الذي ساور بعض مستشاري الرئيس الامريكي لشئون الأمن القومي ومؤداه ان حل مشكلة الرهائن بأسلوب تقديم الحوافز الى ايران (تعزيز قدراتها العسكرية في حربها ضد العراق)، سوف يقوي من مركز الولايات المتحدة في الخليج ويهيىء بطبيعة الحال امكانية أفضل باتجاه تحسين العلاقة السياسية مع ايران بعد سنوات طويلة من القطيعة والجفاء.

وبالرغم من ان كوردسمان لا يتجاهل الدور الذي قام به مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية والمسئول الكبير السابق بجهاز الموساد دافيدكيمحي في تهيئة عقد هذه الصفقة بالتواطؤ مع مستشار ريغن للأمن القومي روبرت ماكفرلين، إلا أنه لا يقحم نفسه ـ عن حرص وعمد ـ في تحليل دوافع اسرائيل من وراء توريط الادارة الامريكية في هذه العملية التي دمرت ما تبقى للسياسة الأمريكية من مصداقية في هذه المنطقة وكشفت بجلاء شديد عن التناقض الفاضح بين أقوال الحكومة الامريكية وأفعالها. لقد التزم المؤلف الصمت حيال هذا الأمر، ولم يكلف نفسه كباحث متميز عناء التنقيب والتفسير وتسجيل الموقف بالرأي، وان كان للأمانة قد أبدى استغرابه للسبب الذي حدا بالادارة الامريكية الى عقد هذه الصفقة رغم محاذيرها الكثيرة.

ومن هذا العرض الذي قدمه يخلص كوردسمان الى بضعة استنتاجات منها: اقتناعه بسلامة المسلك الذي انتهجته ادارة الرئيس ريغن بقرارها التدخل في الخليج لوضع حد لحرب الناقلات وأيضا لكي تبرهن لأصدقائها ولكافة دول المنطقة أنها لن تتردد في الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية هناك وكفالة حق المرور الأمني للناقلات التي تستخدم تلك الممرات. ومن علامات هذا التصميم كما يشير، قبولها رفع الاعلام الامريكية على ناقلات النفط الكويتية التي تعبر الخليج. ولكنه يأخذ على سياسات ريغن الخليجية في تلك المرحلة أنها لم توظف الامكانات المتاحة لها في التأثير والضغط من أجل انهاء الحرب العراقية الايرانية باعتبار ان اخماد

تلك الحرب كان يخدم في المحصلة الأخيرة المصالح الاستراتيجية الغربية أكثر مما كان يؤدي اليه استمرارها، ويضيف أنه اذا كان ثمة درس يمكن استخلاصه من تجربة التدخل الذي خاضته الولايات المتحدة في الخليج في تلك الظروف الاقليمية البالغة الاضطراب والتوتر، فإنه يتمثل في الحاجة الى توثيق عرى التعاون بين الغرب ودول الخليج الجنوبية والتأكيد بصورة خاصة على أهمية الدور الامريكي السعودي في تحقيق الأمن لهذه المجموعة من الدول، ويمكن لهذه الامكانية ان تتزايد مع التوسع في مبيعات الأسلحة الغربية لها وتقوية الغطاء البحري والجوي الغربي الذي يوفر جانبا هاما من الحماية الأمنية لها عند الضرورة، ثم يقول ان الولايات المتحدة معذورة ولا يمكن توجيه اللوم اليها اذا هي حاولت احتواء التهديد السوفيتي وكذلك التهديد الراديكالي الايراني (مرة أخرى لاحظ التناقض بين الأهداف المعلنة وبين المسلك العملي للسياسة الامريكية على نحو ما حدث في ايران غيت)، فهذا الاحتواء لا يزيد عن كونه اجراء مشروعا لحماية المصالح الأمنية الغربية في الخليج. واذا كان من الأفضل ألا تهمل الولايات المتحدة مبدأ التشاور مع حلفائها الغربيين حول نوعية الاجراءات التي يتعين استخدامها دفاعا عن تلك المصالح، إلا أنه لا يصبح ثمة مجال لتأنيبها اذا اقتضت الظروف التصرف بدون هذا التشاور.

في نهاية الدراسة يتقدم كوردسمان بعدد من النصائح لواضعي الاستراتيجية الغربية في الخليج، وهو يجملها في الآتي:

- تشجيع بناء رادع قوي لدى دول الخليج الجنوبية يمكنها من الدفاع عن نفسها ضد التهديدات البحرية والجوية التي تصدر عن القوى الاقليمية الأخرى المعادية لها.

- حث تلك الدول على الاستعانة بالتكنولوجيا العسكرية المتطورة (التوسع في بيع الاسلحة والمعدات) للاستعاضة بها عن النقص في القوى والطاقات البشرية المحدودة المتاحة لها.

- تشجيع ذلك النمط من علاقات التعاون العسكري بين الغرب ودول الخليج الجنوبية بما يؤدي الى زيادة اللياقة القتالية لقواتها، وليس مجرد الاكتفاء بتسويقها معدات عسكرية باهظة الثمن (أي التوسع في الاعتماد على الخبرة الاستشارية الغربية في أمور التدريب العسكري وصيانة المعدات، الخ).

- التقليل قدر الامكان من نقاط الضعف السياسية التي تترتب على تكثيف الحضور العسكري الغربي في الخليج ويكون ذلك بتجنب عقد ترتيبات تعاقدية رسمية تتيح للغرب حق استخدام القواعد والتسهيلات المتاحة في هذه الدول وكذلك التقليل من مظاهر استخدام الغرب لقوته العسكرية في غياب الطوارىء والأزمات الاقليمية.

- التركيز باتجاه انهاء الحرب العراقية الايرانية، مع ترك ايران تقرر قدرها وتحدد مصيرها بنفسها طالما أنها لن تتمكن من تصدير أيديولوجيتها أو نفوذها السياسي الى غيرها من دول المنطقة، أي احتواء ايران دون عزلها أو مقاطعتها.

- العمل على جذب العراق مستقبلا الى دائرة التعاون الاقتصادي والاستراتيجي مع الغرب ودول

الخليج الجنوبية، مفسحا الطريق بذلك أمام تحول العلاقة المتبادلة في وضع التنافس والصراع الى وضع التحالف.

- عدم قطع صلة الاتحاد السوفيتي كلية بمنطقة الخليج لصعوبة تنفيذ ذلك عمليا وانما يمكن الابقاء على تلك الصلة ضمن حدود دنيا معينة وفي اطار من الترتيبات السياسية والاقتصادية التي تمنع السوفييت من الاقدام على أية تحركات طائشة في تلك المنطقة.

- طالما انه لا تبدو في الأفق امكانية تحقيق تسوية سلمية قريبة للنزاع العربي - الاسرائيلي، فإن الخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من جهة وبين أصدقائهم في الخليج من جهة أخرى، سوف يستمر حتى نهاية حقبة التسعينيات ان لم يكن أبعد، الخ.

هذه وباختصار شديد عجالة سريعة لما جاء في كتاب انتوني كوردسمان: الخليج والغرب، واذا كنا قد اختلفنا مع الكاتب في الكثير من طروحاته ونظرياته التي عرضها ودافع عنها بطريقته، وشكلت في مجملها أعمدة هذا البحث ومحاوره الرئيسية، فقد ذكرنا بعض أسباب خلافنا معه وان كان يبقى الكثير مما لا يتسع له المقام في مثل هذا الحيز المحدود.

لقد أكدنا في بضعة مواضع من هذا العرض، ان كوردسمان لم يتميز، وخلافا لما كان متوقعا، في طرحه لتلك المسائل والمشكلات المتصلة بمفهوم المصالح الاستراتيجية الغربية في الخليج وما يجدر اتباعه من أساليب وسياسات في الدفاع عنها، عن باحثين غربيين كثيرين آخرين ممن سبقوه الى طرحها واعتمدوا جميعا ودون استثناء مفهوم الخطر السوفيتي، سواء اتخذ في زعمهم طابعا سافرا أو ركز على أسلوب التآمر والتحريض الخفي. بل ان الأمر وصل بكوردسمان الى حد ابتكار مصطلح الخطر بنسبة 360 درجة الذي تتعرض له دول الخليج الجنوبية، أي الخطر الذي يأتيها من كل مصدر ويهب عليها من كل اتجاه مما يجعلها مفتوحة أمامه الى أمد غير معلوم. ومن ناحيتنا فإنه يصعب علينا التسليم بوجود مثل هذا المفهوم، مفهوم الخطر الشامل المستمر، حتى بين أعتى الخصوم اذ تبقى وبرغم كل شيء امكانية، حتى وان كانت محدودة، للتصالح والتفاهم والمهادنة، وهي امكانية يمكن ان تتسع بالوقت. ونحسب ان الخط الحالي لسير العلاقات الامريكية - السوفيتية يبرهن على هذا الزعم فوق أي شك. بيد أن هذه الانتقادات على ما قد يبدو فيها من حدة غير مألوفة، لا تنفي بحال ان الباحث قد أنجز عملا علميا كبيرا بأي مقياس. فكوردسمان والحق يقال بذل جهدا شاقا ومضنيا في تجهيز مادة هذا الكتاب، كما ان المصادر التي اعتمد عليها والوثائق التي رجع اليها كثيرة جدا مما زاد من أهمية الدراسة ووفر لها المزيد من أسباب القوة والعمق.

وأخيرا فإنه اذا كان لكل باحث قناعاته وحتى تحيزاته التي يصعب عليه التخلص منها. فهذا حقه لا ينازعه أحد، ولكن يبقى للآخرين حق الاختلاف معه وقد كان هذا هو موقفنا بالضبط من كوردسمان الذي كنا وسنبقى نحترمه ونجل قدره كباحث وعالم وأستاذ.

الاعتماد على الذات بين الاحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية.

رمزي زكي
دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، قبرص، 1987 , 229 ص.

مراجعة: جميل طاهر
قسم الاقتصاد ـ جامعة الكويت

الكتاب عبارة عن بحث قدم في حلقة نقاشية في المعهد العربي للتخطيط عام 1985، مما يعني انه يعكس، الى حد ما، بعض نقاط الضعف الموجودة عادة في البحوث المقدمة في المؤتمرات او الحلقات النقاشية، كضيق المساحة وعدم القدرة على التوسع في التحليل. في المساحة المتاحة لهذه المراجعة من الممكن فقط تناول بعض النقاط التي تبدو مهمة من وجهة نظر المراجع.

دائرة الخطر كما يرسمها الغرب ويصورها لها بصرف النظر مما تحمله تلك المحاولة من سذاجة سياسية لا يتقبلها عقل.

وحتى عندما يتحدث كوردسمان عن خطورة التحولات التكنولوجية العسكرية في المنطقة في أواسط التسعينات على نحو ما أشرنا اليه من قبل فإنه يغفل وعن عمد ما تمثله قوة اسرائيل، التي أصبحت اليوم قوة نووية كبرى، على أمن دول الخليج وثرواتها النفطية والمالية، وانما يبالغ في الترويج لمفهوم الخطر القادم من اتجاهات محلية واقليمية أخرى غير اسرائيل.

الأدهى من ذلك والأمر، ان السيناريوهات المختلفة التي تخيلها الباحث بشأن احتمالات التدخل العسكري السوفيتي المباشر في منطقة الخليج، تفتقر الى أرضية صلبة من الواقع يمكن ان تقف عليها. فمن ضمن تلك السيناريوهات كما يذكر: احتمال اجتياح السوفيت لايران واستيلائهم عليها، وهو احتمال يمكن دحضه ورفضه بفظاعة حرب الاستنزاف التي خاضها السوفيت في أفغانستان وأرغمتهم في النهاية على الخروج منها بعد أن طال أمد تورطهم فيها دون جدوى أو طائل، ثم هناك احتمال ان يتدخل السوفيت على غزو هذه الدولة الخليجية أو تلك اذا اقتضت الضرورة ذلك، يبقى احتمال ثالث وهو ان يعمد السوفيت الى بناء قاعدة ضخمة تساند تواجدهم العسكري المباشر في منطقتي البحر الأحمر والمحيط الهندي واستخدامها في الضغط على دول الخليج لارغامها على تحويل مسار علاقاتها بالغرب في الاتجاه الذي يلائم المصالح

الاستراتيجية السوفيتية نفسها، الخ. وهكذا يستغرق الباحث نفسه في سيناريوهات هي أبعد ما تكون عن الواقع كما تنطق به شواهده ومؤشراته الكثيرة.

في فصل آخر من فصول الدراسة يتحدث المؤلف عما يصفه بالتهديدات الاقليمية الضاغطة التي تواجه مجموعة الدول الخليجية الجنوبية الخمس. وهنا نجده يتحرك في نفس الاطار ولا يخرج عنه، أي حصر مصادر هذا الخطر في حدود دول الجوار الخليجي دون سواها. ومن أجل ذلك يحشد الباحث كل قدراته في ابراز معالم هذا التهديد الاقليمي الذي يتعرض له أمن تلك الدول الخليجية محور الدراسة. وقد دفعه ذلك لأن يفرد حيزا لا بأس به لتحليل مفردات القوة العسكرية لكل من ايران والعراق. ويشفع هذا العرض بتقديم نصيحة الى هذه الدول الخليجية مؤداها أنه لا مناص من استخدام ثرائها النفطي في الحصول على تكنولوجيا عسكرية متطورة من الغرب يمكنها من تحييد أخطار هاتين القوتين الاقليميتين الرئيسيتين(!!)، بعبارة أخرى فإن الباحث تعامل مع تأثيرات القوة العسكرية العراقية على نفس المستوى مع القوة العسكرية لايران، وهو أمر غاية في الغرابة ولا يخلو من مغالطة مكشوفة. فبدلا من ان تعامل قوة العراق على انها قوة داعمة ومساندة أو على انها عمق استراتيجي اضافي لهذه الدول الخليجية، فإنها عوملت كقوة معادية وكمصدر للتهديد والخطر وهو زعم لا يتطلب تفنيده والرد عليه جهدا كبيرا وما كشفت عنه دروس حرب الخليج يغنينا عن أي حديث.

ومن الأمور الأخرى التي تلفت النظر في هذه الدراسة انه عندما يحاول كوردسمان التأكيد

تنقسم الدراسة الى محورين رئيسيين: الأول: يتعلق بالسياق التاريخي لظهور فترة الاعتماد على الذات، بينما المحور الثاني يحاول ان يرى امكانية اعتماد الدول النامية على الذات... وكيف؟.

في المحور الاول يتناول الباحث أربع نقاط رئيسية حيث يحاول في النقطة الاولى ان يرسم البعد التاريخي الذي تبلورت في ثناياه عملية فقدان البلدان المتخلفة لاعتمادها على الذات من خلال انخراطها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتبعيتها له. لقد عرض الكاتب ست مراحل اساسية جرى فيها ضغط من جانب الرأسمالية العالمية على البلاد المتخلفة، وهذه المراحل هي: مرحلة ماقبل الكشوف الجغرافية، مرحلة الكشوف الجغرافية، المرحلة الميركانتلية، مرحلة الثورة الصناعية، مرحلة الاستعمار، ومرحلة الامبريالية الجديدة. كما يبدو ان الفروق بين مرحلة واخرى غير واضحة ودقيقة حيث تتداخل المراحل مع بعضها البعض (ص 38-60) مما يصعب معه التفريق احيانا بين مرحلة واخرى.

يبحث الكاتب في النقطة الثانية من هذا المحور ازمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتأثيرها على البلاد المتخلفة مما أدى الى تعميق تبعية هذه الدول للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد تمثلت ازمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي ليس فقط بالتناقض بين الانتاج والاستهلاك، بل امتد الامر ليشمل مجمل النظام الاجتماعي للرأسمالية، سواء كان ذلك على الصعيد المحلي لكل دولة على

حدة أو على الصعيد العالمي للنظام بأكمله (ص 61). يرى الكاتب ان الرأسمالية العالمية قد حرصت على ابقاء الدول المتخلفة في حالة حصار من خلال افراز ازمات لهذه الدول مثل ازمة الديون الخارجية، وعلاقات التبادل اللامتكافيء، وحصار محاولات التصنيع بالاضافة الى توغل الشركات المتعددة الجنسية. ولم يتطرق الكاتب لمسؤولية الدول المتخلفة نفسها عن ازمة الديون الخارجية بالاضافة الى مسؤولية النظام الرأسمالي العالمي حيث توسعت هذه الدول في الاقتراض بشكل اكبر من قدرتها على السداد. كما أن بعض البيانات المستعملة قديمة الى حد ما كما يبدو من جدول (5) ص (71) مثلا.

يبحث الكاتب في النقطة الثالثة من هذا المحور في ازمة التنمية في البلاد المتخلفة في ضوء تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي وفي ضوء اخطاء التنمية فيها خلال العقدين الماضيين. احد الاخطاء هو ان البلاد المتخلفة نظرت الى التنمية على انها مرادف للوصول الى مستوى المعيشة المرتفع في الدول الرأسمالية مما أدى الى اتباع نماذج فاشلة للتصنيع في هذه الدول. كذلك اعتمدت التنمية في هذه البلاد على التمويل الخارجي بدلاً من الموارد المحلية. خطأ آخر هو ان جهد التنمية في كثير من البلدان المتخلفة قد قام أساسا على اعتصار القطاع الزراعي من خلال تخفيض اسعار المنتجات الزراعية حتى يمكن توفير غذاء رخيص لساكني المدن. كذلك كان هناك اعتقاد سائد في ان توزيع الدخل في البلدان المتخلفة سوف يتحسن في غمار عملية التنمية حيث ثبت خطأ مثل هذه التصور لأن ثمار التنمية لم توزع بشكل عادل. ولاشك ان الكاتب قد وفق تماما في عرضه لمثل هذه الاخطاء التي شاعت خلال فترة من الفترات مما أدى الى بعض التصورات غير الصحيحة لدى متخذي القرار في الدول المتخلفة خاصة في مجال التصنيع والتمويل الخارجي لعملية التنمية، والذي ادى بدوره لازمات متلاحقة.

نقطة رابعة تعرض لها الكاتب في هذا المحور وهي الواقع الاجتماعي المليء بالتوترات في الدول النامية، غير ان الكاتب لم يبحث هذا الموضوع بالتفصيل حيث كان بامكانه ان يتطرق لهذا الواقع من خلال تحليله او حتى عرضه للأزمات التي افرزتها ازمة الديون الخارجية مثلا في الكثير من الدول النامية على شكل اضطرابات سياسية واجتماعية.

في المحور الثاني من الدراسة يحاول الكاتب ان يقيم مدى امكانية الدول النامية اعتمادها على الذات.. وكيف؟ يرى الكاتب في هذا المجال ان استراتيجية الاعتماد على الذات تعني نفيا للتبعية وبناء للتنمية المستقلة مما يعني القضاء على علاقات الاستغلال والتبادل اللامتكافيء التي ترسف في اغلالها البلاد المتخلفة في علاقتها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي مع مايتطلبه ذلك من سيطرة وطنية على تعددات الاقتصاد القومي (ص 113). أما استراتيجية الاعتماد على الذات كما يراها الكاتب فهي عبارة عن «نسق اقتصادي اجتماعي سياسي متكامل». فهناك شروط يراها الكاتب ضرورية للاعتماد على الذات مثل السيطرة على الموارد الطبيعية للبلاد، الثورة الزراعية، التصنيع لاشباع الحاجات الاساسية للسكان، والتكنولوجيا الملائمة. ولاشك انه اذا استطاعت أى من الدول المتخلفة العمل على توافر مثل هذه الشروط فبالتأكيد انه لن تعد متخلفة حيث ان

الكاتب يتطرق الى الموضوع بشكل نظري بعيد عن مدى قدرة الدول المتخلفة على توفير مثل هذه الشروط من أجل الاعتماد على الذات.

يرى الكاتب ان مقولة الاعتماد الجماعي على الذات تهدف الى وجود اشكال جديدة من التعاون والترابط بين مجموعة دول العالم الثالث في عدة مجالات تخدم بناء التنمية المستقلة فيها وتجعلها اكثر تحررا واعتمادا على الاقتصاد الرأسمالي العالمي (ص 137). هناك مجالات عديدة لهذا الاعتماد الجماعي على الذات مثل تكوين الاتحادات العالمية لمنتجي المواد الأولية، التعاون الجماعي في مجال الاغذية، دعم التبادل التجاري بين الدول النامية، وتكوين اتحادات مستهلكين. وكان من الافضل لو تطرق الكاتب الى التجربة العربية في الاعتماد الجماعي على الذات من خلال وحدة اقتصادية عربية او تجمعات اقتصادية عربية لايجاد قوة تفاوضية امام قوى وتكتلات اقتصادية مختلفة، خاصة وان اسم الحلقات النقاشية هو «نحو تنمية عربية تعتمد على الذات». ويرى الكاتب ان الدول المتخلفة تعاني من آثار ازمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي مما أدى الى تبعية الدول المتخلفة نتيجة لارتباطها بالنظام الرأسمالي العالمي.

في الحقيقة ان Andre Frank قد تعرض لمثل هذا التصور من قبل في نظرية التبعية حيث رأى ان نمو وتطور الدول الغنية ساعد الى حد كبير على تخلف الدول الفقيرة مما يعني ان الدول الفقيرة تنمو وتتطور بسرعة كلما قل اعتمادها على النظام الرأسمالي العالمي. ولايبدو واضحا ان كان الكاتب يدعو في هذه الدراسة، كما دعا اندريه فرانك من قبل، الى قطع الدول المتخلفة لعلاقاتها مع النظام الرأسمالي العالمي حتى تتمكن من النمو. بالتأكيد ان هناك بعض الآثار السلبية لمثل هذه الدعوة ان وجدت. فالافضل في مثل هذا المجال هو تدقيق اشد في الخيارات المطروحة أمام الدول المتخلفة واتباع سياسة توجه بها الاستثمارات الاجنبية مثلا ناحية الصناعات الضرورية وبناء على اولويات معنية تحددها الدول الفقيرة. كما لاشك ان هناك درجات مختلفة من التبعية لم يشر اليها الكاتب حيث ان هناك فرقا مثلا بين تبعية دولة منتجة للنفط وتبعية دولة فقيرة بحاجة الى قروض ومساعدات خارجية من النظام الرأسمالي العالمي. وكان من الممكن ان يقيم الكاتب التجربة الناصرية للتنمية بشكل افضل من خلال مقارنتها بما حدث بعد ذلك في المرحلة الساداتية والتي نتج عنها انفتاح اكبر للاقتصاد المصري على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، مما افرز بعض الازمات لهذا النظام مثل الديون الخارجية وعبء خدمتها، كما ذكر الباحث بشكل نظري من قبل في النقطة الثانية من المحور الأول. أما الملف الاحصائي المرفق مع الدراسة يحتوي على مؤشرات جيدة عن طبيعة اقتصاد الدول المتخلفة، ولكنه يفتقد الى الحداثة حيث ان معظم البيانات المعروضة تعتبر الى حد ما قديمة (ص 161-163). وأخيراً لاشك ان الكاتب قد بذل جهدا جيدا في الاعداد لمثل هذه الدراسة وقد تعتبر خلفية نظرية وتاريخية جيدة للباحثين عن مدى اهمية اعتماد الدول النامية على الذات.

The Causes of Crime: New Biological Approaches

أسباب الجريمة : مداخل بيولوجية جديدة

Sarnoff Mednick et al. (Eds.)

سارنوف مدينك. وآخرون

مطابع جامعة كمبردج، نيويورك، 1987، 376 ص.

مراجعة: سالم ساري

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ـ جامعة الكويت

منذ عقد من الزمان تقريباً، قال Bottomore & Nisbet (1979: ix) أن ليس هناك «ثورات» علمية حقيقية في تاريخ علم الاجتماع، بمعنى أن يخلع نموذج نظري سائد ليستبدل كلية بآخر ليسود. فالنظريات الاجتماعية لاتموت تماماً، قد تذهب احداها في غيبوبة، تطول او تقصر، ولكنها تكون قادرة على أن تبعث حية من جديد بألوان شتى ومزاعم متجددة. ربما لايصدق هذا القول في اي مكان آخر مثل صدقة على محتوى هذا الكتاب، موضوع المراجعة، وطموح باحثيه، نظرية ومنهجاً. إذ يمثل الكتاب محاولة جمعية مؤثرة تستهدف، ضمن أشياء اخرى، أحياء نزعة بيولوجية قديمة، في تفسير السلوك الأجرامي، كان قد ابتدأ بها علم الأجرام، والعلوم الاجتماعية الاخرى، بدرجات متفاوتة مسيرته العلمية منذ منتصف القرن التاسع عشر على الأقل.

سؤال السببية الأجرامية سؤال محوري، بلاشك. تدور عليه او تلتف حوله اية محاولات تفسيرية علمية بالضرورة ولكن المحاولات التنظيرية المتأخرة في علم الاجتماع وعلم الاجرام، سواء أكانت محافظة ليبرالية، او راديكالية ـ قد تطورت أدبياتها بعيدة عن مواجهة سؤال كهذا. كما أن المشاريع البحثية السوسيولوجية قد وجدت السؤال التقليدي المستمر (لماذا يرتكب الفرد جريمة/ جرائم دون سواه؟) سؤالاً عنيداً من الأجدى تجاهله او تجاوزه بالتحول الى السؤال الواعد: كيف يولّد المجتمع جرائم وانحرافات لبعض افراده؟. ولعل ذلك تحول مبرر، فلم يعثر المنظرون والباحثون، خلال عقود طويلة وجهود مضنية، على شيء ما «خطأ» في الفرد نفسه يستحق، بصورة جدية، عناء البحث واعادة البحث فيه لاكتشاف واعادة اكتشاف مكامن ذلك «الخطأ».

فما المبرر لهذا الكتاب للعودة الى نقطة البداية؟.

الكتاب أساساً مجموعة من التقارير والمراجعات كانت قد قدمت لأحد مؤتمرات منظمة

حلف شمال الاطلسي عقد في جزيرة Skiathos اليونانية اواخر شهر سبتمبر 1982. وقد حشد لهذه الدراسات مجموعة متباينة من باحثين متعددي الجنسيات (من امريكا، بريطانيا، السويد، وحتى «اسرائيل»!) ليغطوا في بحوثهم مساحات واسعة من علم الأجرام بالارتكاز الى ميادين بينية متداخله (تمتد من فسيولوجيا الأعصاب، سيكولوجيا الاعصاب، الكيمياء الحيوئية، الى الطب، الطب النفسي، وعلم الاجتماع).

والمادة البحثية لمثل هذه الدراسات المختبرية/ العيادية مجموعة حبيسة من السجناء نزلاء المؤسسات العقابية والطبية، التقويمية والعلاجية. اكتشف فيهم باحثو الاتجاه البيولوجي خصائص عضوية مشتركة أدت ـ بالضرورة ـ لأرتكابهم أنماطا عنيفة من جرائم القتل والاغتصاب والسطو والحريق العمد.. الخ. وجعلت منهم، بالتالي، انماطاً خاصة من البشر، يوصفون عادة «بالمجرمين المزمنين»، «المتمرسين»، أو «طبقات مجرمه» «خطيرة». فما نوع التفسير الذي ستقدمه، إذاً مثل هذه المداخل لظاهرة اجتماعية مزمنة متجددة، وافعال معقدة متشابكة؟ الجواب الموحد عند بحوث هذا الكتاب على سؤال سببي كهذا أن الجريمة مرتبطة سببياً، وبصورة حتمية، بنقائص فردية متأصلة في التركيب البيولوجي للفرد المجرم، تتجسد في اختلالات واختلافات جسمية نفسية عقلية، وتنفجر على صورة سلوك مضاد للمجتمع عدواني عنيف.

تحاول اول هذه الدراسات (1-6) تفسير جرائم العنف باعادة اكتشاف كروموزوم (XYY) وتأكيد تأثيره الحتمي في المجرمين المعتادين على الجريمة، خاصة جرائم القتل والأغتصاب. ومثل هذا «الاكتشاف» الذي بدا مثيراً جذاباً، بقليل أو كثير، في سنوات مبكرة من تاريخ الحتمية البيولوجية يبدو الآن وقد فقد كثيراً من اثارته لعدد كبير من المشرعين والمحامين والقضاة، وان كان لم يفقد، على مايبدو، الا قليلاً من جاذبيته فقط لعدد أكبر من علماء الأجرام انفسهم. فما يعتبره اصحاب هذا الاتجاه (Y) زائدة في المجرمين العنيفين دون سواهم قد توجد بالفعل او لاتوجد عند بعض المجرمين. ووجودها أو عدمه، عرضاً أو اتفاقاً، لايجعل منها سبباً مؤهلاً، بمفرده، لتفسير ظاهرة الجريمة ككل وعند جميع مرتكبيها. ويبدو أن انشغال أصحاب هذا الاكتشاف بتأكيد حتمية التأثير وآلية السلوك (كسلوك قسري) قد جعلهم لايحاولون، هنا وفي اماكن اخرى عديدة، تفسير السلوك نفسه ولايتكبدون عناء الاشارة الى الآليات والميكانيزمات التي تترجم بها هذه الاختلافات التكوينية الى اختلافات سلوكية (Taylor et al., 1973:45).

وتحاول دراسة اخرى (70-90) ابراز تأثير مماثل للعوامل الوراثية التكوينية لدى اطفال التوائم واطفال التبني تجعل، مثلاً، من احتمالية أن يصبح الابن بالتبني مجرماً احتمالية عالية مؤكدة اذا كان ابوه البيولوجي مجرماً. ومن الصعب هنا، ايضاً، الجزم بأن الأجرام يورث. وذلك لصعوبة عزل تأثير الوراثة المبكرة عن تأثير البيئة المبكرة للطفل (بما فيها بالطبع البيئة الاجتماعية الثقافية) التي يمكنها غرس وتطوير صور من الوراثة عن طريق الصفات المكتسبة بطريقة لايعرفها عالم الحيوان ولايعترف بها اصحاب هذا الاتجاه.

وتركز دراسات اخرى على تأثير الجهاز العصبي على السلوك الأجرامي فتذهب احداها

(181-168) الى ان الخلل الوظيفي للدماغ يؤثر، بصورة شبه حتمية، على انحراف الاحداث. إذ يشل قدرة الاطفال المصابين به على تعلم القيم واستيعاب المعايير الثقافية اللازمة لحفظ التنظيم الاجتماعي السوي، عبر عملية التنشئة الاجتماعية التي تعجز عن استئصال جذور النزعات العدوانية من الطفل مما يؤثر على ادائه الدراسي وصفاته الاجتماعية الاخرى كعدم التعاون وعدم القابلية للاصلاح. لذلك يوصف حاملو هذا الخلل بانهم «عاجزون ناقصون» «قاصرون طفيليون» تمنعهم نقائصهم من التعلم، غير راغبين فيه، ولايستفيدون مما يتعلمون.

وتذهب دراسة مماثلة (218-235) ان السيكوباثيين يعجزون عن الاستجابة للخوف او تقدير مصادره، كما انهم يختلفون عن غيرهم في التنظيم الوظيفي للعمليات الدماغية وفي تطويرهم للاستراتيجيات الادراكية والمعرفية والدوافعية تظهر خصوصاً في استعمالاتهم للغة ومكوناتها وارتباطاتها على نحو غير منسجم، بصورة صارخة، مع افكارهم المعلنة ومشاعرهم ونواياهم (218). ويظهر ذلك الخطأ اللغوي بأكثر من مجرد الكذب والنفاق الذي يعرفه الناس العاديون (224). وهذه، بدورها، اعادة لاكتشافات قديمة تعود لأكثر من قرن من الزمان حين اعلن Dax & Broca «أن وظائف اللغة تقع في النصف الأيسر من دائرة الدماغ»، واعلن Jackson «أن وظائف التخيل والادراك المكاني تقع في الجانب الأيمن منه» بما في ذلك من تجاهل لحقيقة يعترف بها باحثو اللغة الاجتماعيون بانها ادارة اتصال جمعي لاتوجد ولاتتطور الامن خلال دائرة التجربة الاجتماعية التفاعلية. وعند الدراسات الكيميائية ـ العضوية في الكتاب (291-307) «الدليل» على ان هرمونات العدوانية مرتبطة بمستويات الكوليسترول المنخفضة، كما ترتبط به سمات نفسية سلوكية سلبية معينة مثل عدم الاحساس بالمسؤولية، والنقد الذاتي، والاستدخال الضعيف للمعايير الاجتماعية. ويمكن ان يكون المستوى المنخفض للكوليسترول «مؤشراً صادقاً وسهل القياس لاكتشاف افعال قسرية اخرى كجرائم العنف المستمر بين الاحداث والمراهقين، (307).

والباب الاخير في الكتاب (312-346) مخصص للفنيات العلاجية وطرق التعامل مع هؤلاء الاشخاص خاصة العائدين منهم للجريمة والمداخل الرئيسية الموصى بها هنا هي مداخل دوائية : علاج بالادوية للاعراض المشخصة المستهدفة، وعدم التردد في اجراء الجراحات النفسية والجراحات الدماغية (بما فيها ازالة بعض لفائف الدماغ المعطوبة او المختلة وظيفياً) لاستئصال مصادر العنف، أو، على الأقل، ضبط مواضع السلوك المضاد للمجتمع. ويمكن، على الأقل، استنتاج ثلاثة مزاعم نظرية ـ منهجية رئيسية تجمع بين هذه الدراسات جميعاً وتحدد توجيه نتائجها :

1) الاعتقاد بان السلوك الانساني (الأجرامي) لايأتي طواعية او يصدر عن وعي واختيار. وانما يكون مقرراً مسبقاً بفعل تأثير عوامل بيولوجية تقع خارج نطاق ارادة الفرد الفاعل.

2) الجزم بأن السلوك الانساني (الأجرامي) لابد وان يسفر عن متغيرات تخضع للقياس الكمي بفنيات وأدوات، وبمعيارية علمية، وتأتي نتائجها على درجة عالية من الدقة والتأكد.

3) التوجه نحو التدخل العملي على ايدي «خبراء» قادرين على تشخيص الأعراض المرضية والتوصية بالعلاج المناسب، في مؤسسات طبية اصلاحية، للحفاظ على الاجماع المجتمعي والتطابق الأجمالي مع مستلزمات القانون والنظام.

ولابد من القول، ازاء هذه المزاعم المتكاملة، ان تحليل الحياة الاجتماعية على اسس بيولوجية مازال، منذ Spencer اشكالية مثيرة للجدل بين رجال العلوم الاجتماعية. اذ لابد من الاعتراف ان بعضاً من أوجه القصور في سلوكنا الانساني له اسسه البيولوجية حقا (نحن لانستطيع الطيران لاننا لم نخلق باجنحة!!). ولكن مادامت مثل هذه البحوث تصر على الرجوع الى بيولوجية الفرد باعتبارها القصة كلها، سبباً وحيداً، وراء سلوكه الأجرامي فانها ستظل تفتقد أكثر الجوانب تميزاً في حياة الانسان ـ تلك التي تتفاعل من خلال تجربته الاجتماعية، تلك التي تتيح بناء الحقيقة الاجتماعية بناء اجتماعياً (Sapsford, 1981:312) وذلك من خلال الافعال وردود الافعال، التحرك من دوافع ومعان، والقدرة على الخيار وصنع القرار. فالمتغير الرئيسي ليس بيولوجياً آلياً وانما هو درجة وفعالية عملية التنشئة الاجتماعية لكل من الشخص «المجرم» والمواطن «العادي».

لايجد محررو الكتاب حرجاً في وصف مايقدمونه بانه «تقارير ومراجعات» مسؤولة، عميقة منهجياً، ذات معرفة حادة. . (مقدمة الكتاب : X) ولايخفي ذلك اسناد قوة المادة الاجتماعية المقدمة الى قوة العلم البيولوجي الذي يدعمه تراث علمي عريق متطور تخلصهم من «هشاشة علمهم الاجتماعي وسقم مناهجه مالم يطعم بمخزون نشط من العلم البيولوجي» (22). ويتجاهل ذلك حقيقة أن نقاط قوة العلم البيولوجي ومكانته تظل ضمن حدوده فقط، بحيث تتحول العلمية والحتمية والسببية البيولوجية، اذا عبرت الحدود لتغزو العلم الاجتماعي، الى علمية زائفة مطعمة بحتمية مغلوطة وسببية آلية مبسطة لم تعد تثير انبهاراً عند أحد (Taylor et al., 1976: 20-23)، كما لايجد محررو الكتاب من صعوبة في توجيه تحذير «بعدم السماح بتجاهل هذه المحاولات البحثية ببساطة لأن هربرت سبنسر ـ القرن التاسع عشر ـ قد حول نظرية التطور الى نهايات انانية متعصبة». . «ولاينبغي تجاهل نتائج الكتاب وقمعها خوفاً من أن سياسياً شريراً قد يسيء استعمالها» (مقدمة الكتاب: X). ولكن لاينبغي، بالمقابل، ان تعمل هذه المحاولات بدورها على قمع شكوك متزايدة أو تجاهل اسئلة متعاظمة عند نقاد هذا الاتجاه حول المصادر التمويلية، والاهداف غير المعلنة، والاستعمالات الضارة (او بالأحرى سوء الاستعمالات) لبحوث علمية مصاغة وموجهة على هذا المنوال. اذ لم يجن الافراد من ثمار الوضعية ـ العضوية في تشخيص الجريمة وتفسيرها وعلاجها إلا وبالاً عليه. فعلى مدى تطور المنظور، أشبع الأفراد الذين تتوفر فيهم المتغيرات البيولوجية المنحرفة، والاشخاص الذين تتطابق اوصافهم الجسمية وخصائصهم النفسية والعقلية مع تأكيدات هذا المنظور تشريحا/ بحثاً عن علل وأمراض يراها اصحابه كامنة فيهم تقف وراء انحرافاتهم واختلافاتهم.

واذا أخذنا بعين الأعتبار مشكلة الجرائم الحديثة «المستترة»، «الأرقام السوداء»، والطابع المؤقت لمعظم الجرائم المرتكبة فاننا نجد أن هؤلاء الذين يطلق عليهم «المجرمون الرسميون»، «المعروفون لدى الشرطة»، والمسجلون في الاحصائيات الجنائية، لايمثلون، بأية حال على وجه الدقة، العدد الفعلي لمرتكبي الجريمة او العائدين اليها في اي مجتمع (Young, 1981: 251-252). ومع ذلك لايكف «خبراء» البيولوجية الجدد (اطباء محللون نفسيون، اساتذة جامعات، محامون، وحتى

صحافيون) عن البحث والاستمرار في التنقيب في المجال الفردي الضيق في محاولات يائسة للوصول الى أية علامات واشارات، اعراض ودلائل، تبرهن لهم صحة الطبيعة القسرية لسلوك مرضاهم من المجرمين السجناء.

وعند باحثي هذا المنظور، يفقد الفرد حقه ببساطة في ان يكون مختلفاً أو «كغيره»، منحرفاً، ويروض ويكيف لفكرة القناعة بالعيش كحقل تجارب لخبراء المؤسسات التقويمية وبيروقراطيي الخدمات الاجتماعية بينما تكتسب فيه المؤسسات العلاجية حقاً أكيداً بالضبط والمعالجة والمتابعة وحتى بالحجر والعزل والتحييد. وكثيراً ماتغلف الاساءة الى الحريات الفردية ونكران الحقوق الاجتماعية والسياسية للأفراد بكثير من صور المبررات العلمية في «علاج علمي» «ونقاء اجتماعي» و«اجراءات وقائية» بل لقد ترجمت مزاعم الحتمية البيولوجية الأجرامية الى حملات حكومية وقوانين جنائية وسياسات اجتماعية نفسية، واسفرت هذه وتلك عن اجراءات تطهير وتعقيم واخصاء وعزلة نفسية قسرية على من تنطبق عليهم مواصفات البيولوجية الأجرامية بنجاح (Macaphy, 1976: 20-21).

وهكذا فان دراسات هذا الكتاب لاتحقق طموح باحثيه: فهي لاتقدم لرجال العلوم الاجتماعية مداخل جديدة تساعدهم على فهم افضل لمصادر السلوك الأجرامي. فالتعرف على بعض الخصائص والمتغيرات واكتشاف بعض الاخطاء والتشوهات البيولوجية عند بعض الأفراد المجرمين تدفعهم للاستمرار في الجريمة قد يساعد، في أحسن الأحوال، على ضبط المجرمين وعقابهم. ولكن ليس من شأن اكتشافات كهذه ان تساعد، بأية حال، على فهم افضل للجريمة نفسها كظاهرة اجتماعية مستمرة او التخطيط لدفاع اجتماعي شامل ضدها.

وازاء هذا العجز، من الافضل اذن النظر الى الكتاب من زاوية مختلفة: باعتباره يقدم مثالاً ممتازاً يدلل لرجال العلوم الاجتماعية كيف يمكن ان تنزلق علوم اجتماعية معينة، تحت وطأة احساسها الذاتي بالدونية العلمية والعملية او طمعاً في مكانة اجتماعية سياسية مرموقة لخبرائها، نحو تمويه وتشويه قضاياها بتحويلها من قضايا اجتماعية سياسية اقتصادية واخلاقية عريضة للمجتمع ككل الى مجرد مشكلات فردية شخصية لبعض الافراد. كما يقدم الكتاب مثالاً جيداً آخر يبين بجلاء كيف تطوع مناهج بعض العلوم الاجتماعية وتصاغ نتائجها لتقود الى تدخلات عملية ليست، في نهاية الأمر، لصالح المجموعات البشرية العريضة، الموضوع والهدف الدائم لدراسات العلوم الاجتماعية الجادة ذات الصلة المجتمعية الفعلية.

المصادر

Bottomore, T. & Nisbet, R. (Eds.)
1979 A History of Sociological Analysis. London: Heinemann.

Macaphy, C.
1976 Deviant Behaviour. London: Macmillan.

Sapsford, R.
1981 "Individual Deviance: The Search for Criminal Personality." pp. 310-340 in Fitzgerald et al. (Eds.), Crime and Society. London: Routledge & Kegan Paul.

Taylor, I., Walton, P. & Young, J.
1973 The New Criminology. London: Routledge & Kegan Paul.

Young, J.
1981 "Thinking Seriously About Crime: Some Models of Criminology." pp. 248-309 in Fitzgerald et al. (Eds.), Crime and Society. London: Routledge & Kegan Paul.

The Third World: States of Mind and Being

العالم الثالث: حالات الفكر والوجود

Edited by: J. Norwine & A. Gonzalez

تحرير : جم نوروين والفنسوكونزاليز
بوسطن، أنوين هايمن ، 1988 , 275 ص.

مراجعة: حسن رامز حمّود
كلية الآداب ـ جامعة الكويت

يواجه العالم المعاصر في العقد الاخير من القرن الحالي معضلات جسام لم يكن للبشرية سابق عهد بها. ومن سمات تلك المعضلات شمولية الابعاد بمعنى أنها وان كان تفجرها محددا مكانيا إلا أن تبعاتها وانعكاساتها سرعان ماتتسع لتشمل الانسانية جمعاء وفي شتى بقاع الارض. كما وتختلف طبيعة تلك المعضلات وتتفاوت في حدّتها فهي تتراوح مابين الرعب النووي والتسرب الاشعاعي وتلوث المحيطات وتآكل الغلاف الجوي واستنزاف الموارد الطبيعية بالاضافة الى الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تهدد ثلاثة ارباع دول العالم ـ المعروفة بدول «العالم

الثالث» ـ والمتمثلة بالفقر المدقع وسوء التغذية والجفاف والتصحر وتلف المحاصيل الزراعية وانتشار الاوبئة والانفجار السكاني وليس آخرا ازمة المديونية الخارجية والتبعية والتخلف بجميع ابعاده. وفي ظل هذه التحديات الجسام بدأ الاهتمام يتعاظم بالمصير المشترك للانسانية وأخذت الجهود تتضافر من اجل السعي للتصدى لما يتهدد البشرية من مخاطر واحتواء آثارها وذلك من خلال عقد المؤتمرات الدولية وتشكيل المنظمات الاقليمية واللجان التخصصية للقيام بحملات التوعية والتنسيق والتعاون الدولي في شتى المجالات. ويأتي الكتاب ـ موضوع المراجعة ـ كخطوة اولية على طريق مكافحة جهل سكان «دول العالم المتقدم» بقضايا وهموم «دول العالم الثالث» ولتصحيح تصوراتهم الساذجة التي لاتعكس الطبيعة المعقدة لمشكلات التخلف.

يقع الكتاب في ثلاثة اجزاء اضافة الى مقدمة وخلاصة مقتضبتين بقلم محررى الكتاب، فيعالج الجزء الأول منه في فصوله الاربع اسس تحديد المفهومات والتوجهات المنهجية المتعددة لتصنيف التنمية في دول العالم الثالث. ويعرض الجزء الثاني من الكتاب في تسعة فصول لموضوعات مختارة لعملية التنمية من امثال توزيع الموارد الطبيعية والحياة السياسية ووضع المرأة واحوال الصحة والمرض وغيرها من موضوعات التنمية والتخلف. كما يتناول الجزء الثالث في فصوله الثمان مشكلات التنمية في معظم بقاع العالم ويستعرض احوال التخلف السائدة في بعض الدول «المتقدمة».

الجزء الأول: يستعرض كاتب الفصل الأول مايعتبره مقومات الحياة الرغدة او السعيدة ويلاحظ على انها تعني اشياء مختلفة حسب تعدد وتنوع الانساق الثقافية والقيم في المجتمعات الانسانية مما يجعل الاتفاق حول تعريف موحد لها أمرا صعب المنال. كما يستدرك ان السعادة لايمكن على الأغلب تحقيقها ما لم يتم اشباع الاحتياجات الاساسية للانسان. ويعرض لأثر التحضر على توقعات البشر وعلاقاتهم الاجتماعية الأخذة بالضمور نتيجة التقدم التكنولوجي والتغيرات الحاصلة في حياتهم الامر الذي يؤدي الى احلال مجموعة جديدة من القيم مكان القيم التقليدية. وينهي الكاتب مقاله بطرح تساؤل وجيه حول مميزات عملية التحديث وقدرتها على المساهمة في تحقيق الحياة السعيدة. ويتعرض كاتب الفصل الثاني لمفهوم «العالم الثالث» ويعدد خصائصه ويناقش تبعات استخدام مصطلحات بديله له ويخلص الى ان هذا المفهوم هو على الاغلب الاكثر شيوعا وبالتالي فهو الاكثر قبولا. أما الفصل الثالث فيقدم كاتبه عرضا للأدبيات الخاصة بتصميم مقاييس تهدف الى تحديد مستوى الرفاهية الاجتماعية أو مايعرف بـ «نوعية الحياة Quality of life» ويعدد المعوقات التي تحول دون التوصل الى مقياس موحد يمكن تطبيقه على جميع دول العالم من اجل تقدير مدى نجاح الجهود القومية والعالمية في اشباع احتياجات الاعداد المتزايدة من سكانه. ويتناول المقال تقييما لستة مقاييس تم تصميمها منذ الاربعينات من هذا القرن مع تعداد مميزات وأوجه قصور كل منها بالاضافة الى تقديم بعض الاقتراحات حول التوجهات المستقبله للجهود البحثية التي يتطلبها هذا المجال. وينهي كاتب الفصل الرابع الجزء الاول من الكتاب بمحاولة لتجاوز الانتقادات الموجهة الى المقاييس الخاصة بنوعية الحياة وذلك باقتراحه مقياسا بديلا لتحديد مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم آخذا بعين الاعتبار

المعايير الكمية والنوعية معا من امثال مستوى التعليم والصحة ومتوسط الدخل القومي وكذلك المستوى الغذائي للسكان. كما يقدم الكاتب خلاصة لما توصل اليه من نتائج أثر تطبيقه لهذا المقياس على ثمانية وخمسين بلدا.

وفي هذا الاطار لابد من تسجيل انتقادين رئيسيين لما ورد في فصول هذا الجزء، أولهما خاص بمفهوم «العالم الثالث» والمآخذ التي تساق عليه، والثاني يتناول مفهوم «نوعية الحياة» والمؤشرات المستخدمة لقياسه. يجب الاشارة بداءة الى ان مفهوم «العالم الثالث» وعلى الرغم من فائدته العملية للتدليل على الخصائص المتمايزة لعدد كبير من الدول، الا انه يعاني من اوجه قصور تحليلي تتمثل في عدم قدرته على ربط اوضاع وظروف الدول المسماة بدول «العالم الثالث» بظروف وأوضاع الدول الاخرى أى دول «العالم الاول أو المتقدم» وتحديد جدلية هذه العلاقات في اطار سياسي - تاريخي. كما انه غير قادر على تحديد العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية للقوى الفاعلة داخل «العالم الثالث» وتحليل علاقاتها بقوى دول «العالم المتقدم». وعليه فان غياب الاطار التحليلي الذي يعكس «عالمية» العلاقات بين جميع الدول من فصول هذا الجزء انما يعطي صورة مزيفة لاوضاع وظروف دول «العالم الثالث» ويشوه حقيقتها. وثانيهما خاص بمؤشرات «نوعية الحياة» والتي تستخدم عادة لقياس درجة الرفاه أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المختلفة، فمأخذنا عليها ان معظمها - ان لم تكن جميعها - وليدة الفكر الغربي المعاصر وهكذا فانها تعكس نظام القيم الاجتماعية السائدة في المجتمعات الغربية كما ان منهاجية معالجتها قد تأثرت تأثرا واضحا بفلسفة حساب المنافع المادية. وعليه تبرز بشكل واضح اشكالية «نقل» واعتماد مؤشرات نوعية الحياة في المجتمعات الغربية، وتطبيقها على مجتمعات دول «العالم الثالث» التي تواجه معضلة التخلف بجميع ابعادها في اطار قيمي - ثقافي يختلف من مجتمع الى آخر. وكان الأجدر بمحرري هذا الكتاب ايفاء هذا الموضوع حقه من المعالجة الموضوعية لكي لايصنف جهدهما ضمن جهود الكتاب المتحيزين للحضارة الغربية والذين يحاولون فرض النموذج الغربي على دول العالم الأخرى.

الجزء الثاني : يستعرض الفصل الأول من هذا الجزء توزيع الموارد الطبيعية بين بلدان العالم وذلك حسب اعداد السكان لكل بلد. ويلاحظ الكاتب وجود فروقات هائلة بالنسبة لتوزيع الموارد بين اقطار العالم وخاصة بين اقطار «العالم الثالث». كما يبين ان توفر الموارد الطبيعية او عدم توفرها في البلدان المتقدمة صناعيا يؤثر ولحد كبير على مواقفها تجاه بلدان «العالم الثالث» وكذلك على بنية التجارة الدولية. ويرى الكاتب بأن الغاء القيود السياسية لايمكن ان يؤدي الى الحد من تلك الفروقات كما ان الفجوة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية لم يطرأ عليها اى تعديل يذكر طيلة العقود السابقة.

ويتناول الفصل الثاني موضوع التنمية بعلاقتها بالموارد الطبيعية في «العالم الثالث» حيث يقدم كاتبا المقال تقييما مختلفا للمقاييس السائدة لنوعية الحياة ويقترحان مقياسا بديلا يتضمن بين عناصره على عنصر الموارد الطبيعية. ويلاحظ الكاتبان من خلال المعطيات الامبريقية عدم وجود

علاقة ذات دلالة بين توفر هذه الموارد وبين نوعية الحياة الا انهما يستدركان انه لايمكن انكار اهمية توفر الموارد بالنسبة للتنمية كما انه من غير الممكن البدء بعملية التنمية والسعي للمحافظة على وتيرتها اذا اعتمد البلد فقط على تصدير موارده الاولية. هذا بالاضافة الى انهما ينظران الى عملية الاعتماد على تصدير الموارد الاولية من اجل الارتقاء بنوعية الحياة على المدى البعيد على انها مغامرة لايمكن ان يكتب لها النجاح.

وينتقل بنا الفصل الثالث الى قضية تحديد وتعريف البلدان المصنعة حديثا Newly Industrialized Countries (NIC) ويقترح كاتبا المقال خمسة معايير لتصنيف بلدان العالم الثالث ضمن هذه الفئة ويستنتجان الى ان كل من تايوان وسنغافوره وجمهورية كوريا تنطبق عليها هذه المعايير الا ان اربعة منها فقط تنطبق على كل من ماليزيا ومصر وجمهورية الدومنيك والاردن والبرتغال والمكسيك واسبانيا.

أما الفصل الرابع فيشتمل على صورة قاتمة لاوضاع العالم الثالث والمبنية على اساس الناتج القومي للفرد ومقياس نوعية الحياة والتي لم يطرأ عليها اى تغيير يذكر خلال عقد السبعينات ومطلع الثمانينات. ويقدم كاتب هذا المقال تحليلا متعمقا لمشكلات العالم الثالث ويخلص الى نتيجة مؤداها ان تلك المشكلات لاشك انها تعود ولو جزئيا الى العوامل البيئية على انها في الاغلب ذات طبيعة سياسية واقتصادية.

ويتناول كاتب الفصل الخامس موضوع انتشار المرض والاوضاع الصحية في دول العالم ويقدم مقارنة احصائية بين مجموعتين من الدول ـ المجموعة «المتقدمة» والمجموعة «الأقل تقدما» ـ ويستنتج ان انماط الصحة والمرض السائدة في دول العالم «الأقل تقدما» لاتعكس في أي حال من الاحوال الانماط التي كانت تسود البلدان «المتقدمة» في المراحل الاولى لانطلاقها وبالتالي فان انخفاض الدخل لايؤدي بالضرورة الى المرض. وتأسيسا على ذلك فان اوضاع الصحة والمرض في دول العالم الثالث ـ حسب رأى الكاتب ـ انما هي نتاج مجموعة معقدة ومتداخلة من العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

أما الفصل السادس من هذا الجزء فهو مخصص لاستعراض مكانة المرأة في دول «العالم الثالث» وذلك على اساس مجموعة متنوعة من المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية. وتبين كاتبة المقال الى ان مكانة المرأة في تلك الدول متدنية بشكل عام ولكنها تختلف من منطقة الى أخرى إذ هي أفضل حالا في دول امريكا اللاتينية وأسوأ حالا في دول جنوب الصحراء الافريقية. وتعقد الكاتبة الأمل بالارتقاء بمكانة المرأة على التعليم اكثر مما تعقده على ارتفاع مستوى الدخل.

ومن منظور مختلف، يقدم كاتب الفصل السابع تحليلا لمفهوم الحرية ويشير الى أن الاوضاع السائدة في دول «العالم الثالث» انما تحد من الحرية السياسية فيها. وبعد استعراض انماط الانظمة السياسية في تلك الدول يخلص الكاتب الى ان اربعة منها فقط تتمتع بالطابع الديمقراطي الليبرالي.

ويتابع كاتب الفصل الثامن موضوع الحرية ويعرض لوجهات النظر المختلفة الخاصة بحقوق الانسان ويلاحظ وجود فروقات جوهرية بين دول العالم بالنسبة للتأويلات التي تعطيها كل منها لتلك الحقوق ولكنه على الرغم من ذلك يحاول تصنيف دول العالم الى ست فئات حسب مستوى الحرية الشخصية التي تتيحها لمواطنيها ويستنتج ان الحرية الفردية هي اقل احتراما في دول افريقيا وانه يوجد عدد محدود من الانظمة القمعية في الجزء الغربي من العالم.

اما الفصل التاسع والاخير من هذا الجزء فهو مخصص لاستعراض انماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي سادت مناطق العالم في الستينات والسبعينات من هذا القرن. واعتمادا على مؤشرات الصحة والتعليم والتغذية ومتوسط الناتج القومي، يستنتج كانت المقال ان وتيرة النمو في دول العالم المتقدمة صناعيا قد تباطأت نسبيا وذلك على أثر الركود الاقتصادي الذي حل بها مؤخرا الا انها قد تساوت مع مستوى النمو في دول «العالم الثالث». اما البلدان الاكثر نموا من بين المجموعة الاخيرة فهي دول امريكا اللاتينية تليها دول الشرق الاوسط ، وتقع دول جنوب الصحراء الافريقية في ادنى السلم. ويتوصل كاتب المقال الى خلاصة مؤلمة مؤداها ان استمرار وتيرة التقدم على حالها كما كانت سائدة في السبعينات من هذا القرن قد يتطلب من دول «العالم الثالث» الانتظار قرن ونصف من الزمن من اجل اللحاق بمستويات التقدم السائدة حاليا في الدول الصناعية الغربية.

لقد تميزت فصول هذا الجزء بسطحية المعالجة اذ انها اكتفت بتوصيف بعض مظاهر «التخلف» دون الغوص في تحليل مسبباتها كما انها اتصفت بالتجزيئية اذ انها تناولت تلك المشكلات دون ربطها بالبنى السياسية والاقتصادية السائدة في محيطها هذا بالاضافة الى انها قد جردتها من السياق التاريخي العام والذي لايمكن بدونه فهم «تطور» أو «تخلف» المجتمعات. وعلى الرغم من ان بعض فصول هذا الجزء قد تناولت موضوعاتها بشكل «شمولي» وذلك من خلال اجراء مقارنة بين دول تنتمي لاكثر من مجموعة من مجموعات دول العالم، الا انها جميعها لم تعط اهمية لطبيعة العلاقات بين دول المركز ودول التخوم والتي يمكن ان تفسر ولحد كبير طبيعة المشكلات التي تواجه دول «العالم الثالث».

الجزء الثالث : خصصت فصول هذا الجزء من الكتاب لاستعراض قضايا التنمية ومشكلات التخلف في مناطق العالم الرئيسية بالاضافة الى استطلاع اوضاع التخلف السائدة في بعض الدول المتقدمة صناعيا. ويستعرض كاتب الفصل الاول انماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول البحر الكاريبي ويعتبرها ذات مستوى عال وذلك على الرغم من التفاوت الموجود في موارد دولها. ويشير اليها على انها منطقة تعتمد على الهجرة والتجارة الخارجية كما وانها تتمتع بأوضاع سياسية مستقرة نسبيا.

أما امريكا الجنوبية، فيتناول كاتب الفصل الثاني الاوضاع فيها ويبين الفروقات الموجودة بين دولها بالنسبة للموارد الطبيعية والبشرية ومستويات التحضر وأنواع الانظمة السياسية ودور الكنيسة والنقابات العمالية، كما يشير الى أوجه الشبه بينها خاصة بالنسبة لخضوعها للهيمنة

الاستعمارية وتجانسها الديني واللغوي واستئثار القلة فيها بزمام الحكم والسلطة. ويخلص الكاتب الى استعراض اهم معضلات التنمية التي تواجه اقطار هذه القارة والمتمثلة بالزيادة المتفجرة للسكان والمديونية الخارجية والتضخم والتفاوت الكبير في توزيع الدخل والاستثمار غير المجدي لرأس المال.

ويتناول الفصل الثالث أوضاع التغير والتنمية في الاقطار العربية وذلك من خلال تصنيفها الى اقطار ذات دخل مرتفع واخرى ذات دخل متوسط عال وثالثة ذات دخل متوسط منخفض. ويشير كاتبا المقال الى ان الصراع العربي الاسرائيلي والآثار المترتبة على الثورة الايرانية والطفرة النفطية وسوء التخطيط كلها تعتبر من المعوقات الرئيسية التي تواجه جهود التنمية في الوطن العربي.

كما يعرض الفصل الرابع لاوجه الصراع والتناقض التي تسود دول جنوبي آسيا خاصة فيما يتعلق بمشكلة التزايد المتفجر للسكان وسوء التغذية وعدم التوازن في مردودات الخطط التنموية هذا بالاضافة الى المنازعات السياسية الاقليمية والدولية والتي تسود علاقات تلك الدول ببعضها البعض او بالدول العظمى.

ويستعرض كاتب الفصل الخامس الاوضاع في شرق آسيا ويشير الى الاختلافات الموجودة بين انظمتها السياسية خاصة الصين وكوريا، ويحدد آثار ذلك على استراتيجيات التنمية المتبعة في كل منها. ويخلص الكاتب الى انه على الرغم من التباين الايديولوجي السائد بين دول هذه المنطقة الا ان معظم دولها استطاعت ان تحقق مستوى مرموق من «التقدم» والتحديث وذلك بفضل مايمتاز به ابناؤها من قابلية على التكيف وحب للعمل وقدرة على التنظيم ومستوى عال من التعليم بالاضافة الى ماتتمتع به انظمتها السياسية من استقرار نسبي.

وتختلف الصورة بالنسبة للدول الواقعة جنوبي الصحراء الافريقية والتي يعرض لاوضاعها المقال السادس حيث يشير الكاتب الى معضلات التنمية فيها والمتمثلة بالفقر المدقع والظروف الاقتصادية الصعبة وغياب البنى التحتية لمجتمعاتها وندرة الموارد الطبيعية وانخفاض مستوى التعليم بين ابناءها والتي بتفاعلها مع بعضها البعض انما تشكل معوقات هائلة لن تكون تلك المجتمعات بقادرة على مواجهتها بصورة افرادية دون الاعتماد على تضحيات ابنائها وعزائمهم وكذلك على التعاون المتبادل فيما بينها. اما الفصلين الاخيرين من الكتاب فقد خصصا لاستعراض الاوضاع الصعبة التي يعيشها الهنود الحمر كاقلية عرقية في كندا وكذلك للتعرف على مؤشرات نوعية الحياة بين الزنوج في الولايات المتحدة الامريكية والتي تتشابه مع اوضاع سكان دول العالم الثالث في العديد من أوجهها.

لقد وفر هذا الجزء صورة متكاملة عن «العالم الثالث» تمكن القارىء من التعرف على الاوضاع والظروف السائدة فيه الا انها مع ذلك تبقى صورة مشوهه لانها تعاني من «العقم النظري» وتفتقد الى البعد التحليلي الذي لو توفر لكان قد ساهم في فهم الطبيعة المعقدة لمشكلات التخلف في «دول العالم الثالث» وفي اجلاء الغموض الذي يكتنف علاقاتها «بدول العالم المتقدم».

عموما لايجب التقليل من القيمة الثقافية لهذا الكتاب اذ انه يقدم جرعة ولو ناقصة من الناحية التحليلية للقراء في «دول العالم المتقدم» عن قضايا ومشكلات التخلف والتنمية «لدول العالم الثالث» نأمل بأن تساهم في تحقيق التقارب أو «التعاطف الوجداني» بين سكان دول العالم اجمع. وفي الختام لابد من الاشارة الى ان الجهود المماثلة لهذا الكتاب لايجب ان تقوم فقط على كاهل واكتاف كتاب من «دول العالم الاول او المتقدم» بل لابد لكتاب من «دول العالم الثالث» ان يبادروا الى الادلاء بدلولهم في هذا الصدد من اجل توصيل وجهات نظرهم عن قضايا وهموم مجتمعاتهم الى الاخرين في الاجزاء الاخرى من العالم.

Social Structure and Personality: The Individual as a Productive Processor of Reality.

البناء الاجتماعي والشخصية

Klaus Hurrelmann

كلاوس هارلمان

مطبعة جامعة كمبردج، لندن، 1988، 163 ص.

مراجعة: عبدالله سليمان
قسم علم النفس ـ جامعة الكويت

تعتبر التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات الاجتماعية فنتاجها الأجيال القادمة من البشر الذين يعملون على تقدم المجتمع أو تخلفه. وعليهم يتوقف نمو حضارتهم أو انحسارها، لذلك أصبح من أهم واجبات المجتمع ان يعى بأساليب تنشئته لأفراده، وأن يدرس هذه الأساليب، وأن يتدخل فيها بالتعديل أو الحذف أو الاضافة أو التطوير، حتى تحقق الهدف الأسمى الذي يتمثل ليس فقط في العمل على إرتقاء الأنسان بل في تنميته ليعمل باستمرار على اكتساب المزيد من الفاعلية في سبيل تقدمه وتقدم مجتمعه. وتأتي أهمية هذا الكتاب من أنه يتناول التنشئة الاجتماعية بمدخل متكامل.

والكتاب نتاج مجموعة من المحاضرات عن نظرية التنشئة الاجتماعية التي كان يلقيها المؤلف

على طلاب جامعة بيلفيلد في ألمانيا الغربية طوال العشرة سنوات الماضية. ومنذ البداية يصرح المؤلف بأن نظرية التنشئة هي ميدان مشترك بين علم الأجتماع وعلم النفس والتربية، ومن ثم فان تناولها من زاوية واحدة من هذه الميادين فقط يكون قاصراً. والاهتمام الأساسي لنظرية التنشئة الاجتماعية هو دراسة الأساليب التي تؤثر بواسطتها الأبنية والعمليات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والايكولوجية على ظروف نمو الشخصية الانسانية. ويهتم الكتاب بعرض المداخل النظرية الاساسية في بحوث التنشئة، كما يلخص أهم نتائج هذه البحوث. وفي ذلك يحاول المؤلف أن يأخذ في اعتباره منظور كل ميدان من الميادين الثلاثة (علم الاجتماع وعلم النفس والتربية). ويرى المؤلف أن المداخل النظرية الحديثة في نمو الشخصية تقوم على الافتراض بأن العوامل الاجتماعية (البيئية) والسيكولوجية (الشخصية) تؤثر معا في تكوين الشخصية. فتفاعلات الفرد والبيئة الاجتماعية متبادلة التأثير. والمداخل التي تقول بالتحديد الاجتماعي للشخصية هي مداخل بالية مثلها مثل المداخل التي ترى أن النضج العضوي والنفسي تحددهما القوانين الطبيعية. ويؤكد المؤلف على أن الأطفال والمراهقين والراشدين يجب أن ننظر اليهم باعتبارهم يعالجون ويتعاملون مع الواقع الخارجي والواقع الداخلي بطريقة منتجة. كما يقيمون ويشكلون العلامات مع البيئة الاجتماعية والمادية بشكل منتج، ويستخدم المؤلف مفاهيم التربية والنمو في فهم فترة الحياة كلها، كما أن هذه المفاهيم تفسر عملية تفاعل الفرد المستمرة مع ظروف حياته.

ويتكون الكتاب من أربعة فصول، يتناول الفصل الأول نظريات التنشئة الاجتماعية السيكولوجية والاجتماعية، ويتناول الفصل الثاني الفرد باعتباره يعالج الواقع الداخلي والواقع الخارجي بطريقة منتجة، ويتناول الفصل الثالث السياقات الاجتماعية لنمو الشخصية، أما الفصل الرابع فيتناول التنشئة الاجتماعية الناجحة والتنشئة الاجتماعية الفاشلة.

نظريات التنشئة النفسية والاجتماعية: يقدم المؤلف في هذا الفصل تعريفاً للمصطلحات الأساسية وهي التنشئة الاجتماعية أو نمو الشخصية، والتربية. ويوضح أن التنشئة ارتبطت عند دوركايم أولاً بالتربية ثم بعلم الاجتماع. لكن المؤلف يؤكد أن دراسة التنشئة الاجتماعية لايمكن أن تقتصر على مجال دون آخر بين هذه المجالات، بل هي العملية التي يحدث فيها تفاعل بين امكانيات الفرد والظروف الاجتماعية، والتي فيها يصبح الفرد نتيجة لهذا التفاعل كائنا اجتماعيا فعالاً لديه من الامكانيات والقدرات مايمكنه من القيام بالسلوك الاجتماعي الفعال في المجتمع الكبير، وفي قطاعاته المختلفة. وفي تعريفه لنمو الشخصية يؤكد المؤلف أن ذلك التنظيم من الأبنية والدافعية والسمات وغيرها هو نتاج التفاعل بين اساليب التوافق البيئية والمطالب العضوية. أما «التربية» فهي احدى جوانب التنشئة الاجتماعية وهي الأساليب المقصودة للتأثير على نمو الشخصية. ويرى المؤلف أن النظريات التي تستخدم مفهوم التنشئة الاجتماعية تقبل افتراضين رئيسيين، يتمثل الأول في ان المؤثرات الاجتماعية على نمو الشخصية توجد في الواقع، والثاني إن قدرة الانسان على الفعل الاجتماعي تتحقق فقط من خلال تمثل البيئة الاجتماعية والمادية والتعامل معهما.

لكن يجب الاهتمام بالافتراضات الايستمولوجية وذلك بالكشف عن نموذج «الانسان» أو «المجتمع» الذي تفترضه نظريات نمو الشخصية ولعل تعدد نظريات الشخصية يفسره وجود نماذج متعددة للانسان و المجتمع. وقد ادى هذا التعدد الى سيادة اتجاهين في بحوث التنشئة في العشرين سنة الأخيرة. وأول هذه الافتراضات هو ضرورة الوعي بالافتراضات الايستمولوجية والعمل على التعبير عنها بوضوح. والثاني هو ضرورة التغلب على الفجوة الموجودة بين الافتراضات الايستمولوجية وافتراضات البحث السيكولوجي والاجتماعي في نمو الشخصية. ويرى المؤلف أن الباحثين يقومون بالابتعاد تدريجيا عن النماذج التقليدية للانسان ويبحثون عن نماذج معقدة مفصلة تهتم بالعلاقة بين الانسان والبيئة (المجتمع) باعتبار هذه النماذج نقطة التركيز في الافتراضات الايستمولوجية.

ويناقش المؤلف في هذا الفصل نماذج رئيسية للعلاقة بين الشخص والبيئة، هي: النموذج الميكانيكي الذي يفترض أن البيئة هي سبب السلوك، والنموذج العضوى الذي يفترض أن دوافع النمو تكمن في الفرد، والنموذج النسقي الذي يفترض أن دوافع النمو نتاج للتكيف والنفاذ المتبادل للشخص والبيئة باعتبارها نسق سيكولوجي، والنموذج السياقي الذي يفترض أن النمو هو عملية تفاعل بين البيئة الاجتماعية والبيئة المادية والكائن الانساني على مدى الحياة. ورغم أنه لايمكن اعتبار هذه النماذج منفصلة عن بعضها إلا أن نظرية التعلم تطابق النموذج الميكانيكي، ونظريات التحليل النفسي والنمو المعرفي تطابق النموذج العضوى، والنظريات الايكولوجية ونظرية الانساق تطابق النموذج النسقي، ونظرية الفعل ونظرية السياق تطابق النموذج السياقي.

ثم يناقش المؤلف النظريات السيكولوجية ويعزي كل منها للتنشئة الاجتماعية، ويوضح تطور هذه النظريات وكيف أنها تقترب من بعضها البعض بالابتعاد بعض الشيء عن افتراضاتها الأصلية. ويوضح نقط الالتقاء بين نظريات التعلم والتحليل النفسي والنمو المعرفي والنظريات الايكولوجية. فكل هذه النظريات تسلم بالافتراض القائل بان نمو الشخصية يمكن ان يفهم فقط من خلال علاقة الفرد وبيئته. وتعطى نظرية التعلم و النظرية الايكولوجية اهمية كبيرة لتحليل المكونات المحسوسه للبيئة وبذلك تكشف عن التشابه بينها وبين نظريات علم الاجتماع. وهناك نقطة التقاء أخرى بين النظريات السيكولوجية والنظريات الاجتماعية تتمثل في أنه في النظريات السيكولوجية الحديثة والنظريات الاجتماعية نجد اتجاها متزايدا نحو النماذج السياقية، ومن ثم نجد أن بعض هذه النظريات يعطي اهمية متساوية للعوامل البيولوجية (العوامل التكوينية والملامح الجسمية) والسيكولوجية (المزاجية والمعرفية) والاجتماعية (ظروف الحياة الاجتماعية والأحداث التاريخية)، وذلك في اطار فترة حياة الانسان. ويتضح التقاء هذه النظريات في الاتفاق على أن النمو يتأثر بخبرات الفرد وواقع البيئة.

ويستعرض المؤلف النظريات الاجتماعية في التنشئة، ويناقش نظرية الأنساق لتالكوت بارسونز بمكوناتها الثلاثة: النسق العضوي والنسق السيكولوجي والنسق الاجتماعي. والنقد الأساسي الذي يوجهه الى بارسونز هو تجاهله لاستقلال الفرد. فالفرد لاينظر اليه في هذه النظرية

باعتباره يبني ويشكل البيئة بفاعلية. ويشير الى نظرية لوهمان في الانساق الى حاولت يفادي هذا القصور في نظرية بارسونز باعتبار أن التنشئة الاجتماعية تتم في اطار النسق السيكولوجي للفرد الذي يتمثل المعطيات الاجتماعية والبيئية ومن ثم لاتأتي نتائج التنشئة بالضرورة صورة مطابقة لما يهدف اليه المجتمع. اما نظرية الفعل التي اسسها جورج هربرت ميل فيعتبرها اطاراً اجتماعياً يسمح بتحليل تكوين ونمو الشخصية من خلال ابنية التفاعل الاجتماعية. لكن نظرية ميد لا تساعد كثيرا في تفسير الأبنية الاجتماعية المعقدة في المجتمع الصناعي. وفي مناقشة لنظريات السياق الاجتماعي توضح أن هذه النظريات تقوم على اساس النموذج السياقي وتعطى اهمية اكبر من نظرية الفعل للأبنية الاقتصادية والسياسية للعلاقات المتبادلة بين الفرد والبيئة. ويرى أن هذه النظريات تقدم تطويراً للاطار النظري لبحوث التنشئة يكون الباحثون في اشد الحاجة اليه، ذلك أن هذا الاطار يأخذ في اعتباره الأبنية الاجتماعية الاساسية في تحليله للعلاقة بين الفرد والبيئة.

الفرد كمعالج منتج للواقع الداخلي والخارجي: في هذا الفصل يوضح المؤلف أنه لاتوجد نظرية واحدة ملائمة لفهم عملية التنشئة الاجتماعية، وذلك لاختلاف الافتراضات النظرية ونموذج الانسان الذي تقوم عليه كل نظرية على حدة، مما جعل كل نظرية تتناول التنشئة من زاوية معينة. ويشير المؤلف الى أن دراسة النظريات التي ناقشها في الفصل الأول تكشف عن عوامل مشتركة تهدف الى الاتجاه الى مدخل متكامل عبر مجالات الدراسة المختلفة للتعاون على الوصول الى نظرية ملائمة للتنشئة. ويوضح أن هذه النظريات تتجه الى فهم العلاقات المتبادلة بين الفرد والبيئة. وهناك خصائص مشتركه بين هذه النظريات يأمل أن تلقى الاهتمام والدراسة التفصيلية في المستقبل وهي:

1)كل النظريات الحديثة تبتعد عن المفاهيم التي تتضمن تحديد الشخصية على اساس عامل واحد مباشر يفترض طبع الفرد بالعوامل السيكوفيزيقية أو العوامل الاجتماعية بطريقة سلبية.

2) النظريات الحديثة تركز على نموذج من العلاقات المتبادلة بين الفرد والمجتمع. هذا النموذج المعرفي لنمو الشخصية الذي يفترض التأثير المتبادل بين الفرد والسياق الاجتماعي والايكولوجي يشير اليه بـ «نموذج المعالجة المنتجه للواقع».

3) استبعدت البحوث الاجتماعية في التنشئة العامل الذاتي، لكن دراسة التنشئة لايكون لها معنى الا اذا جمعت بين «الموضوعى» و «الذاتي»، بين عمليات تكوين المؤسسات الاجتماعية والعمليات السيكولوجية لتشكيل الشخصية.

ويقرر المؤلف أنه لاتوجد نظرية واحدة كافيه لتفسير التنشئة الاجتماعية وأن البحث عن مثل هذه النظرية يجب أن يسلم باستقلالية الفرد، وفي الوقت نفسه بوجود أبنية اجتماعية محددة تؤثر عليه. ويرى أن النموذج السياقي التفاعلي يمثل نقطة بداية ملائمة لأن يربط بين مصادر مختلفة للمعرفة العلمية، ومن ثم فهو قابل للتكامل. ويسمح هذا النموذج بوجود القوانين التي يمكن أن تصدر عن النماذج الميكانيكية والعضوية والنسقيه في شكل مميز يأخذ في اعتباره العلاقات المتبادلة بشكل أفضل. وتبني هذا النموذج أو النسق الجديد لايعني الاستغناء عن النماذج السابقة، بل

يعني الاعتراف بما يمكن ان تقدمه في اطاره. ويكمن اصل هذا النموذج في نظرية جورج هربرت ميد، لكن هذه النظرية تحتاج الى تطوير يسمح بإيجاد الروابط بين النظريات الاجتماعية والسيكولوجية. وتقدم نظريات هبرماس في الفعل الاتصالي مجالات لتطوير نظرية الفعل.

افتراضات لتصور شامل للتنشئة الاجتماعية: يقدم المؤلف مجموعة من الافتراضات يعتبرها الأساس لتصور شامل لنظرية التنشئة الاجتماعية. وهو يقدمها كفروض ليؤكد أن المعرفة العلمية تحتاج إلى المراجعة والنقد الدائمين:

1) يتضمن الأفتراض الأول تعريف التنشئة الاجتماعية باعتبارها «عملية ظهور وتكوين ونمو الشخصية الانسانية اعتماداً على وتفاعلا مع الكائن العضوي الانساني من ناحية، والبيئة الاجتماعية والمادية من ناحية اخرى.

2) يتطلب التحليل النظري لنمو الشخصية تكوين فئات التحاليل الخاصة لفهم العلاقات المتبادلة بين الفرد والمجتمع.

3) لكي نحلل التنشئة الاجتماعية باعتبارها معالجة للواقع الخارجي، يكون من المهم القيام بدراسة طبيعة ظروف الحياة الاجتماعية والمادية.

4) تحدث عملية اكتساب ومعالجة الواقع الخارجي اساساً في التفاعل الاجتماعي الذي يتم وجها لوجه في جماعات الزقاق، وغير ذلك من النظم الاجتماعية غير الرسمية.

5) بنمو الشخصية في الطفولة والمراهقة، تتسع باستمرار قدرة الشخص على اكتساب ومعالجة الواقع الخارجي، وذلك لكي يتوصل الشخص الى الفهم الفردي النامي للواقع الخارجي، والى خريطة معرفيه معقدة لعالمه المادي والاجتماعي، والى تحكم فعال في الحاجات البيولوجية والدوافع السيكولوجية. وبهذا الاسلوب يتمكن الفرد من اكتساب قدرة متزايدة لتشكيل وتوجيه السلوك الشخصي.

6) بالرغم من التحديد البيولوجي والمحددات الثقافية، فان تكوين الشخصية ونموها يجب ان يتصور على أنه عمليات، يمكن لنواتجها ـ في حدود معينة ـ أن تتأثر بالفرد خلال فترة حياته كلها.

7) لكي يتمكن الفرد من معالجة وإدارة الواقع الخارجي والداخلي بطريقة فعالة، فإنه يحتاج الى مفهوم للذات. ومفهوم أو صورة الذات هو تصور داخلي للدوافع والاتجاهات والخصائص ومهارات الفعل [الخاصة بالفرد] كلها، كما أنه تقييم لكل هذه، ولكل مايكتسبه الفرد حينما ينظر في انشطته. ومفهوم الذات الذي هو ليس واقعيا فحسب، بل ويقدم في نفس الوقت احساساً بالهوية يجب ان ينظر اليه باعتباره متطلبا للقدرة على التصرف بمرونه وكفاءة في الحياة.

8) يتجدد نجاح التنشئة أو فشلها على أساس مدى ملائمة كفاءات افعال الفرد، وصورة الذات، وتكوين الهوية لمطالب النمو في المواقف الشخصية والاجتماعية. واذا لم يكن مخزون السلوك ومداه ناميا بدرجة كافية، فإن هناك خطر حدوث صورة منحرفة من السلوك الاجتماعي والسيكولوجي يمكن أن تؤدي الى مشكلات بالنسبة لنمو الشخصية في المستقبل.

ويعرض المؤلف أربع قضايا ترتبط بمنهج البحث، وأساس المنهج هنا هو نموذج الفرد باعتباره معالجاً منتجا للواقع. وتدعو القضية الأولى الى الاجراءات المنهجية التي توجد الصلة بين البحوث التي تهتم بالتشكيل التاريخي للواقع والبحوث التي تتناول إدراك وتفسير ومعالجة الواقع معالجة ذاتية وتحليل هذه الصلة. كما تدعو القضية الثانية الى اكتشاف الأساليب التي يمكن بواسطتها الحصول على المعلومات المطلوبة عن طريق ملاحظة الفرد لنفسه وملاحظة الآخرين له بمن فيهم الباحث، وذلك لأن وحدة البحث هي الفرد نفسه. كما تدعو القضية الثالثة الى أن تصميم البحوث الفعال يجب ان يجمع بين اساليب التسجيل المقننة وغير المقننة والأساليب الكمية والكيفية. وتدعو القضية الرابعه الى أن الاحتياطات المنهجية الجيدة في بحوث التنشئة الاجتماعية يجب أن تجمع بين الدراسات التتبعية والدراسات المستعرضة في تصميم البحث.

السياقات المجتمعية لنمو الشخصية: في هذا الفصل يناقش المؤلف الطرق المختلفة التي بواسطتها يمكن أن يؤثر البناء الاجتماعي على نمو الشخصية مستخدما الافتراضات رقم 5,4,3 والتي وردت في القسم السابق. وتؤكد هذه الافتراضات أن التنشئة الاجتماعية تتم عن طريق التفاعل الاجتماعي المحسوس، بينما يتشكل محتواها بواسطة البناء الاجتماعي للبيئة. ويتحدد البناء الاجتماعي للمجتمع عن طريق العلاقات التى توجد بين المؤسسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وللبناء الاجتماعي تأثير قوي على الظروف التي يجد أفراد المجتمع أنفسهم فيها، كما أنه يحدد مايصبح بالنسبة للأفراد الواقع الخارجي. ويهتم المؤلف بمظهرين للبناء الاجتماعي هما: 1) تقسيم العمل بين الجماعات والمنظمات والمؤسسات. 2) مدى المساواة وعدم المساواة في توزيع الامكانيات بين أفراد المجتمع وجماعاته.

وتتميز المجتمعات الحديثة بانقسامها الى مؤسسات وجماعات محددة يكون على الفرد أن يتعامل معها. وهذا التعامل يتطلب مهارات مختلفة للفعل تتطلب قدراً من المرونة الموقفية والسياقية. وتسهم كل الجماعات التي يتعامل معها الفرد في تكوين شخصيته، وتترك فيها آثاراً محددة، ومن ثم يجب أن تحدد هذه الجماعات وتدرس. ويفرق المؤلف بين الجماعات التي يكون الفرد عضوا فيها لفترة من الزمن سواء كانت تهتم بالأنتاج أو بالتأثير على الأفراد (الجماعات العلاجيه مثلا) في مقابل الجماعات التي لايتجه تأثيرها إلى أفراد محددين مثل وسائل الاعلام. ويعطي المؤلف أهمية خاصة للمؤسسات التربوية من حيث صلتها بالتنشئة الاجتماعية وتأثيرها على الفرد.

ويقدم المؤلف نموذجا لتأثير سياقات التنشئة الاجتماعية على تكوين ونمو الشخصية والتي تتمثل اساسا في الأبنية الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، والثقافية. ويرى أن الاسرة تحتل موقفا متميزا في هذا الصدد. وفي مناقشة تأثير الطبقة الاجتماعية على التنشئة الاجتماعية يعرض المؤلف للرأي القائل بأن الأسرة «تعطي» الأجيال القادمة القيم والمعايير التي تميز طبقتها، ومن ثم يكون عدم المساواة الاجتماعية شيئا موروثا. ويوضح المؤلف عدم دقة هذا الرأي وصعوبة اثباته. ويوصي بتحديد مؤشرات متعذدة للوصول الى وضع الأسرة المادي والاجتماعي دون الاقتصار على

مهنة الأب كمؤشر للطبقة الاجتماعية. ثم يناقش دور ظروف عمل الأفراد الراشدين في الأسرة في تكوين الشخصية ويوضح أهمية هذا الدور في تكوين مفهوم الذات والتوجه الاجتماعي والعوامل المرتبطة بالاغتراب، ثم يناقش بناء الدور الاجتماعي في الاسرة ويوضح أهميته في التنشئة ويناقش نموذجا يقدمه برنستين لدراسة التنشئة ويوضح فوائده المتعددة خاصة في اعتباره اتجاهات الوالدين وفي معالجتهم للواقع الخارجي الذي يترجمونه الى تدخلات واساليب سلوكية للتأثير على الأطفال. ويناقش في هذا الفصل البحوث الجارية في التنشئة والتي تركز على البيئة ونوعية الظروف التي ينمو فيها الطفل. ويؤكد على أن البيئة في حد ذاتها قد لاتكون العامل الحاسم في التأثير في التنشئة. (!) ذلك أن الأسرة تقوم بدور الوسيط بين البيئة والطفل في معالجة وتفسير الظروف البيئية المحيطة بالاسرة، ثم يناقش نوع البحوث التي نحتاج اليها في المستقبل، كما يلخص نتائج البحوث في التنشئة. ويناقش هذا الفصل أيضا عملية التنشئة في المدرسة وفي المجال المهنى.

التنشئة الاجتماعية الناجحة والفاشلة: في مقدمة الفصل الأخير هذا يتسائل المؤلف عن الظروف التي يجب أن توجد لكي تؤدي الى نمو ملائم للشخصية، أى الى نجاح التنشئة الاجتماعية. ويقول انه سيناقش هذا الموضوع بالنظر الى الافتراضات رقم 8,7,6 التي وردت في القسم السابق. وفي تلخيص الأفتراض رقم «6» يقرر المؤلف أن الكفاءة في التفاعل والتواصل شرط مسبق لقدرة الفرد على التعامل مع مطالب الحياة اليومية وكفاءة الفعل تكون فعاله اذا اخذ في الاعتبار دوافع الفرد وحاجاته وميوله وتتضح كفاءة السلوك في القدرات والمهارات الحسية والحركية والتفاعليه والعقلية والوجدانية. ويناقش المؤلف كفاءة الفعل في علاقتها مع مطالب النمو في مراحل العمر المختلفة ثم يقرر في الافتراض رقم «7» أنه لكي يتمكن الفرد من معالجة الواقع الداخلي والخارجي بطريقه فعاله فإنه يحتاج الى صورة للذات وهوية، ويوضح أهمية مفهوم الذات لكفاءة الفعل عن طريق ادراك الذات وتقدير الذات. ويعرف الهوية بأنها الحفاظ على استمرار لخبرة الذات غير الأدوار الاجتماعية وخبرات الحياة في مراحلها المختلفة، وهي محل تفاعل وتعديل نتيجة لتأثير البيئة الداخلية والخارجية. ويقرر الافتراض «8» بأن نجاح أو فشل مجمله التنشئة الاجتماعية يتحدد بملائمة كفاءة افعال الفرد ومفهومه لذاته وتكوين هويته لمطالب النمو في مرحلة معينة وموقف اجتماعي معين. وإذا لم يكن اكتساب السلوك الملائم هناك احتمال لظهور افعال منحرفة. ويشتمل السلوك المنحرف أو المشكل على 1) السلوك الممنوع قانونياً أو غير المقبول وغير المرغوب اجتماعيا 2) السلوك الذي يعوق نمو شخصية الفرد. ويتوقف ظهور السلوك المنحرف على عدم الاتفاق بين كفاءة فعل الفرد والمطالب الموفقه كما تحددها المنظمات والمؤسسات. وحينما تفتقر كفاءة فعل الفرد الى القيام بعمله تنسيق وتآزر لمختلف المتطلبات في الميادين المختلفة فانه يكون لدى الفرد «أزمة هوية» ويمكن تجاوز مثل هذه الأزمة إذا امكن تنشيط الفرد بحيث يدرك كفاءة افعاله إدراكاً صحيحاً، ويكون مستعداً لتكييفها وتعديلها لتلائم متطلبات المواقف المختلفة، ثم يناقش عملية التدخل وأنواعها ومغزاها الأخلاقي وحدودها.

ويقدم هذا الكتاب اطاراً هاما للباحثين العرب في ميدان التنشئة الاجتماعية. ذلك أن

تحليل البحوث التي جرت في ميدان التنشئة في بلادنا غالبا ماتكشف عن تناول كل باحث لموضوعه من زاوية تخصصه. والكتاب يؤكد عليه أن موضوع التنشئة هو موضوع مشترك بين ميادين كثيرة، كما أنه يؤكد على ان فهم التنشئة الاجتماعية لايتم بدراسة المتغيرات المؤثرة فيها بشكل موضوعي (كما توجد في الواقع) فحسب، بل يجب الاهتمام بادراك الفرد لهذه المتغيرات، ومعالجة الأسرة لها.

وفي تأكيد الكتاب لهذا المدخل، فانه يؤيد الاتجاه القائل بأن نموذج الانسان الذي يؤمن به هو «الإنسان الفعال» الذي يدرك ويعالج الواقع بطريقة منتجة. غير أنه لايقتصر على تدعيم الاتجاه الفينومينولوجي في دراسة الظاهرة السلوكية دون أن يغفل الحقائق الموضوعية التي قد يعجز الفرد عن ادراكها، ومن ثم يحتاج الى التدخل وتوفير العوامل التي تيسر له الادراك الصحيح للواقع وامكانياته وقدراته ويبرز الكتاب أهمية التنشئة الاجتماعية باعتبارها العملية التي تؤدي الى تنمية اجيال المستقبل، ومن ثم تأتي أهميتها لتنمية المجتمع، وضرورة دراستها دراسة علمية جادة، والاعتماد على نتائج هذه الدراسة في إدارة وتطوير المجتمع.

العالم المعاصر والصراعات الدولية

عبدالخالق عبدالله
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،
عالم المعرفة، الكويت 1989 , 257ص.

مراجعة: محمد فؤاد علي
القليوبية ـ مصر

الكتاب يهدف الى التعريف بالعالم المعاصر الذي نعيش فيه وننتمي اليه، ويهتم بدراسة النظام السياسي العالمي من زاوية الصراع ويترك جانبا الزوايا والأبعاد الأخرى وخصوصا مظاهر التعاون الدولي، والسبب في ذلك كما يقول المؤلف «ان الصراع وليس التعاون هو الطابع المميز للعلاقات الدولية الراهنة، ومن خلال الصراع يمكننا التعرف بشكل افضل على حيوية العالم المعاصر، وفهم أبرز وأهم تكتلاته ومحاوره وقضاياه وأزماته. كما أن الصراع هو أهم حقيقة في الوجود، بل هو الحقيقة الكبرى في التاريخ وفي العالم المعاصر. فالعالم المعاصر يتكون من جملة من

التصورات والسلوكيات والمواقف والمصالح المتباينة والمتناقضة والمتصارعة والقائمة بين الأفراد أو الجماعات أو الدول أو المنظمات والتنظيمات أو التكتلات». ان العالم المعاصر هو عالم يعج بالصراعات الحارة والباردة، الفعلية والمصطنعة، المادية والعقائدية، الحقيقية والوهمية. وهو ماسنحاول بيانه من خلال مراجعتنا للكتاب الذي تقع مادته في حوالي مائتين وسبع وخمسين صفحة من القطع المتوسط موزعة على خمسة فصول هي العالم المعاصر، صراع الشرق والغرب، صراع الشرق والغرب وسباق التسلح النووي، صراع الشمال والجنوب، وصراع الشمال والجنوب والنظام الاقتصادي العالمي.

في الفصل الأول من الكتاب يستعرض المؤلف المتغيرات والتطورات الحياتية والأيديولوجية والسياسية والتقنية والمادية التي مرت على البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. فقد شهدت الفترة الممتدة من 1914-1988 لحظات حاسمة كانفجار أول قنبلة نووية، وصعود الانسان الى الفضاء الخارجي وتفجر الثورة العالمية، والتقنية البيولوجية، كما شهدت هذه الفترة تغييرات هائلة وجذرية في نظام حياة الانسان على الأرض.

الفصل الثاني «الصراع بين الشرق والغرب» أهم مايميز عالمنا المعاصر ايديولوجيا وعسكريا هو هذا الصراع الشامل القائم الآن بين الشرق والغرب، فالصراع بين الشرق والغرب هو الصراع المحوري والارتكازي في هذا العصر، وهو الذي يؤثر في حركة تطور العالم. وهو المسئول عن تحولاته وتوتراته وصراعاته، كما أنه مصدر معظم الأزمات الدولية والاقليمية والمحلية في العالم. ويستمد صراع الشرق والغرب أهميته من كونه صراعا بين أغنى واقوى الدول وهما الدولتان اللتان برزتا بعد الحرب العالمية الثانية. ان الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية التي تتزعم الغرب الرأسمالي، والاتحاد السوفيتي الذي يتزعم الشرق صراع عسكرى ونووي وايديولوجي، ووجودي، وكونى يشمل جميع مجالات الحياة. وقد انسحب الصراع بين الشرق والغرب من المجالات السياسية والاقتصادية والايديولوجية الى الطور العسكري بقيام حلف الاطلنطي ويتزعمه الغرب، ومن بعده بسنوات حلف وارسو ويمثل الشرق. وقد تمت مواجهات عسكرية بينهما داخل القارة الاوروبية، سرعان ما نقلت الى القارة الآسيوية خاصة بعد الثورة الصينية عام 1949. واستمر الصراع بينهما قائما خلال عقد الخمسينات، ثم هدأ خلال عقد الستينات وعرف هذا الهدوء بالحرب الباردة بين المعسكرين، راجع خلالها كل من المعسكرين قراراته ومواقفه وامكاناته وقدراته السياسية والعسكرية والايديولوجية.

و«لقد حققت هذه المراجعة التي قام بها كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة هدفها، فقد أظهرت لكلتا الدولتين ان مكاسبها عديدة، وأنه من اجل الابقاء على هيمنتها فانه لابد من تهدئة الصراع بينهما وتفادي أى مواجهة نووية، وأنه ينبغي ايجاد صيغة جديدة للتعايش السلمي بينهما في عالم لا وجود لمنافس ثالث حقيقي لهما». «وهذه الرغبة الجديدة في التفاهم والتعايش السلمي بين الشرق والغرب لم تتحول الى سياسة واضحة المعالم الا مع مجيء نيكسون الى رئاسة الولايات المتحدة عام 1968». واستمر بركان الصراع بين الشرق والغرب خامدا حتى اشعله ريغن

بمجيئه الى حكم أمريكا عام 1980 حيث تزعم المد الغربي اليميني ضد الاتحاد السوفيتي وصعد حملته ضد كل الأنظمة الاشتراكية والوطنية المعادية للامبريالية في العالم مستندا الى تعصبه الشديد للنمط الأمريكي وعدائه المطلق للأيديولوجية الشيوعية، بل يعتبرها مرضا سرطانيا. واذا كان ريغن هو الذي أحيا الصراع بين الشرق والغرب، فان غورباتشوف الزعيم السوفيتي هو الذي أعاد الحياة الى الوفاق، وأعاد الهدوء الى العلاقات بين الشرق والغرب، وجعل العالم المعاصر أكثر أمنا واستقرارا خلال الجزء الاخير من عقد الثمانينات، وهو الجزء الذي مازال مستمرا والذي طبعه غورباتشوف بطابع الوفاق الجديد بين الشرق والغرب.

الفصل الثالث ويشير الى أن أصل الصراع بين الشرق والغرب يرجع الى الاختلاف الايديولوجي بينهما، وأتخذ الصراع ابعادا متعددة كالأبعاد الاقتصادية والسياسية والاعلامية والبعد العسكري النووي أخطر الابعاد جميعها في الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي وقد برز البعد النووي في اللحظة التي أعلن فيها وقف الحرب العالمية الثانية، فلم تكد الحرب تنتهي حتى بدأ العالم المعاصر يشهد سباقا نوويا هائلا بين الشرق والغرب. وازداد هذا السباق مع تصاعد الصراع الايديولوجي بينهما، وتفاقم حدة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبروز التكتلات العسكرية في أوروبا. فالحرب الباردة هي التي تسببت دون غيرها في تسريع سباق التسلح النووي، وهي أيضا التي أضفت الشرعية عليه وجعلته مقبولا وضروريا في مراحله الاولى. ويشير المؤلف الى ان الولايات المتحدة الامريكية هي التي جرت العالم الى العصر النووي عندما قامت باجراء أول تجربة نووية ناجحة في التاريخ البشري في صحراء ولاية نيومكسيكو في 1945/7/16، وهي أول دولة تستخدم القنبلة الذرية ضد أهداف مدنية وعسكرية، وهي صاحبة أكبر عدد من التجارب. وأدى انغماس العالم المعاصر كليا وبجنون ملحوظ في سباق التسلح النووي الى حد الغرق وسعيه الى تكديس وتطوير السلاح النووي باعداد متزايدة الى إهمال الجوانب الانسانية والمعيشية والاجتماعية التي ازدادتترديا وتدهورا مع تصاعد الانفاق العسكري في العالم.

الفصل الرابع (صراع الشمال والجنوب): عرفنا من الفصول السابقة ان صراع الشرق والغرب هو صراع القوى النووية العظمى فيما بينها. ويؤكد المؤلف في هذا الفصل ان الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي ليس بالصراع الوحيد في عالمنا المعاصر الذي يشهد أيضا صراعا اقتصاديا وسياسيا ووجوديا بين الشمال والجنوب. فالعالم المعاصر ينقسم الى دول قوية وأخرى ضعيفة والى شعوب غنية وأخرى فقيرة، والى مجتمعات متقدمة صناعيا وتقنيا وأخرى تعاني من التخلفين العلمي والاقتصادي. لذلك فان صراع الشمال والجنوب يختلف عن صراع الشرق والغرب في كونه صراعا بين اطراف غير متساوية في القدرات والامكانات، بمعنى ان صراع الشمال والجنوب هو صراع الضعفاء والفقراء ضد الأقوياء والاغنياء في هذا العالم، أي أن صراع الشمال والجنوب يجسد نضال الشعوب المضطهدة والمستغلة والتابعة «والمستعمرة سابقا» ضد الدول الاستعمارية والامبريالية، التي كانت ومازالت تنهب وتستغل ثروات وخيرات الشعوب

وتحاول فرض ارادتها وهيمنتها على العالم من خلال الابقاء على النظام الاقتصادي العالمي الراهن، الذي يقول عنه فيجيل هاريس (انه العدو الاول والمباشر للشعوب الفقيرة والتابعة في الجنوب). واذا استعرضنا معا وبصورة سريعة قدرات وامكانات الشمال، فالتجربة سرعان ماتظهر لنا بأن الشمال يتفوق على الجنوب في كافة مجالات الحياة تفوقا مطلقا. فدول الشمال لايقتصر تفوقها على النواحي التجارية والصناعية والمالية، وانما يتضمن أيضا تفوقا في الانتاج والاستهلاك العالميين. ومن أجل تحقيق التوازن بين الشمال والجنوب كان الحوار بينهما، بهدف ايجاد حلول عملية لتضييق الفجوة الحياتية والحضارية بين الدول الغنية والدول الفقيرة. والحوار بين الشمال والجنوب لم يكن وليد الصدفة ولم يأت من فراغ، اذ سرعان ما اكتشفت دول الجنوب من خلال الممارسة والتجربة ان معظم المؤسسات والهيئات الاقتصادية والنقدية والتجارية الدولية التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية كانت قد أنشئت لتعزز وترسخ هيمنة دول الشمال على العالم اقتصاديا وسياسيا دون مراعاة الاحتياجات التنموية في الجنوب. ولم يسفر الحوار بين الشمال والجنوب عن آية نتائج ايجابية، والسر في ذلك يرجع الى ان الحوار بين الشمال والجنوب تحول الى مجرد معارك كلامية ومناورات دبلوماسية وبيروقراطية عقيمة. كما أن الحوار كشف عن اصرار دول الشمال على فرض هيمنتها وارادتها على دول الجنوب ماليا وتجاريا واقتصاديا. وفي ظل فشل حوار الشمال والجنوب فان الجنوب مدعو لاكتشاف وسائل جديدة لرفع الظلم والقضاء على الهيمنة والاستغلال والنهب بغير أسلوب الحوار مع الظالم والمهيمن والمستغل، ويرى الباحث ان القتال والصراع هو الأسلوب الأمثل لمواجهة قوى الاستعمار ومواجهة الدول الامبريالية في الشمال من أجل الحصول على الاستقلالين الاقتصادي والفكري الكاملين.

الفصل الخامس : (صراع الشمال والجنوب والنظام الاقتصادي العالمي) تحت هذا العنوان يحدثنا المؤلف عن طبيعة الصراع بين الشمال والجنوب وأهم سماته ومراحله ووسائله، فيقول: لقد اعتمدت الدول الاستعمارية أساسا على تفوقها التكنولوجي واستفادت أشد الاستفادة من تقنيات الأسلحة الجديدة لغزو دول الجنوب، ونهب ثرواتها وفرض ارادتها وهيمنتها السياسية والمالية والاعلامية، ولقد لجأت الدول الاستعمارية الى استخدام الأساليب القمعية في تحقيق أهدافها كالبطش العسكري والابادة الجماعية للسكان، وفرض العمل الاجباري وتحطيم الصناعات المحلية واستعمال الادوات النفسية والعنصرية لتحطيم مقاومة الشعوب، وهذه الأساليب مسئولة عن التشوهات البنيوية، وهي أيضا المسئولة عن خلق الفجوة بين الشمال والجنوب، مؤكدا أن النظام الاستعماري العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة ويقوم أساسا على التسلط السياسي والثقافي والتقنى وذلك خلافا للاستعمار التقليدي الذي كان قائما على أساس التسلط السياسي والعسكري المباشر. والشكل الاستعماري الجديد مرتبط أشد الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي، والنظام الاقتصادي العالمي (هو الاساس المادي للاستعمار الجديد) على حد قول الباحث، ويتفرع عنه النظام النقدي العالمي، النظام التجاري العالمي، النظام الاعلامي العالمي، النظام السياسي العالمي، وهي جميعها أنظمة استغلالية ترسخ تبعية الجنوب وتعزز هيمنة الشمال على العالم المعاصر. وتكمن خطورة الاستعمار الجديد في تنوع أشكاله

وصوره، فلم يعد يقتصر على الهيمنة الاقتصادية كما ذكرنا، وإنما يتضمن أشكالا متنوعة من الهيمنة الثقافية والاعلامية والأيديولوجية والفكرية، والاستعمار الفكري والثقافي هو بلاشك أخطر أشكال الاستعمار، وتكمن خطورته في عقلنة الهيمنة الاقتصادية، وهو شرط أساسي من شروط استغلال الشمال لثروات واقتصاديات الجنوب بشتى السبل. ويترتب على هذا الاستغلال الاقتصادي والمالي والسيطرة الاعلامية، والتوجيه السياسي، والتسلط العسكري استمرار الفجوة بين الشمال والجنوب واتساع مناطقها. لذلك فان الوسيلة الوحيدة للتخلص من التخلف لاتكمن في تقليد الشمال، ولاتكمن في فتح مجالات الاستثمار لشركاته الاحتكارية، وانما الوسيلة الوحيدة لتجاوز تخلف الجنوب تكمن في فك الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي وبناء تنمية مستقلة تعتمد على القدرات البشرية والتقنية للجنوب.

وأخيرا حقق الكتاب غايته بتعريفنا بالعالم المعاصر الذي نعيش فيه وننتمي اليه فهو يوفر معلومات أولية عن مكونات العالم وانقساماته وأزماته وصراعاته المزمنه، والقوى التي تتحكم في تطوره وتحدد مساراته ومستقبله، كذلك في تعزيز الشعور بأننا جميعا جزء من هذا العالم ومن تاريخه ومن حضارته، واننا جميعا جزء لايتجزأ من همومه وانجازاته. والسر وراء ذلك يرجع الى وقوف الباحث على أرض تخصصه (السياسة) مستندا الى أرض صلبه من معلومات موثقة استقاها من أوثق الأصول والمراجع والوثائق. وتجدر الاشادة في هذا المقام بالعرض الطيب السلس لموضوعات الكتاب، ولغته السهلة التي تناسب قراء السلاسل الثقافية ذات الانتشار الواسع. والكتاب يسد فراغا كبيرا في المكتبة السياسية العربية.

الطاقة والصناعات النفطية: أساسياتها واقتصادياتها.

يوسف حسن محمد

جامعة الكويت، الكويت، 1988، 389ص.

مراجعة: فاضل صفر علي
دائرة المكامن ـ شركة نفط الكويت

يبرز هذا الكتاب تشعب المواضيع المتعلقة بالطاقة والصناعة النفطية والتغيرات المتلاحقة التي طرأت على أوضاع أسواق الطاقة بشكل عام وسوق النفط بشكل خاص. ويقع الكتاب في

389 صفحة من الحجم المتوسط ويشتمل على عشرة فصول مع مجموعة من الملاحق والمراجع وقائمة جداول وأشكال. ويحتوي على بعض الطرق لكيفية حساب ايراد البرميل، وجدول تحويل الوحدات القياسية لمصادر الطاقة وحساب منحنى طلب المجتمع على سلعة عامة. ويختتم الكتاب بالحديث عن العلاقة بين الطاقة وتلوث البيئة نظرا لارتباط التلوث البيئي بالانتاج.

يستعرض المؤلف في الفصل الأول ـ وهو بمثابة مقدمة ـ مشكلة الطاقة مع خلفية تاريخية لنشأة الصناعة النفطية وظهور الشركات النفطية الكبرى، ويرجع المؤلف أزمة الطاقة أولا الى الفترة 1973 - 1974م حين تقلصت الامدادات النفطية لبعض الدول الصناعية خلال حرب أكتوبر مما نتج عنه رفع أسعار النفط بمقدار 300٪، ثانيا: ان الدول المصدرة للنفط (دول اوبك خاصة) لايمكنها الاستمرار في زيادة انتاج النفط لاشباع الطلب العالمي المتزايد بأسعار متدنية، ثالثا: محدودية المعلومات المتوفرة آنذاك عن عمر الاحتياطي للنفط العالمي دفعت دول أوبك الى رفع الأسعار كانذار للدول الصناعية لتعديل أنماط استهلاكها للطاقة ولتحميلها تكاليف اضافية في سبيل الحصول على النفط. ويذكر بأنه ردا على رفع أسعار النفط شهدت سنة 1974 انشاء وكالة الطاقة الدولية، ويبين المؤلف أهداف واستراتيجيات هذه الوكالة حيث أدت السياسات التي اتبعتها دول تلك الوكالة الى خفض الطلب على النفط خلال الفترة 74-1976، ولكن سرعان مازاد الطلب على النفط مع الانتعاش الاقتصادي في اليابان والولايات المتحدة، ومن نهاية 1976 الى بداية 1982 ارتفع سعر برميل النفط الى 34 دولارا، وشهدت دول أوبك بعد تلك الفترة موجات من التراجع في سعر برميل النفط حتى بلغ في يوليو 1986 10-14 دولاراً.

يتناول الكتاب في الفصل الثاني تعريف الطاقة واصنافها والقوانين الطبيعية التي تحكم سلوك الطاقة، وهما قانونان، الأول: الطاقة لاتفنى ولاتخلق من العدم، والثاني: تختلف أصناف الطاقة من حيث امكانية تحويلها من صنف الى آخر. ونظرا لوجود أنواع مختلفة من الطاقة في الطبيعة فان هناك وحدات قياس لكل نوع، كما أنه يمكن تقسيم أصناف الطاقة الى مراتب مختلفة، فالأصناف ذات الصفات الجيدة تسمى مصادر عالية الرتبة كالكهرباء مثلا، في حين تعتبر الأنواع الأخرى متوسطة أو منخفضة الرتبة كالطاقة الحرارية. ثم يلقى الضوء على مفهوم معامل التحويل وأهميته، وينتهي الفصل بالحديث عن استهلاك وانتاج العالم من الطاقة الأولية. ويستهل المؤلف الفصل الثالث بالاشارة الى كيفية مقارنة مصادر الطاقة المختلفة مع استخدام جدول تحويل الوحدات القياسية لمصادر الطاقة، ثم يستعرض بالتفصيل مجموعة كبيرة من مصادر الطاقة المستخدمة حاليا والمصادر الجديدة التي مازالت في مرحلة التطوير والبحث مع ابراز تصنيفاتها المختلفة والاحتياطات المتوفرة من الطاقة. وفي النهاية يناقش العوامل التي تحد من ندرة الموارد الطبيعية أهمها الابتكار والتقدم العلمي في تكنولوجيا الانتاج.

يتطرق الكتاب في بداية الفصل الرابع لبعض المفاهيم الأساسية لتوضيح معيار الاستخدام الأمثل للمورد الناضب والذي يتمثل في سعر الفائدة ومفهوم القيمة الحالية. ثم يشرح دور سعر الفائدة في تحديد مدى التفضيل الزمني للاستهلاك وميكانيكية تحديد سعر الفائدة في الاقتصاد.

ويناقش بعد ذلك النظرية التقليدية لاستغلال الموارد الناضبة. وتستند هذه النظرية الى عدة افتراضات أهمها محدودية الكمية المتوفرة من المورد. وتؤكد هذه النظرية على أن محدودية الموارد الناضبة من حيث الكميات المتوافرة للانتاج تؤدي بالضرورة الى ترابط قرارات الانتاج الحالية مع القرارات المستقبلية. وقد خصص الكاتب عدة صفحات لتحليل معيار الاستغلال الأمثل للموارد الناضبة. ويؤكد هذا النمط من التحليل على أهمية عامل الزمن. ويفرد هذا الفصل باباً لدراسة العوامل التي تؤثر في تكلفة الاستنزاف مما يؤدي الى اعادة النظر في توزيع المورد الناضب عبر الزمن ومن ثم في الأسعار السائدة. وفيما تبقى من الفصل يناقش الكتاب الاختلالات الهيكلية في أسواق الموارد الناضبة والتي تقود الى عدم تناسب الانتاج مع رغبات المجتمع.

يستعرض الفصل الخامس بالتفصيل ظروف تكون النفط وصفاته، وكيفية تحديد أماكن تواجده، ثم مراحل الصناعة النفطية (قبل التكرير)، وهي مرحلة الاستكشاف ومرحلة الحفر ومرحلة الانتاج وأقسامها. وأخيرا يلقى نظرة على أصناف الاحتياطي النفطي ويناقش احتياطي وانتاج واستهلاك العالم من النفط، ويخلص بأن الدول الأعضاء في الأوبك تليها بفارق كبير الدول الاشتراكية هي المصدر الرئيسي للصادرات النفطية، في حين تشكل دول الغرب الصناعية واليابان والدول النامية أهم المناطق المستوردة للنفط في العالم. ويتعرض الفصل السادس الى صناعة نقل النفط التي تنبع أهميتها من كونها حلقة الوصل بين مراكز الانتاج والاستهلاك للنفط نظرا للتوزيع الجغرافي المتميز لمناطق انتاج النفط (خاصة الشرق الأوسط ، وأمريكا اللاتينية) ومراكز الاستهلاك الرئيسية (أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية، واليابان). وبشيء من الايجاز يبين الكتاب طرق نقل النفط الخام الرئيسية وهي الأنابيب والناقلات البحرية. ويعتبر تحول ملكية الموارد النفطية من الشركات الأجنبية الى الحكومات الوطنية من التطورات الأساسية التي أثرت على سوق نقل النفط بسبب الارتباط الشديد بين تجارة النفط والتجارة البحرية. وتجدر الاشارة هنا الى أن انخفاض الصادرات النفطية (فيما بعد 1973) من حيث الكمية، بسبب ارتفاع الأسعار، لم يؤد الى انخفاض قيمتها النقدية بل تضاعفت ليصبح النفط من أهم السلع في التجارة الدولية. ويشير في هذا المجال الى تطور صناعة الناقلات تاريخيا والوضع الحالي في سوق الناقلات وذلك بالاستعانة بمجموعة من الجداول المفيدة.

في الفصل السابع يستعرض الكتاب أولا: صفات النفط الخام وتركيبه الكيماوى، ويقسم بعد ذلك المنتجات النفطية الرئيسية الى ثلاثة أقسام هي المنتجات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة. ويلي هذا شرح لعمليات التكرير المختلفة وهي عمليات التقطير وعمليات المعالجة وعمليات التحويل الثانوية. ويتطرق الى تطور صناعة التكرير تاريخيا والوضع الراهن. ونظرا للمعلومات الفنية البحتة فنكتفي بالاشارة الى أن هذا الفصل يحتوى على شرح لأنواع المصافي تاركين للمهتمين العودة الى الكتاب للاطلاع على التفاصيل. ويتحدث الفصل الثامن عن استغلال الغاز الطبيعي، وتكوينه، وأماكن وكيفية تواجده، وتصنيفاته، ثم يتكلم بشيء من التفصيل عن احتياطات الغاز الطبيعي في العالم وانتاجه وطرق استغلاله، ويليه عرض تاريخي لاستغلال وانتاج واستهلاك العالم

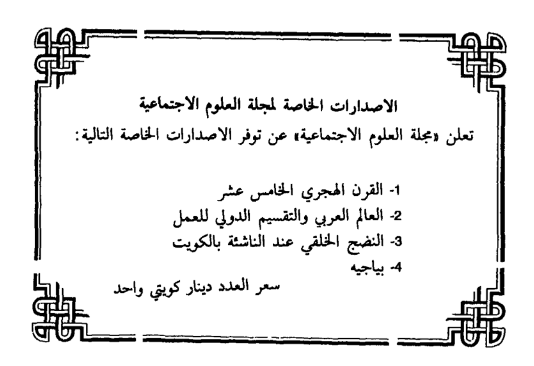
من الغاز. ويحلل تطور تجارة الغاز الطبيعي للفترة 1965-1985 من خلال الجداول، ويتطرق للحديث عن تكاليف النقل بالأنابيب والناقلات ومعوقات تجارة الغاز الطبيعي وأنماط تسعير الغاز الطبيعي.

الفصل التاسع خصص لمناقشة صناعة البتروكيماويات والتي يرجع تاريخها الى ماقبل اكتشاف النفط ، حيث كانت الدول الأوروبية في منتصف القرن التاسع عشر تعتمد على الهيدروكربونات المستخلصة من الفحم. وفي العشرينات من القرن الحالي بدأ استخدام النفط في صناعة البتروكيماويات. وتشكل الدول الصناعية الغربية واليابان والدول الاشتراكية المناطق الرئيسية في العالم لانتاج البتروكيماويات في حين تعتمد الدول النامية على الواردات البتروكيماوية. ويذكر بأن صناعة البتروكيماويات تنتج عددا هائلا من المنتجات من عدة عمليات. ويشتمل الفصل على تحليل لهيكل صناعة البتروكيماويات عن طريق عرض جداول تبين نسبة الصادرات والطاقة الانتاجية لبعض الدول. واعتبر دخول الدول المنتجة للنفط في صناعة البتروكيماويات من أهم التحولات التي شدتها هذه الصناعة، وتمثل هذا التحول في ارتفاع مداخيل هذه الدول نهاية 1973 وبالتالي قدرتها على تمويل مشاريع البتروكيماويات بالاضافة الى تغير هكيل التكاليف مما أعطى هذه الدول ميزة نسبية في الانتاج. ومن التحولات المهمة أيضا في صناعة البتروكيماويات: التغيرات في أنماط المدخلات ويتوقع الكاتب أن يستمر انتاج البتروكيماويات الأساسية في معظم الدول النامية مع بقاء انتاج البتروكيماويات الوسيطة والنهائية في الدول الصناعية، ولكن بسبب انخفاض أسعار النفط في الفترة 1986/85 فان المؤشرات تدل على تباطؤ التحولات في صناعة البتروكيماويات.

يتناول الفصل العاشر موضوع مصادر الطاقة وتلوث البيئة نظرا للعلاقة المباشرة بينهما، ويقصد بالتلوث البيئي التأثيرات السلبية على مكونات البيئة كالهواء والماء والأرض مما يؤدي الى اختلال التوازن السائد فيها وهذا يشكل خطرا على حياة الانسان. ويقصد بالتلوث الهوائي ارتفاع كميات المواد الكيميائية والشوائب الأخرى في الغلاف الجوي، وتعتبر بعض النشاطات المتعلقة بانتاج واستخدام الطاقة مصدرا رئيسيا للتلوث الهوائي كانتاج الكهرباء بواسطة حرق الفحم مثلا. وهناك خمسة أنواع رئيسية من ملوثات الهواء هي أول أكسيد الكربون، المركبات الهيدروكربونية، أكاسيد الكبريت والنيتروجين. وللايضاح يعرض الكتاب المقادير المنبعثة من هذه الملوثات في الولايات المتحدة لتوفر الاحصاءات الدقيقة هناك. وأما التلوث المائي فهو تلوث الأنهار والبحار والمياه الجوفية. وترجع مصادرها الى أمور عديدة مثل الصناعة والنفايات والمحطات النووية. وبالنسبة للتلوث الأرضي فيقصد به التشويه الذي يصيب الأرض نتيجة استغلالها لدفن النفايات أو لانتاج مواد مثل الفحم. ثم يتطرق للحديث عن مصادر الطاقة الحالية وعلاقة كل منها بالتلوث مع توضيح المشكلات التي قد تنتج من التوسع في استخدامها في المستقبل. ومن أهم مصادر الطاقة الجالبة للتلوث: الغاز الطبيعي، النفط ومشتقاته، الفحم، الطاقة النووية والكهرومائية. يناقش الكاتب بعد ذلك اقتصاديات السيطرة على التلوث والصعوبات التي تواجه

المسئولين عند ضرورة اتخاذ القرارات بشأن الحد من التلوث، ثم يطرح مجموعة من الحلول للمحافظة على البيئة، تتلخص في فرض الضرائب أو وضع حوافز مادية أو فرض قيود كمية أو تحديد حقوق الملكية للموارد الطبيعية.

يعتبر الكتاب مرجعا لأساسيات الصناعة النفطية واقتصادياتها وذلك لشموليته ولترابط المعلومات في فصوله المختلفة. ويساهم هذا الكتاب في تزويد القارىء العربي بالمعلومات الفنية والاقتصادية المتعلقة بالطاقة بشكل عام والصناعة النفطية بشكل خاص بمراحلها المختلفة من عمليات الاستكشاف والحفر والانتاج الى طرق النقل والتكرير. كما أنه يناقش موضوعات أخرى ترتبط ارتباطا وثيقا بالصناعة النفطية مثل استغلال الغاز الطبيعي وصناعة البتروكيماويات والعلاقة بين الطاقة والتلوث البيئي. والكتاب موجه الى جميع المهتمين بأمور الطاقة والنفط، والعاملين في الصناعة النفطية بمختلف أقسامها. وتأتي أهمية الكتاب من الجداول الاحصائية والتحليلات الشاملة التي نوقشت من خلال الاستعانة بالبيانات الحديثة. بالاضافة الى أن الكتاب قد اشتمل على النظرة المستقبلية للصناعات النفطية ومايتعلق بها من تطورات فنية واقتصادية.



حلقة البحث الدولية النموذج الاجتماعي الثقافي للقرية: القرية عام 2000

موسكو من 14-17 ديسمبر 1989

السيد أحمد حامد
قسم الاجتماع - جامعة الكويت

يقول ميخائيل غورباتشوف «ينبغي اجراء تغيير حاد في الفكر السياسي والاجتماعي» (غورباتشوف، 1989: 52). ويقول كذلك «وثمة مهام جديدة ينبغي التصدي لها دون أن تكون لدينا إجابات جاهزة. كما لا توجد مثل هذه الاجابات اليوم. ولم يقدم لنا علماء الاجتماع بعد أي شيء متماسك. والاقتصاد السياسي للاشتراكية تعلق به مفهومات بالية، ولم يعد يتمشى مع جدليات الحياة. وتتخلف الفلسفة وعلم الاجتماع كذلك عن متطلبات الممارسة. كما يجب أن يخضع علم التاريخ لمراجعة هامة» (غورباتشوف، 1989: 53).

حلقة البحث الدولية هذه هي في الحقيقة مثال صريح لمضمون أقوال غورباتشوف السابقة وللخطوات الواعية العميقة التي أتخذت في مختلف مجالات الحياة والفكر في الاتحاد السوفييتي، ومنها الانفتاح على العالم الخارجي وعلى ثقافات المجتمعات الأخرى وتجاربها. بل وتكشف كذلك عن الرغبة القوية الصامتة في بعض الأحيان والاندفاع الحذر الآن نحو الاصلاح لتحقيق مستقبل أفضل. فالمتحدثون السوفييت، الباحثون والمعلقون، يتحدثون في إطار البريسترويكا (إعادة البناء) والجلاسنوست (المصارحة)، أو النقد والنقد الذاتي، التي «ليست مجرد حملة جديدة .. فلقد أعلنت وينبغي أن تصبح قاعدة لطريقة الحياة السوفيتية» (غورباتشوف، 1989: 91). ويتمثل ذلك بكل وضوح في عرضهم للمشكلات الخطيرة التي تعاني منها القرية السوفييتية ومظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي تعيش في ظلها. بل ويعكسه هدف الحلقة الذي أعلنه المشرف على الحلقة Yu.V. Arutyunyan الأستاذ بمعهد الاثنوجرافيا التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية في كلمته الافتتاحية، وهو تكوين هيئة علمية عالمية للتخطيط لعمل دراسات وإجراء بحوث تتناول عدداً من القرى في دول مختلفة بما يتيح التعرف على المشكلات التي تعاني منها القرية ثم المقارنة بينها مع التركيز على الاختلافات القائمة بين القرى في الدول المختلفة والعوامل التاريخية التي مرت بها، وذلك فضلا عن اطلاع المتخصصين السوفييت على البحوث والدراسات التي أجراها المشاركون في الحلقة الحالية وغيرهم. والاستفادة من خبراتهم في نفس المجال للاستعانة بكل ذلك في التنمية الاجتماعية والثقافية للقرية السوفييتية.

عقدت الحلقة في مدينة موسكو في الفترة من 14 الى 17 ديسمبر سنة 1989 . وقد نظمها معهد الإثنوجرافيا التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي بالاشتراك مع اليونسكو. وهي الحلقة الأولى التي يعقدها المعهد حول التنمية الثقافية والاجتماعية للقرية آملاً أن تتكرر أكثر من مرة في المستقبل. وقد شارك فيها عدد من الباحثين الاجتماعيين المتخصصين في علم الاجتماع الريفي والانثربولوجيا والاقتصاد، وهم من دول مختلفة: الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبلغاريا والمجر والبرازيل ويوغسلافيا والكويت، إلى جانب عدد من الأساتذة السوفييت في أكاديمية العلوم المتخصصين في الاجتماع الريفي والاثنوجرافيا (الأنثربولوجيا الثقافية والاجتماعية) والفلسفة والاقتصاد. وقد قُدمت البحوث في أربع جلسات يومي الجمعة والسبت 15 و16 ديسمبر 1989 بعد الجلسة الإفتتاحية التي حضرها مندوب اليونسكو الذي ألقى كلمة حول موضوع الندوة وهدفها واستعداد اليونسكو للاسهام في ندوات أخرى إذا رأت الأكاديمية ذلك. وبعد ذلك ألقى Arutyungan كلمة الافتتاح عرض فيها الهدف والمحاور التي سوف توزع عليها البحوث وهي ثلاثة :

المحور الأول: التطور العام للقرية: المظاهر الاجتماعية والثقافية. واقتصر على البحوث التي قدمها الباحثون السوفييت.

المحور الثاني: دراسات ميدانية في بعض القرى السوفييتية.

المحور الثالث: دراسات ميدانية أجراها المشاركون غير السوفييت.

وقد أكد في كلمته على قضيتين أساسيتين: الأولى ضرورة. الاعتماد على عدد من التخصصات عند دراسة القرية لغرض التنمية والتحديث، لأننا في هذه الحالة نتعامل مع نسق ايكولوجي. والثانية ضرورة التعرف على أسلوب التفكير الذي يعتمد عليه الفرد والجماعة في القرية لكي ترتكز عليه التنمية والتحديث لضمان نجاح العملية. ويؤكد أن هذا الاتجاه يتفق مع الاطار النظري الذي تقرره «البريسترويكا» والقضاء على المركزية والبيروقراطية المتمثلتين في أوامر وتخطيطات الحزب الشيوعي ومؤسساته، واللتين أديتا إلى اغتراب الحزب والنظرية عن جماهير الشعب السوفييتي مما ترتب عليه ذلك التخلف الاقتصادي والاجتماعي. كما أن ذلك الاتجاه من ناحية أخرى يساعد على الرجوع إلى الثقافة الريفية الروسية التقليدية وتدعيمها. ويذكر Arutyunyan أن هذه القضايا قد كشفت عنها دراسات ميدانية لعدد من القرى السوفييتية في السنوات الأخيرة. وقد اشتمل المحور الأول على ثلاثة بحوث هي:

1) «التنمية الاجتماعية والثقافية للقرية في ظروف التكامل الزراعي الصناعي، وقدمه V.B. Ostrovsky الأستاذ بمعهد الزراعة التابع لأكاديمية العلوم. وقد اشترك في إجراء هذا البحث مجموعة من الأساتذة والباحثين في المعهد.

2) «تطور الثقافة الريفية قدمه P.I. Simush الأستاذ بمعهد الفلسفة التابع لأكاديمية العلوم.

3) «تكوين مفهوم جديد للتنمية القروية في الاتحاد السوفييتي»، قدمه I. Raig الأستاذ بمعهد علم الاقتصاد التابع لأكاديمية العلوم في استونيا. أما المحور الثاني فقد إشتمل على بحثين: الأول «الأشكال التنظيمية للزراعة في إستونيا I.Raig والثاني: «الخدمات الثقافية والسياحية في الاتحاد السوفييتي» قدمه V. Patsiorkovsky. ويمكن تلخيص نتائج الابحاث التي قدمها الباحثون السوفييت في النقاط الآتية:

1) توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين وتمليكها لهم. فقد أظهر الاستبيان الذي أجري في عدد من القرى أن 34٪ من سكان الريف يرون أن تنمية القرية تعتمد على الملكية الفردية، وأن 25٪ من السكان يرون أن التنمية تتحقق عن طريق الايجار، 16٪ يؤيدون استمرار مزارع الدولة، 12٪ يؤيدون استمرار المزارع الجماعية الصغيرة، 5٪ يرفضون الملكية الخاصة، 40٪ يؤيدون منح المزارعين حرية استخدام الأراضي واستغلالها بمعرفتهم ولكن بدون الحق في بيعها، 21٪ يرون أن الحكومة عليها أن تبيع الأراضي الزراعية إلى كل من يرغب في شرائها.

2) ضرورة العودة إلى الثقافة الريفية الروسية التقليدية لكي يعود الكثير من سكان القرى المهاجرين في المدن إليها وإعادة الشعور بالانتماء إليها. وهذا يتطلب إعادة النظر في نظام الاسكان والخدمات الصحية والثقافية والترويحية. فإن مشكلات الريف الروسي ترجع في المحل الأول إلى الملكية وإهمال الثقافة التقليدية وتسلط الحزب الشيوعي والبيروقراطية ولا ترجع إلى رأس المال أو القوة العاملة الزراعية الروسية. إذ أنهما لا يشكلان مشكلة خطيرة ولا يتطلبان الاهتمام الشديد مثل العوامل الأخرى التي ترجع إليها تلك المشكلات وذلك التخلف.

3) ادخال نظم ديموقراطية في القرية تساعد على جذب السكان الريفيين وعودتهم إلى قراهم. لذلك يقرر أحد البحوث ضرورة الاعتراف بأن الاشتراكية الستالينية جريمة، ويدعو إلى تبني قوانين جديدة خاصة بالزراعة والملكية الزراعية. فإن زيادة الانتاجية تعتمد على الديمقراطية ونشرها.

4) اعادة بناء نسق العائلة الريفية.

5) التخطيط للاصلاح الزراعي الجذري والاستعانة بالمتخصصين في مختلف المجالات التي تتعلق بالقرية.

6) تحويل المصانع التي تنتج السلع العسكرية لانتاج الآلات والأدوات الزراعية.

لقد أجريت هذه البحوث على أساس النظر إلى القرية السوفييتية في تاريخها لأن الباحثين يؤكدون على ضرورة أن يكون البحث بحثا دناميكيا. كما اعتمدوا أيضا على المقارنة باعتبارها وسيلة تساعدهم في وضع خطط التنمية بنجاح. وقد قرر جميع الباحثين والمتحدثين والمعقبين أن نجاح «البريسترويكا» يتوقف على نجاح التنمية وحل مشكلات الريف الروسي.

أما المحور الثالث فقد اشتمل على بحوث تقدم بها الباحثون غير السوفييت. عرض البحث الأول Alessandro Bonanno الاستاذ المشارك بجامعة ميسوري - كولومبيا. فتناول الأطر النظرية والمنهجية التي ارتكزت عليها الابحاث الريفية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الثلاثينات من هذا القرن وحتى الآن. أما البحث الثاني فهو بحث ميداني أجراه كل من David J. O'Brien و J.L. Gilles وهما من جامعة ميسوري أيضا. تناولا فيه التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي طرأت على مدينة صغيرة في الولاية وما نتج عنها من تغيرات اجتماعية وثقافية، في الوقت الذي يحافظ فيه صغار المزارعين على الثقافة والنظم الاجتماعية المحلية وعلى الاقامة والاستقرار في المدينة. ثم عرض Gilles خطة الابحاث التي تجريها جامعة ميسوري لتنمية المناطق الريفية في الولاية وتدريب القادة المحليين وإدخال التكنولوجيا الزراعية الحديثة. ويشارك في هذه الابحاث عدد من الأساتذة في تخصصات مختلفة: اقتصاد، اجتماع ريفي، أنثربولوجيا، ايكولوجيا بيولوجية، الشؤون الصحية. أما البحث الثالث وهو بعنوان «مشكلات المرأة في البرازيل». فقد حاول أن يوضح كيف يمكن التخلص من العوامل التي تؤدي إلى إعاقة مشاركة المرأة في عمليات التنمية الشاملة التي تتم في القرية البرازيلية في الوقت الذي توجد هناك عوامل تساعد على مشاركتها الايجابية إلى جانب الرجل لكي تنجح التنمية. وقد أجري هذا البحث وفقا للبرنامج العام للتنمية الشاملة في البرازيل. وقد قدمت هذا البحث وعرضته Neuma Aguiar. أما البحث الرابع فكان حول «التنمية والتغير في قرى بلغارية» عرضه Nenad Mirovic وهو من يوغسلافيا وأجراه بعض الباحثين البلغار. يتناول البحث الأراء المختلفة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المؤسسات العلمية في بلغاريا. وكيف ارتكزت التنمية على الجانب الاقتصادي فقط وأغفلت الجانبين الاجتماعي والثقافي وما نتج عن ذلك من مشكلات خطيرة. ثم يبين الاهتمام الآن بالجانب الاجتماعي والثقافي والروحي حيث تأكد مدى أهمية هذه الجوانب. أما البحث الخامس فقد تناول التغيرات التي طرأت على المجتمع الريفي الفرنسي. وقد أجرى البحث Bertrand Hervieu من المعهد القومي للعلوم السياسية بباريس. وقد اهتم اهتماما خاصا «بالريفية» ومدى الضعف الذي طرأ عليها لكي تتجه نحو «الحضرية». لذلك اهتم الباحث بخصائص السكان وأعمالهم ودخولهم وأسلوب حياتهم وتفكيرهم ودورهم في التنظيم السياسي بالذات وما طرأ عليه من تغيرات.

وقد تقدم كاتب هذا التقرير ببحث وهو بعنوان «مفاهيم التنمية الثقافية الاجتماعية للقرية: أمثلة من قرية مصرية». واهتم البحث بالكشف عن أثر البناء الخارجي والبناء الداخلي للقرية في عملية التنمية التي تتم في قرية نوبية مصرية، وإلى أي مدى تؤثر تلك العملية في اكتساب القرية النوبية بعض خصائص المجتمع الحضري، بحيث تتخذ نمطا معينا هو نوع من مجتمع محلي خاص له طابعه الاجتماعي الثقافي الخاص.

وفي الجلسة الختامية اتفق المجتمعون على تحقيق رغبة المشاركين السوفييت في تكوين هيئة

دولية علمية تضم جميع المشاركين في هذه الحلقة على أن تجتمع خلال المؤتمر الدولي الذي سوف يعقد في مدريد بإسبانيا في شهر يوليو من العام الحالي، وذلك لكي توضع خطة لاجراء البحوث الميدانية في القرى التي سوف يحددها الأعضاء، على أن يتولى كل منهم إجراء البحث وفقا للخطة، في قرية أو أكثر من قرى البلد الذي ينتمي إليه. وقد اتفق الجميع على الخطة المبدئيه للابحاث التي اقترحها الباحثون السوفييت، على أن يبدي كل ملاحظاته عليها لمناقشتها في الاجتماع المزمع عقده في مدريد.

المصدر:

غورباتشوف، م.
1989 البريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا وللعالم، (ترجمة حمدي عبدالجواد)، ط 3 القاهرة وبيروت: دار الشرق.

المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية في مصر «مصر وتحديات التسعينيات»

القاهرة من 2-4 ديسمبر 1989

عطية حسين افندي
مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة

أنهى مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة تنظيمه للمؤتمر السنوي للبحوث السياسية في مصر، وجاء اختياره هذا العام لموضوع يتعلق بالتحديات التي ستواجهها مصر في حقبة التسعينات، في محاولة لاستشراف مايكون عليه الحال خلالها على مختلف المستويات (داخليا - اقليميا - دوليا) وتوقع اداء مصر فيه والواقع ان تاريخ الاهتمام بالمستقبل واستطلاعه كان ولايزال جزءا أساسيا من تفكير الانسان في نفسه وفي الحياة والكون وتصوراته لهما ويمكن تبينه في موروثه الاسطوري وعقائده الدينية وتخيلاته، ولكن لم يسبق له ان اعتبر «علما» الا في العصر الحديث وربما كان الكاتب والباحث الاجتماعي س. كولم جلفن الذي حاول تحديد مدى دقة التنبؤات بالمستقبل هو أول من اخترع اسما لهذا العلم فأسماه «ملنتولوجي» وقد اشتق هذه الكلمة من كلمة المستقبل باليونانية وترجمتها الحرفية «علم المستقبل»، غير ان المؤلف الالماني أوسيب فلنتجهايم هو صاحب الاسم الشائع لهذا العلم بالانجليزية وهو Futurology، اما الاسم الشائع بالفرنسية له وهو Prospective فهو من ابداع الرائد الفرنسي للعلم نفسه جاستون برجيه.

ورغم التعقد المتزايد لعلم المستقبل فانه أخذ يسير في ثلاثة مسارات لكل منها عيوبه ومزاياه: المسار الاول ينطلق من الماضي والحاضر الى المستقبل حيث يكون الاخير امتدادا لعلاقات موجودة بالفعل وتتطور بمعدلات زمنية بحيث يمكن تصور الحالة التي سوف يكون عليها عند نقطة زمنية محددة في المستقبل، أما المسار الثاني فهو قيمي يقوم على تشكيل صورة مثالية للمستقبل بحيث نفرض على الحاضر ضرورة اتخاذ اتجاهات معينة حتى يمكن تحقيق هذه الصورة وأخيرا فإن المسار الثالث يعتمد أسلوب السيناريو بحيث يكون تطور أي علاقة في اتجاه محدد رهنا بتوافر شروط معينة، وهكذا يمكن ان يعطي تعدد الشروط عددا متنوعا من السيناريوهات أو الاحتمالات لتطور علاقة بعينها.

المسار الأول يتميز بوقوعه أسيرا للواقع وعدم القدرة على أخذ التطورات الكيفية التي ربما تحدث في المنظور الزمني موضع الاعتبار، والمسار الثاني يتميز بقدر كبير من عدم الموضوعية والاستناد الى الخيال فضلا عن تحيزات الباحث نفسه، وذلك رغم قدرته على تخيل المتغيرات المتوقعة في المنظور الزمني، والمسار الثالث يحاول الجمع بين الاسلوبين ولكن هنا وهو يحاول ذلك أما ان تتعدد السيناريوهات الى اعداد كبيرة فيصبح كل شيء ممكنا في المستقبل وهو ما يحرمه من مصداقيته العلمية أو أن نقف على عدد محدد فيصير جزءا من اهواء الباحث وتصوراته الذاتية. ومع ذلك كله وفي كل الاحوال فإن علم المستقبل لايمكنه تجاهل المتغيرات التي تحدث بالفعل في الواقع وتشابكها وترابطها، ولا قدرا من الخيال في استنباط المتغيرات الكيفية غير القابلة للتحليل الكمي والتي سوف تحدث في المنظور الزمني لأي مرحلة تاريخية.

في هذا السياق جاءت ابحاث المؤتمر، واجتهد كل باحث في مجاله في أعمال الفكر والتصور مستندا الى السوابق ومحللا الواقع في محاولة للتصدي للتحديات التي تواجهها مصر في حقبة التسعينات (بصفة خاصة تحدي الديمقراطية، تحدي التنمية، تحدي السياسة الخارجية والامن القومي)، وجاءت أوراق المؤتمر وجلساته، ومحاضراته العامة المسائية متسقة مع هذا التجديد.

وقد استغرق انعقاد المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية في مصر (مصر وتحديات التسعينات) ثلاثة أيام تضمنت احدى عشرة جلسة اشترك فيها مايزيد عن 300 باحث وخبير، مابين مقدمي الابحاث والمعقبين عليها والمشاركين في النقاش حولها من الجمعيات المصرية ومراكز البحوث والاتحادات والنقابات وهيئات الدولة المعنية وقد اجتهد الجميع في محاولة التعرف على التحديات التي تواجه مصر في التسعينات وملامح ذلك المستقبل القريب بدءا بتشخيص المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري وانتهاء بمحاولة تقديم واقتراح الحلول المناسبة لها.

حول قضية الديمقراطية كان البحث الاول في هذا المجال للدكتور أحمد عبدالله تناول نقطتين رئيستين أولاهما العوامل المسببة لتدهور الديمقراطية في مصر والثانية العوامل التي تدفع بالتطور الديمقراطي الى الامام، فحدد الاولى في خمس هي: 1) الازمة الاقتصادية، 2) الاختلالات العنيفة في توزيع الدخل بين الطبقات، 3) أزمة الادارة والجهاز البيروقراطي الفاسد، 4) وجود طبقة طفيلية تضارب وتهرب أموالها للخارج، 5) والمديونية الضخمة التي لاتقدر مصر على سدادها. وعلى الوجه الاخر يرى د. احمد عبدالله ان هناك مجموعة من العوامل تدفع بالتطور الديمقراطي في مصر الى الامام وركزها فيما يلي: 1) المد العالمي نحو الحرية أو الليبرالية، 2) الدور الاقليمي الرائد لمصر عربيا وافريقيا، 3) اعتبار الديمقراطية تعويضا عن الازمة الاقتصادية، 4) وضرورة الديمقراطية لاحتواء واستيعاب التعددية التي أصبحت حقيقة اقتصادية (قطاع عام ـ قطاع خاص) وثقافية (علمانية ـ اسلامية) (يمين ـ يسار). وأزمة النظام المصري في رأي الباحث هي انه نظام شبه ديمقراطي وليست الديمقراطية فيه ديمقراطية حقيقية، وان الجهاز البيروقراطي في مصر يرفض الديمقراطية ويتربص بها، وان ما يراه بالنسبة للمستقبل المنظور هو حدوث مصادمات واسعة في الشارع المصري مع احساس النظام بضرورة المصالحة وإفساح مجال ديمقراطي أرحب.

وجاء االبحث الثاني في مجال الديمقراطية للاستاذ حسنين توفيق ليتناول هذه القضية بمنهجية مختلفة اذ اتخذ العنف السياسي متغيرا يدرس من خلاله أبعاد قضية الديمقراطية حاليا وتوقعاته لها مستقبلا، وكانت نقطة البداية في البحث ان العنف لاينفصل بحال عن الأزمة الاقتصادية من ناحية وأوضاع الديمقراطية من ناحية أخرى، وان زيادة العنف أو نقصه تصلح كمؤشر على مدى فشل أو نجاح النظام السياسي. وقد توصل الباحث الى أن العنف السياسي ليس حكرا على تيار سياسي بعينه، وان صوره متعددة مابين الاضرابات ـ المظاهرات ـ القتل وان العنف الرسمي يفوق العنف الشعبي كما وكيفا. ويطالب الباحث بضرورة تحقيق المناخ الملائم لتقليل حجم العنف وتطوير الديمقراطية.

كما ناقش المؤتمر في مجال قضية الديمقراطية بحثا للدكتور/ السيد عبدالمطلب غانم بعنوان «اللامركزية والتطور الديمقراطي في مصر» وبحثا للدكتورة أماني قنديل عن التعليم وتحديات المستقبل». أما بحث د. السيد عبدالمطلب غانم فنستطيع ان نحدد اهم نقاطه بما يلي: هل الديمقراطية ممكنة؟، النطاق الضيق الممكن للديمقراطية، التناقض بين المستوى القومي والمستوى المحلي، ودعم الديمقراطية المحلية. وذلك في محاولة للبحث عن اجابة لسؤال محدد هو هل الديمقراطية ممكنة على المستوى القومي؟ وهل يمكن ان يتعايش نمطان للديمقراطية احدهما قومي والاخر محلي؟ ومن ثم يجيء التساؤل عن كيفية حل المعضلة. ويؤكد د. السيد غانم في خاتمة بحثه عن الديمقراطية واللامركزية على ضرورة وضع دراسته وماتطرحه من افكار في الاطار التاريخي والاجتماعي لمصر.

أما د. أماني قنديل فتصرح في بحثها عن التعليم مقولة رئيسية مؤداها انه اذا كانت التحديات الداخلية ترتبط بشكل رئيسي بالتنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية فان التعليم هو مكون رئيسي داخل نسيج هذه التحديات ولايمكن تناوله بمعزل عنها. وقد قامت الباحثة في دراستها بتحليل التعليم وتحديات التسعينات من خلال نقاط رئيسية أربع وهي: التعليم وتحديات الاطار الدولي والاقليمي، التعليم وتحديات التنمية، التعليم واشكاليات العدالة الاجتماعية، والتعليم وتحدي الديمقراطية وارساء مؤسسات المجتمع المدني.

وناقش المؤتمر في المجال الاقتصادي بحثين الاول للدكتورة منى البرادعي بعنوان «الاقتصاد المصري وتحدي التنمية»، والثاني للدكتور عثمان محمد عثمان بعنوان «مثلث المصاعب الاقتصادية تصديق ام تعميق، التنمية والتحول الاجتماعي. حيث ناقشت د. منى البرادعي في بحثها عدة قضايا رئيسية أبرزها: الدعوة الى إحياء مفهوم الاقتصاد السياسي لدراسة التنمية الاقتصادية، المزيد من الاهتمام والدراسة لمشكلة الطاقة سواء من حيث افتقاد القطاع للتخطيط الشامل لكل مورد من الموارد او الاعتماد على مصدر دون غيره. مشكلة التكنولوجيا والخطأ في نقلها من الخارج حرفيا دون مراعاة للاوضاع البيئة الاجتماعية والاقتصادية، وان المشكلة التي تواجه الاقتصاد المصري ليست في ندرة الموارد بقدر ماهي في سوء استخدامها، فعلى سبيل المثال هناك 2,5 مليون فدان يمكن اضافتها للرقعة الزراعية.

أما الدكتور عثمان محمد عثمان فقد رسم بالارقام ملامح الازمة الاقتصادية الراهنة في مصر ثم قدم مقترحاته للخروج منها، فعن الازمة الاقتصادية يراها أزمة مثلثة الاضلاع (البطالة - التضخم - الديون) وان من ملامح هذه الازمة انخفاض معدل النمو السنوي، تدني معدل الدخل القومي، نمو السكان بنسبة 3٪ سنويا. ويرى الباحث انه اذا أردنا سياسة انماء جادة فانه يجب تحقيق: ضبط الانفاق الحكومي، اعادة تنظيم قطاعات الخدمات الاجتماعية، الغاء كافة الاعفاءات الضريبية والجمركية، إصلاح جذري لنظام الضرائب، زيادة الانتاج المحلي من السلع المدعمة، الغاء الاستيراد بدون تحويل عمله، حظر استيراد الكماليات لمدة 5 سنوات، واحلال المنتج المحلي محل المنتج الأجنبي.

وعن قضايا الأمن القومي قدم بحثان الأول للواء أ. خ. احمد عبدالحليم عن «تحديات الأمن القومي المصري في التسعينات» والثاني للواء د. نبيل ابراهيم عن «صناعة السلاح في مصر وتحديات التسعينات». وقد لخص اللواء أ. خ. احمد عبدالحليم التحديات التي تواجه الامن القومي المصري في التسعينات فيما يلي: استمرار الصراع الدولي بين القطبين لاستمرار تضارب مصالحهما، التحدي الاسرائيلي، وذلك على الرغم من وجود اتفاقية سلام بينها وبين مصر، الانتشار النووي في المنطقة، مشكلة مياه النيل، والاوضاع الاقتصادية التي تنعكس على مصر. وطالب الباحث في بحثه ان يمثل الامن القومي اهمية اكثر في الفكر الاستراتيجي المصري باعتبار الامن القومي هو محور السياسة الخارجية لاي دولة، كما طالب بتحديد صياغة للأمن القومي المصري في العقد القادم تتضمن الاتفاق حول مصادر الخطر والتهديد وأهمية التضامن والمشاركة الوطنية والقومية وتنظيم الناتج في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري. اما اللواء الدكتور نبيل ابراهيم فقد ربط في بحثه بين صناعة السلاح والامن القومي المصري، مؤكدا على اهمية دور مصر في صناعة السلاح بحكم دورها القيادي، وان عليها ان تدعم قدرتها القتالية بصرف النظر عن تبنيها استراتيجية السلام.

أما عن السياسة الخارجية المصرية في الاطار الاقليمي فقد قدم بحثان أيضا، البحث الاول قدمته د. نيفين مسعد بعنوان «الاطار الاقليمي لسياسة مصر في التسعينيات». والبحث الثاني قدمه أ. وحيد عبدالمجيد بعنوان «مصر والنظام الاقليمي العربي في التسعينيات». وقد حددت د. نيفين مسعد في مقدمة بحثها المدى الذي تذهب اليه في تحليل الاطار الاقليمي للسياسة المصرية لخمس سنوات، واكدت ان هدف الورقة التوصل في النهاية الى تكوين «تصور ما» عن النظام العربي بما يسمح لصانع القرار المصري الخارجي بفرصة ترتيب الاوراق. وفي خاتمة البحث اوردت الباحثة بعض ملامح العقد الجديد الذي تمضي اليه مصر وتؤكد على انه في كل الاحوال فان تجدد العلاقات المصرية العربية هو اضافة للطرفين معا فأصبح الوعي بأن في مصر للعرب دورا مطلوبا وان لمصر قبل العرب دورا تؤديه. أما دراسة وحيد عبدالمجيد فقد سعت الى محاولة التعرف على الموقع المحتمل لمصر في النظام الاقليمي العربي الذي تعود اليه رسميا في مرحلة انتقالية حاسمة يجتازها ويتوقف على ادائه خلالها مستقبل وجوده نفسه. وبعد ان حدد الباحث الاطار

العام لبحثه انتقل الى تناول المرحلة الانتقالية للنظام الاقليمي العربي التي تتميز بتراجع في قومية النظام، ثم حدد هيكل النظام في هذه المرحلة وعرض لعمليات النظام في المرحلة الانتقالية. في النقطة الثالثة الرئيسية من البحث عرض الباحث لتأثير التسوية أو الحل الشامل للصراع العربي الاسرائيلي على النظام العربي ويتناول خلالها الدور المحتمل لاسرائيل في هذا النظام ومستقبل الجامعة العربية فيه.

وإذا ما انتقلنا الى المستوى الدولي نجد بحث د. سلوى شعراوي جمعة بعنوان «مصر والنظام الدولي: سيناريو التسعينيات» الذي تقدم فيه رؤية اكثر تفاؤلا لدور مصر في النظام الدولي خلال التسعينيات. وخلاصة البحث هي ان النظام الدولي يتجه نحو الليبرالية، وتلك فرصة ليتكيف النظام في مصر مع المتغيرات الديمقراطية التي تجتاح العالم، باخلاق الحريات وتغيير الدستور وهذا يسمح بأن تكون مصر مثلا يحتذي به في الوطن العربي ويقوي من قدرتها التفاوضية ويضفي مزيدا من الشرعية على النظام.

أما عن علاقة مصر بالقوى العظمى والكبرى فقد ناقش المؤتمر بحثين الاول للدكتور مصطفى علوي عن «مصر والقوتان العظميان في التسعينيات» والثاني عن «مصر والقوى الكبرى» للدكتورة نادية محمود مصطفى. ويسعى بحث د. مصطفى علوي الى محاولة الاجابة عن عدة أسئلة تتعلق بما ستواجهه مصر في التسعينات. ونقطة الانطلاق في هذا البحث عرض موجز للعلاقات الراهنة بين مصر والقوتين العظميين ثم الانتقال الى الحديث عن النظام الدولي في التسعينات ويلي ذلك تناول الأطار الاقليمي لعلاقات مصر مع القوتين العظميين في التسعينات. ويعرض البحث للبيئة الداخلية لهذه العلاقات، ثم تجيء الدراسة لتعرض للفرص والتحديات في علاقات مصر مع القوتين العظميين في التسعينات فضلا عن الخيارات المتاحة امام مصر. وتثير دراسة د. نادية محمود مصطفى في موضوع «مصر والقوى الكبرى» سؤالين اساسيين: ما الذي تريده مصر من هذه القوى وما حدود ماتقدر عليه أو ترغب هذه الدول في تقديمه الى مصر؟ وخلاصة هذا البحث تشير الى ان هناك اتجاها متصاعدا للتنسيق بين مراكز القوى الثلاث في النظام الرأسمالي العالمي أي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان وهو التنسيق الذي يواجه تحديات هائلة الآن مع التطورات الاخيرة في شرق أوروبا، ومن ناحية أخرى تتفق مراكز القوة الرأسمالية الثلاثة على مصالح مشتركة في المنطقة ولدى مصر بصفة خاصة ويختلف أسلوب الولايات المتحدة عن أسلوب الطرفين الآخرين في ادارة هذه المصالح المشتركة نظرا للاختلاف بين قدراتها واستراتيجيتها ومصالحها كقوة عظمى وقدرات واستراتيجيات الطرفين الاخرين ومصالحهما كقوى كبرى.

واضافة الى ذلك تضمن المؤتمر ثلاث محاضرات عامة الاولى للاستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد والثانية للاستاذ محمد سيد أحمد والاخيرة للاستاذ أحمد بهاء الدين دارت في خطوطها العريضة حول التحديات الثلاثة الرئيسية التي تواجه مصر في التسعينيات وهي كما سبق القول الديمقراطية ـ التنمية ـ السياسة الخارجية والامن القومي. وقد طالب أ. د. احمد كمال ابو المجد

بضرورة تنظيم مؤتمر اقتصادي قومي لمناقشة مشكلة الديون والبطالة والتضخم حيث ان هذه المشاكل قد دخلت مايسمى «بالدائرة المغلقة» والتي يصعب معها الحل الفردي، واشار الى انه في مجال الديمقراطية تواجه مصر مايمكن تسميته العصيان المدني وتتمثل هذه الظاهرة في عدم رغبة المواطنين في العمل مع قدرتهم على ذلك. واكد الاستاذ محمد سيد احمد على ان مصر تواجه وضعا دوليا جديدا قائما على نوعية مختلفة من المواجهة بغض النظر عن الايديولوجيات، واشار الى ملامح النظام المصري في التسعينيات واقترح صيغة ناصرية تتكيف مع العصر، وان يكتسب النظام المصري مصداقية ليكون ممثل الجنوب في مواجهة الشمال، وان تلعب مصر دورها القيادي في المنطقة بحيوية اكبر. اما الاستاذ احمد بهاء الدين فقد طالب في محاضرته بالاهتمام بما يدور في العالم من حولنا وعدم الاستغراق في مناقشات جدلية لامبرر لها وليس فيها منفعة في عالم جديد يتطور بسرعة رهيبة، واكد على ان ماتشهده مصر حاليا هو تعددية سياسية وليس ديمقراطية.

رسائل جامعية

جمال علي زهران، **مناهج قياس قوة الدولة مع التطبيق على توازن القوى بين الدول العربية واسرائيل**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988.

الواقع ان موضوع قوة الدولة من الموضوعات التي اهتم بها الفكر السياسي منذ زمن بعيد. وازدادت اهميته في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وظهور نظريات التوازن النووي بين الدولتين العظميين. كما ازداد التنبه الى أن قوة الدولة هي محصلة تفاعل قواها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية وغيرها. واضفت التطورات التكنولوجية الهائلة بعدا كبيرا في ازدياد اهمية هذا الموضوع، فسلام العالم اصبح مرتبطا الى حد كبير بالقدرة على استمرارية توازن القوى في العالم، ومن هنا فان التعرف الدقيق على ميزان القوى بشكل عام، وقوة كل دولة بصفة خاصة، أصبح أمرا يشكل أهمية بالغة. بل ان مستقبل أي صراع اقليمي أو دولي، أصبح أيضا مرهونا الى حد كبير بطبيعة توازن القوى القائم بين الأطراف المتصارعة. ولم يعد الأمر قاصرا ـ عند تحليل قوة الدولة ـ على جانب دون آخر، كالجانب العسكري فحسب أو غيره، بل ولم يعد قاصرا على الجوانب المادية فحسب دون الجوانب المعنوية. ولم يعد مجرد اشاعة ان هذه دولة قوية أو تلك لمجرد انتصار في معركة فحسب، وقد تجاوز الامر ذلك بكثير.

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن طبيعة العلاقة بين قوة الدولة وشكل توازن القوى بين الدول العربية واسرائيل في اطار الصراع العربي الاسرائيلي، وذلك من خلال دراسة حالة المواجهة العسكرية في عامي 1967، 1973. ومن ثم فان المشكلة الأساسية التي يتصدى لها هذا البحث هي كيفية التوصل لمقياس يمكن به قياس قوة الدولة، وكيف تستطيع الدولة توظيف قوتها في اطار صراع هي طرف فيه. ولذلك فان البحث ينطلق من افتراض أساس هو: أن نتائج تلك الجولات العسكرية بين العرب واسرائيل لم تكن تعبر عن حقيقة التوازن في ميزان القوى بين العرب واسرائيل، وان الاختلال في الانجاز العسكري الذي حدث كنتيجة للمواجهة العسكرية الفعلية كان أعمق بكثير من ذلك الاختلال في ميزان القوى العسكري بين الطرفين. ومن ثم فان الدراسة تسعى الى التحقق من ميزان القوى خلال الحرب أو المواجهة العسكرية المباشرة بين اطراف الصراع. أى أن الأزمة أو المواجهة العسكرية هي لحظة اختبار حقيقي وقياس فعلي للعلاقة بين القوى.

وقد أخذت الدراسة بمنهج قياس قوة الدولة، كمنهج صالح لفهم وتحليل توازن القوى في

اطار مواجهة عسكرية قصيرة الأجل. وقد استلزم ذلك التمييز بين المدارس والاتجاهات المختلفة في تعريف معنى قوة الدولة والمدارس والاتجاهات المختلفة في تحديد عناصر قوة الدولة، والأخرى في قياس قوة الدولة. وافردت الدراسة فصلا كاملا يقع في نحو (80) صفحة لمعالجة الاطار المنهجي للبحث. فتمت الاشارة الى الجهود العربية المحدودة في مجال قياس قوة الدولة بصفة عامة، كما تمت الاشارة الى جهود الفكر العالمي في هذا المجال، وقد عرضنا للتصنيفات المطروحة لهذه الجهود، وطرح الباحث من جانبه تصنيفا لمناهج قياس قوة الدولة.

واستهدف الباحث من العرض التفصيلي النقدي لمحاولات القياس المطروحة استخلاص منهج تأخذ به الدراسة. ومن ثم فقد كان السعي هو محاولة الاستفادة من هذه المناهج المطروحة بشكل تكاملي مع تطويرها ولذا فان الاطار المنهاجي والذي يتركز في منهج قياس قوة الدولة، قد جمع بين التحليل الكمي والكيفي، (المادي والمعنوي)، وطور من التراث السابق في الموضوع معتمداً على عدد من المحكمين المهتمين بالموضوع لضبط القياس المطروح.

وفي اطار نموذج القياس المطروح في هذه الدراسة، فان قيمته الفعلية تظهر عند اختباره في اطار الصراع العربي الاسرائيلي من خلال مواجهتي 1967، و 1973، وذلك للوقوف على درجة الاتساق بين ميزان القوى بين العرب واسرائيل، وقت المواجهة، وبين الناتج الفعلي للمواجهة العسكرية. وهنا فانه وجبت الاشارة الى ان القيمة الفعلية لنموذج القياس المطروح لاتتوقف عند مجرد التوصل الى قياس لقوة الدولة فقط كاطار نظري، ولكن تمتد لاختبار هذا النموذج في الواقع العملي للوقوف على مدى واقعيته وصلاحيته لفهم مسألة توازن القوى بين الأطراف المتصارعة في المنطقة العربية. والواقع أن الأمر يزداد أهمية عند افتقاد الأدب النظري الحالي في مجال العلاقات الدولية لمعالجة هذا الموضوع. وقد تم ايضاح كافة الخطوات الاجرائية لتحديد منهج الدراسة، متضمنة تحليل تقديرات المحكمين والمقارنة بينهم كفئات ثلاث (عسكريون، واكاديميون، ومهتمون)، ثم تم تحديد الاساس العلمي لاختيار عناصر قوة الدولة، ثم توضيح المعادلة التي يمكن تطبيقها، وهو مايمكن الاشارة اليها كما يلي:

القوة الظاهرة للدولة: (مجموع اوزان العوامل المادية وهي: القوة الاقتصادية، والحيوية والعسكرية والسياسية، مضروبا في مجموع أوزان العوامل المعنوية وهي) الارادة القومية، والاهداف الاستراتيجية، والقدرة الدبلوماسية). وقد تبين من خلال هذه الدراسة مايلي:

1) قابلية المقاييس المطروحة لقوة الدولة للتطوير وللتطبيق على الأطراف المتصارعة في اطار الصراع العربي الاسرائيلي.

2) عند قياس قوة الاطراف المتصارعة ـ محل الدراسة ـ قبل بدء المواجهة العسكرية في يونيو 1967، ووفقا للقياس المطور من جانب الباحث، اتضح ان مصر هي اقوى الدول السبع بوزن اجمالي قدره (121,3)، تليها اسرائيل بوزن قدرة (139,3)، ثم السعودية، فلبنان، فسوريا، ثم الاردن، فالعراق، وبدرجات متفاوتة. وبالمقارنة بين هذه الدول اتضح ان نسبة وزن قوة مصر

تزيد على قوة اسرائيل بمقدار حوالي (15,)، وان نسبة قوة اطراف المواجهة (مصر وسوريا والاردن ولبنان) في مواجهة اسرائيل تزيد على الضعف (2,54:1)، بينما حجم قوة الأطراف العربية المجتمعة محل الدراسة (6) دول، في مواجهة اسرائيل حوالي ثلاثة امثال ونصف أى (3,5:1). وقد اوضحت الدراسة مزيدا من التفاصيل في الفروق في القوة بين الاطراف بالنسبة لكل عنصر وكل مؤشر على حدة بل عند تحليل القدرة العسكرية فقط بالمقارنة بين اسرائيل ودول الدراسة ـ كل على حده، اتضح تفوق اسرائيل على مصر عسكريا بنسبة بسيطة (1,01)، بينما تتفوق اسرائيل على بقية دول الدراسة بنسب متفاوتة، ولكن بضم الدول العربية المواجهة في مواجهة اسرائيل، يتضح تفوقها عسكريا عليها بنسبة (2,8:1). أي حوالي (3) أمثال، وتتفوق أكثر عند ضم بقية دول الدراسة الى المواجهة العربية. ومن ثم كشفت الدراسة عن وجود اختلال كبير بين ناتج المواجهة والميزان العسكري للاطراف المتصارعة، وبين ناتج المواجهة والميزان الاستراتيجي لها أيضا.

3) عند قياس قوة الاطراف المتصارعة ـ محل الدراسة ـ قبل بدء المواجهة العسكرية في اكتوبر 1973، اتضح ان مصر تحتل المقدمة بوزن (126,5)، تليها اسرائيل بوزن (179,8)، فالسعودية، فسوريا، فلبنان، ثم العراق، واخيرا الاردن بنسب متفاوته في الوزن. اى ان قوة مصر قبل بدء المعركة كانت تزيد على قوة اسرائيل بمقدار النصف تقريبا، بينما في حالة ضم اطراف المواجهة مع اسرائيل وهو (مصر وسوريا والاردن ولبنان) لاتضح ان قوتها تزيد على ثلاثة أمثال (3,2:1). أما في حالة ضم قدرات الدول العربية المتصارعة محل الدراسة معا في مواجهة اسرائيل لاتضح ان النسبة تقترب من اربعة امثال ونصف تقريبا (4,52:1). وقد أوضحت الدراسة مزيدا من التفاصيل.

وعند تحليل القدرة العسكرية فقط بين الأطراف قبل بدء المعركة بالمقارنة مع اسرائيل، اتضح تفوق مصر عسكريا على اسرائيل بنسبة (1,26:1)، وتفوق اسرائيل على بقية دول الدراسة بنسب مختلفة، وعلى سبيل المثال تتفوق اسرائيل على سوريا بنسبة (1,4:1). اما في حالة ضم (مصر وسوريا) معا لاشتراكهما في حرب اكتوبر لاتضح تفوقهما على اسرائيل بصفة عامة بنسبة الضعف تقريبا (1,96:1). وهذا يؤكد التفوق العربي عسكريا على اسرائيل قبل بدء حرب اكتوبر. وقد كشفت الدراسة عن وجود اتساق تقريبي وليس اتساقا كاملا، بين الميزان العسكري وناتج المواجهة بين الطرفين العربي والاسرائيلي. ولهذا اسباب كثيرة اوردتها الدراسة.

4) في ضوء تحليل ميزان القوى في حربي 1967، و 1973، وبالمقارنة بنتائج كل منهما، اتضح صلاحية اسلوب قياس قوة الدولة لفهم التوازن، وتفسير نتيجة المعركة، ومن ثم تأكدت فرضية الدراسة الرئيسية التي تتركز في مدى توافق ناتج المواجهة العسكرية مع توازن القوى بين الدول العربية المشتركة في المواجهة مع اسرائيل. كما تأكدت أغلب فروض الدراسة الفرعية. أما عن الأفاق الجديدة التي يفتحها هذا البحث، فانه يمكن الاشارة الى ان هذه الدراسة أتت كجزء من عدة وظائف لقياس قوة الدولة. فقد اثبت هذا البحث ان قياس قوة الدولة يعتبر مدخلا صالحا لفهم طبيعة توازن القوى القائم، ولتفسير نتيجة المواجهة العسكرية في اطار الصراعات الاقليمية من خلال متغير وسيط هو ميزان القوى. اما عن الوظائف الاخرى التي يمكن ان يؤديها هذا

المنهج ، فتتركز في : تأكيد أهمية نظريات التوازن في تفسير الواقع الاقليمي والدولي، وتمكين الدول من مراجعة عناصر قوتها مع دراسة التغيرات التي تحدث في الدول الأخرى الهامة لها ولاهدافها حتى تظل محافظة على ترتيبها ودرجة قوتها، بل والعمل على زيادتها بشكل معين والى مدى معين.

كذلك فان هذا المنهج يساعد على تفسير الماضي، باعطاء القدرة على تفسير اسباب حدوث الحروب، وتفسير طبيعة التوازن القائم قبل بدء المعركة بما له من أثر على ناتج المعركة. وهذه الدراسة اثبتت مصداقية هذه الوظيفة تماما. كما ان هذا المنهج يعطي القدرة على تفسير الحاضر، فتحليل ميزان القوى يساعد على فهم طبيعة الصراعات الاقليمية واستمراريتها بدرجة معينة، لأنه في حالة عدم ادراك ذلك، فان الميزان يمكن ان يختل لصالح طرف دون ادراك الاطراف الأخرى. ويساعد هذا المنهج على استشراف المستقبل والتخطيط له، وذلك بما يعطيه من قدرة على التنبؤ بامكانية وقوع حروب جديدة من عدمه، ومن قدرة على امكانية التنبؤ بنتيجة المواجهة العسكرية، فوقوع حرب جديدة أمر ليس مستبعدا، ولكن يتوقف على درجة التفاوت في القدرات بين الاطراف المتصارعة، ولكن النتيجة تتوقف على طبيعة ميزان القوى السائد قبل بدء الحرب. فكلما تقارب أو تعادل الميزان كلما قاد الى توقع النتيجة بأن تكون متعادلة، وكلما اختل الميزان بدرجة كبيرة فان النتيجة لابد وان تأتي لصالح من يميل الميزان في جانبه. ولكن الوظيفة الاخيرة لمنهج القياس وهي التنبؤ بالمستقبل، تفترض أخذ المخزون الاستراتيجي في الاعتبار واحتمالات استثماره حتى يأتي القياس دقيقا، وبالتالي توقع دقة التنبؤ الى حد كبير.

بعبارة أخرى فانه اذا كانت الدراسة اثبتت ان منهج قياس قوة الدولة يعد اطارا صالحا لتفسير نتائج حروب ماضية، وذلك في اطار ان الصراع محدود وقصير الأجل، وان التعامل يظل مع القوة الظاهرة، وان الحرب تكشف عن القدرة على تعبئة هذه القوة الظاهرة من عدمه. اما البحث عن المستقبل من خلال هذا المنهج فيستلزم التعامل مع صراع طويل الاجل، وهذا يتطلب تحليل القوة الكامنة وليس الظاهرة فقط ، وان توقع الحرب ونتيجتها يتوقفان على ادراك دقيق لميزان القوى بين الاطراف المتصارعة.

وفي هذا الاطار فان هذا المنهج يمكن ان يعد نموذجا تحليليا للصراع العربي الاسرائيلي عن طريقه أمكن تفسير الماضي، ويمكن تفسير الحاضر والاحداث التي تمر بالمنطقة العربية، وعن طريقه أيضا يمكن التنبؤ بمسارات هذا الصراع في المستقبل المنظور من خلال المتغيرات الحالية للقياس، ويمكن التنبؤ به ايضا في المستقبل البعيد في حالة أخذ المخزون الاستراتيجي للموارد وكيفية استثمارها في اطار رؤية شاملة للصراع العربي الاسرائيلي، أي تحليل القوة الكامنة. وهذا يقود الى ضرورة الاهتمام بالدراسات التي تتعلق ببناء سيناريوهات او مسارات مختلفة لمستقبل الصراع العربي الاسرائيلي، كما يقود الى تبني مشروع بحثي لقياس قوة جميع الدول العربية، وقياس الطرف الاسرائيلي، لمحاولة خلق مايمكن تسميته بكيفية ايجاد الترابط الاقليمي العربي لعناصر القوة بشكل ضمني حتى يمكن ان ترجح كفة الطرف العربي، وذلك شريطة توافر الارادة العربية المستقلة.

Political Orientations of the Palestinians in Israel

Aziz Haidar

This paper analyses the factors that have shaped the political orientation of the Palestinians. These include the socio-economic and political configuration of the Palestinian community after 1948, which resulted in loss of established national leadership, and the Israeli policy towards the Palestinians, with imposition of military government and the consequences of the 1967 war. Finally, there is the nature of political and military events in the Middle East, especially with regard to the Palestinian movement. The main conclusion of the paper is that these developments have weakened Israel's capability to control the Palestinians, and have led to a three-fold response. From 1948-67, the main objective of the Palestinians was to stay on the land and retain Arab identity. Between 1967 and 1976, the Palestinian community developed institutions and strengthened its identity. The third stage culminated with the Intifadah in 1987, and strengthened Palestinian determination to retain identity, remain on the land and push toward redefining the nature of the Zionist enterprise so as to recognise the dual national character of the state.

The Major Component of International Negociations: A Theoretical Perspective

Basel R. Khatib

The purpose of this study is to identify the main variables which form or affect international negociations. As an instrument for the adjustment of relations and resolution of disputes, negociation has been subjected to rigorous scholarly scrutiny, though this has often led to confusion and misconception. This study utilizes a descriptive analytical approach supported by historical data. The study evaluates the basic characteristics of negociation: the link with conflict; the factors influencing its conduct; and the main components and attributes of the process of negociation. The major findings indicate that differences between diplomatic and non-diplomatic negociations exist, and although negociations have been primarily used for conflict resolution, they often accomplish objectives only remotely connected with the issues at hand. Negociations can serve many useful functions: they can define issues, formulate solutions and organize relationships. Moreover, regardless of the outcome, negociation has been proven to be a viable machinery for communication, and a better alternative than the use of force.

Development Financing and Banking Systems in Islamic and Capitalist Economies

Mokhtar A. Khattab

Despite their many differences, both capitalist and Islamic banking systems rely on the market for resource allocation and money in exchange. This study compares the ability of these two banking machineries to create the money supply necessary to finance development and expansion. It includes a review of the early Islamic banking experiences which led to the domination of the capitalist banking system. The Islamic banking machinery is then analyzed from viewpoints suggested by contemporary Muslim scholars, and it is found that no agreement has been reached between scholars on the ability to finance development. The paper discusses the results of each opinion, and concludes that it is essential to keep the mechanisms for creating bank money, which necessitates Islamic banking machinery to pay a return on current accounts and thus achieve the principle of "gain and loss". Jurists will thus have to issue new codes (Idjtihad) to satisfy the requirements of contemporary banking work.

Occupational Prestige in Jordan

Qublan Majali

Occupation can be an important criterion of social prestige. This paper presents the findings of a descriptive analysis of occupation rating as stated by a representative sample (1200) of Mu'tah University students. It reveals the ratings of 60 common occupations in Jordan, and it appears that educational level, income and power are the most important factors that affect the rating of occupations. The study includes a comparison between the ratings of occupations in Jordan and the United States. It shows that the two rankings are not identical, but are in substantial agreement, as shown by correlational analysis. The author concludes that the occupational ratings for Jordan are similar to other countries, and this study is useful in making a broad comparison between different communities and different historical periods.

The Impact of War on Lebanese Fertility

Muhammad Faour

In the period 1970-1984, crude birth rates and sex-age adjusted birth rates declined in several areas in Lebanon, but the decline was most pronounced in the southern suburb of Beirut. The relatively low marital fertility of suburban women was due to their distinctive pattern of contraceptive use, as a significantly higher percentage of married women were using efficient methods of contraception in the suburb than any other district, including the capital. Areal variations in female labour force participation, urbanization levels, family planning services, and female illiteracy rates did not explain this result. So an index of the intensity and scale of war was constructed. This index had two distinct levels: high and low, with variations within each level. It was found that where the intensity of war was high, fertility was low, irrespective of the illiteracy level. But at low intensity, fertility was moderate, irrespective of minor variations in the intensity of war. Thus the impact of war on fertility is felt only when the war is protracted, atrocious and highly destructive. Otherwise, socioeconomic factors are the main determinants of fertility.

Price, Value and Social Equilibrium in Ethico-Economics

Masudul A. Choudhury

The challenge of endogenously treating ethics and values in economic theory has remained an outstanding challenge to mainstream economics. This paper aims at showing the relevance and structural relationship that can exist between ethical policy variables and state variables within a social decision making framework. A mathematical mapping is conceptualised to establish a well-definition between ethical values and socio-economic variables. Ethics and values are thus shown to impact endogenously on social prices. Social prices are shown to play their role in an efficiency-distributive equity resource allocational system where social decisions are continuously simulated through feedback loops in order to form a final state of social consensus. Social consensus formation in such a framework is given the meaning of social equilibrium.

The Consistency of United Nations Representatives' Attitudes : The Case of Arab and African Delegates

Mustafa Abdalla Abulgasem

This study examines the consistency of the attitudes of Arab and African delegates to the United Nations based on responses to a questionnaire. A variety of subjects are considered, such as their attitudes toward group meetings, the nature of binding decisions, world peace, and the effectiveness of UN organs. The Arab and African delegates' attitudes toward their caucusing groups and the United Nations are, essentially, similar. Therefore, the Arab and African delegates agree that their caucusing meetings as well as the effectiveness of the UN should be strengthened. However, the Arab and African delegates' attitudes of the 1960s varied from those of the 1980s, particularly with regard to their attitudes toward the binding nature of group decisions and the increasing role of the UN General Assembly.



مكتب المتابعة

المسابقة الرابعة في البحث الاجتماعي

في إطار الإحتفال بالأسبوع العربي الخليجي الرابع للعمل الإجتماعي المقرر إقامته في الجمهورية العراقية خلال شهر آيار / مايو ١٩٩١م .

يسر مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الإجتماعية بالدول العربية الخليجية أن ينظم المسابقة الرابعة في البحث الإجتماعي .

تهدف المسابقة إلى دعم حركة البحث العلمي وتشجيع المهتمين والمشتغلين في الحقل الإجتماعي والإنمائي على الإسهام في دراسة القضايا والمشكلات والظواهر الإجتماعية في الدول العربية الخليجية السبع ، الأعضاء في المجلس ، وهي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية والعراق وسلطنة عمان وقطر والكويت) .

شروط المسابقة :

١- أن يعالج البحث إحدى القضايا أو الظواهر الإجتماعية السائدة في المجتمع العربي الخليجي ، وخاصة في المجالات التالية :
- قضايا الطفولة .
- مشكلة تعاطي المخدرات .
- دور الاعلام في التنشئة الإجتماعية .

٢- يمكن أن يغطي نطاق وموضوع البحث الدول العربية الخليجية السبع مجتمعة أو دولة واحدة أو أكثر .

٣- أن تتوفر للبحث الشروط العلمية المرعية ، وأن يكون من إعداد باحث واحد فقط .

٤- ألا يكون البحث قد فاز بجائزة في مسابقة أخرى .

٥- ألا يكون المتقدم قد فاز بجائزة من جوائز هذه المسابقة من قبل .

٦- ألا يكون البحث قد تم تقديمه من قبل لنيل درجة علمية أو أكاديمية .

٧- ضرورة أن تتم الإشارة إلى ما إذا كان البحث المقدم قد تم نشره أو عرضه على أحد المؤتمرات .

٨- ألا يزيد عدد صفحات البحث عن ١٠٠ صفحة فولسكاب وأن يرفق به ملخص من حوالي ٥٠٠ كلمة .

٩- أن ترفق بالبحث ، وبشكل منفصل نبذة تعريفية موجزة عن صاحب البحث .

١٠- آخر موعد لاستلام بحوث المسابقة هو ١٠ صفر ١٤١١هـ الموافق ٣١/٨/١٩٩٠م .

١١- لمكتب المتابعة حق نشر البحوث الفائزة وفقاً لما يراه مناسباً .

١٢- ترسل ثلاث نسخ من البحث مطبوعة أو مكتوبة بخط واضح ، باللغة العربية ، وذلك على العنوان التالي : مكتب المتابعة - ص.ب ٢٦٣٠٣ - البحرين .

١٣- سوف تمنح لأصحاب البحوث الثلاثة الفائزة في المسابقة شهادات تقديرية وجوائز مالية موزعة كالتالي :
- الجائزة الأولى : (٢٠٠٠) دينار بحريني ، ما يعادل (٥٢٠٠) دولار أمريكي .
- الجائزة الثانية : (١٥٠٠) دينار بحريني ، ما يعادل (٣٩٠٠) دولار أمريكي .
- الجائزة الثالثة : (١٠٠٠) دينار بحريني ، ما يعادل (٢٦٠٠) دولار أمريكي .

دعوة الى الباحثين العرب للمشاركة في المرحلة الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) من مشروع مبارك العبدالله المبارك الصباح للدراسات العلمية الموسمية

يسعد الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ان تعلن عن تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الدراسات الموسمية في مشاكل الطفولة العربية واحتياجاتها وفقا للقواعد التالية :

أولا ـ مجالات البحوث المقترحة اطفال الامهات العاملات في دول الخليج العربي ـ مشاكل الطفولة والتنوير العلمي من خلال برامج كليات التربية ومعاهد المعلمين والبرامج التجريبية التي تنظمها وتنفذها هذه المؤسسات ـ مؤسسات التعليم قبل المدرسي في البلدان العربية ونوعية الخدمات المقدمة فيها ـ وفيات الاطفال ـ الاطفال الخدّج ـ أبناء المطلقين ـ امراض الاطفال الوبائية والوراثية ـ عيوب السمع والنطق وعمى الالوان عند الاطفال ـ اثار الطبقية الاجتماعية على تنشئة الاطفال وتعلمهم ـ اطفال الحضر واطفال الريف والبدو ودرجة انتفاعهم من الخدمات التربوية والصحية العامة ـ علاقة السكن باستواء نشأة الاطفال او انحرافها ـ اطفال المهجّرين ـ أبناء المعوقين وظروفهم التربوية ـ مسح عام للخدمات الطبية المقدمة للاطفال في دول الخليج العربي ـ مراكز رعاية الطفولة في دول الخليج ـ مركز دراسات الطفولة في الخليج والعالم العربي ـ تغذية الاطفال وعلاقتها بنموهم وقدراتهم التعليمية ـ تعليم الاطفال الفلسطينيين ـ الحصيلة اللغوية عند الاطفال (١ ـ ٦، ٦ ـ ١٢) ـ الاطفال بطيئوا التعلم ـ تنمية الابداع والابتكار ورعاية الاطفال العرب المتفوقين ـ سوء معاملة الاطفال ـ عمالة الاطفال.

ثانيا ـ يختار الباحث موضوع دراسته من البحوث المقترحة، ويقدم الى الجمعية خطة عمل للقيام بدراسة ميدانية مع ميزانية لتكاليف البحث في حدود ما لا يزيد عن الفي دينار كويتي او ما يعادلها بالدولار الامريكي، علما بأن الحد الاقصى لصفحات الدراسة ٥٠ صفحة فقط.

ثالثا ـ تقوم الجمعية بدراسة خطة البحث والتكاليف المالية، واذا أقرتها لجانها تتعاقد مع الباحث على تنظيم عملية التنفيذ وتغطية التكاليف المالية.

رابعا ـ تكون حقوق النشر الناجمة عن البحث العلمي محفوظة للجمعية على أن يوضع اسم الباحث على الدراسة التي يقوم بتنفيذها.

للحصول على معلومات اضافية او للمراسلة يمكن الاتصال بالجمعية على عنوانها الآتي :
الدكتور/ حسن الابراهيم ـ رئيس الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية
ص.ب : ٢٣٩٢٨ الصفاة ـ الرمز البريدي : ١٣١٠٠ الكويت.

النفط والتعاون العربي

* مجلة فصلية تصدر باللغة العربية عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
* تعنى بدراسة دور النفط في التنمية والتعاون العربي
* صدر العدد الأول منها عام 1975
* تتضمن الأبواب الثابتة التالية :

مقالات أساسية - تقارير - مراجعات كتب - وثائق - ببليوغرافيا باللغتين العربية والانكليزية - ملخصات للمقالات باللغة الانكليزية

الإشتراك السنوي

الأفراد : 5 د.ك أو 20 دولاراً أمريكياً

المؤسسات : 10 د.ك أو 40 دولاراً أمريكياً

تضاف أجور البريد كما يلي :

الكويت : 500 فلس

الأقطار العربية : 1 د.ك أو 4 دولارات أمريكية

البلدان الأخرى : 2 د.ك أو 8 دولارات أمريكية

الاشتراكات باسم : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول :

تطلب من : إدارة الاعلام والمكتبة ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ص.ب 20501 الصفاة ، الكويت 13066 ، هاتف 2420061

تلكس NAFARAB 22166 KT ، فاكسيلي 2426885

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية
ص. ب 5487 الصفاة
الكويت 13055 فاكسميلي 7329452

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ________________ نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / / التوقيع

Lichenstein, P.M.
1983 An Introduction to the Post-Keynesian and Marxian Theories of Value and Price. London: Macmillan.

Maddox, I.J.
1970 Elements of Functional Analysis. Cambridge: Cambridge University Press.

Shackle, G.L.S.
1972 Epistemics and Economics. Cambridge: Cambridge University Press.

This expression can be rewritten as: $\frac{g_{Cr}}{g_{Ir}} = \frac{g_{Cs}}{g_{Is}}$, by assuming a social welfare function of the form, $W = Aj^{\alpha}$, $\alpha > 0$, where $g_{Cr} = \frac{dCr}{Cr}$ is the average rate of growth of consumption in the population at large, $g_{Ir} = \frac{dIr}{Ir}$ is the average rate of growth of savings (investment) in the population at large. The condition for expectational equilibrium to exist is given by the above expression, because we can interpret,

$$g_{Cr} = \underset{i \to \infty}{\text{p lim}} \; g_{Cir}$$

and

$$g_{Ir} = \underset{i \to \infty}{\text{p lim}} \; g_{Iir}$$

Likewise for g_{Cs} and g_{Is}

2) The principle of ethical endogeneity was first introduced by the author in Choudhury (1986b).

3) Refer to the sections on topological mappings in any standard book on functional analysis, for example, Maddox (1970).

References

Arrow, K.J.

1976 "Gifts and Exchanges." pp. 13 - 28 in E. Phelps (Ed.), Altruism, Morality and Economic Theory. New York: Russell Sage Foundation.

Boulding, K.E.

1955 Economic Analysis. New York: Harper & Brothers.

1972 "Economics as a Moral Science." pp. 151 - 164 in F. Glass & J. Staude (Eds.), Humanistic Society. Pacific Palisades, CA: Goodyear Publishing.

Choudhury, M.A.

1986a Contributions to Islamic Economic Theory: A Study in Social Economics. London: Macmillàn.

1986b "Editorial". Humanomics 2 (3): 1 - 7.

1986c "A Study of Ethico-Economics in the General Equilibrium Field." International Journal of Social Economics 14 (3/4/5): 207 - 218.

1987 "Microeconomic Foundations of Islamic Economic Theory as a Study in Social Economics." American Journal of Islamic Social Sciences 3 (2): 231 - 245.

Intrilligator, M.D.

1971 Mathematical Optimization and Economic Theory. New York: Prentice Hall.

relationships of production (Lichtenstein, 1983 : 1-56).

In this paper we have also shown that the theory of value in ethico-economics comprehends the wider area of the dynamics of social change, past and prsent, and provides options for the future in terms of a comprehensive socio-economic plan with ethical goals and instruments being central to it. Here the social philosophers, educationalists, religionists and others would play a key role along with economists, employers, labour and policy makers in delineating the process and direction of social change.

Notes

1) For reference to the concept of expectational equilibrium, see Boulding (1955). The following formalization of the concept of expectational equilibrium is by the author using the idea introduced by Boulding :

Let, Aij denote a social choice set of society at a given point of time,

$i = 1, 2, \ldots, m$ individuals
$j = 1, 2, \ldots, n$ social states;
$W = W(Aij)$ denote the total social welfare function based on Aij variables.

As a specific example, when Aij = Cij/Iij, the consumption/saving ratio, where Cij denotes consumption variable for ith-individual given jth social state, Iij denotes corresponding saving (investment) variable.

Acts of austerity may signify lower Aij and higher W. With appropriate social states in place, $\frac{dW}{dAij} = 0$ for all i and j.

This yields :

$$\frac{\frac{\partial W}{\partial Cir} \cdot \frac{dCir}{dAir}}{\frac{\partial W}{\partial Cis} \cdot \frac{dCis}{dAis}} = \frac{\frac{\partial W}{\partial Iir} \cdot \frac{dIir}{dAir}}{\frac{\partial W}{\partial Iis} \cdot \frac{dIis}{dAis}} .$$

After some mathematical simplification, this expression yields to,

$$\frac{\frac{\partial W}{\partial Cir}}{\frac{\partial W}{\partial Iir}} \frac{dCir}{dIir} = \frac{\frac{\partial W}{\partial Cis}}{\frac{\partial W}{\partial Iis}} \frac{dCis}{dIis}, \quad \text{for each i, r and s.}$$

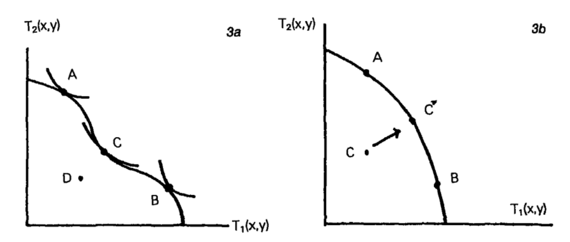
As it so stands, the expression is too disaggregate over individuals and may not be a condition conducive of social consensus formation on policies. The above expression is, therefore, replaced by its aggregative equivalent (developed from original statement of problem),

$$\frac{\frac{\partial W}{\partial Cr}}{\frac{\partial W}{\partial Ir}} \frac{dCr}{dIr} = \frac{\frac{\partial W}{\partial Cs}}{\frac{\partial W}{\partial Is}} \frac{dCs}{dIs}$$

and efficiency, and the point B gains in equity. Then by moving from A to B we do not reduce the total social transformation of society, which potentially is at a point C′, not C. The form of the ethical social transformation surface is shown in Figure 3b. This is the static version of decision variables in the ethico-economy.

Figure 3a and 3b

Shape of the Social Transformation Surface in Ethico-Economics



Conclusion

The theory of value, price and equilibrium explained by the principle of ethical endogeneity in this paper can be summarily explained in Shackle's words as "a theory of the origin, nature and effects of conduct and policy in a class of human affairs". To Shackle, the concept of value is more than a mere reflection of prices, wages and interest rates. Value to him "suggests something intrinsic to physical objects or performances, subsisting in its own right, capable of being stored up in vessels of guaranteed security, and poured from one such vessel to another" (Shackle, 1972 : 112-113). In this concept of value the economic price must likewise be conceived in a wider context of reflecting its capacity to satisy social, ethical, spiritual and physical needs in the market system and through similar considerations being imputed in the production relations. In this way, the ethical concept of economic value addresses both the aspects of value: value in exchange or use value, and the imputed labour theory of value emanating from the

variables and policy variables under consensus formation is given by:

$T = T(x, y)$, where all notations appear in vectorial form.

It can be shown that the ethical target set, $\cap X_a$, and the ethical policy set, $\cap Y_b$, are both compact (closed and bounded) (Choudhury, 1986c; 1986a : 191-216). This makes the ethical social transformation, $T(x, y)$, well-defined on the decision set. The principle of ethical endogeneity is thus shown to give rise to the following mappings [3] :

$$\theta_1 : \cap Y_b \rightarrow \cap X_a, \text{ i.e. } \theta_1 (\cap Y_b) \subseteq \cap X_a,$$

$$\theta_2 : (\cap X_a)^{-1} \rightarrow \cap Y_b, \text{ i.e. } \theta_2 (\cap X_a)^{-1} \subseteq \cap Y_b$$

Here the Jacobian, $J(X_a) \neq O$. Thus, the differentiability properties of the function, θ_2, on the set, $\cap X_a$ establishes non-zero partial differentials of θ_2. However, the mappings are 'onto', $\theta_2 \cdot \theta_1 \neq 1$ (identity mapping). The significance of the 'onto' mappings is that the decision set can be augmented by a larger set of state variables and policy variables as society moves up into higher levels of ethical perfection. Besides, there are interactive relations between these two sets along the optimal trajectories towards optimal social transformation.

In light of the interactive relations among the state variables and policy variables, say, of the form :

$$y_i = h_i (x_1, x_2, \ldots, x_n),$$

with, $\frac{\partial h_i}{\partial x_j} > 0$, $i = 1,2, \ldots, m$; $j = 1,2, \ldots, n$.

the shape of the social transformation, $T(x, y)$, can be well-defined. This is established with the help of Figure 3a and 3b.

Points like C and D are not feasible when we have interactive functions like, θ_1 and θ_2, for if A (likewise B) is the point of social choice, then the state variables and policy variables being interrelated, any move away from B and toward A must contribute towards higher values of the function, $T_2(x, y)$. Points C and D contradict this. Hence, the ethical social welfare function is finally of the form shown in Figure 3b. The elimination of a point like C in Figure 3a also implies that there is no scope for a trade-off between equity

A Mathematical Formulation of the Principle of Ethical Endogeneity

In order to investigate the analytical validity of the stated principle of ethical endogeneity and to show the role of social consensus formation in establishing social equilibrium, a mathematical formalization is made as follows:

Let a decision-set in the ethico-economic system be defined by the following :

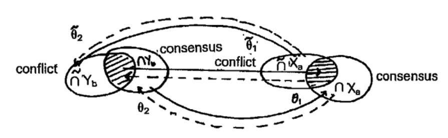
$$D = ((x, y) : x \varepsilon \cap X_a, y \varepsilon . \cap Y_b),$$

where, $x = (x_1, x_2, \ldots, x_n)$; $y = (y_1, y_2, \ldots y_n)$, 'a' denotes the number of decision-makers involved in consensus formation in the x-state (target) variables and the y-policy (decision) variables (Intrilligator, 1971 : 292-319). Thus, X_a denotes a set of state-variables for the ath. decision making group; Y_b denotes a set of decision variables for the bth. decision making group. The correspondences between the social consensus state and decision variables are shown in Figure 2.

The above formalization of the decision set shows that, at any given situation of the social economy moving along its optimal trajectories of state variables and decision variables, these variables must be determined through social consensus. Subsequent to this, as the social economy evolves into higher stages of organization, ethical perfection and greater consensus on wider ranging issues and policy matters, the set D expands,

Figure 2

Correspondences Between Social Consensus Sets and Between Social Conflict Sets

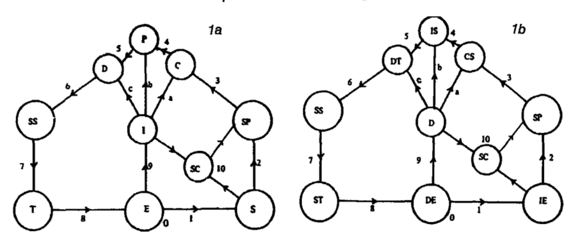


with $\cap X_a$ and $\cap Y_b$ becoming larger. For these to happen we need, a ε A and b ε B, the sets of decision makers and policies, respectively.

The social transformation surface attained by the selection of state

Figure 1a and 1b

The Principle of Ethical Endogeneity



Symbols (those in brackets refer to Figure 1b):

E(DE) : ethical goals/levels first endowed and then cyclically evolved in the ethico-economic system (distributive equity as ethical goals)

S(IE) : state preferences (social preferences) based on given ethical goals and norms (international economic programmes of development finance institutions influenced by goals of distributive equity)

I(D) : individual preferences made to conform with social preferences (domestic economy of a nation state)

SP : social policy formulation based on ethical goals and norms (appropriate social policy oriented toward attainment of the goal of distributive equity)

C(CS) : consumption preferences associated with individual preferences (consumer goods sector in the domestic economy)

P(IS) : production menus influenced by individual consumption preferences and economic cooperation (investment goods sector in the domestic economy)

D(DT) : distribution of incomes and resources influenced by individual and societal preferences on consumption and production (distribution in the national economy)

SS : first stage (repeated by subsequent stages) of attained social states (attained social states)

T(ST) : social transformation carrying social states to higher levels of ethical perfection/goals and recreating the 'ethical man' and the ethico-economic order (social transformation commences in cycles, e.g. better economic security, lower budget deficit, greater expenditure in the social goods sector)

SC : complete social consensus formation between decision makers (between development finance institutions and their member countries in respect to appropriate choice of social projects and consequent changes in development planning)

with social preferences. The progressive conformity between individual and social preferences would establish "social consensus". In this transformation process the endogenous nature of ethical preferences is shown by the fact that with greater social consensus comes the capacity of society and individuals to evolve into higher levels of ethical perfection. Each attained social state through ethical transformation creates higher ethical states and in turn better social policies. The individual evolves ethically thereby, and becomes the new "ethical individual". The evolution of society to higher social states thus proceeds in cycles, from individual preferences to social preferences, forming social consensus through appropriate policy formulation and recreating the ethical individual.

How are these transformations brought about through social consensus? The problem is explained mathematically below. Here we undertake a non-mathematical explanation of the same. Because the principle of ethical endogeneity develops continuous feedback of interrelationships between polity and the market place, it is the set of ethical policies (such as laws), set by consensus among decision makers representing decentralised and democratic segments of the population, that initially mould the preferences of the market place. Following this, the market place comprising the consumers and producers respond to these policies. On the one hand, when conflicts occur between the policies set by polity and the preferences of the market place, no social equilibrium is attained. The deficiency reflects itself in the total efficiency and equity losses of the production and distribution processes. The ethico-economic idea of value is distorted. Consequently, prices that reflect the efficiency and equity states of this value also now point to a state of social disequilibrium. On the other hand, the opposite of social conflict is social consensus. Here social policies mould the desired social preferences of the population at large and are progressively evolved thereafter. The result is the opposite of social disequilibrium. Thus, social consensus formation generates social equilibrium and social value, and is related to the principle of ethical endogeneity.

The principle of ethical endogeneity is depicted in Figure 1a, and an application of this principle to the case of the domestic and world economies is shown in Figure 1b.

non-economic in nature (ethical imponderables). The choice of social goods is coterminous with such variables.

The Meaning of Endogeneity in the Ethico-Economic System

The interrelationship between the sets of target or state variables and policy or decision variables in loops of feedback between themselves is the essence of treating ethical considerations as endogenous in the ethico-economic system. This means that society must be capable of evolving in loops of feedback between social state variables and social policy variables. Starting with initial feasible social policies and targets, society evolves on an optimal path of perfecting its ethico-economic goals. Each phase of this optimal evolutionary path is characterized by interrelationships between the target variables and the policy variables. An ethico-economic system, therefore, shows optimal production frontiers for social goods, optimal allocation of resources in the production of social goods and optimal policies for attaining these with a force of innovativeness akin to the pure market economy.

The above characteristics of an ethico-economic system point out that social consensus formation and the endogenous treatment of ethical elements are consistent conditions. Furthermore, because such conditions affect the consumption, production and distributional activities of the economic system, they are necessary ones for the existence of an ethico-economic general equilibrium (Choudhury, 1986c). Thus, the development of an ethico-economic theory is to be based on the following two internally consistent goals, rather than on the postulates of economic rationality, conflict and competition, equity-efficiency "trade-off" :
(1) social consensus formation through institutional goals and appropriate social policies that move the ethico-economic system along its optimal trajectories;
(2) treatment of ethical values as endogenous in the system. These goals define the principle of ethical endogeneity. To an elaboration of this principle we now turn[2].

The Principle of Ethical Endogeneity

In ethico-economic theory, appropriate social policies would progressively transform individual consumption preferences to make them conform

appropriate social policies. Because these simulated equilibrium states are ever changing corresponding to given social policies, therefore this social economic system is also characterized by "expectational" equilibrium states[1]. The concept of economic equilibrium is thus detached from the classical and neo-classical long run equilibrium concepts.

The important characteristic of the social economic equilibrium is its evolution out of the ethical nature of consumption, production and distribution sets. The ethico-economic argument in this respect is that in such a system all goods produced and consumed must be social goods. These are goods that satisfy the given ethical norms and values. On the side of ethical consumption preferences, one can think of consumption without waste, greater weight to the consumption of basic needs, consumer durables, etc. On the side of social control of production, one can think of non-polluting production systems, production of basic needs, institutional control over the production of belligerency, formation of social cooperatives between workers and owners of capital, etc. On the side of distributive equity arising out of the above two, one can think of sharing of profits under cooperation, and indexing of wages by the demands of equity. These are matters of polity and are therefore administered. But they are also matters of the market system in ethico-economics, because the principle of ethical endogeneity develops feedbacks between polity and the market place. These are set by public consensus and are promoted by governments.

Social goods are goods having the above characteristics. They may be produced by the private sector or the public sector. Thus, the social goods system produces and consumes goods that not merely maximize individual utilities and economic growth but also altruistic preferences (interdependent utilities) and social growth (Arrow, 1976). Examples of social goods are basic needs, education with core ethical elements, appropriate technology, etc. Examples of the social goods system are the ILO-World Employment Programme, international economic cooperation, the cooperative economic system, etc.

Now, if the boundary problem of consumption and production is a social one, it must be characterised by a large set of state (target) variables and decision (policy) variables, some of which are purely economic and some

endow good ethical standards on society through the social policies enacted. In turn, the market interactions among consumers, producers and institutions improve, and bestow better market equilibrium, in the ethical sense now. The cycle is then completed by feedback to polity and continues on in this way. This principle is explained later in detail in this paper as the principle of ethical endogeneity, wherein the endogenous nature of ethics in this social transformation process is brought out.

The second concept to explain is the concept of value related to price in the ethico-economic system. In the history of economic thought, value theory has been associated with profits as value in the Ricardian theory; with demand side of price formation in neo-classical marginalist analysis; and with the labour theory of value in the Marxist idea of organic composition of capital, which alone is made to represent the true value of labour time as opposed to the variable capital, which is argued to yield the economic surplus. In none of these paradigms are ethics and values found to play their role in socially administered production, consumption and distribution. Consequently, the prices that emanate thereby, and reflect preferences, unit cost and resource allocation / distribution, cannot signify the ethically desired types of economic activities. In ethico-economics, administered prices set by polity also respond to the market transformation process. In the first place, they help transform the production, consumption and distribution melieu through the principle of ethical endogeneity (briefly explained above and to be elaborated later). Thus value, which conventionally reflected the demand side of price formation in neo-classical economics, now incorporates the demand side of social price formation. Following this, improving ethical values of the market place in these economic activities helps to generate higher standards of ethical policies.

Social Pricing, Value and Equilibrium in Ethico-Economic Theory

The other important aspect of value theory in ethico-economics based on social pricing mechanism is to establish the related concept of economic equilibrium / disequilibrium. In the Boulding type total social system the economy cannot evolve ceteris paribus; it must evolve within the context and influences of the grand whole (Boulding, 1972; Choudhury, 1987). In this system it is seen that a social economic equilibrium is established only as a simulated state under the force of a dynamically evolving labyrinth of

PRICE, VALUE AND SOCIAL EQUILIBRIUM IN ETHICO-ECONOMICS*

Masudul A. Choudhury
University College of Cape Breton, Canada

Introduction

This paper addresses the topic of social price formation as the basis of value theory under conditions of consumption and production of what is termed in this paper as social goods in the economy. The necessary elements in this context are shown to be social consensus formation in a framework of pricing and delivery of social goods. The critical deficiencies of mainstream economics compared to the principle of value theory in ethico-economics are pointed out here as: (1) the inadequacy of market price in mainstream economics to reflect social preferences emanating from ethical considerations in the ethico-economic system; (2) the neo-classical failure in recognizing the need for a much fuller knowlege of the society being studied; (3) the exogenous (non-systemic) treatment of ethics and values in mainstream economic system, leaving no scope for interaction between economic institutions and social value formation.

Explanation of Some Introductory Concepts

Before the mainframe of the paper a few essential concepts will be explained. First, what is the idea of ethico-economics? It is ingrained in its most important principle, stating that the social economy endowed by its targets and policies of ethics and values, given either by assumptions or by institutions, must be capable of evolving along the path of mutual interdependence between these targets and policies. That is, institutions

* This article is part of a paper presented by the author at the Meeting of the Association of Social Economics, Allied Social Sciences Meetings, Chicago in Dec. 1987.

24. Do you feel that the formation of caucusing groups has generally helped the UN in terms of its charter functions? (Yes / No / Other opinion).

25. If you had to rank the following issues in terms of their importance for your country, how would you rank them? (Mark 1 for the most important, 2 for the second most important, 3 for the third most important, etc.).

African questions (e.g. South Africa)
Arab issues (e.g. Palestine case)
Anti-colonial and self-determination
Nuclear weapons matters
Economic issues (e.g. NIEO)
International law and legal items (e.g. Law of the Sea)
Internal-UN cases (e.g. UN elections and spending)
Cold War questions (East-West conflict)
Social issues (e.g. human rights)
Other opinion

12. In respect to your government policy, do you feel that the African caucusing group is likely to have more impact in the future? (Highly probable / Probable / Improbable / Highly improbable / Other opinion).

13. Do you feel it is likely the African caucusing group will tend to vote more as a unit in the future? (Highly probable / Probable / Improbable / Highly improbable / Other opinion).

14. Do you feel that the UN may provide the basis of a world government? (Highly probable / Probable / Improbable / Highly improbable / Other opinion).

15. Do you believe that permanent world peace is possible under the present national state system with no change in the UN system or function? (Highly probable / Probable / Improbable / Highly improbable / Other opinion).

16. Do you feel that the UN is as effective as it can be in carrying out its objectives, taking into consideration the East-West conflict? (Highly effective / Effective / Ineffective / Highly ineffective / Other opinion).

17. Do you agree that the UN has contributed significantly in increasing the possibility of international peace and security? (Highly agree / Agree / Disagree / Highly disagree / Other opinion).

18. Would you favour the creation of peace-keeping forces under the control of the General Assembly with its present membership and voting system? (Strongly favor / Favor / Do not favor / Strongly do not favor / Other opinion).

19. Would you favour the creation of peace keeping forces under the supervision of the General Assembly if its membership or voting system were changed? (Strongly favor / Favor / Do not favor / Strongly do not favor / Other opinion).

20. If you are dissatisfied with the role and performance of the General Assembly, what would you suggest to change it?
(By generally increasing the General Assembly's power relative to other organs / By generally decreasing the General Assembly's power relative to other organs / Other opinion)

21. In the future do you predict that the GA and the SC will become more important or less important relative to the other organs of the UN?
(Security Council : More important / Less important / Remain the same).
(General Assembly : More important / Less important / Remain the same).

22. How satisfied are you with the present voting system of the following organs of the UN?
(Security Council : Satisfied / Dissatisfied / Other opinion).
(General Assembly : Satisfied / Dissatisfied / Other opinion).

23. Do you feel that it is possible for the Third World nations to be neutral in conflicts between the big powers? (Highly possible / Possible / Impossible / Highly impossible / Other opinion).

References

Vincent, J.

1964 The Caususing Groups of the United Nations: An Examination of Their Attitudes toward the Organization. Stillwater: Oklahoma State University.

Appendix A

Questions Included in the Mail Questionnaire

1. Which of the following factors has more influence on your country during the voting process in the UN? (Pan-nationalism (e.g. African pan-nationalism) / The national interest of the individual state / Both national interest and pan-nationalism / Other opinion)

2. Does your country vote at the UN on all resolutions with its caucusing group? (Most of the time / As much as possible / Sometimes / Other opinion)

3. How often does your country organize its efforts before voting in the General Assembly of the UN with the caucusing group in New York and the regional organization headquarters in Addis Abba? (Very often / Often / Sometimes / Very seldom / Other opinion)

4. How frequently does the African caucusing group meet? (Daily / Three or four times a week / Weekly / Bi-monthly / Monthly / Other opinion)

5. Does the African caucusing group meet regularly? (Yes / No / Other opinion)

6. How formal are the African caucusing meetings? (Highly formal / Fairly formal / Somewhat informal / Highly informal / Other opinion)

7. To what extent do you feel the African caucusing group meetings have impact upon your national government's instructions to you? (Considerable / Some / Hardly any / None / Other opinion)

8. Do you think it would be desirable to eventually have the decisions which emerge from the African caucusing group meetings to be binding upon the members of the group? (Highly desirable / Desirable / Undesirable / Highly undesirable / Other opinion).

9. How often are votes taken in the African caucusing group meetings? (Often / Sometimes / Infrequently / Never / Other opinion)

10. How is the agenda for the African caucusing meeting arrived at? (Committee / Other opinion)

11. What is the range of issues discussed at the normal African caucusing meeting? (General UN issues / Several important issues / A few issues / A single issue / Other opinion)

who should control the peace-keeping forces, the African delegates' attitudes have changed to an increasingly supportive position for GA control of peace-keeping forces. Concerning GA control of the peace-keeping forces with a change in its voting system, their attitudes, to some extent, remain consistent over time.

Finally, the African attitudes toward the UN as an alternative to a world government have changed further, assuming a position of extreme opposition to the idea of a world government. Thus, the comparison between the data of this study and that of Vincent's show, by and large, a change of African delegates' attitudes on subjects concerning group meetings and the UN. However, their attitudes remain consistent regarding a few subjects, such as their satisfaction with the GA voting system.

Conclusion

The Afro-Arab cooperation in the political and economic fields has affected, generally, the similarity of attitudes among the Afro-Arab delegates over four dimensions: meeting, attitudes toward the UN, factors affecting voting cohesion, and the perception of the delegates regarding the importance of issues. On the other hand, the Afro-Arab delegates' attitudes of the 1980's vary greaterly from those of the 1960s because of the following factors. Firstly, UN membership has changed in favor of the Third World nations. Secondly, the UN has shifted its emphasis from East-West to North-South issues. Thirdly, the Third World nations have become active national actors in world politics, e.g. the non-alignment movement and the NIEO. Thus, the Afro-Arab delegates' attitudes have changed in favor of strengthening the coordination and cooperation efforts among themselves, thereby presenting a unified position regarding many issues.

Notes

(1) The questionnaire of this study incorporates, to a large extent, identical questions (N=20) to that employed by Jack Vincent (1964:144-149). However, minor editorial changes have been added to Vincent's questions without changing the meaning (question number 5, 6, 10,11,13-23, 30-32, 42, and 47). The reason for incorporating the identical questions from Vincent's study is mainly to compare the Afro-Arab delegates' attitudes in two different eras: the 1960s and 1980s.

Table 8
Comparison Between African Delegates' Attitudes Toward the UN in the 1960s and 1980s

Subject / Periods	1960s	1980s
Groups' impact on UN	Considerable impact	Higher impact
Powers of the GA	More powers	More powers
Satisfaction with voting system of GA and SC	Satisfied with GA and dissatisfied with SC	Satisfied with GA and dissatisfied with SC
Shift of focus on the GA and SC	More focus on GA and less on SC	More focus on GA and less on SC
Future importance of GA and SC	More important GA	More important GA in order to achieve a balance with SC
Permanent world peace	Skeptical view	Skeptical view
Effectiveness of the UN	Effective	More effective
GA control of peace-keeping forces	Considerable degree of agreement	Higher degree of agreement
GA control of peace-keeping forces with change in system	Less degree of consensus	Less degree of consensus
UN as a basis of world government	Higher support	Lower support

Source : J. Vincent (1964) The Caucusing Groups of the United Nations: An Examination of Their Attitudes Toward the Organization. Stillwater: Oklahoma State University, and mail questionnaire sent to various African missions at the UN, 1984 (N=20).

Fourthly, there is a change in attitude regarding the future importance of the SC and the GA. Recent data indicate that the SC will be less important in the future. Both studies, however, emphasize an increase in the GA's importance. Fifthly, regarding the possibility of a permanent world peace with no change in the UN Charter, the majority of the responses, by and large, reflect a skeptical view toward the possibility of the existence of peace in an international system of anarchy.

Sixthly, concerning the impact of the East-West conflict on the effectiveness of the UN, the African delegates' attitudes have changed favoring the possible future effectiveness of the world organization. Their attitudes, as the recent data indicate, are shifting to a more supportive position concerning the effectiveness of the UN. Regarding the question of

group impact. The recent data show that all the African delegates agree on the existence of the strong influence of the group meeting on their home governments, a situation which is not shown in Vincent's data.

Thirdly, although the data of this study along with that of Vincent's show a split among the African delegates' attitudes regarding the increase of future group impact upon its members, the responses of this study show more acceptability by the delegates of the idea of increasing future impact. Thus there is, to some extent, a change in the attitudes among the African delegates in the sense that they have become more willing to accept the idea of an increase of their group's future impact. Finally, the African delegates' attitudes, at least partially, have changed in favor of increasing the future cohesion of the group.

Similarity and Variation in Attitudes Toward the UN : As mentioned earlier, the African delegates' attitudes are expected to change over time, and their reactions regarding the UN are no exception. The UN of the 1980s is different from that of the 1960s in the sense that the African nations are now playing more significant roles in UN politics than they did formerly. The impact of the African nations along with that of the Third World countries has left its mark upon the world organization by making the UN shift its focus from East-West to North-South issues. The variation and similarity of the African delegates' attitudes toward the UN can be clarified in several dimensions.

Firstly, the delegates' attitudes toward the impact of the UN caucusing groups as assisting the UN have changed noticeably in favor of agreeing with such an influence. Secondly, on whether or not to increase or decrease the powers of the GA, there is a change in attitude toward favoring the increase of its powers more than formerly (Table 8).

Thirdly, there is also a dramatic change regarding satisfaction with the voting system in the SC. The data of this study show a higher degree of dissatisfaction with the SC's voting system due to the frequent use of the veto power. On the other hand, there is a consistency of attitudes toward the voting procedures in the GA because of the equal weight the African states enjoy in the GA.

Table 7
Comparison Between African Delegates' Attitudes Concerning Caucusing Meetings in the 1960s and 1980s

Subject / Periods	1960s	1980s
Frequency of meetings	Infrequent meetings	Infrequent meetings
Formality of meetings	Less formal	Highly formal
Voting during meetings	Never occurs	Never occurs
Preparing agenda	By committee and chairmanship	Interaction among the group membership
Focus of meetings	Several important issues	General and several important issues
Desirability of binding decisions	Less desirable	More desirable
Impact of meetings on governments	Less impact	More impact
Future impact of the group	Less impact	More impact
Future cohesion	High level of voting cohesion	Higher level of voting cohesion

Source : J. Vincent (1964) The Caucusing Groups of the United Nations: An Examination of Their Attitudes Toward the Organization. Stillwater: Oklahoma State University, and mail questionnaire sent to various African missions at the UN, 1984 (N=20).

Committees no longer play a major role in preparing the agenda of the African caucusing group's meetings as Vincent's data had indicated. Now the agenda is the result of an interaction between the African delegates and the OAU office in New York. Furthermore, the type of issues discussed in a normal meeting have been enlarged in terms of focus, and thus the caucus now deals with general and several important items. Restriction of the African meeting to a few issues or a single issue no longer exists, because of the African states' increased role in world politics.

With the increase in size of the African group since the 1960s, the African delegates' attitudes toward the group have strengthened for various reasons. Firstly, their attitudes toward the binding nature of the caucusing group decisions have changed from less supportive into a more supportive position. Secondly, the African caucusing group's impact upon the African governments has changed dramatically in favor of supporting the actual

peace-keeping forces may be considered by many of the Arab delegates as one of the measures which could achieve a real balance between the GA and the SC.

Finally, the Arab delegates' attitudes have changed negatively in supporting the idea of the UN as a basis for a world government. Thus, the comparison between the findings of this research and that of Vincent shows that, by and large, there are changes in the Arab delegates' beliefs over time regarding many aspects of the group's caucusing meeting and attitudes toward the UN. On the other hand, the Arab delegates have remained consistent in their attitudes toward some aspects, which seem not to have changed over the last two decades, e.g. the voting system of GA. This comparison proves, generally, the assumption that the UN delegates' attitudes are a changing element over time.

Similarity and Variation Regarding the African Delegates' Attitudes in the 1960s and 1980s

A similar comparison to the Arab delegates' beliefs in the 1960s and 1980s will be the focus of this section regarding the African delegates' attitudes. The African delegates' attitudes of the 1980s would seem to be different from that of the 1960s as regards the group meetings and the UN because of the time factor involved.

Similarity and Variation in Attitudes Toward the Group Meeting: The African delegates' description of their caucusing meeting indicates a consistent attitude over time because of their stress on the infrequency of meetings. While Vincent's data refer to some aspect of informality in the meeting, all the responses of this study stress the formality of the African caucusing group meetings. One reason that might have contributed to the change of the African delegates' attitudes toward the formality question is the impact of the OAU's creation in 1963. Vincent's data reflect the African attitudes either prior to or at least in the early years of the OAU's formation. Regarding the question of votes taken during the African caucusing meeting, responses in both studies stress that voting never occurs (Table 7).

Secondly, the Arab delegates' attitudes show a slight change in the 1980s over the 1960s regarding the willingness to increase GA power. As demonstrated before, the Arab delegates' attitude toward increasing GA power reflects their emphasis on a real balance between the GA and the SC.

Thirdly, there is considerable change in the Arab delegates' attitudes concerning the voting system in the SC and the GA. The recent data show that there is more satisfaction with the voting system of the GA and more dissatisfaction associated with that of the SC. The Arab delegates' attitudes toward the voting system of the GA and SC reflect their willingness to achieve a balance between the two organs. The veto power and the principle of one-nation one-vote have contributed, by and large, to non-dramatic changes in the delegates' attitudes toward the voting system in the UN.

Fourthly, the Arab delegates' attitudes remain, to a considerable degree, consistent over time with their prediction concerning the shifting of the importance of the GA and SC. There is also, to some extent, a consistent attitude toward the future importance of the GA, and thus the emphasis on the status quo of the GA remained stable over time (Table 6 and Vincent, 1964:28).

Fifthly, there is a change regarding the belief of the possibility of a permanent world peace without change in the UN structure. The data of this study indicate a higher level of disagreement among the delegates concerning the possibility of a permanent world peace. The Arab delegates have changed in favor of the possibility of the UN effectiveness in an international system of anarchy. The UN of the 1980s deemphasizes the East-West conflict of the 1960s and emphasizes the North-South dilemma of the 1970s. The change in the UN focus affects the Arab delegates' attitudes toward the increased effectiveness of the UN in which their influence has increased along with that of Third World nations.

Sixthly, the favorable feeling of the Arab delegates regarding the GA control of the peace-keeping forces with no change in its voting system has changed dramatically in the 1980s as compared to that of the 1960s. Also, there are favorable attitudes concerning the GA control of peace-keeping forces even with a change in its voting system. The GA control of the

study assumes that the delegates' attitude is a changing factor over time, it is expected that the Arab delegates' feeling about the UN in the 1980s is different from that of the 1960s.

The comparison between the findings of this study and that of Vincent regarding the attitude toward the UN involve eight aspects. Firstly, the Arab delegates now agree more on the impact of the UN caucusing groups in assisting the UN in achieving its objectives. The alignment of the Arab states with other UN caucusing groups, such as the African, the Afro-Asian, and the group of 77, helped the Arab countries to gain the support of the other nations for the Arab causes and thus improved the delegates' attitude toward the impact of the UN caucusing groups upon the world organization to aid it to achieve its goal in an area considered very important to the Third World nations, e.g. self-determination and human rights .

Table 6

Comparison Between the Arab Delegates' Attitudes Toward the UN in the 1960s and 1980s

Subject / Periods	1960s	1980s
Groups' impact on UN	Considerable impact	Higher impact
Powers of the GA	More powers	More powers
Satisfaction with voting system of GA and SC	Satisfied with GA and dissatisfied with SC	Satisfied with GA and dissatisfied with SC
Shift of focus on GA and SC	More focus on GA and less focus on SC	More focus on GA and less focus on SC
Future importance of GA and SC	More important GA	More important GA in order to achieve a balance with SC
Permanent world peace	Skeptical view	Skeptical view
Effectiveness of the UN	Effective	Effective (more)
GA control of peace-keeping forces	Considerable degree of agreement	Higher degree of agreement
GA control of peace-keeping forces with change in system	Lesser degree of consensus	Higher degree of consensus
UN as a basis of world government	Higher support	Lower support

Source : J. Vincent (1964) The Caucusing Groups of the United Nations: An Examination of Their Attitudes Toward the Organization. Stillwater: Oklahoma State University, and mail questionnaire sent to various Arab Missions at the UN, 1984 (N=13).

during the Arab group meetings other general and specific important issues are the focus of the caucus.

The Arab delegates' attitudes toward different aspects of the group meeting reflect strength or at least an increase in their positive attitude. Firstly, the attitude toward the binding nature of the group decisions upon its members has become stronger. All the responses of this study refer to a complete agreement in support of the idea of binding decisions, a situation that did not exist in the 1960s. This change in attitude shows that the group members are more willing to carry out group decisions than they were formerly.

Secondly, the impact of the Arab group meetings on the delegates' home governments has increased over the two decades. While all the responses of this study refer to a considerable or some observable impact of the Arab group meeting upon its members, Vincent's data do not show such distribution among delegate attitudes. Thirdly, the more recent data show a stronger attitude regarding the increased future impact upon the delegate home governments. Finally, the Arab delegates' attitudes toward the future cohesion of the Arab group have remained somewhat consistent over time.

Similarity and Variation in Attitudes Toward the UN: The Arab delegates' attitudes toward the UN reflect two almost opposing views: firstly, a sense of disappointment; and secondly, a feeling that it is the body in which they can express their views. The disappointment of the delegates is due to the inability of the UN to carry out goals that emphasize significant principles, such as self-determination and the non-acquisition of territory by force. They argue that big power conflict is the main reason behind the inability of the UN to carry out its duties.

Secondly, the UN is the parliamentary body in which the Arab delegates can freely express their countries' views, and thus they can mobilize the support of other states to their causes. The Arab states' emphasis on basic principles, such as self-determination and the non-acquisition of territory by force, gained the support of many members, particularly those of the Third World. The UN has achieved importance because it reflects these two views, and the Arab delegates cooperate with it accordingly. Since this

still infrequent and depend upon the rising needs of its membership. Regarding the formality of meeting, there is a considerable change in the delegates' attitudes. While Vincent's data show a split among the Arab delegates' attitudes between formality and informality, this study's responses stress a complete agreement of the delegates on the formality aspect (Table 5).

Table 5
Comparison Between the Arab Delegates' Attitudes Concerning Caucusing Meetings in the 1960s and 1980s

Subject / Periods	1960s	1980s
Frequency of meetings	Infrequent meetings	Infrequent meetings
Formality of meetings	Less formal	Highly formal
Voting during meetings	Never occurs	Never occurs (sometimes)
Preparing the agenda	By the group chairmanship	Interaction among the group membership
Focus of meetings	General and several important issues	General and several important issues
Desirability of binding decisions	Less desirable	More desirable
Impact of meetings on governments	Less impact	More impact
Future impact of the group	Less impact	More impact
Future cohesion	High level of voting cohesion	Higher level of voting cohesion

Source : J. Vincent (1964) The Caucusing Groups of the United Nations: An Examination of Their Attitudes Toward the Organization. Stillwater: Oklahoma State University, and mail questionnaire sent to various Arab missions at the UN, 1984 (N=13).

The Arab delegates' attitudes regarding the frequency of voting during caucusing remain consistent over time in both studies. Most of the responses in both studies stress that voting never occurs, while some mention the infrequency of voting. Regarding the preparation of an agenda, the responses of this study emphasize that it reflects the group members' interaction and consultation with the LAS office in New York, a process different from that of Vincent's work which stresses the dominant role of " . . . a rotating monthly chairmanship" (1984:26). Both studies agree that

African delegates as second in terms of importance, the Arab-African delegates ranked them in the fourth position. It seems to be that the economic situation in the developing nations has a greater impact on the non-Arab-African UN delegates, and consequently they gave higher priorities to economic issues (NIEO), a situation less emphasized by the Arab-African delegates.

Further examination of Table 4 indicates that the Arab delegates whose countries are members of the OAU gave a higher rank to African issues than given by the Arab-Asian representatives. Also, while East-West questions were ranked lowest by the Arab-African delegates, the Arab-Asian representatives, to some extent, gave Cold War items a higher rank. This may be a result of conservative-moderate ideological views among the majority of the Arab-Asian delegates. However, other types of issues were, generally, given a similar rank.

Similarity and Variation Regarding the Arab Delegates' Attitudes in the 1960s and 1980s

This study assumes that a variation of the Arab delegates' attitudes as regards their meetings and the UN is, by and large, an evolving phenomenon. The Arab delegates' attitudes of the 1960s will be different from their attitudes in the 1980s. One way to examine the similarity and variation of the Arab delegates' attitudes may be demonstrated by comparing the findings of this study and that of Vincent's study (1964). Most of the questions used in this study are identical to those of Vincent regarding meetings and attitudes toward the UN. However, differences in Arab delegates' attitudes are expected to exist between the two studies, mainly because the time period in which both studies examine the Arab delegates' beliefs are different, and thus two decades of differences are expected to produce some changes in attitude regarding meetings and the UN.

Similarity and Variation in Attitudes Toward the Arab Group Meeting:

Tables 5 and 6 demonstrate the similarities and variations of the Arab delegates' attitudes in the 1960s and 1980s. The Arab delegates' attitudes toward the frequency of meeting are, by and large, a consistent phenomenon over the two decade period. The meetings of the LAS group are

Table 4
Groups' Perception Toward the Importance of Issues

Group / Issues :	25.1*	25.2	25.3	25.4	25.5	25.6	25.7	25.8	25.9
African	1**	4	2	6	3	5	8	9	7
Non-Arab-African	1	4	3	5	2	6	8	9	7
Arab-African	2	1	3	7	4	5	8	9	6
Arab-Asian	3	1	2	5	4	7	9	8	6
Arab	3	1	2	7	4	6	9	8	5

Source : Mail questionnaire sent to various Afro-Arab missions at the UN in 1984 (N = 33).
* According to the questionnaire, numbers 25.1 through 25.9 refer to different types of issues (see Appendix A, question number 25).
** Numbers 1 through 9 refer to the rank or the importance of issues according to the Afro-Arab delegates.

by the non-Arab-African representatives, issues concerning Arab and African matters were ranked highest by the Arab-African delegates. However, on those issues involving divergent interests, the Arab-African and non-Arab-African delegates agreed on their importance; therefore the lowest rank was assigned, e.g., Cold War and internal-UN matters.

Obviously, the non-Arab-African representatives gave a lower rank to Arab issues and a higher rank to African items, a situation that did not match that of the Arab-African delegates who gave a higher rank to issues involving Arab matters. By ranking the Arab issues in the first position, the Arab-African delegates indicated a stronger feeling toward pan-Arabism than pan-Africanism. However, the Arab-African representatives ranking the African issues as the second in terms of importance (after Arab issues, see Table 4), and the non-Arab-African delegates ranking the Arab issues as fourth suggests that the Arab-African delegates are more concerned about African matters than the non-Arab-African delegates are concerned about Arab issues.

Furthermore, Table 4 indicates that the non-Arab-African representatives gave higher priority to economic issues than the Arab-African representatives. While economic issues were ranked by the non-Arab-

tions and their caucusing groups prior to the voting process. The collaboration process is one of the major factors affecting the level of cohesion of both groups, and thus the delegates stress the existence of the coordination and cooperation process.

Expectation concerning the future impact of the Arab and African clusters involves prediction. Therefore, disagreement might exist as a result. of the complexity of the subject. Table 3 shows that more Arab (69%) than African (50%) delegates are optimistic regarding the increasing future impact of their groups. On whether the voting clusters will show a high level of cohesion or not, the African (65%) and Arab (61%) delegates share a common attitude and optimism, and most of them predict an increase of voting cohesion. The East-West conflict is another factor influencing the Afro-Arab voting behavior, but the majority of African (65%) and Arab (62%) delegates stress that it is possible for the Third World nations to remain neutral in Cold War matters. The African (80%) and Arab (92%) delegates also agree on the impact of the UN caucusing groups as assisting the UN in achieving its functions and objectives.

Table 4 shows the rank of issues in terms of their importance to the Afro-Arab delegates (N=33). The more important items to the Afro-Arab clusters mean that they involve a high level of intergroup coordination and the less important matters mean they indicate a lesser degree of consultation, and thus the group cohesion is expected to reflect such distinction and scaling. As expected, a higher rank was given by the Afro-Arab delegates to the issues which involve common interests, such as African, Arab, and self-determination matters. Further, a lower rank was given to those issues which involve partial and divergent interests, such as social, internal-UN, and East-West questions.

Moreover, if we break down the Arab and African groups into sub-groups, such as non-Arab-African, Arab-African, and Arab-Asian, a variation regarding issues-scaling is observed. The perceptions of African delegates on the nine types of issues are expected to be different from that of the Arab-African and non-Arab-African delegates. By comparing the perceptions of these indicated groups and sub-groups, as shown in Table 4, it is possible to note that the nine types of issues were ranked differently in terms of priorities. While African and economic issues were ranked highest

identical. Furthermore, they share a positive belief and satisfaction concerning the voting system of the GA, and a negative attitude and dissatisfaction with the voting procedures of the SC.

Table 3 indicates that a combination of pan-nationalism and national interests according to the Arab (85%) and African (80%) delegates are the most influential factors affecting their delegations' voting behavior. Also Table 3 shows that more Arab (85%) than African (65%) delegates emphasize that their countries vote with the group position most of the time; none report to the contrary.

Table 3

Attitudes Toward Factors Affecting Voting Cohesion

Question No. *	Group **	Delegates' responses ***											
		.1	%	.2	%	.3	%	.4	%	.5	%	NA	%
01	A	1	8	1	7	11	85	–	–	–	–	–	–
	B	1	5	3	15	16	80	–	–	–	–	–	–
02	A	11	85	1	8	–	–	–	–	–	–	1	7
	B	13	65	7	35	–	–	–	–	–	–		
03	A	9	69	–	–	4	31	–	–	–	–	–	–
	B	14	70	2	10	3	15	1	5	–	–	–	–
12	A	2	15	7	54	–	–	4	31.	–	–	–	–
	B	2	10	8	40	2	10	3	15	5	25	–	–
13	A	1	7	7	54	–	–	5	39	–	–	–	–
	B	7	35	6	30	1	5	4	20	1	5	1	5
23	A	1	8	7	54	–	–	5	38	–	–	–	–
	B	2	10	11	55	3	15	2	10	2	10	–	–
24	A	12	92	1	8	–	–	–	–	–	–	–	–
	B	16	80	3	15	–	–	–	–	–	–	1	5

Source : Mail questionnaire sent to various Afro-Arab missions at the UN in 1984 (N = 33).

* See Appendix A for questions 1 - 25 included in the questionnaire.

** Group A = Arab group (N = 13)
Group B = African group (N = 20)

*** .1 through .6 refer to different answers for each question in the mail questionnaire.
NA = No answer given by delegates

Since more than two-thirds of the African (70%) and Arab (69%) delegates emphasize the need for reaching consensus in order to build a united position toward many matters of concern, they stress the existence of different levels of coordination and cooperation between their delega-

Table 2

Attitudes of Afro-Arab Delegates Toward the UN

Question No. *	Group **	Delegates' responses ***													
		.1	%	.2	%	.3	%	.4	%	.5	%	.6	%	NA	%
14	A	1	8	2	15	–	–	10	77	–	–	–	–	–	–
	B	1	5	1	5	6	30	9	45	2	10	–	–	1	5
15	A	1	8	1	8	10	77	–	–	–	–	–	–	1	7
	B	2	10	4	20	4	20	6	30	2	10	–	–	2	10
16	A	1	8	10	77	–	–	2	15	–	–	–	–	–	–
	B	3	15	12	60	3	15	2	10	–	–	–	–	–	–
17	A	1	8	3	23	5	38	3	23	1	8	–	–	–	–
	B	3	15	13	65	2	10	2	10	–	–	–	–	–	–
18	A	2	15	10	77	1	8	–	–	–	–	–	–	–	–
	B	6	30	8	40	4	20	–	–	2	10	–	–	–	–
19	A	4	31	4	31	3	23	1	8	1	7	–	–	–	–
	B	3	15	4	20	4	20	1	5	3	15	–	–	2	25
20	A	10	77	–	–	1	8	–	–	–	–	–	–	2	15
	B	14	70	–	–	3	15	–	–	–	–	–	–	3	15
21	A	–	–	4	31	8	62	9	69	1	8	2	23	1	7
	B	2	10	2	10	15	75	12	60	–	–	8	40	1	5
22	A	1	8	11	85	–	–	12	92	–	–	–	–	1	8
	B	–	–	20	100	–	–	20	100	–	–	–	–	–	–

Source : Mail questionnaire sent to various Afro-Arab missions at the UN in 1984 (N = 33).

* See Appendix A for questions 1 - 25 included in the questionnaire.

** Group A = Arab group (N = 13)
Group B = African group (N = 20)

*** .1 through .6 refer to different answers for each question in the mail questionnaire.
NA = No answer given by delegates

the Africans (35%), even if there were to be change in the General Assembly's voting system and procedures. The Arab delegates emphasize the need for a structural change in the UN that would give a balance to the GA and the Security Council (SC). This view was less stressed by the African delegates who are more willing to emphasize the status quo in the UN.

Regarding their reaction to the actual performance of the GA, the Arab (77%) and African (70%) delegates share similar attitudes, and they agree on increasing the power of the GA in order to achieve a real balance with the SC. Therefore, their attitudes on predicting an increase in the future importance of the GA and the continuing power of the SC are essentially

interaction among the group members and not the work of a particular committee. Furthermore, they emphasize that during their group meetings various issues of common and partial concern are discussed. Although consensus is the ultimate goal of their caucusing, the Afro-Arab groups try to discuss and, if it is possible, to coordinate and reach agreement on issues involving their partial interests. The Arab delegates (69%), however, believe that their caucusing group is expected to have more of a future impact upon its members, an expectation emphasized less (50%) by the African delegates (Table 1).

Table 2 shows that the African (75%) and Arab (77%) delegates share a similar belief regarding the UN as the potential world government, but their attitudes reflect skepticism rather than optimism. By and large, the Arab (77%) and African (50%) delegates also share a similar skepticism toward the subject of world peace in an international system of anarchy. The majority of the delegates agree on the impossibility of the existence of permanent world peace under the present national system. Regarding the future effectiveness of the UN in an international system of anarchy, most of the Arab (85%) and African (75%) delegates agree on the existing situation as continuing (Table 2).

The Afro-Arab delegates also do not share the same attitude concerning the subject of the contribution of the UN to international peace and security. While most of the African delegates (80%) who participated in answering this questionnaire share a positive feeling regarding the UN contribution to peace, the majority of the Arab delegates (61%) share a negative attitude, and thus disagree on peaceful contributions by the world organization. The Middle East crisis seems to play a considerable role in affecting the Arab delegates' attitudes concerning the UN contribution to world peace and security.

Since the Arab delegates were dissatisfied with the contribution of the UN to world peace, they were expected to support any systematic change within the GA, in which they have influence, to achieve control of the peace-keeping forces. Thus, the Arab delegates are more supportive (92%) of the idea of GA control of the peace-keeping forces than the African delegates (70%). Furthermore, the Arab delegates continue to have a more positive attitude (62%) favoring GA control of the peace-keeping forces than

Table 1

Attitudes Toward the Arab and African Group Meetings

Question No. *	Group **	Delegates' responses ***													
		1	%	.2	%	.3	%	.4	%	.5	%	.6	%	NA	%
04	A	–	–	–	–	6	46	–	–	3	23	4	31	–	–
	B	–	–	–	–	4	20	–	–	5	25	9	45	2	10
05	A	5	38	6	46	1	8	–	–	–	–	–	–	1	8
	B	4	20	14	70	2	10	–	–	–	–	–	–	–	–
06	A	9	69	3	23	–	–	–	–	–	–	–	–	1	8
	B	12	60	7	35	–	–	–	–	–	–	–	–	1	5
07	A	2	16	9	69	–	–	–	–	–	–	–	–	2	15
	B	7	35	12	60	–	–	–	–	–	–	–	–	1	5
08	A	6	46	6	46	–	–	–	–	–	–	–	–	1	8
	B	8	40	8	40	2	10	–	–	1	5	–	–	1	5
09	A	2	15	2	15	–	–	8	62	–	–	–	–	1	5
	B	–	–	1	5	–	–	17	85	1	5	–	–	1	5
10	A	–	–	9	69	4	31	–	–	–	–	–	–	–	–
	B	–	–	15	75	5	25	–	–	–	–	–	–	–	–
11	A	3	23	7	45	1	8	2	15	–	–	–	–	–	–
	B	3	15	17	85	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
12	A	2	15	7	45	–	–	4	31	–	–	–	–	–	–
	B	2	10	8	40	2	10	3	15	5	25	–	–	–	–

Source : Mail questionnaire sent to various Afro-Arab missions at the UN in 1984 (N = 33).

* See Appendix A for questions 1 - 25 included in the questionnaire.

** Group A = Arab group (N = 13)
Group B = African group (N = 20)

*** .1 through .6 refer to different answers for each question in the mail questionnaire.
NA = No answer given by delegates

The Arab and African delegates also share the attitude that decisions taken by them at the UN should be binding upon their home national governments. Similar attitudes toward supranationalism reflect their willingness to strengthen and enhance their position in the UN. Another similarity is that the majority of the delegates in both groups emphasize the non-existence of voting procedures during their meetings. This is basically because consensus is the ultimate goal to be reached where issues of common concern are involved. Consequently. a cohesive voting position can be exhibited during the GA voting process.

Since the African and Arab delegates stress the importance of consensus in their meetings, the procedures followed in completing their agendas are also similar in the sense that they reflect a process of

Afro-Arab delegates' attitudes has changed over time, a subject which will be discussed later.

Since the responses to the questionnaire were confidential, this study will not refer by name to the delegates who responded to the questionnaire or to their home governments. The questionnaire responses will be classified under two categories: African and Arab delegates.

Similarity and Variation Between the Arab and African Delegates' Attitudes in the UN

The purpose of this section is to analyze and compare the attitudes of the Afro-Arab delegates toward matters that are expected to affect the voting cohesion of their countries. The Afro-Arab delegates' attitudes involve four aspects: meeting (Table 1), attitudes toward the UN (Table 2), factors affecting voting cohesion (Table 3), and perception toward the importance of issues (Table 4). By and large, this study assumes that similarity rather than variation will be the rule rather than the exception, because of the common interests among Afro-Arab clusters. The Afro-Arab states share a similar colonial experience and economic conditions among other things, and these similarities are expected to narrow the differences beween the delegates' attitudes regarding various aspects of concern. The comparison between the Afro-Arab delegates will show the degree of similarity and variation between their beliefs and feelings regarding the four mentioned aspects.

Regarding the frequency of meeting, both the Arab and the African groups meet frequently when the General Assembly (GA) is in session and infrequently during the rest of the year (Table 1).

Thus, meetings and their frequency are a response to the rising needs of the delegations and their regional arrangements. Further, formality during the caucusing meetings of both groups is the rule rather than the exception due to the high diplomatic character of those attending the meetings, e.g. ambassadors. The Afro-Arab delegates believe that the group meeting has an impact on their members in the present, and they expect that it will increase in the future.

UN. Since the Afro-Arab missions in the UN use three official languages, the questionnaire was written in Arabic, English, and French in order to increase the rate of response as much as possible. The questionnaires were sent twice, and fortunately the number of responses (N=33) permitted some analyses concerning the Arab and African caucusing groups in the UN. The mail questionnaire, addressed to various Afro-Arab states as well as to the representatives of the League of Arab States (LAS) and the Organization of African Unity (OAU) in the United Nations, does not reflect a random sample technique, because it was sent to most of the Afro-Arab missions in New York [(1)]

The responses which this study examines represent the views of different factions and sub-groups within the Afro-Arab nations. The responses represent various views of Afro-Arab delegates: conservative, moderate, revolutionary, aligned, non-aligned, French, English, and Arabic speaking. As a result, the questionnaire responses cover a wide range of views.

The main objective in sending the questionnaire to the LAS and OAU offices in New York is that they are presumed to represent their members' views; therefore, this particular questionnaire is expected to reflect the common view of all member states, and thus it enhanced the level of precision and accuracy of this study. The mail questionnaires were answered either by the permanent representatives of the Afro-Arab missions in the UN or other officials of high diplomatic rank designated by them. The mail questionnaire is included in Appendix A.

Regarding the mail questionnaire used in this study, two comments are in order. Firstly, the questionnaire is, by and large, identical to that developed by Vincent (1964:144-149). Similarities exist in many aspects, such as focusing on the group meetings, frequency of meetings, formality of meetings, and attitudes toward the UN. Secondly, there are some differences between this study and Vincent's questionnaire regarding objectives and purposes. While this study focuses primarily on particular voting groups, the African and Arab groups, Vincent's emphasis was on the UN caucusing groups as a whole. Finally, the study of identical aspects tested by Vincent in the early 1960s will show how the consistency of

THE CONSISTENCY OF UNITED NATIONS REPRESENTATIVES' ATTITUDES: THE CASE OF ARAB AND AFRICAN DELEGATES

Mustafa Abdalla Abulgasem
Dept. of Political Science,
University of Garyounis

In this paper the focus will be on the factors and elements which describe the Arab and African caucusing groups in the United Nations (UN), and the delegates' attitudes toward the world organization. It will also describe and analyze the structure and the dynamics within the African and Arab caucusing groups, and thus the emphasis will be on the group meetings and their frequency, formality of meeting, the process of decision making during the group meeting, and the factors that are expected to influence the group voting behaviour.

The purpose of this study is to examine and to describe the various attitudes of Afro-Arab delegates toward many aspects of their internal and external caucusing system. In this regard, it might be assumed that the opinions of Afro-Arab delegates reflect the policy of their home national governments for three reasons. Firstly, the Afro-Arab delegates are able to influence their governments regarding UN matters. Secondly, their experience with UN politics is one of the main sources of information for the governments they represent. Finally, because of their position and influence in their home governments, they can make decisions on behalf of their countries on various matters without direct instruction from their governments (Vincent, 1964).

Data and Methodology

All the data analyzed in this paper are based on the responses to a mail questionnaire that was sent to the delegations of Afro-Arab countries in the

4 - The Third World: States of Mind and Being
J. Norwine & A. Gonzalez (Eds.)
Reviewed by: Hassan R. Hammoud 190

5 - Social Structure and Personality
Klaus Hurrelmann
Reviewed by: Abdalla M. Soliman 196

6 - The World Today and International Conflict
Abdul Khaliq Abdalla
Reviewed by: Mohammad F. Ali 203

7- Energy and Oil Industries
Yousuf H. Mohammad
Reviewed by: Fadle S. Ali 207

REPORTS AND CONFERENCES:

1 - Alsayed Ahmed Hamed
A Socio-Cultural Model for the Village: The Village in the Year 2000 212

2 - Attiya H. Affendi
Egypt and the Challenges of the Nineties 217

DISSERTATION ABSTRACTS:

Jamal A. Zahran
Methods of Measuring State Power with Application on the Balance of Power Between the Arab States and Israel 223

ABSTRACTS

Contents Vol. 18 No. 1 Spring 1990

ARTICLES IN ARABIC:

1 - **Aziz Haidar**
Political Orientations of the Palestinians in Israel. 7

2 - **Basel R. Khatib**
The Major Component of International Negociations :
A Theoretical Perspective. 59

3 - **Mokhtar A. Khattab**
Development Financing and Banking Systems in Islamic and Capitalist Economies. 89

4 - **Qublan Majali**
Occupational Prestige in Jordan 123

5 - **Muhammad Faour**
The Impact of War on Lebanese Fertility. 141

ARTICLES IN ENGLISH:

1 - **Mustafa A. Abulgasem**
The Consistency of United Nations Representatives Attitudes:
The Case of Arab and African Delegates 246

2 - **Masudul A. Choudhury**
Price, Value and Social Equilibrium in Ethico-Economics. 268

DISCUSSIONS:

Ibrahim al-Haidari
Weber's Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism: A Critical Review 159

BOOK REVIEWS:

1 - **The Gulf and the West: Stategic Relations and Military Realities**
Anthony H. Cordesman
Reviewed by: Ismail S. Makled 173

2 - **Self-Reliance Between Utopian Theory, Harsh Reality and Objective Conditions**
Ramzi Zaki
Reviewed by: Jamil Taher 181

3 - **The Causes of Crime: New Biological Approaches**
Sarnoff Mednick et al. (Eds.)
Reviewed by: Salim Sari 185

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait. KD. 2.500 equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S. $15 for all other countries (Air Mail).
* For public and private institutions - U.S. $60 (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

4 - Tables should be clear and typewritten on separate sheets of paper. Figures and other illustrative material must be in camera ready form. Both tables and figures should have captions, and their sources, if any, should be listed. Tables and figures should be numbered and grouped at the end of the article, and their placement in the text should be clearly indicated.

5 - References to source material are to be included in the text by using the Harvard (author/date) system. Examples: (Smith, 1970); (Smith & Jones, 1975) for dual authorship; (Smith, 1974) for two references; (Jones, 1977:58-59) for direct quotes, which require pagination. Notes should be kept to a minimum and are referred to in numerical order throughout the text, and the numbers shown as superscript. Notes and references should be listed as separate sections at the end of the article.

Examples:

Hirschi,T.
1983 "Crime and the Family." pp. 53-69 in J. Wilsone (Ed.), Crime and Public Policy. San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.
1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggression." Journal of Marriage and the Family 46:11-19.

Quinney, R.
1979 Criminology. Boston: Little Brown & Co.

6 - The editor reserves the right to copyedit all articles accepted for publication. Authors will review their copyedited manuscripts only if substantive changes have been made.

7 - Authors of articles receive ten free offprints and a copy of the journal issue in which their contribution appears. Authors of other types of contribution receive a complimentary copy of the relevant journal issue.

8 - Acknowledgement of receipt will be sent to the author. Manuscripts will not be returned to authors.

9 - All contributions and correspondence should be addressed to the Editor, Journal of Social Sciences, Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat, 13055 Safat Kuwait.

Instructions to Authors

1 - The Journal publishes original research papers in both Arabic and English in the fields of sociology, social psychology, social anthropology, economics, political science and cultural geography. Submission of a paper is taken to imply that it has not been previously published, or is not being considered for publication elsewhere. All papers which are considered appropriate for JSS are sent out anonymously to referees, after which the Journal will inform the author of the possibility of publication. The Journal is entitled to request for modifications to be made to the paper.

2 - The Journal welcomes book reviews in Arabic. The book to be reviewed should have been published within the last three years. The review should not exceed 10 pages of A4, typed in double spacing. The full title, author, number of pages, publisher, place and date of publication, and price should be quoted. There are no footnotes, and any reference should be incorporated in the text.

3 - The Journal will also publish academic discussions in Arabic of articles published in this journal or elsewhere, as well as reports of ongoing research. Reports about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences are also welcome.

4 - The Journal welcomes Arabic summaries of dissertations which have been accepted toward higher degrees in the social sciences, provided that the summary is prepared by the author himself.

Manuscript Preparation

1 - Articles should not exceed 40 pages (about 10,000 words). Manuscripts should be typed on A4 paper on one side of the paper only with generous margins. All typing (text, references, foot-notes, tables) is to be double-spaced. Contributions should follow the style of the Journal as closely as possible.

2 - Authors must include an English abstract of between 150 to 200 words summarizing the paper.

3 - The cover page should contain the title of the paper, the author's full name and current address, and the name of the institute with which the author is affiliated. It should also indicate if the paper has been presented at a conference, and if there were sources of financial assistance for the research.

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by Academic Publication Council, Kuwait University

An academic quarterly publishing research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 18 - No. 1 Spring 1990

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat, 13055 Safat Kuwait
Tel. 2549421, Telex 22616 KUNIVER, KUWAIT, Fax: 2549237

Price per issue

Kuwait (KD 0.500), Saudi Arabia (Rs 10), Qatar (Rs 10), Emirates (Dh 10), Bahrain (BD 1), Oman (Rs 1), Iraq (D 1), Jordan (Fs 750), Tunis (D 1.5), Algeria (15 AD), S. Yemen (Fs 600), Libya (D 2), Egypt (E£ 1.5), Sudan (S£ 1.5), Syria (S£ 35), N. Yemen (15 Rs), Morocco (MD 15).

Subscriptions

	One year	Two years	Three years	Four years
Individuals : Kuwait	KD 2	KD 4	KD 5.5	KD 7
Arab countries	KD 2.5	KD 4.5	KD 6.5	KD 8
Other countries	US$ 15	US$ 30	US$ 40	US$ 50
Institutions :				
Arab countries	KD 15	KD 25	KD 40	KD 50
Other countries	US$ 60	US$ 110	US$ 150	US$ 180

Payment for individual subscriptions should be made in advance:
1) by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of Social Sciences,
2) or by bank transfer to Journal of Social Sciences, Account No. 07101685, Gulf Bank (Adeliya Branch).

Subscription price includes airmail postage. A subscription to more than one year entitles you to one or more complementary back issues.

Back Issues and Bound Volumes of JSS

Back issues of JSS are available as single copies or as bound volumes, on request from :

Journal of the Social Sciences
P.O. Box 5486 Safat
Kuwait 13055

(Telephone : 2549387, 2549421)

The price of each bound volume not including postage is: for institutions KD 15 (US$ 60); for individuals KD 5 (US$ 20); and for students KD 3 (US$ 12).

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Published by Academic Publication Council - Kuwait University
Vol. 18 - No. 1 Spring 1990

■ *Mustafa A. Abulgasem* — *The Consistency of United Nations Representatives' Attitudes: The Case of Arab and African Delegates*

■ *Masudul A. Choudhury* — *Price, Value and Social Equilibrium in Ethico-Economics*